

11



كتاب الطهارة	الصلوة	الامام	في سجدة التلاوة	في سجدة السهو
٢	٤	٥	٥	٥
سائل الجنائز	افعال الصلوة	ما يكره في الصلوة	الصلوة على الراحة والسفينة	صلوة الجمعة والعيد
٦	٦	٦	٦	٧
صلوة التراويح	صلوة الكسوف	في التكفين	صلوة الجنائز	كتاب الزكوة
٨	٨	٨	٩	٩
في العشر والمخرج	في الركاز والمعدن	كتاب الصوم	كتاب الاعتكاف	فصل في الفطرة
٩	١٠	١٠	١١	١١
كتاب الحج	في الاحصار	كتاب النكاح	سائل الوالي	سائل الكفاءة
١١	١٢	١٢	١٢	١٣
سائل المحرمات	سائل الزوج الثاني	سائل المهر والمنفعة	ما يسقط المهر وما لا يسقط	سائل النفقة
١٣	١٣	١٤	١٤	١٤
نفقة الاقارب	في الميسار	سائل الحضانة	حتى الزوج عليها وحققا عليه	في الخلوة
١٥	١٥	١٥	١٥	١٦
في تزويج العبد	سائل دعوى النكاح والرضاء به ودعوى الجهار	سائل العتق	كتاب الطلاق	في الايقاع بالفاظ العقود وغيرها
١٦	١٦	١٦	١٦	١٧

سائل النية	في الكنايات	سائل الايقاع بلا قصد	ما يقع به الثلث او الواحدة
١٧	١٧	١٧	١٧
سائل الاستثناء	بين الكلامين	سائل دعوى الاستثناء	سائل الامر باليد
١٨	١٨	١٨	١٨
سائل عطف العام على الخاص	على سبيل الجواب	سائل الفاطم	سائل التعليق
١٩	١٩	١٩	٢٠
سائل التعليق	جوابا لاداهما	سائل الخلع	سائل العدة
٢٠	٢١	٢١	٢٢
سائل الاقرار بجرمة الرضاع وغيرها	بعض ما يتعلق بالطلاق	كتاب الاعنان	سائل الخلف بالعتق
٢٣	٢٥	٢٥	٢٦
الكفاية	الولاء	في ولاء المولات	كتاب الايمان
٢٤	٢٦	٢٦	٢٦
معرفة اسماء الان	معرفة اسماء الزمان وفصول السنة	سائل البين على الاكل والشرب واللبس	سائل اللبس
٢٨	٢٨	٢٨	٢٩
في البين على الكنى	سائل البين على الخروج	سائل البين على البيع على البيع	سائل البين على الحقوق
٢٩	٣٠	٣٠	٣١

فيما يتعلق الحقوق بفعله وما لا يتعلق	٣١	سائل الميمن على العمل والظن	٣٢	في بين الصوم والصلوة	٣٢	في بين الجماع	٣٢
سائل الميمن على امرين	٣٢	سائل النذر والكفارة	٣٢	كتاب اليسوع	٣٢	في البيع والخلع	٣٣
سائل بيع المرهون وغيره	٣٣	سائل البيع الفاسد	٣٣	سائل البيع بشرط الجواز	٣٣	في اشراط قدر المبيع وصفته	٣٣
سائل التاجيل	٣٤	سائل الفرض	٣٤	سائل بيع الجنس بالجنس	٣٥	سائل الاستصناع	٣٥
سائل كسر الثلث	٣٥	سائل اتحاد الصفقة	٣٥	سائل قبض المبيع	٣٥	سائل تصرف الفضولي	٣٥
سائل العيب	٣٥	سائل ما يمنع الرد وما لا يمنع	٣٥	سائل الاستحقاق	٣٥	سائل خيار	٣٥
في خيار الرؤية	٣٥	سائل ما يجوز بيعه وما لا يجوز	٣٥	سائل بيع المتاع	٣٥	سائل نواع المبيع	٣٥
سائل الاستبراء	٣٥	سائل الاقالة	٣٥	كتاب الاجارات	٣٥	سائل الاجارة الطويلة	٣٥

سائل العذر	٤٧	سائل موت احد المتعاقدين	٤٨	سائل الاجارة بالشرط	٤٨	سائل البيع الاجارة لها او لا يبيع	٤٨	سائل استبراء الراعي	٥٠
سائل الهلاك عند الاجرة لشرك	٥٠	سائل خلاف المستاجر	٥١	سائل تسليم المعقود عليه	٥١	سائل اعلام المعقود عليه	٥٢	سائل الاجارة الفاسدة	٥٢
كتاب الوكالة	٥٣	سائل التوكيل بالبيع	٥٤	افهم المتصرفين	٥٤	سائل المستبضع	٥٤	في التوكيل بالشراء	٥٤
ثبوت الملك للموكل بالشري	٥٨	سائل الاقراض والاستقراض	٥٩	سائل اثبات الوكالة	٥٩	سائل المأمور بدفع المال جهة قضاء الدين وغيره	٥٩	سائل التوكيل بالخصومة	٥٩
سائل التوكيل بإطلاق وغيره	٥٩	سائل العزل	٥٩	كتاب الشهادات	٥٩	فيما يزيد ان يد في شهادته او ينقص	٥٩	في خلاف الشاهد ومخالفة الشهادة الدنوية	٥٩
في الرجوع عن الشهادة	٥٩	باب من يقبل شهادة ومن لا يقبل	٥٩	في الشهادة في المتهم	٥٩	في الشهادة على الشهادة	٥٩	باب الشهادة بالنسب والموت والطلاق والردة	٥٩
في الشهادة	٥٩	كتاب ادب القاضي	٥٩	سائل العدوى	٥٩	سائل الجبس	٥٩	بيع مال المدبون	٥٩
ولا يرضى القاضي	٥٩	سائل القضاء بالعلم	٥٩	سائل قضاء في الجهد	٥٩	كتاب القاضي في النقص والتعريف	٥٩	سائل التعديل والجرح	٥٩
دعوى الطلاق والعتق	٥٩	سائل القضاء على الغائب	٥٩	الحيلة في افات الدين على الغائب	٥٩	كتاب الدعوى	٥٩	ما يترجم به احدى البيتين	٥٩

اللاهوت العالم العلامة والفاضل الفقيه شيخ الاسلام شهاب الدين يوسف بن
السجستاني ملك كتاب منه المصنف المحقق في ما ولى نظم شهاب الدين والقصص
نجم الدين الخاضع وسراج الدين الاوشي رحمهما الله الغني
عمل مراد بن حواهر المصنف
بخط من اولي بعهده وخبره في علم الدين

مكتبة العبد المذنب محمد الرافعي
بمكة المكرمة
في سنة ١٢٩٠ هـ

كتاب منية المصطفى

في الفقه



٧٥٨

Süleymaniye Kütüphanesi
Kis. AMCA ZADE
Yeni HÜSEYİN PASA
Eski Kütüphane 258



الحمد لله الواحد العلي. الواحد الغني. الخالق بلا استرشاد. الدارق بلا استمداد. الظاهر
 عن كل غيب. الظاهر كل غيب. الذي ضيفت سوانح الاله. وصفت سوانح نغائه. وله المنية
 والطول. وبه المنية والحول. والصلوة واللام على سبيل اكرم نبعته. وقدر اشرف بقعة. المبعوث
 من اكرام الاعوان. المنعوت بمكارم الاخلاق. محمد سيد المرسلين. وخاتم النبيين. وعلى عترته
 وآل ائمه واسرته الاخيار. مفاتيح الجنان. ومصابيح الامان. **وبعد** يقول العبد الضعيف
 المقتدر ذنبه المفقور لرحمة ربه يوسف بن احمد السعدي في اصح الله ثابته وعلى مبتغاه
 اعانه ان لما وقعت في زمان قصور الهم وكثرة الاقا وتور الرغبة وسدت المخارج مجرى فوائ
 ان الخوص نوارد الواقعات عتية عن الدلائل الا القليل ليصرف حجه ويسهل فهمه ويخفف حمله في
 السفر والخضر ورايت ان الفتاوى الصغرى المنسوبة الي نجم الدين الحاصي تفهده الله بغيره على نوار
 كثيرة ومعاني غريبة لكن اظن فيها بالاحاطة وبيان الاختلافات وزوايد الروايات حتى بعد عن
 الضبط فان تجنبها وتخصتها وكثرت منها ما هو المعقود عليه وحذفت الاحاطة وزوايد الروايات
 والاختلافات قصر المسافة عن الطالب وتسهيل للطريق على الراغبين وضممت اليها من فتاوى اخرى
 منسوبة الي سراج الدين الاوسى نوارد من الواقعات مما لا يوجد في اكثر الكتب وصرفت الهممة الي
 الايجاز في الانفاط من غير اخلال بالفهم وراعى فيه تجنب الفتاوى الصغرى وذكر ما يلها
 عقيب كتب وفصول تجنبه وادرجت ما في بين فصول تجنسه وبعده ما يلا الفتاوى الصغرى وقدر
 بعلمه حرف السين الا قليلا من الكتب في آخره تختص بالراجية فكنت في اول الكتب حرف السين
 يتفق الفقيه بالتحصا به على حمل الكتب الكبار واستصفا الاسفار في الاسفار وسقطة فيه **المختصر**

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...

وارغب الي الله الوقاب في ان يكثر نفعه للطلاب حاملا بجمع محامده واستغنا منه ومصليا
 على رسوله محمد خاتم النبيين وآله اجمعين وحببي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير
كتاب الطهارة مسائل بحسب الحياه والنسب الكلام في
 عن الحيض وسون ثم اخرج الذي ليس محدث ثم مسائل الله النجاسة ثم في النجاسة والاعتسار
 ثم في الحيض والاستحاضة ثم مسألة سقوط الرجل ومسائل المسح على الخفين والنجاسة ومسائل الشقاق
 والفصد ثم مسائل بحسب الحياه وملاقاتها موضع الاستنجاء وتعدى النجاسة من المنيث
 الي غيره قال ما كثير انني نجاسة يتنجس وان لم تد فيه نجاسة لا ساقية من كل ميت عضها
 بحري الماء عليه يتوضا اسفل منه لئلا كان ما يلا في الجنبه اقل وان كان اكثر لا وحده ان تدي
 الجنبه تحت الماء لقلة لا لصفائه حوص يدخله الماء من جانب ويخرج من جانب آخر يتوضا
 منه ان لم يكن اكثر من اربع في اربع وفي الاكثر لا الا في موضع دخول الماء وخروجه وقبل يتوضا
 منه مطلقا مسافر معه ما يحتاج اليه ومعه فيزرب فلو صب على طرف الميزاب يتوضا منه عند
 الجانب الاخر انا وجمع فيه الماء قبل فاطام وطهور وفي الاصح لا كذا لو توضا ثم ثمة فخرج منها
 الماء فلهذا البول قبل وصوله الي البدن ليجاز وفي الاصح لا استنجي في بئر ينزع ما واما استنجي بحجر
 ثم ابتل موضعه فاصا شيئا تنجس في الاصح ارض اصابته نجاسة فيبست فذسب اثره ثم اصابها
 ماء او مني اصاب ثوبا فيبست ففركه فاصابه ماء في عود نجسا وراين فيها كذا في بئر تنجست
 فصبا ثم عاد الماء اصاب بول طرف احليل اكثر من قدر حرم يمنع الصلوة في الاصح لا ثوبا
 نجسا مبتلا في طامريابن فجاز اثره في الطامريابن لو عصر ببقا طم لم يتنجس في الاصح وكذا
 الطامريابن اذا بسط على ارض النجاسة المستلة فجازت بلة النجاسة فيه العصر المعبر في النجاسة
 ان لا يبقى متقاطرا عن اكار والبغل ولها بها لا يفسد في الثوب وبئر لان طهورية الماء وموت
 الفرس طامر كسور الاوصي في الاصح وحشوكه في رواية ومكره في اخرى كالحج كل خارج ليس
 فليس ينجس في الاصح ازالة ما له حرم من النجاسة برفا لا ينجس وبقا الاثر لا يفسد اذا كانت النجاسة
 بولا او ماء فصبت الماء عليه كفا بلا عصر على ما روي عن الحسن في جنب صبت الماء على جسد في الحمام
 ثم على ازاره يطهر بلا عصر تنجس بالمال ينقص بان تشرب كثير تنجس بما ونجس وجديد خضيب

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...
 وهو من كتب الفقه الحنابلة...

وإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

وخرق وحديد مثق بماء بخس ولحم اغلى به وحصى تنجس بغير ثلثا ويجفف في كل مرة والحديد
يموت بالماء الطاهر ثلثا والبراق انفع ينشرب الحمر ينفع في ماء حتى تشرب ثلثا ويجفف في كل مرة
وفيها لم ينفع بغير ثلثا متواليه كفاه اقل من اثرة كذا عتيق خرف وخشب وصيدل حديد
لم ينفع كفاه مسخ خرقه او ادخال ناي وجراف راس شاة متلخ بالدم يطهره نزول البجاسة يبالغ
في الماء عن الثوب وعن البدن في الاصح يمنع الجنب عن وضوء المسجد الذي في فوائده بل لا يغسل
وكذا اذا اغتسل عن جنابة قبل بول فخرجت بغيره مني وكذا محتمل مسك فسكنت شهوته ثم اعني
اغتسل جنب وفيه جوف سنة طعام لم يخرج مالم يخرج وبجري الماء عليه في الاصح احتشاء الحايض
والنفاء لا يمنع حكم الدم والنفاس ودون المتحاضة وذوي الحرح لا يسجد على حايض سمعت الائمة
ظهرت وبقى من الوقت ما يسع فيه التيمم وفي قول الله اكبر لرحمتها الصلوة المستحاضة وفي الحرح
السائل ان يمضي عليها وقت صلوة كامل ولم ينقطع من صلاتي قائما يسيل معه وقاعد الا فقا عدا اجت
من لم يجد الا ثوبا باربعه طاهر لونه ان يصلي فيه ولم يكن الا طاهر اقل يصل في قائما او بدونه قائما
باجزاء متخيرة كذا لو تنجس كله سفينة ربيعت فيها نار وايقن اهلها بالاحراق لو ملكوا وبالعرف
لو اتوا انفسهم في الماء ثم اتى نفسه في الماء لم ياتم بغيره الرجل المقطوعة من موضع الوضوء شيء
يجب عليه مسح الحلق على غير طاهر القدم لا يجوز ببعض اعضاءه جراح والقبلة للصالح اوبى النصف
غسل ومسح على الجبيرة مسح على خفيه ثم دخل الماء احدي بجلبه ان صارت مفسولة الى الكعب
انقص وعليه غسل الرجل الاخرى وفي انقضاء المسح اذا بلغ الماء اكثر احدي بجلبه روايتان
مقطوع الاصابع مسح على خفيه وبعضه خال من القدم ان مسح على المفسولة قدر ثلثه اصابع جاز
والا فلا كذا خفف واسع بعضه خال من القدم اذا كان مقطوع الاصابع والخرف في موضع الاصابع
فان كان مقداره ثلثه اصابع من اصنوا اصابع قدسية لو كانت قائمة يمنع المسح والا فلا ولا عبرة لاصح
غيره ولن كان في موضع الابهام فان خرج الابهام وجب عليه مسح وتخرج الابهام وجب له مسح
ولن كان الخرف من قبل الاصابع فظهرت الابهام الا انها لم تخرج لم يمنع من فروع المسح على الجبيرة
نرضي الاستيعاب وقيل يكفي بالاكتر وعن ابى حنيفة في المسح على الجبيرة روايتان بخلاف غسل
اعضائه لشقاق يثر الماء عليه والاصح ان قدر والا يغسل ما حوله وان عجز عن الوضوء لشقاق

لو كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

في بدنه يستقي بغيره ليوضيه وان يمسح ولم يستقي جاز وان كان في بدنه شقاق جعل فيه دواء
يؤمنه بالماء عليه لا يبايصله قعره فلا يلفيه المسح وكذا اذا سقط ظفره لجعل فيه دواء فان
سقط الدواء بعد الوضوء عن بدنه فغسله كالمسح على الجبارين باصبعه آفة فاوخل فيه
ومسح جاز ولا يكن وقيل عند الامام الاعظم ان كان فيه شيء من البول الشاة يكن والا فلا
ويصح على جميع عصابة المفتضد مع فجهته في الاصح مالم يغسل المفتضد وكذا في جراحة اخرى
وكثر عضو عجز عن غسله لمسح بجميع العصابة وان شربها على حدث خلاف الحنفين **لعمر الله**
على موضع الفل شرط ولا منع بالاصابة صرف البهل من عضوي عضو جاز في الغسل لا في
الوضوء مسح بجوانب اصبع واحدة او باصبع مد قدر ثلثه اصابع لم يجز في الاصح وباصبع
اذا بل ثلث حركات في ثلث مواضع جاز مسح راسه ببلل كفه جاز وببلل لحيته لا بدله عصابة
ممسوحة باخرى لم يعد المسح اصاب المطر قدر ثلثه اصابع اجزء عن المسح ثمن ماء الفل
والوضوء على الزوج من يرضى عجز عن الوضوء فعلى جارية ان يوضيه وكون امراته والاولى
ان لا يستغي بغيره في الوضوء يكن التخم والامتناع في الماء والتعنيف في صرب الماء على
الوجه والاولى ان يكون المضمضة باليمين والاستنشاق باليسار فوضاء ثم استغنى لم يعد
وضوءه قهقهة في نوم في صلوة لا وضوء عليه سكر لا يعرف الرجل من المرأة تنقص وضوءه
نام في سجدة تلاوة فسد وضوءه وفي سجدة صلوة لا الا ببلل وجهه اليها لم لا يوجب الغسل في اللطافة
احتلمت ولم تخرج ماء وان وجدت لذة الانزال فلعينها الغسل والا لا اجنب كافر ثم اسلم وجب الغسل
وقيل يستحب مجنون اجنب ثم افاق قيل لا يغسل عليه العيين بين اطفال يمنع غسله والدر
والطعام بين اسنانه لا غسل الجفة للصلوة لا اليوم جنب غسل فم ينفعه ان يجوز له قراة
القران ومسح المصحف ان غسل يده ماؤه طول لوجع بصره عشر في غير جاز الوضوء منه فضا
بشبه ذائب متقاطر جاز بول الحفايش وخرق لا يقدح الماء وفي بول الفان قولان في حق
حوض حمام وبيد نجاسة والماء يدخل من الابنوب والناس يقرنون فاحتسابا علم يتحقق
جنب اخل كفه اناء لم يتنجس كذا رجليه بئر في الاصح سور الحايض والجنب والكافر طاهر توضع
وضوء قدسية على رضى نجسة ان كانت صلبة باسنة ولم تقف لاشي عليه ولن كانت رطبة

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

فإذا كان لا يسهل عليه
فإذا كان لا يسهل عليه

والرجل يابسة تجزئتها وبردت الرطوبة في قدح من تحتها كلب اخذ عضو رجل اقلوبة حاله
المناح نجسة وحالة الغضب كلب دخل الماء ثم نفث نفسه فاصاب شيئا نجسا ولو نفث في المطر
اقام يصل الى جلد حوض خضير عشر في عشر لم ينجز نجاسة برة فارة وقعت في بئر فطمح لم
يفسد لا يغير طعم جري الماء في ميزاب من سطح لم يخل من غدرات والماء طامرا كان اكثر السطح طامرا
وكذا ان كانت الفرة عند الميزاب وكثير الماء لا يبل في الفرة غالة الميت لا تجزئ ثوب غاسلة طامرا
في غسله ماء طامرا اختلط بتراب نجسة او عكسه فهو نجس في الاصح وقيل العبرة للغالب مني بين
على البدن لم يكف المسح بساط نجس جعل في حجاب ونزل ليلة طهر الارض من بوء قبل خضاه
بفعلها ثلثا لو نفث الماء مخروقة صبي قاء على ثدي امه ثم ارتفع منه ثلث رضاء طهرت غسلت
بدها من خفاء نجس ثلثا طهرت ما طهر بالباغ طهر بالذكوة مع التسمية اشبه موضع اصابع اليدين
من ثوب يغسل الكل وقيل بقوى الاستبراء على متاخضة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط ترك
الاستبراء مع ستر العورة افضل من عكسه لا تدين به الاستبراء ويغسل حتى يطهر قلبه وتظهر
يد مع طهارة موضعه لا باس باستبراء مستنجح ما لم يرفع ذيله الاستبراء عما يارد افضل واليد
الفرق في المستنجي والمغتسل مسح على خفي مفرد من البدن جاز وكذا على الجوز يستمسك على الساق
وكذا على صاروج ان كانت اللقافة ذائبات وقد شدتها برباط بحيث لا يدخل فيها ثلث
اصابع اليد الاستبراء شرط التيمم في المختار ويأمن تحليل الاصابع وتحريك الخاتم تيمم بطون حاز
لكي ينبغي ان لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت وكذا الملح اذا كان جليلا لا مائيا صلى على جفانه
تيمم ثم ابي باخري وبينهما من الوقت ما يمكن ان يتوضا لا يصلي بذلك التيمم تيمم لسجد تلاوة
او صلوة جنازة يصلي به وليس بمجروح مصحف ودخل مسجد لا مع رفقة ماء يبيعه بين هبل وذلك
لرخصة الشراء وبغين فاحش لا المتيمم يقلل نجاسة بدنه مخروقة او تراب ولا يلوذ به تيمم لدخول مسجد
وجوه الماء وكذا للنوم المستدلة لما رأت الدم تقعدت الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت
صار عاتقها لها عذرا وموضعا حاصت من دبرها فليس يحض ناحيت طامرة وقاحت حافية
فحبسها من حيث نامت وفي عكس طهارة من حيث قامت تخرج الكفاية عن الحيض لم تجز
الانقطاع المعلقة حالة الحيض تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون اية خلاف من كتب الفقه بالكم

والرجل يابسة تجزئتها وبردت الرطوبة في قدح من تحتها كلب اخذ عضو رجل اقلوبة حاله
المناح نجسة وحالة الغضب كلب دخل الماء ثم نفث نفسه فاصاب شيئا نجسا ولو نفث في المطر
اقام يصل الى جلد حوض خضير عشر في عشر لم ينجز نجاسة برة فارة وقعت في بئر فطمح لم
يفسد لا يغير طعم جري الماء في ميزاب من سطح لم يخل من غدرات والماء طامرا كان اكثر السطح طامرا
وكذا ان كانت الفرة عند الميزاب وكثير الماء لا يبل في الفرة غالة الميت لا تجزئ ثوب غاسلة طامرا
في غسله ماء طامرا اختلط بتراب نجسة او عكسه فهو نجس في الاصح وقيل العبرة للغالب مني بين
على البدن لم يكف المسح بساط نجس جعل في حجاب ونزل ليلة طهر الارض من بوء قبل خضاه
بفعلها ثلثا لو نفث الماء مخروقة صبي قاء على ثدي امه ثم ارتفع منه ثلث رضاء طهرت غسلت
بدها من خفاء نجس ثلثا طهرت ما طهر بالباغ طهر بالذكوة مع التسمية اشبه موضع اصابع اليدين
من ثوب يغسل الكل وقيل بقوى الاستبراء على متاخضة لوقت كل صلوة بلا بول ولا غائط ترك
الاستبراء مع ستر العورة افضل من عكسه لا تدين به الاستبراء ويغسل حتى يطهر قلبه وتظهر
يد مع طهارة موضعه لا باس باستبراء مستنجح ما لم يرفع ذيله الاستبراء عما يارد افضل واليد
الفرق في المستنجي والمغتسل مسح على خفي مفرد من البدن جاز وكذا على الجوز يستمسك على الساق
وكذا على صاروج ان كانت اللقافة ذائبات وقد شدتها برباط بحيث لا يدخل فيها ثلث
اصابع اليد الاستبراء شرط التيمم في المختار ويأمن تحليل الاصابع وتحريك الخاتم تيمم بطون حاز
لكي ينبغي ان لا يفعل الا اذا خاف فوت الوقت وكذا الملح اذا كان جليلا لا مائيا صلى على جفانه
تيمم ثم ابي باخري وبينهما من الوقت ما يمكن ان يتوضا لا يصلي بذلك التيمم تيمم لسجد تلاوة
او صلوة جنازة يصلي به وليس بمجروح مصحف ودخل مسجد لا مع رفقة ماء يبيعه بين هبل وذلك
لرخصة الشراء وبغين فاحش لا المتيمم يقلل نجاسة بدنه مخروقة او تراب ولا يلوذ به تيمم لدخول مسجد
وجوه الماء وكذا للنوم المستدلة لما رأت الدم تقعدت الصلوة وغيرها فاذا رأت نصابا وطهرت
صار عاتقها لها عذرا وموضعا حاصت من دبرها فليس يحض ناحيت طامرة وقاحت حافية
فحبسها من حيث نامت وفي عكس طهارة من حيث قامت تخرج الكفاية عن الحيض لم تجز
الانقطاع المعلقة حالة الحيض تعلم حرفا حرفا لا آية وفيما دون اية خلاف من كتب الفقه بالكم

المواضع
التي يجب فيها
الاستبراء
في كل صلاة
او ركعة

للمتفقه محمد بن جاز من المصحف يكن للحايض والمجنب زيارة قبر ودخول حصي ووراء حصى
واللهم انا نستعينك وجواب لقادوس يخرج يستحب للحايض في كل وقت صلوة ان تتوضا وتجلس
عند مسجد بيتها وتسبح وتهلل مقدار اداء الصلوة لو كانت طامرة بلغت ولدت يوما يوما لا
مثلا شهر الفعشرة من كل شهر حيض من قرب امرأة الحايض استغفرت الله تعالى ويستحب ان يتصدق
بنصف دينار **كتاب الصلوة** فيما ينبغي للمصلي ان يفعل
اولا وعكاز الصلوة وبأبوابها ولا في المرو بين يدي المصلي في الامام والمقتدي في التراويح
والجماعة في الطلوع والوتر في الجمعة والعيدين في الصلوة برفات في المسافر والمريض في سجدة
السلام ثم السهو ثم الجنابة ثم صلوة الكسوف والخسوف والاستسقاء فيما ينبغي للمصلي ان يفعل
لوي فرضي الوقت جاز الا في الجمعة لوي الظهر خمس وسلم على الابيع جاز ولغت بنية بضع
على شماله حين كبر لا عقيب البناء خلا فالمجتهد فان عنده الوضع سنة القراءة للقبلة وهذا لا يقع
عنده في القنوت وتكبيرات العيدين وعند له خيفة ولا يوفى بها الله وضع في كل قيام وضوء
الوضع في كل قيام فيه ذكر مسنون يكن جعل شي من القرآن حتما لصلوة الا اذا كان فلك السجدة عليه
قراءة الفاتحة في صلوة على قصد الشاء جاز جنب قراءة الفاتحة او غيرها واراد به الدعاء لا القراءة
لا باس به السجود يتأدى باصدي القدمين والجهة والانف وباليدين والركبتين لم يمين نقل قدميه
بعد كبره الى مكان نجس ثم الى مكان طاهر صححت صلوة الا ان يتناول قرش فعليه في مكانه نجس
وقام عليه ما جازت صلوة ولو لم يفرشها لا صلى على بساط في ناحية منه نجاسة جازت لكانت
في غير موضع قيامه وسجود وفي موضع سجود روايتان بساط مبطون نجست بطلانة صلى على طهارة
في موضع النجاسة لم يجز في الاصح ونجاسة خشب الجبنة يمنع وفي باطن البنية والاجنة وعلى طائفة
لا الصلوة في الحمام والمخبرج والمقبرة يكن وقيل في الحمام ان لم يكن فيه صوت وتماثيل لا يكره قراءة
في الحمام برفع صوته يكن وبدونه بحيث يسمع بولا نظر من رفقة الى عورته لم يفسد صلوة في الاصح
نظر في صلوة بشوة الى فوج امرأة المطلقة صار رجعا ولم يفسد صلوة في الاصح رفع اليدين لا
الصلوة وقيل يفسد ابتلع الصلوة شيئا بين اسنانه لا يفسد وان كان قد حقه في الاصح
قاء قليله وعار بلا ارادته لم يفسد صلوة المختار وفي العمل اكثر ما يقع به عند الناس انه ليس في الصلوة

فصل في ما ينبغي للمصلي ان يفعل
في كل صلاة
او ركعة
منها ان يستعينك
وجواب لقادوس
يخرج يستحب
لالحايض في كل
وقت صلوة ان
تتوضا وتجلس
عند مسجد بيتها
وتسبح وتهلل
مقدار اداء
الصلوة لو كانت
طامرة بلغت
ولدت يوما
يوما لا مثلا
شهر الفعشرة
من كل شهر
حيض من قرب
امرأة الحايض
استغفرت الله
تعالى ويستحب
ان يتصدق
بنصف دينار
كتاب الصلوة
فيما ينبغي
للمصلي ان
يفعل

واحد بانقام وكفر بالنقصان وشكل الامام والقوم فلا اعاد الا المتيقن بالنقصان لاسهوع على اللاحق
 بسهوع ولا حفر وجهه فيما خاف على الميوق السهوع قد اعف ركوعة او سجود او تشهد لرزق السهوع
 وتشهد في قيامه او ركوعة او سجود فلا سهوع جهر بالشاء او التشهد لاسهوع عليه اللاحق لا يتابع الامام
 في سهوع ويازة به فخر صلوة سهو في سجود ثم سهو لاسهوع عليه كخلف الميوق ميوق قام فذكر الامام
 ان عليه سهوا تابعد قبل السجدة ظن الامام سهوا فسجد فتابع ميوق قبل تعبير ركعة ثم تبين ان
 لاسهوع عليه نفس صلوة الميوق في الاصح سلم وعليه سهو وتلاوة وصلية فان سلم فذكر المصلية
 او للتلاوة فسدت ولزكان ذكر السهوع خاصة بعهد ويقضى الاول فالاول سلم الميوق ساهيا بعد الامام
 لزوم السهوع وعقارنا له لا يرام قام الى الخا حصة وقد تعد لا يتابعونه بل ينتظرون عود فيسجلون معه
 ولا فيرونه **سائل الجناين** ولزمتنا لا نفعل ولا نفعل افترض بفعل ويصلي والتشهد
 لا نفعل ويصلي وابنا على لا ولا واذا خرج اكثر الولد حيا فمات يصلي والا فلا وحده اكثر من قبل
 الرجل سترته ومن قبل الراس صدره وجد من الميت بعضه مع الراس يصلي عليه وبلا راس لا وكذا
 نصفه مع نصف راسه وكذا راسه وكله بلا راس يصلي عليه والقامة على هذا ان نشأ الشهيد بوجوب
 صلوة وهو عاقل او فقه من مكان حره او بقائه يوما وليلة الخفي بفعل في كونه وفي الاصح يتم
 او بالغ بالتي او محرم من كف عن الحنن لسانا اذا خرج للعهد والمرأة ما يتبع عنديا ابوها وقيل
 ما يتبع الحرة في الغالب تنوع على ميتة بكفن فان ربه سبع او حصر على مسجد فخرج المسجد بعهد الى مكان
 المتبرع التيمم لصلوة الجنان لم يختص بغير الامام والولي في الاصح الامام الاعظم اولى بها ثم سلطان كل
 ثم لا المصرا والفاضل ثم الام الحى ثم ترتب العصا غير ان الاب يقدم على الابن سنا بداره الحمل
 بمنزلة الميت لا بمنزلة الجنان والمسلم يدفع ذارحم محرم كافر والكافر قريبه المسلم لا واضع الميت في قبره يقول
 بسم الله وعلى حلة رسول الله ويدخل القبر من يقع به الكفاية نقل الميت من بلد الى بلد مباح
 يستحب اعاد لفان الجنب والمرأة والكرآن والمجنون لفان المرامى لا يكن الا رواية عن ابي حنيفة
 اذن مسافر ركبا جاز يكن اذن قاعدا لا لنفسه دخل المسجد والمؤذن يقيم بعد المعبر في الجمعة
 اذن المجر وقيل اذن المنان ان وقع في الوقت الاسفار بالبحر افضل الا بمنزلة الحاج تاجر الحرب
 يكن الا في السفر او كان على الحائض انت جنان ومنع يبداء بالمغرب في سبيل العود قدم

الحاقه

المرأة ليست بعورة في حق الصلوة انكشف شيء من شعرها ومن ساقها وظهورها لجمع بلع ربع
 احدها يمنع ثدي فاسد يتبع الصدر ومن كبيرة متبوعة والذكر عضو والا ثقبان عضو خارج عنه
 كسوق يسار فان منع عذر لها ثوب ان صلت قائمة انكشف ربع ساقها وقاعدة لاصق قاعدة الا
 للامة ان تصلي بغير قناع اشبه الثوب الطاسري مخوي ولزكانت الغلبة للنخبة التوجع
 الى القبلة يغني عن نية في الاصح قبله بلا دناء بين مغرب الشتاء والصيف مخوي في ليلة مظلمة
 جاز في السفر لا ترك اجتهاده الا باخبار من موي اهل ذلك الموضع ترك القبلة من خوف غدر او
 جاز كفى للفتدي نية صلوة الامام كبر قبل الامام لا يصير رغا في صلوة نفسه في الاصح ظهر وعظم
 يومين لا يدري الا ان كبر لها لا يصير رغا في صلوة نية الصلوة ثم نوي الشرع حال الشاء صح
 كذا اثنى البعض صلى الحسن في موافقتها ولم يعرف فرصتها لم يحز افعال الصلوة كبر للافتتاح
 وموالي الركوع اقرب لم يحز لا يفتح اصابعه في الافتتاح كل التفرج بخلاف الركوع جهر المنع وفيها
 بجهر افضل رفع راسه من الركوع يرسل يديه طوطاء راسه للركوع فان كان الى الركوع اقرب من القيام
 جاز والا فلا يسجد على جاورس لم يصح ينظر في سجوده الى خذبه انكر فضية القعدة الاخير لا يكفر
 ما يكره في الصلوة لا يتنوب في صلوة فان غلبه نفع يد على فمه يكن تعريض العين وتغطية
 الفم وقيام الامام في غير المحراب الا لفرونة ورفع كفيه الى المرفقين وان يكون بين يديه رواق
 لا شمع او يكون صورة ما يعبد لا صغيرة بحيث لا يبدو للناظر او يدخل في صلوة وله بول او غائط
 قبله ابي الامام في ركوعة ان يدرك دون الصلوة وان يبر عند كلمة الشهادة السفر من كان
 لما في يصير قائما باقامة كاهراة وجيش وعبد عبد خرج مع مولاة فصلى اربعاً وتوكل القعدة
 ثم اخبره المولى بنية السفر حين خرج يعيد الصلوة وقيل لا يقدم مكة حاجا في عشرين ومويزد
 بها سنة يقصر حتى يرجع من معنى لانه محتاج الى قضاء المناسك فصارت كنية الاقامة في غير موضعها
 نية الاقامة في موضع لا بناء فيه لم تقص ومن اصل الطلاء من اصحاب الاجبية والحياء تقص في الاصح
 يخرج مسافرا ثم يبله ان يرجع وبينه وبين مصر اقل من ثلثة ايام تم اقتدي بغيره ثم انفسد لرحته
 ركعتا في مسافر نوي الظهر اربعاً وسلم على ركعتين الا شي عليه صلى مسافر لمسافر ولم يقيم فاحرث
 فاستخلف المقيم لم يلزم الاتمام الصلوة على الراحلة والسفينة يصل على الدابة سوي الكسوة

الصلوة

الاول

وسنة الفجر ولا يجوز ان يصلي على شئها نذر ان يصلي لم يجز على الدابة اثنان في محل اقتدي احدهما
بآخر جاز نفلاً وفرضاً في خوف صلى على عجلة لا تبرح ارجلها ولا يصلي على الفصوص والسجود بسبب
طين صلى قائماً بايديها والركب ان قدر ينزل ويومي والافعلها ويوقفها ان قدر رفع يديه بوجهه
ان قدر ولا يفدونه الصلوة بالنجاسة صلى وفي ثوبه دون الكثير الفاحش من الكبر والانتف
بجرحه في الاصح صلى وهو حال ميت لم يغسل او سقط او جنب او جرح ولم يجز ويجز تحريكه وتغيير
بدنه وولده صلى ولحم باز من بوج جاز وتعليق بوج كذا وقيل لا في سراويله والاحتلام
ولم يذكره بعيد الصلوة من اقرب يوم اليه راي في ثوبه نجاسة لا يدري متى اصاب لم يعد شيئاً
صلى في ثوب يهودي او مجوسي كره صلى وفيه كبر فكلب فسدت وسنور وحشية وفان لاويك
الحجبة قراة الامام فقال بلى او نعم اوري او اوجي لا تفد وبسم الله من وجع نفسه وسيل لا
واه من مرض لا يدبر على الاحتناع عنه لا تفد وباجابة خوفه تفد وبالحمد لله عند خطس لا
وبيرحم الله تفد وبكلم حرف لا راي على ثوب لامة شيئاً اكثر من درهم ظنه نجاسة ولم يكن تفد
الحديث احتلم في صلوة لم يبي نزع الماء من ثوبه يمنع البساق ومثله الى ما بعد لا وغسل كل عضو
لا يمنع ويستنجى يمنع كسفت ذراعها عند غسل اليد بيمينه في الاصح لامة احدث فتوضا في جنب
المسجد ينظره القوم اجزاهم المنفرد اقلوا قضاء بعد الحدث لشرائطه وان شاء في مكانه
الاول وكذا المبوب احدث لامة فاستخلف من جاء ساعته قبل ان يفتدي جاز الخليفة لم يعلم
ان الامام كم صلى يصلي اربعاً بعد في كل ركعة لامة احدث فقدم غير متوضي فلم يتم مقامه حتى قدم
غيره صح لامة فاستخلف عقيباً فانه يتم صلوة الامام ثم يقدم ما فرأى منهم ولم يستلم هو
حتى يتم صلوة قاء قليلاً وقدر ان تجت فاعاد فسدت وبعده لا الجماعة فانه صلوة الكسوف
بجماعة صلى باهله اتم الله وامرته وكذا ذكر في الغلو لم يكن انتهى الى المسجد وقد صلى بالجماعة
ان دخل صلى والا يظلم الجماعة ما ينبغي ان يصلي في مسجد بني على سور المدينة وقيل ان فتحت
عنق جاز نذهب الى اقدم المسجد بناء فان استويا فالي اربعاً بابا الى بيته وان استويا فالي
منجرة والفقيرة نذهب الى اقلها قوايكنز وانه منبج عن حدث واقر عن جنابة والذي عن جنابة
اولي بالامامة لامة الخلفي الشكل لامة لا يجوز صاحب البيت ان يبالاامنة من غيره والمستاجر من الاجر

يوم اثنين ان شاء يتقدم ولزشاء قام بينهما مصلي العيد كما مسجد في انقطاع الصفوف للفرج
مثله في الاصح ومصلي الجنان مثله فيها في الاصح نهر لا يعبر الا بعلاج يمنع الاقتداء صلى في فلاة وبين
الامام والقوم مقدار ما يصف فيه لم يصح الاقتداء اقتدي لمن نوي لشر لا يوم جاز اقتدي نادر
بناذر لم يجز الا اقل قال الله على ما التزم مثله بينه وبين الامام حايطة امكنه الوصول اليه جاز والا فلا
رفع راسه قبل تسبيح ثلثا يتابعه تشهد قبل اامة وتكلم او وسب جازت صلوة سقط الترتيب
بكثرة الفوايت فقضاء الا قليلاً جازت الوقعة مع ذكر في المختار والمختار في صيغ الوقت الوقت
المستحب متفق اقتدي بخفض ثم افسد ثم اقتدي ناويا نفلاً آخر قبل موقفاً وقيل نفل
فانه صلوة حر يوم وليله ولا يدبرها اعاد صلوة يوم وليله يصلي الظهر فشكل ان صلى الفجر اقل
فرغ يتبين انه لم يصليها اعاد الظهر بعد الفجر المستحب في قضاء الفوايت ان ينوي اول ظهر او غير
الله على شكل وكذا في غيره من الفوايت المبوب ما يقضي اول صلوة فيستفح مبوب بل بما فاقا
فقد خالف السنة ولا تفد لامة يتم ركعة نسي صلوة فذكرها بعد شهرين يجوز الوقعة مع ذكرها هو
المختار المبوب تكرر التشهد ولا يزيد دفع الوارث عن الميت لكل صلوة منوي بتر او قيمته
لكل مكين او لكل في مكين واحد جاز وحصة صلوة لغيره لا شفيعي تخلف ليس عليه قضاء
ما اوى مات اصد في آخر وقت صلوة ليست عليه تلك الصلوة الجمعة عدا اذن له عوله
بالجمعة وجبت عليه يجوز اقامة الجمعة لكل امير وان لم يتقلد خليفته اذا كانت سيرة بين الامراء
والامات فصلى الجمعة خليفته او صاحب الشرطة او قاض جاز ولن يكون واحد منهم فالتقوا الناس
على رجل جاز صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدي به من له ولاية الجمعة فروي نوي
ان يملك في المصر الى وقت الجمعة لزمته والا فلا وقيل ان نوي لن يخرج في يومه فلو جمعة عليه
خطبة الصبي لم يجز ومن الجنب جاز خطب فرجع الى منزله فتفدي او جامع فاقبل استقبال خطب
فاخرج من لم يشهد الخطبة بالصلوة لم يجز ولو امر المأمور من شهدها جاز عن لا يسمع الخطبة فهو كونه
بعده فسكوته افضل من القراءة والذكر الخطيب لا يتم على القوم تذكر انه لم يصلي الفجر والامام يخطب
قام ويقضي صلوة العيد جاز في موضع الحاجة الضعفة شرع في صلوة العيد ثم افسد القضاء
عليه صلى العيد في بلد ثم انتهى من الغد الى قوم بصلوة العيد في بلد آخر فصلى معهم لم يكن يستحب

لن ينصرف اليه بنية من غير الطريق الذي اذ به المصلي نسي التكبير قبل ان يخرج من المسجد كبر للشرع
وان سبقه حدث له ان يكبر وان توفاه وجاء وكبر جاز قضي ما فات في اول ايام التشرين في لغة
كبر لما فات قبلها ولا ما قضى منها بعدها في الخوف اقام يتبها من الخوف النزول للجماعة صلوا
فرادي ولا يجوز بالجماعة ركباناً ويجوز في الجمعة والعديد سواء من سبع او عشرين في المريضة
مرتب مجز عن الالاماء براسه سقطت عنه الصلوة فاذا براء وكان يعقل فلا قضاء عليه فيما زاد
على يوم وليلة في الاصح عجز عن القيام واحكته الاستعانة بغيره فصلى قاعداً جاز صلى بالارادة
من مجز جاز صلى قاعداً حثيثاً تلتل من الاعان مريض تحت ثياب نجسة ولو سيطر لغيره نجس
من ساعته او تلحقه مشقة له ان يصلي كذلك المتحاضة لا يلزمها غسل ثوبها لكل وقت صلوة
في الاصح جازت صلوة الاخرى وان قدر على الاقضاء بالفادي قنت بغير العزيمة جاز الامام
في رمضان يقنت مخافة في المختار محبوب بر كعتز في وتر رمضان قنت مع الامام لا يقنت
نايماً تذكر في الركوع انه نسي القنوت لا يعود في الاصح ولا يصلي على النبي في القنوت الا بقول
ايه الليث وعليه الفتوي اصل تركه ترك الوتر يؤدون فان لم ينجزوا بقا تون دخل في
الوتر مع الامام تطوعاً ثم افسد عليه اربع ركعات في النذر نذر الظهور نايماً لم يلزمه الا الاربع
نذر اربع ركعات بتسليمين فصلتها بتسليمه جاز وعكسه لا نذر ركعتين فصلي قاعداً جاز وعلى الامة
لا نذر ركعتين اليوم فلم يصليهما قضاها حلف لن يصلي اليوم كذلك فعل كفر بلا قضاء شرع
خلف اي ثم تكلم لم يلزمه شيء ترك القعدة الاولى في السن والنوافل لا يفرد في الاصح تنفل ليله
فجره قليله افضل سنة الفجر لا يجوز قاعداً اداء النفل في بيته افضل السنة بتادي تعطى البيته
في المختار المسافر لا يترك السنة الا بعد دخول المسجد فان شاء صلى السنة ثم جلس في منزله
اولاً سنة العتمة اربع ركعات افضل عند الامام وقبل الاربع سنة حوكت في التراويح اصل
بلدة تركوا التراويح قبلهم الامام صلى التراويح في بيته وحد والانس يصلونها في المسجد ترك السنة
ولم يكن فبيئاً ولو تركه الناس اقامتها في المسجد وصلى كل واحد في بيته فقد اساءوا والاستراحة
على خمس ترويحاً بتسليم مكره وينوي التراويح او السنة او قبال الليل ولو نوي النفل جاز
في الاصح ولو لم يجد لكل شفع بنية جاز وانتظار تكبير الامام بنية واوادة قاعداً يجوز صلى

فانهم

تروحة بتسليمه او الكل بتسليمه وقعد في موضع القعدة جاز ولو فاتت على وقتها لا يقضي شكلوا
انهم صلوا تسع ركعات او عشر صلوا اخرى فزاد صلى في كل تروحة امام لا باس وكل تسعة ركعات
وقيامها في اخر الليل لا يكره في الاصح اقدي في التسليم لاوي ممن يصلي الحاحسة او العائسة
جاز اقدي فيها بغيره او موتر او متنفل غير التراويح لم يجز مقعد كذا التراويح في مسجد
جاز ولل امام لا اورك بعض التراويح فاوتر مع الامام يصلي الباقى وحده ويكره الاسراع في
القرة والاكتاف مقعد تام كما فعد للشهد واذا سلم الامام انبته ولم يفعه لم يجز يكره الانتقال
من سورة الى سورة قراء في الاوليين من النفل المتعوفتين وفي الاخرين ثبت وسورة الاخضر
لم يكن قبل قراء في جامع سمرقند والسماء ذات الصرع والارض ذات الرجع افضى البعض بانه
لا تفسد والحوائى بانه تنسد في الكسوف ولوا جمعوا في الكسوف من غير ان يصليوا الا في
والصلوة افضل وقيل بي سنة ركعتان جماعة بلا جه الامام يصليها امام الجماعة وفي الضوف
والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر او الثلج والافزاع وعموم المرض يصلي وحداً او لا
في الاستسقاء ولا قلب الرواء انما فيه الرعاء المصطفى خاف الهلاك على سلم قطع الصلوة
المسافر خاف السراق او قطاع الطريق له تاخير الوقت وكذا القابلة اذا خافت على الولد
المصطفى لا يجب اعداويه الا ان يستغيث منه صلى شرايطها جاز والقول لا يدري هو المختار
صلى بغير وضوء يكفر وقيل انما يكفر اذا فعل استخفاً فا افتتح الصلوة لوجه الله ثم دخل
في قلبه رياء فهو على ما استست الصلوة بنية الخصوم لا ينبغي ان يفعل لاهمة النبي في
ليلة المواجه لارواح الانبياء كانت في النافلة ممن في المسجد يصلي للتحية ركعتين في كل يوم
مرة القاضى دخل المسجد للقضاء ان شاء صلى للتحية اولاً ثم جلس ونشأ جالساً ثم صلى
بلغ الصبي عشر يضرب لاجل الصلوة باليد دون الخشب ولا يجاوز الثلث صلى في بيت
رجل بلا اذن لا باس والاستيذان احسن يلقن الشهادة ولا يقال له قل صبي او صبية
لا في حدائتها يغسله الرجال والنساء ماتت في سفر وليست سناكة احواليتها محرقة
وكذا الرجل من السنون وغير ذي الرحم المحرم نهيها محرقة ويبلغ بصره عن ذراعيها حيث
وجد في الماء يحرك بنية الغسل في التلويح مات بلا نية كبره الناس تكفينه وان لم

صغيره على الصبر

سألو الناس لكونهم ما أتت معصرة فعلى الزوج تكليفها ولو مات مولاي شيء عليها إذا
تلف ثانيا بلا اعتبار التثليث الوارث بكن المثل لا يكون متبرعا في حمل الجنان لا بأس
بالركوب في الجنان والمشي به افضل رفع الصوت بالذكر وقولهم يموت كل حي وموتى لا يؤمن
وخن خلعتا بدعة يكن الذكاء في الاسواق ان فلانا ما ولا بأس بان يعلم بعضهم بعضا لا بأس
ان يحمل الرضيع والعظيم في طبعه أو سقط مع الجنان فاحتمل أو صالحة زجرت فان لم تنصر
لا بأس بالمشي معها سنة المسلمين الصيام معها في صلوة الجنان يوضع الرجل قدمه امام
ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة ثم المراهقة ثم الرضيعة ندت اللهم فريته ان اصله ذكر واخوه
لهذا الميت صلى على صبي عبد اواقة او امرأة جارت وصبي لا حكم من قتل في جند منكر
حكم الباغي قتل نفسه جرحا او صلبا يهتدى بعده ميت وجد في دار الحرب في كنية
وعليه سماء المسلمين يهتدى عليه ولو وجد في دار الاسلام غير مختون وعليه زنا لم يهتدى عليه
دخل دار الحرب فاشترى عبدا صغيرا فمات العبد صبي عليه طلق بانيه ثم مات ومنع العدة
ليس لها ان تغسله ما أتت في السفر وثمة كافه يعلمونها الغسل صلى على جنات وقت الطلوع
وخن لا يعار صلى على ميت كان على دابة او على ايدي الناس لم يجر وعليه الفتوى اكره الاخرين
اوي بالصلوة عليها فان قدم مواجيبا فللصغير منه كتب الغائب بالصلوة الى اجنبي فالذي
يليه اوي ليس للصبيان والنسوان حق للصلوة جاز تكليفها بالحير وكليفه لا ومن البصر
الموتى اوي بالصلوة من الاب والابن والتركنا فاحرين تطيبين القبور قيل يكن وقيل لا بأس
يكن البناء على القبور والكتابة وان يعلم علامة زايدة مات في السفينة يغسل ويكفن ويصلى
ويرمي في البحر ما ينبغي ان يدفن الميت في الدار لانه سنة الانبياء وخاصة نصرانية ما أتت
وفي بطنها ولمسلم قيل تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابرهم وقيل في حفرة على حدة
وعلى من لا دخل في حق المسلمين لموتهم وكانوا سواء الا اوي لترا يصلى على ميت بين القبور
ويكن صلوة لغيري عند القبور لو اصبحت ان يوضع الرجل والمرأة في قبر قدم الرجل مما يلي القبور
والمرأة خلفه وجعل بينهما حاجزا من تراب وضع لغير القبور فان كان قبل ائمة الزاب وقد
سرجوا الذين اذوا فلك وبعد الاهالة لا لبا من بغرة المسلمين وترغيبهم في القبر

كتاب الزكاة الزكاة نوع واحد الخراج ثلثة انواع نوع في المعقود عليه
بطريق الوفاء عاقبة اصله من نوع اخر للامام دفع ارضه المملوكة نوع اخر في النقصان
عمره نوع الزكاة زكاة الاجرة المعجلة في الطويلة على الاجرة وامت في يد افا كانت حرام
او دناءة وفي بيع الوفاء على البائع وقيل على المشتري ايضا ما ندرهم نقد ما يدرين
يملك النصاب بهما يحل الصدقة لذي دهر يسكنها وان لم يكونا كلها مستحقا لاجته س لا يجوز
دفع الزكاة الى صبي لا يعقل الاخذ الا يقبض من له قبضة دفع الى مملوك جاز تجب الزكاة في الفلوس
الرابعة اذا كانت قيمتها ما يدرهم مما يغلب فيها النقرة او عشرين مثقالا من الذهب بلا وصف
التجارة اشترى جوانات بوجرها لا زكاة عليه وان بلغت قيمتها نصابا ابتاع عبدا لمخدة
ينوي لو اصاب بجابحة لا زكاة عليه ورث شيئا ونواه للتجارة لم يهر للتجارة خلاف الفتوى
ونوي ولو ملك نخل او صلح او قود ونوي للتجارة قيل يصير قيل لا لا يؤخذ في الصدقة التي
التي ينوي ولدها ولا الماحص التي في بطنها ولذولا الاكلة التي سميت ولا في الغنم لا زكاة
على المشتري في المبيع قبل القبض اقرض النصاب فملك لم يضمن ارتد سقط عنه الزكاة وان
اسلم اذا كان حال لو شل عما ذاتوي يمكنه الاجابة بلا كونه فهو نية فاك ما تصدق به بالقرعة
فاك ما تصدق الى لفر السنة فهو عن الزكاة لم يجر اعر بتصدق حرامه تطوعا ثم نوي الامر من
زكاة ثم تصدق المأمور جاز من زكاة اوي زكاة غيره من ماله ذلك فاجان المالك لمر كان
قايا في يد الفقير جاز والا فلا لا يجوز اداء الدين عن غيره ولا عن دين يقضه تصدق على فقير بدنه
على زيد من زكاة واره بقبضه فقبضه اجراه وكل فقيرا باء الزكاة جاز رجلاه دفع كل
واحد درهم الى رجل ليتصدق عن زكاة فيخلط ثم تصدق ضمن الا اذا وصدت والالة الاذن
بالخلط شك في الزكاة انه ادي ام لا اعاد اداء الزكاة على وجه التثني افضل والنافلة لا تجل
زكاة احد نصابي فميت وفضة فملك المجل عنه الزكاة تنوب عن زكاة الباء اوي زكاة غيره
منه ان نفسه باءه جاز وبغيره واجاز لا في الخراج والعشر النوع الاول اذ اخرج المشتري
بعد قبض البديل في بيع الوفاء واخذ الفلّة فالخراج والعشر على البائع ان نقصته الزكاة والا فلي
المشتري بمنزلة الفصيص فان اخرج فيه والعشر على المالك ان نقصته الزكاة والا فلي الفاصب

فقير

وخراج المستاجر وعشره على الآخر وخراج المستعار على المجير وعشره على المستعير اشتري انصافا
وقد بقي من السنة تسعون يوما فخراج على المشتري وان بقي منه فعلى البائع فان اخذ السلطان من المشتري
لا يرجع به على البائع والا كان له لو اخذ منه يرجع به على رب الارض اشترى انصافا فيها زرع لم يبلغ فخرجه
وعشره على المشتري ولن انفق الحب وبلغ ولم يبق من السنة ما يزرع ثانيا ينبغي ان يجزى على البائع وان
تداولت عليها الا يري ولم يبق في يد احد ما يبلغ فيه زرع قيمة ضعف الخراج الواجب فلا خراج على احد
والخراج والعشر في المزارعة على اعتبار الجواز على رب الارض والعشر على المستعير ان كان مسلما والله
فعلى المجير غرة خراجية كل السنة او مقدار لا يبلغ بعد زرع قيمة ضعف الخراج لم يجز شيئا فاما
نصيب عكها الماء وبقى ما يبلغ فيه زرع ضعف الخراج واجب النوع الثالث الذي ملكه اي مالكها
دفعها الامام اني قوم ليعطوا الخراج واصله ان المالك اذا عجز عن الزراعة يدفعها الامام من رعيته
وياخذ الخراج من نصيب الرعطاء ولو باع الامام من الارض او اجازها او اقسمتها وارادوا
بعد ذلك ان ياخذوا من احد منهم لم يملكوا النوع الثالث النقصان من وطنه وعمره اذا كانت
لا تطيق جاز بالاتفاق والزياد عليها في سواد العراق وبلد ولف الامام عليها لا يجوز بالاتفاق
ولن اطاعت وامانة بلدت اراد ابتداء التوظيف فكذلك عند اي يوسف خله فالحمد لله وخراج الكرم وكل
بستان فيه اشجار مثمرة عشرة دراهم في كل جريب جعل الوالي الخراج لذي الارض جاز اذا صاح
مصرفا وجعل العشر لا لم تطيب الخراج من ذي الارض فعليه ان يتصدق وان تصدق بعد الطلب لم
خرج من العبد لم يؤد الخراج حصة عليه سنون لا يؤخذ لما مضى وكذا الخربة وخراج الوظيفة
والمقاسمة اذا ملك الخراج قبل الحصار سقط وبعده لا والعشر يسقط بعده ايضا وقبل خراج
المقاسمة كذا وفي المزارعة بحسب العشر على رب الارض لكن في حصة في عينها حتى يسقط بالملك
مطلقا وفي حصة المزارع بحسب دينه في ذمته حتى لا يسقط الا بالملك قبل الحصار للسلطان بحسب
الفلة المدركة حتى ياخذ العشر والخراج **س** شئ في بعض السنة سيقا وفي البعض والية يعبر
الاغلب من عليه العشر بنفسه الى الفقير لم يجز قضاء كل ارض فتحت عنوة وتمكت على اربابها
في خراجية الامانة بحسب الخراج في انفق الوقف الجريب ارض طوعها سبعون دراهم وعرضها
كذا بذراع كسري يزيد على ذراع العانة بقبضته اشترى خراجية فبقى فيها فعليه الخراج سلطان

جابر اخذ الخراج جاز في الزكاز والمحدث لا يسقط الحسن عن الزكاز وللعبد وان كان الواحد
مدبونا محرق وجد في دارنا مودنا اكثر لا يؤخذ منه كله مصرف خمس المحدث والزكاز لا ينتم
والمساكين وابناء السبيل من اصاب ركا ناسفة ان يتصدق خمسة على المساكين وعلى ابائهم واوقاف
ايضا وان يضعه في نفسه عند حاجته **كتاب الصوم** **س** الصوم في الشهر
على رؤية الهلال في نية الصوم فيما يرجع الى فساد الصوم وجوب الكفارة في الاعتكاف وصحة
الفطر في الشهادة على الهلال لا يشترط لفظ الشهادة في هلال رمضان شهد واحد على شأها واخذ
تقبل ولا يقبل شهادة الواحد عليه اذا كانت السماء مضيئة الا اذا كان خارج المصر وعلى مكان
مرتفع **س** صاحب الشهادة اثنين لهم ان يفطروا بعد الثلثين وان لم يدروا وبشهادة واحد لا صام
ثلاثي للرؤية وعلى غيرهم قضاء يوم اذا لم يتقوا اذا لم يختلف المطالع بينهم راي هلال رمضان
برساق وليس ثمة قايين ولا وال فعليه ان يصوموا بقوله اذا كان ثقة وبشهادة عدلين على مسلم
شوان لا باس بغيره وان كان الاشارة الى الهلال راي الامام هلال الشوال ليس له ان يعذر
بحسب ان يقال جاء رمضان او ذمب وبه اخذ ابو الليث فقال الرخصي وسوق قولنا مشايخنا
انه لا يكره **س** في الية قال نوبت ان اصوم غدا ان شاء الله صح صومنا حسنا نوي قضاء
ولم يعين اليوم جاز من اي رمضان كان وتعيين رمضان واليوم احوط نوي قضاء ونفل فهو
قضاء وقضاء وكفارة نفل فان اوفر قضى خلاف المظنون والمظنون لو علم قبل الزوال انه نوي
ما ليس عليه فلم يفطر ومضى ثم افطر لزمه القضاء **س** نوي صوم غير قبل الغروب لم يصح في
فساد الصوم وجوب الكفارة **س** قليل دمع كقطرة او قطرتين وكثير ذلك دخل النيم فابتلع
لم يفسد وكثير بحيث يجد ملوحة في جميع النيم يفسد وكذا عرق الوجه والغبار والذباب لا يفسد
وكذا كل شئ بين اسنانه دون الحصة ابتلع بسمته يفسد ويكفر ويغضها لا يفسد اكل ورق الشجر
لن كان مما يؤكل عاق يفتق ويكفر والا لا يكفر ويكفوي يري وكثير استقصى في استنجاه حتى
بلغ الماء موضع الحقنة فهذا اقل ما يكون فلو كان فطره جامع باكر امها قبل عليه وعليها القضاء
واكفارة وباكرا له اياه يكفر بولا غير وقيل لا كفارة عليه باكر امها وعليه الفتوى **س** دخل في
جوفه طعم الا رواية لا يفسد ولو طار ثلج او مطر دون الثلث قيل يفسد وقيل لا جعلت قطنة

البلد

في قبلها ان انتهت الى الفرج الداخل وهو الرحم ينسد ببلع مجنون ثم افان في بعض الشهر لا يقض
ما كان مجنونا فيه تسحر واكثر رايه ان الفجر طالع يستحب ان يقضي او يصاحبه يعتبر من الثلث
وان لم يوص وتبرعت عند الورثة جاز ولو غدا او غشوا فبقوا من كل يوم جاز وكذا سحور او
عن يوم القضاء به على التراخي وقبل ياتم بالتأخير ان تد بطل صومه ولا يارفع القضاء بسلامه
مضغ لقمته ثم اخبرها ثم اكلها لم يكثر اكل لونه رطبة او دواء او طبيا او شيئا او لغير مطبوخ او جنة
قبل ان يلد و قد ينبت يكثر افطر ومو شاة في الغروب لا يكثر في الاصح صائم نوي سرفا قبل ان يخرج
من العمر اكل يكثر جاصع في الدبر يكثر اكل ملحا لا يكثر سافر بعد ما اصبح في اسلمه يكن له الافطار
ازويك الوجع بالصوم يؤف بالاجتهاد او بقول طبيب جاز في امه افطرت في رمضان لمصلحة العمل
جاز للعبد ان ياتي ما يعجزه عن الفرائض نذر صوم ابد فضعف لاشغال المعيشة له ان يطر ويؤدي
ولن يجز استغفر الله تعالى رجل ان صام يصلي قاعدا وان افطر فقام يصوم ويصلي قاعدا وعن
الامام انه كن الصوم في طريق مكة يجز الافطار الا يوم غيم لا تصوم نفلا ولا ما لم يفعله
الا باذن الزوج ولا صلوك ولا اجير الا باذن السيد والمستاجر ان كان الصوم بغير الحاجة
تاكل الكايف خفيه صوم يوم النذر لا ياكل يستحب ان يصوم قبل عاشوراء يوما او بعد
لاصل الكتاب يجز المنذور ان لم يعلق نذر ان نذر صوم يوم فخر على لسانه صوم شهر
صوم شهر نذر صوم حريم لزمه صوم شهر تابع او فرق نذر صوم الشهر لزمه بقية الشهر يذوق
كه فلان روز وادام نذر نذر صوم يوم الجمعة مدة عمره او سنة مثلا فشق عليه في الربيع
والصيف يصوم عنه في الحنيف والثناء نذر صوم بضع عشر لزمه ثلثة عشر والله اعلم
كتاب الاعتكاف ايجبالا اعتكاف بالسان لا بالقلب قال في بعض
النهار قبل الزوال او بعد وهو صائم عن الفعل على اعتكاف هذا اليوم لم يارفعه شيء لا اعتكاف
الا في المسج يقام فيه الحسن ببلغ مجنونا او محتوها فعلى الاب صدقة فطره ولو غتبه او جت بوجده
س قيل الاعتكاف سنة وقيل قد به تعكف باذن زوجها في مسج بيتها ولا اعتكف
في مسج جماعة جاز نذر اعتكاف شهر فهو مستباح وتعيين الشهر اليه نذر اعتكاف رمضان
فلم يعتكف حتى جاء رمضان قابل فاعتكف لم يجز مات ناذر يذري عنه كاصوم

نذر امره بضع يوما اطعم عند جميع الشهر **فصل في الفطرة** جاز تعجيل الفطر سنة او يتخير
لا يجب على الاعام صدقة اولادها الصغار وعلى الجد والمخادر اوي عن ولد الكبر او زوجة طاهر
جاز استحسانا مات الصغير او عيبد بعد الوجوب لا يسقط الفطرة من عليه الفطرة مات واوي اذ
جاز من سقط عند الصوم بقدر لم تسقط الفطرة اشترى عيبد شر او فاسدا وقبضه ثم رده
بعد العيبد فالفطرة على المشتري ودفعها الي ذمتي جاز والهاشمي لا واجب على واحد يعطى عا
وكذا عكسه وشرط التملك ويعطى فطرته حيث هو ويكره بعثها الي بلد آخر ان الذي قريته قالوا
في صدقة الفطر قبول الصوم والفلاح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر والله اعلم
كتاب الحج اذا قتل بعض الحاج فهو عذر في تركه الحج سرت نفقة بعد
ما الحرم ان عجز عن المشي يكون محصرا والا فلا ما حوز حج استاجر من يخدمه ان كان حله لا يخدم
نفسه فهو في مال الميت والا ففي ماله ما حوز قال مجت عن الميت وانكرت الورثة فالقول له
مع ميتة الامد يونا امر بان حج بالدين فعليه البينة قال انا الحج فلاج عليه خلاف قوله ان فعلت
فانا الحج محرم اضطر الي ميتة او صيد ياكل الميتة او دخل العبد في الحرم ثم افرجه فباع في الحظر
من حلال او محرم بطل **س** امن الطريق قبل شرط الوجوب وقيل للاداء الفاسق لا يصلح
حجها لها وكذا الصبي المرامق وليس عليها ان يتزوج ليصير محرما بعد او صبي حج فاعتق وبلغ
لزمه ثانيا والفقير لا يجب الحج مضيقا في المختار لكن متى اوي ترتفع الاثم مريض على الحج
بالبر فبر في حج جاز عن حجة الاسلام نذر طاعة حجة لزمه الكل يظهر في وجوب الايصاد قال
الله على حجة الاسلام مرتين لم يلزمه الضرون من لم يحج اطلق بنية الحج يقع عن الفرض يكن الاحرام
قبل شهر الحج وبعد ما التعجيل افضل الا اذا خاف عجزه عن ابقاء مخطوراته لا يلبس المحجط الا المرأة
ولا يلبس خفا الا مقطوع اسفل الكعبين واذا اراد التجران فبعد الحج افضل بعد طواف الوطاة الصدر
وقت الرجوع يقول مقربا بفرقة غير موقع يا بيت الله ثم يخرجون من مكة وينزلون بقرنها
الي لزم يجمع النافلة في حلوون فبمخرج عن غيره رجل وجب عليه الحج فح من عامه فمات في الطريق
ليس عليه ان يوصي بالحج مات بالحج عن الميت بعد الوقوف بعرفة اضر عن الميت حج من غير
بلا امره يصل الثواب اليه لزم كان اعلا المأمور ينفق من مال الامر ذمبا وجائيا واذا

فوي المقام خمسة عشر دماً في مال نفسه وفي غيره ذلك لو انفق من مال نفسه لا يقع الحج عن الآخر
ولا باس بالهدية للمأثور ويدخل الحمام ويعطي اجرة الكارس **نفس صيداً فقتل الصيد صيداً ضمن**
التي توبة في الشمس فانت قتلته كثيرة فعليه نصف صاع حنطة ان قصد ذلك والا فلا شيء عليه ولا باس
بالجماعة والفصد للحرم به ولا جزاء عند اواة واقهان واكل طيب في طعام اكله بما فيه طيب مرة
او مرتين فعليه صدقة وفي الكثير دم والدم شاة او شرك في بدنة قريبة ليس ثوباً وخفين فعليه دم
واحد ليس لمريض فعليه كفارة واحدة ما لم تزل تلك العلة لا باس ببطلان ما صبي احرم عنه الوضوء
جاز وجنبه ما يجنب المحرم والجزاء عليه اذا فعل شيئاً ويكره للمحرم ليس البرقع وقبل نزع على
وجهها خرقه وتجليه عن وجهها جزاء ارتكاب محظور الا احرام بغدر ذبح شاة في الحرم او صيام
ايام او اطعام ستة مساكين اية بهيمة لم يفسد حجة وعليه دم ان انزل لمس امرأة بشهوة فامني
قبل الوقوف فعليه الحج وكذا ان لم يس في روايته في الاحصاء اهر بعد الوقوف بعرفة فعليه
ترك الوقوف بمزدلفة دم وترك الرمي دم ويطوف للزيارة وبناضه دم وبناضه الحلق دم
احرم من غير محرم في الحرم المحصر يقطع التلبية اذا فرغ من طواف وفي توبه نجاسة الرمي
ورمي كره ولا شيء عليه طواف مكشوف العورت ما لا يجوز معه الصلوة لجزاءه ولزده دم طواف للزيارة
بنية النفل يقع فرضاً وبعد طواف الزيارة وحل النفر يقع عن الصدر وان نوي فلا طواف وسعي
لهمة بغير وضوء يفسد وباحد هما لزمه دم وفي الرمي يضع السبابة على راس الابهام كعاقبة ثلثين
وقيل كعاقبة العشرة وقيل كعاقبة السبعين عادي عرفات قبل الغروب بعد اقامته بسقط الدم في
قول وقطع عرفات ولم يعرفها او عرفها بما اجزاه الوقوف ركياً افضل ترك الوقوف ثم طواف طواف
او ضعف لحوق الرحمة فتعجل ببليل لا شيء عليه لا باس ان يحرم وابوه كان ان استغنى عن فدية
الحج ركياً افضل وعليه الفتوى ولو التزمه ما شيا يلزم المشي عن وطنه وان شاربك وانقضى دما النصف
افضل من الحج الثانية لا باس للحرم ان يحل رأسه او جسده ببطون انا مله لا باس لاخراج الحجر
والتراب من الحرم وقطع شجر من جنس ما يبنية الناس قبل مقدار من المشرق ستة ايام ومن
الجانب الثاني اثني عشر ميلاً وقيل ثلثة ايام الاصح ومن الجانب الثالث ثمانية عشر ميلاً ومن
الجانب الرابع اربعة وعشرون ميلاً ليس للمناسك دعاء فوق وقت وانه اعلم

كتاب النكاح نوع في الفاظ النكاح والوكيل وما يقع فيه ثم
في الولي ثم في الكفاءة ثم في المحرمات ثم في الزوج الثاني ثم المهر والمقعة ثم في النفقة وما ينص بهما
ثم فيما يسقط المهر ثم حق الزوجة عليه وحدها ثم دعوى النكاح والرضا به ودعوى الطهارة
مايل الفاظ النكاح التي تعليل النكاح والرجعة لا يصح قولها خورثين بفلان واذا لم يوافق
بالعرف كذا قولها ما فلا عيم وقوله بدت زنت عقيب السوال وقوله زلت من شدي فقالت شدي لا
طلب من امرأة زناً فقالت عند الشهود ومبنت نفسي كذا وقبل فليس نكاح ولو كان على وجه
النكاح فهو نكاح زوجت فلانة من فلان من عتقها نكاح بلا قبلت اشترى بكذا نكاح
قالت زوجتك نفسي ان شئت او ان شاء زيد فابطل صا حلية مشيئة في المجلس جاز
ولو بدله الزوج بها فقبلت من غير شرط ثم النكاح بلا ابطال المشيئة قال زوجني بشكرك
خاطبا او جئت لتزوجني فقال الاب زوجتك فالنكاح لازم وليس ان لا يقبل وكل رجلاً
ان يخاطب له بنت فلان فقال الوكيل لابنها متب ببتك فقال وبنت ثم ادعى الوكيل ان اراد
لموكله ان كان من اهل الطب على وجه الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا العقد فلا نكاح
اصلاً ولنزكاه على وجه العقد ينقذ الوكيل بلا قوله لا للموكل وان قبل له ولو قال متب فلان
فقال وهبت ثم قبلت وان لم يقل فلان فعلى هذا اذا جرى بين اثنين استياح فقال بعت بكذا
صح وان لم يقل خنك كذا قولها خورثين خريزيم بعدت وكا بين ولم يقل منك قالت زوجني
من شئت لا يمكن ان يتزوج من نفسه ولو قال ضع ثلثاً في حيث شئت له لنزعه في
نفسه وكله ان يتزوج امرأة فزوجة صبيته لا يجامع مثلها جازك ارتقاء وبلا ولي عقد النكاح
في المسي لا يمكن ويستحب بسط ثوبه في وليمة لاخذ النثر فهو كصبي الشبهة وان بسط لا اخذ
فهو لمن اخذ الا اذا ختمه واحتمل لاخذ كصير وقعه دار فاعلق الباب **مايل الولي**
لا يصح الكافر في حق المسلم ولا الصبي ولا المجنون ولياً زوج صغرة من غايب فبلغه بعد موت
الاب فاجاز جاز في قول ابو يوسف الاب والوصي يتزوجان احداً يتيم لا عبد ولا امة من عهده
بلغ مجنوناً او معتوها بنق ولاية الاب كما كانت ولو جاز او ختمه بعد البلوغ يعود في الاصح حق
الاب او عتقه فلا يبنه تزوجه ولا ولاية له في ماله ولا خیار للصغار بعد عقد القافي تزوج المجنون

قال لا جنبه اريد ان تزوج فقالت توبه وافى في قول السيد الامام في القاسم اذن وفي قول
 حاتم الديلمي لا ينفقه لا يعرفها الشهود قالت زوجت نفسي منكر فقال تزوجت جاز اذن
 لعبد بالنكاح فوكل العبد بالتزويج لا يجوز فزوجني زوج رجلا امرأة برصا ثم نفق الفضة
 قبل اتمام الزوج لم يصح ويجوز نقض الكيل اذا تزوجه امرأة بغير رضا بتزوج ابنتها **مسألة**
المهر والمنفقة تزوج امرأة بالف ثم تزوجها بالعين فالمهر الفان وقيل الف تزوج في السر على
 مهر ثم تزوج في العلانية باكثر اشهدا انهما اراد بالزيادة السبعة فلها مهر السر بالاجماع وان لم
 يشهدا يؤخذ بالعلانية عند لي خيفه ومحمد وان لم يتزوج في السر لكونه تواضعا على خلاف
 جنسه او على جنسه باكثر ان اتفقا على المواضعة ففي الحسن يؤخذ بالسر في خلافه من المثل وان
 اختلفا يؤخذ في الوجهين بالعلانية تزوج المطلقة رجعت في العدة لم يصير اجماعا وعند محمد
 يصير اجماعا تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على الف آخر ثبت التسمية في الاصح قال اريد
 ان ابيعك هذا واظهر النكاح في السر الف واشهد بذلك ثم عاقد على الف فالنكاح الفان
 عند لي خيفه ومحمد وان لم يوافق في النكاح فالمهر في قوله تزوجت كما حكا
 صحيحا في الظاهر وتواضعا انه سمع جاز النكاح تزوجها في السر صحيحا ثم اظهر في العلانية
 غير ذلك لا يلزمها الظاهر من المثل بعينه بقرابة الاب كالاخت وبنت العم عند التساوي
 جمالا وما لا وبكارة وسنا وبلد فان لم يكن فاجنبية مساوية في الاوصاف فينظر كم تزوج
 ثم المنقة ثلثة التراب وسط وهي كرتة وجادر ومنقفة ولا يزداد على نصف المهر ولا ينقص
 من خمسة دراهم **ما يسقط المهر وما لا يسقط** اثناء الزوج او قبل بنيتها ولم يدخل بها
 عليه نصف المسمى وفي الفرقة تخيار بلوغ الزوج قبل الدخول يسقط كله وبعده يملكه اعانت
 رجلا عليه بالمهر ثم وبنته للزوج لم يصح وليس لغير الاب والجد قبض مهر الصغار ولا بشرط
 لحضرة المرأة مجلس خطا لبنة الزوج بالمهر بل يستلم بعد ذلك خلاف المبيع الاب لا يقبض مهر
 البكر ابلا لغة الا المسمى وله قبض ذلك حال تنهه فان قبض عنه ضياحا لا يجوز الا في موضع
 جرت العادة به للاب ان يطالب الزوج بالنفقة والمهر قبل الدخول اذا كانت حيا عليها
 - يجب النفقة في صفر جدا لانه صفرها لا يجبر الاب على دفعها اليه صغيرة جدا ويجبر الزوج على

دفع المهر تزوج الصغير وضمن عنه المهر واذا كان منوطا استحسانا وان اشهد عند الاطراف انه
 يؤدي ليرجع في ماله فان لم يرجع وان ادعى بعد كبره اشترى ضيعة او عبدا واشهد انه يشترى له الصغير
 ونقد فان اشهد انه ينقد ليرجع في ماله يرجع والا فلا **مسألة** تزوج بالنكاح كانت قبضة وبالعين
 لم كانت جملة صححت التسمية ان ام زوجت صغيرة وقبضت المهر ثم ادركت فان لم يكن الام
 وصية طابست الزوج ثم موبرج على الام وان كانت وصية رجعت عليها وطى جارية ولد لها
 لزم مهر واحد وفي جارية والد اذا ادعى البتة بكل وطى من تزوج على نقد البلد وكسدت عليه
 يتمتع بها كسدت وبه يفتى **سائل النفقة** غاب الزوج وليس له مال حاضر لا يرضى القاضي
 لوجهة النفقة عندنا ولزكان له مال حاضر ان علم القاضي بالنكاح يفرض بطلبها وباضمنها كفيلا
 بعد ما حلقها انه لم يعط نفقتها وان لم يعلم واقامت البينة على النكاح لم يقبل عندنا كذا لواقامت على المهر
 والمديون للحاصل للنكاح اذعت امرأة الغائب ان في يد ابيه وديعة وطا لبنة بالنفقة ان انكر الاب
 فلا خصومة بينهما ولزكان مقر والوديعة غير الدرامم والديانة وغير ما يصلح لنفقة الزوجة من كسوة
 او طعام فلا خصومة ايضا وان كانت دراهم او دنانير او ما يصلح نفقة يرفع الاب الى القاضي ليعاونه
 بالدفع اليها اذا كان احد الزوجين موسرا والاخر معسرا يفرض على الزوج النفقة الوسط وقيل على قدر
 يساه الزوج معسر ولها ابن موسر يقال للابن اقضها ويجبر على ذلك فان ابى ففرض عليه النفقة
 اختلف في يساه فاخبر رجلا للقاضي انه موسر يقبل بلفظ الاضمار بخلاف ويد آخر فرض النفقة
 فرض النفقة والكسوة سته اشهر فلبست وخرقت قبل المدة ان خرقت من فرق لبسها ليس لها
 اغري حتى تنقضي وان خرقت من لبس عتاد فلها كسوة لغري وان بقي الثوب بعد المدة ان كان **لعدم**
 اللبس واللبس ثياب لغري بحيث لو لبسته لا غير لخرق فلها كسوة اخرى والا فلا كذا النفقة
 الزوجة الحرة يستحق نفقة خاومها والامة لا العبد يجبر على نفقة زوجته ويباع فيها حنكرا وفي المهر
 مرة من تزوج امته عبده فنفقها على المولى وان ابى يجبر وفي علف البهايم لا اذا كانت المنكوحة
 في بيت الزوج لا يستحق النفقة حتى يبلغ مبلغ اجماع وهو تسع سنين في الاصح اصطلاحا على نفقة فاكلت
 من ماله نفسها او استدانت تزوج عليه نفقة الزوجة اذا كانت مفروضة او مصطحية لا تسقط
 مرور الزمان وتزوج عليه طابت فرض النفقة وزوجها صاحب ما يدره لا يجبرها القاضي صاغت

المدة

زوجها عن نفقة كل شهر على ثلثة دراهم وهي لا يكتفي بها لها ان تطلب الزيادة والنفقة اذا هارت وينا
في الذمة بسقط لموت احدهما والمستدانة لا الاب صلح المرأة عن نفقة ولده الصغير جاز صلح المعتدة
عن نفقة ما دامت في العدة على شيء معلوم فان كانت تعتد بالاشهر جاز وبالحيض لا تسكت صريه ان
علم القاضي ذلك زجره وان لم يعلم وجيزانه صلحون سالهم فان اخبروا كما تسكت زجره وان لم يكونوا
صالحين او يملكون اليه امره بالسكان عند صالحين قالت المنكوحه لا اسكن مع احبتي ليس لها ذلك
لانها كمتاع لغير تزوج امرأه وهي ساكنة في وليه نفقة نزل بها وضمن عنها الاجرة وادى لا يرجع عليها
ولكن كان الضمان باعها بطلاق الامه زوجها الحر كان للمولي ان ياخذ ليتوبها بيتاً ونفق عليها حتى تنفق
عدتها الزكاه بجعت وفي البين لا معتدة تخرج زنا وتسكن زنا فبي ناسرة ناسرة طلفت علم
الي بيت الزوج يعود النفقة اجمالاً والامه اذا بواها بيتاً بعد الطلاق لا يتحقق النفقة منكوحه
قبلت ابن الزوج بشهر لا نفقة لها والمعتدة اذا فعلت ذلك لا تسقط نفقةها وبارتادها سقط
نفقةها الا ان باسلام المعتدة تعود وباسلام المنكوحه لا المعتدة اذ لم تأخذ النفقة حتى انقضت العدة
يسقط والمفوضة لا في الاصح **نفقة الاقارب** لا نفقة بين والدين وولودهم من الرضاع بعد
معدله اخ وابن بنت او بنت بنت فنفقة على ولد البنت بغير القرب لا الارث ويستوي فيه
الذكر والانثى بنت وابن ابن فعلى البنت النفقة على العم والعمة اثلاثاً وان كان الارث للعم الاب
اولجده يستحق النفقة على الولد لغير الحاجة وغيرهما وبالعم عن التكسب قال الابن انا فقير ايضاً
لا يجبر عليها الا ان يطيق فان كان له كسب ينظر ان كان فيه فضل من قوته بغير ولا ولكن يؤمر ان يجعل
الاب واحداً من عياله المفروض له النفقة من الاقارب اذا قال في المدة ضاعت النفقة وعلم ذلك
بغير ثانياً خلاف الزوجية نفقة زوجة الاب اذا لم يكن ام الولد ليست على الابن الا اذا احتاج الى
مخدمه فيجب عليه نفقة خادمه اي خادم كان **في اليسار** اليسار بنصار حرمان الصدقة لا
نصاب وجوب الزكوة وعامة يؤمر بنفقة المحارم والاجرة في الاصح استدان الام وانفقت على الصغير
بما القاضى فبلغ الصغير ليرجع الام عليه نفق الاخ الكبير على اخيه الصغير من نصيبه من الزكوة ان كان
لم يضمن ولن كان دراهم فكذا ان كان في حجره وفي غير ذلك يضمن ان لم يكن وصياً نفق الموضع والمؤن
على ولد الموضع والوالدين او امرأته يضمن الموضع ولا يبرء المديون ولا يراجهان على المنكوحه عليه ليس على حقيق

صغير او صغيرة نفقة عبد بين اثنين غاب واحد وانفق عليه الآخر كان متطوعاً قال احمد
انا نفق على حصتي وقال الاخر لا شيء لي بسببه احكام ممن ينفق عليه فان لم يجد استدان عليه فان لم يجد
من بيت المال فان قال انا نفق ويكون ديني على مولاه يؤمر ولا يجبر وان بلغ ذلك من قيمته ضعافاً
لا يكون ذلك في رتبة العبد انما هو على المولى وان مات العبد فالدين على مولاه ولو كانت واثمة او خل
لا يجبر **س** قدرها او رتبتها لا يمنع النفقة المكاتب والمذنب واما الولد يسعون فيما وجبت عليهم ليس
على الاب نفقة زوجة الابن ذو عمة واحدة لا يجبر على بيعها في النفقة ابرأت الزوج عن النفقة
ما دامت امرأته لم يصح وفي المفوضة لكل شهر لا صح الابن عن الاول لامرأة الغائب ان ترفع الامر الى
القاضي حتى يامر عبد الغائب ان ينفق عليها من كسبه لا نفقة في عقد نكاح فاسد **س** اربع ميسر
وام حوسرة تؤمر الام بالانفاق ويكون ديناً اب وابن مؤسران فالنفقة على الابن ابنا مؤسر بسقط
فالنفقة عليها قبل بالتقاروت وقبل بالسوية ابن كبير متغفل بالتعلم لا يستدي الي كسبه فنفقة
على الاب لا يقدر على الكسب كونه من اسر البيوتات اي خانه وان بزره فنفقة على قريبه وان كان
له قوة الكسب عند البعض لا يجبر الحر على نفقة اولاد من الامه العبد لا يجبر على نفقة اولاد من الحره
كانوا اولاداً لا يجبر المسلم على نفقة ابويه المستأجرين عم وظل فعليهما اثلاثاً واكثر احوال وماله على الصغير
المؤسر نفقة اقاربه **س** **باب الحضانة** ابنت المنكوحه ان ترضع الولد لا يجبر الا اذ لم ياخذ الولد
لبس غيرها ففيه الاصح وان لم يكن له مال ولا لاب يجبر على ذلك استاجر ظراً فانقضت شهره ثم ابنت
ان ترضع والولد ياخذ ثدي غيرها يجبر على ذلك ما ست الام وليست من النساء فارت رحم من فلق
للعصبة من الرجال فان لم يكون عصبة فالي ذوي الارحام على الترتيب الام او غيرها اذا تزوجت فلا اب
اولي بالولد الا ان يتزوج بذي رحم محرم منه كاخ الزوج لاول او غيره والجدة اولي من الخالة واما اب الام
ليست بمنزلة قرابة الام للصغير اخوة لا غير فاصحابهم اولي ولزكوا سواء فأكبرهم اولي طلفت
ومين ام ولد او امه او مكاتبه ولدت قبل الكتابة لاحضانة لها ومولاه من بالولد الرقيق اولي بالحر
ولو ولدت بعد الكتابة فهي اولي ليس لام الام ان ينقل بالولد الى غيرها وان كان العتق والام
ولدا عتقت ان يخرج به من مصر فيه ابن او ابغ الابن بخير بين ابويه فان اراد ان ينقله ذكر
فان كان فاسقاً نحتي عليه فالاب اولي بضمه الى نفسه من الام والاب ان يضم اليك الباقية الى نفسه

ولم كانت تبتلا ان كانت مأمونة والا له ذلك ولو اختلف الاب والبيت البالغة يسأل عن حالها
وكذا الغلام اذا بلغ عاقلا **حق الزوج عليها وحققا عليه** **س** ليس للزوج ان يمنع ابوها عن الدخول
عليها لانيارة في كل جمعة وهو الصحيح **س** كل شهر مرة وفي كل شهرين اقام عند ابيها مرة ثم
ليس للثانية ان يطالبه بمثل كفى بتقبل العدل بينهما **س** اردت ولحققت بهم فزوج اختها
جاز لانها بمنع الموت غايب اخبره عدله حر او عبدا ومحرقة او امرأة اردت له ان يتزوج اربع
سواء الاولى من هذا الزمان ان يتزوج بحاربه نفسه تزوجت نمرانية فلم تصف دينابانت فاذا
اشترى امراته لا يفسد النكاح **في الخلو** طلق امراته بعد الخلو لا يرجع بحسب العدة بالخلو وان
لم يقع في حق كال مهر وخلق الرقعة لم يقع ووجب العدة لو طلقها وخلت على الزوج ولم يقع
فمكث ساعة وفرج الزوج لا يكون خلوة حملها الي الرضا من غير طهر الحاق يكون خلوة
صحيحة ومن الحاقه لا **في تزويج العبد** عبد تزوج ثم اذله في النكاح فجاز ما فعل جاز اذ الوتر
للمكاتب النكاح جاز اذ لعبد ان يتزوج امرأة او مدبرة او ام ولد على رقبته جاز ولو كانت
حررة او حكاية لا امه بين اثنين زوجها احداهما لم يحز امه الغائب لو اختلفت الى الفتنة ليس
للقاضي ان يزوجه **س** بل العنين قامت مع العنين مطاوعة له في المقام لم يكن رضا المختار
خبر القاضي اجل العنين فقامت عن مجلسها قبل ان يختار فلا خيار لها علمت بالغة قبل الزوج
لا خيار اردت تجبر على تزويج الاول محزني له اربعة نسوة شي وسبين ففسد نكاحه
فان سببت معه ثنتان لم يفسد نكاحهما وفسد نكاح اللتين بقيتا ثم خاف الزوج ان يتزوج
اخرتين لا يعمل بينهما لا يسهه ذلك ولم يخف وسعه والاحتناع اولى اقرباء المراجعة وزوجها
اقرباء للزويج وعكسه لا خلط بين امرأة بلبس ثاة لا يتعلق بشربة الحرمه الا بشرط الغلبة
س بل وعوي النكاح والرضاء به **وعوي الجهار** **س** اذعت على رجل نكاحا وحلف
في قومه ثم غرمت على تركه الخصومة بعد ان ينفخ النكاح حتى لو تزوجت بغيره لم يحز خلاف
البيع فانه ينفخ بعزم المدعي على تركه الخصومة بعد التحليف بكر بالغة زوجها الاب فقال
الزوج بلفظ النكاح وسكت وقالت بل ردت فالقول قولها ولو قالت بلغني يوم كذا فرددت
فالقول له ولو اقامت بينة انها ردت حين اجرت واقام الزوج على السكوت فبينتها اولى

بعد

وان شهد شهودا ثانيا رضيت حينئذ اخذ بينة فزوجت صغيرة فارعت انها ردت بعد البلوغ
حين علمت وانكر فالقول له رجل اقام بينة ان ابانا زوجها منه وهي بنت ثمان ولقامت بينة
انها كانت يومئذ بنت عشر من فالقول لها والبينه بينتها فزوج الاخ صغيرة فارعت الرد بعد
البلوغ فقال الزوج بنيت بها كبيرة مطاوعة وقالت بل صغيرة كرامة فالقول له زوج بينة
الكبيرة بلا امرها فقالت بعد موت الزوج كنت اجرت لم تصدق ولو قالت كان باعري صدقت
وكذا اذ بيع عبد الغير ومات عند المشتري ان قال المالك كنت اجرت لم تقبل قوله ولو قال كان باعري
فالقول له قال الزوج بعد موتها الجهار كان صلي وبني منه الارث وقال الاب كنت اعرت منها ان كان
العرف متمرا ان الاب اذا جهزها بدفع ذلك بطريق التملك اليها فالقول للزوج فلا يصدق الاب
الا بينة ولم تكن العرف مشتركا فالقول للاب **س** اذا كانت ممن تخدم نفسها فعليها الجهر والطنخ
للزوج ضربها على اربع خصال وما في معناها ترك الزينة زوجها وترك الاجابة الي فراشه
وانت تركت الصلوة وغسل الجنابة والاربع الخروج من المنزل بغير اذنه تخرج في حواشيها
وتزور بغير اذنه مالم تقبض المهر ويكون ان تخرج الي مجلس العلم الا فلو وقعت لها نازلة والزوج
لا يسأل حواشيها لها امرأة لها اب وليس له من يقوم عليه ويمسها الزوج من تعامدها ان قصصه
وتطبع ابانا مؤمنا كان او كافرا اذا اسلم الزوج ما يتعارف تعجلها فعليها تسليم النفس في حواشيها
زوج بنته البكر البالغة له ان يسافر بها الي ابي بلد شاء مع عياله اذ لم يسلم الزوج المحجل
قال الآخر تزوج منه فانها حره فزوجها واستولدها فاذا بي امه ضمن قيمة الاولاد وزوج
ورجع بها على غارت ولو غرت الامه بغير اذن سيدتها رجع عليها بعد العتق ولو غرت الامه
باذن سيدتها رجع عليها الى حال اخبرها ثمة بطلاقها من الغائب وسعها ان تعتد وتزوج
وكذا اذا جاء غير ثمة بكتاب الطلاق وغلبت على ظنها انه من الزوج واراعى علم
كتاب الطلاق في الايقاع بالفاظ العقود وسبب في البينة
في الكنايات في الايقاع بالفارسية وتحريم الحلال في الايقاع بلا قصد في تكرار لفظ الايقاع
والعطف ما يكون واحد او ثلثا او جمعيا او بابائا ما يصح تصرفه في الطلاق بعد الايقاع
وما لا يصح ما يلحق في الطلاق والايحى في الاستثناء وما يفصل بينه وبين الكلام في وعوي

امرأة بيد الله ويدك فطلقها المحاطب يقع كذا في العتق وكذا لو قال امر عبي في البيع بيد الله
ويدك فباع ولو قال بيدك ويد فلان او بيدك ويدك فطلقها لا يقع ما لم يجوز الزوج قال فطلقها
لما شاء الله وشئت فطلقها بما لا يقع ولو قال فطلقها ما شاء الله وشئت فطلقها بما لا يقع
وكذا لو قال لها انت طالق ان شاء الله وشئت فشاءت ولو قال لغيره فطلقها بما شئت وشئت
فطلقها بما لا يقع خلاف قوله ما شاء الله وشئت اذا قالت ولا امر بيدك امر فيكندم فهو التام
بالوف والامر باليد يتوقف فان قال امرك بيدك اليوم بصير الامر بيدك بلا عليها وقبولها وتبر
بردها ولا يبقى الا بعد اليوم وفي المطلق بصير الامر بيد المفوض اليه في مجلس علم وقبوله في المجلس
ليس بشرط ويرتد بركة وفي المعلق بشرط بصير الامر لها فاجاء الشرط كفي في امره في مجلس علم
بلا اشتراط قبوله ويرتد بركة وفي الوقت في الوقت قال امرت ابديها فلم تعلم حتى طلقت نفسها
لم تطلق جعل امرها بيدك ان شرب الحمر او غاب عنها فوجد احد الامرين فطلعت ثم وجد الاخرين
لها ان تطلق متى لغري قال جعلت امرها بيدك فطلقها فالامر على المجلس جعل الامر بيدك فقلت
دست باز فاشتم ولم يقل خوتن را لا يبين طلق صا حبيبي تركيل لا عليك وكلها بطلاق نفسها
فهو عليك لا عليك عزها وطلقها ان شئت تملك عندنا قال لا حري الا ربع امر نسائي بيدك
بنوي للطلاق فقالت طلقت نسائك كلهم وقع عليها وعلى غيرها وقيل على غيرها وكذا لو قال
نسائي كلهم طواقي ان شئت فقالت شئت فعلها وعلى غيرها ولو قال امر امرأة واحدة من نسائي
او امر امرأة من نسائي في يدك بنوي للطلاق فطلعت نفسها او غيرها يقع ولو طلق واحدة
فقال الزوج عني لا حري لم يصدق قضاء ولو قال طلق اي نسائي شئت فطلعت نفسها لم تطلق
وكذا لو قال ان طلقت امرأة من نسائي فهي طالق فطلعت نفسها لم تطلق وكذا لو قال طلق امرأة
من نسائي ان دخلت الدار فنسائي طواقي فدخلت الدار فطلعت هي وغيرها **باب عطف**
الخاص والعام قال انت ومن دخلت الدار من نسائي طواقي فطلعت المحاطب طلقها كالم
وان دخلت في العدة واخري وكذا لو قال كل امرأة من نسائي يدخل الدار فهي طالق وفلان
معها طلقت فلان في الحال وبالدخول في العدة اخري قال كل امرأة تزوجها فهي طالق وفلان
طلعت فلان في الحال ولو قال انت طالق وفلان لم تزوجها لا تطلق امرأته حتى يفرق بينهما

قال لعبد انت حر ومن دخل الدار من عبي عتق المحاطب كالم فان عتق
عتق لا اول بدخول الدار لا بد من في القضاء قال كل امرأة تزوجها فهي طالق فطلعت
حيه لم يدخل المحاطب في المبيع كذا كل امرأة تزوجها ما دامت فلان حيه لا تطلق
فلان قال لامرأة كل امرأة تزوجها باسمك فهي طالق فطلق من ثم تزوجها لا تطلق
وان نوي بها عند المبيع **سائل التعليل على سبيل الجواب** قالت لزوجها لكر
امرأة غيري او قيل لكر من افعل كل امرأة لي فهي طالق لا تطلق من قال لا اخر زن
زن ارتوبسه طلاق اينكار نكوي فقال له زنا طلاق يكون جوابا حتى لو لم يكن فعل
فذلك الامر لا يقع قالت لزوجها طلقني ثلثا فقال انت طالق قبل ثلث فحل واحدة
وقيل لنكوي جوابها فثلث والا فواحدة ولو قال فعلت ثلث بكل حال قالت
طلقني واحدة بالف او على الف فطلقها ثلثا بالف تقف على قبولها وان لم يذكر الزوج
البدل فثلث بغير شيء وقال في الفصلين واحدة بالف وثلثا بغير شيء **سائل**
الفاظ التعليل والتعظيم قال انت طالق لدخولك الدار فهو تخير انها دخلت الدار
ويؤكد باليمين فان لم يكن دخلت طلقت وبالفارسية زن ازوي بطلاق كه جنبي كاد
كرواست فان كان فعل لا يحنث والآ يحنث قال انت طالق لان دخلت الدار فهو
كقوله انت طالق ان كنت دخلت الدار ولو قال انت طالق دخلت الدار طلقت الساعة
قال انت طالق لو دخلت الدار اطلقتك فهذا حلف بطلاق امرأته ليطلقها ان دخلت
منزلة قوله عبي حر لو دخل الدار لا اضربه فهذا حلف بعتق عبده ليضربه ان دخل
الدار فان دخلت في مسئلة الطلاق لزوم ان يطلقها فان ماتت او ماتت فقد فاق
في آخر جزم من اجزاء حيوة فيقع الطلاق قال او دخل الدار وانت حر فهو كقوله ان دخلت
الدار الا ان جواب الشرط بانفاء وجواب الاحر بالواو وقال مبرار كه زن كنم حنث في كل
مرة وفي مروق ومزجه ومزناه ومي ومي ومي ومي واحدة مزجه زن كه كنم يقع على
كل امرأة مرة واحدة وفي مكرام يقع على امرأة واحدة موالصيح قال ان شئت فانت
طالق غدا فالمسبة اليها الى الابد وفي انت طالق غدا ان شئت فالمسبة في الغد في الاصح

قال انت طالق اذا شئت ان شئت اوان شئت اذا شئت فاما سواء ولها الخيارات
 شاءت وعند لي يوسف لفراده فكذا وان قدم بطلت المشية بالقيام عن المجلس
 الطلاق والعناق والظهار متى علق بشرط متكرر يترك وفيه يمين لا قال كذا طلقك
 فانت طالق ثم طلقها يقع ثلثان ولو قال كذا يقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها يقع
 ثلث **مسألة تعلق الطلاق بالملك** قال ان فعلت كذا فامرته طالق ولم يكن له امره
 فزوجه وفعل لا يحسن قال ان تزوجت فلانة او امرت فلانا ان يتزوجها فاني طالق
 فامر غير تزوجها منه لم يطل ولو قال ان تزوجت فلانة او خطبتها فاني طالق
 فخطب فزوجه لم يطل واليمين منعقدة حتى لو تزوج قبل الامر في المسئلة الاولى قبل
 الخطبة في الثانية لو تصور تطلق قال لا اجنبية او مبانة اكرت ان يخاطبهم خوشتن يا تراخونهم
 ترا طلاق فزوجه لا يقع قال اكثر فلانة راعين بزني ومنه بازني فاف شوم لا يصح التعلق
 في المختار خلاف قوله بزني كتم قال لمنكوحته ان تزوجتك او بالنا ربيته اكرت ان يزني كتم
 يا ترا نكاح كتم ينصرف الى الزوج وفيه ان نكحتك في الوطى قال لمعته من زوجي
 اكرت ان يزني كتم ينصرف الى النكاح وتصح بنية الرجعة قال لا اجنبية ان طلقك فبعدي حرة
 صح خلاف قوله ان طلقك فانت طالق ثلثا قال لمنكوحته فاسدا ان طلقها فبعدي حرة
 كذا فهو على الطلاق بالملك كذا قوله ليطلق اليوم فلانة ثلاثا وهي اجنبية او حرم او
 مطلقة ثلثا وقوله ليتزوجها اليوم ولها زوج على النكاح النكاح فوضوني فزوج رجلا ثم حلف
 فلك الرجل ان لا يتزوج امرأة ثم اجاز هذا النكاح لا يحسن ولو زوجه بعد اليمين
 فاجاز بالقول جاز وحسن والاجازة بالفعل سوت الامر اليها فواله الوطى والقبلة وكل
 رجلا ان يتزوجه ثم حلف ان لا يتزوج فزوجه كحسن وكذا لو جعل امرأته ثم حلف
 ان لا يطلو وكذا الوكيل بالاعتاق حلف ان يتزوج فزوجه فاسدا او زوجه فوضوني لا يحسن
 وقيل المذكور في النكاح الفاسد فوضوني فاسدا او باع فوضوني
 كحسن تخصيص العام بالنية لم يصح الا في رواية الخصاف وصورتها بوعده بيمين الزوج من
 بل كذا وفي الاماء من الروميا نوع قال كل امرأة تزوجه فاني طالق ان كلمت فلانا فاني

الشرط كما قلنا وقت بان قال كل امرأة تزوجه ابدا او الى سنة في طالق ان كلمت فلانا يطلو
 المتزوجة قبل الكلام وبعد بعد ان يكون متزوجة في تلك المدة ولها اخر الشرط كما ذكرنا ولم يوقت
 يطلو المتزوجة قبل الكلام لا المتزوجة بعد وذكر القدر في انه يطلو المتزوجة بعد الكلام كله
 ثانيا حتى يصير متزوجة قبل الكلام ثلثا ولا افا قدم الشرط بان قال لنكحت فلانا فكل امرأة تزوجه
 فهي طالق يطلو المتزوجة بعد الكلام وقت اولم يوقت لا المتزوجة قبله قال كل امرأة تزوجه
 فهي طالق كلما كلمت فلانا فزوج وكلمته حتى طلقت ثم تزوج امرأة اخرى ثم كلمت ثانيا فامتنكح الاول
 يطلو لكانت في العدة لا المنكوحه الثانية ومنه مطعون على الرازي وموضعها الجامع وعلى
 هذا لو قال كل امرأة تزوجه فاني طالق ان كلمت فلانا فزوج وكلمت ثم تزوج اخرى لا يطلو
 الثانية كالمسئلة المطعون سواء قال ان دخلت هذه الدار وكل امرأة تزوجه فاني طالق
 فدخلت ثم تزوجه فاني طالق وان صار حرة باضافته الدخول اليها لان قوله لنكحت بشرط
 وقوله وكل امرأة تزوجه فاني طالق جزاء والجزاء في نفسه يمين تامة فكانت يمين فكلها فاف
 في احدهما لا يمنع الدخول تحت نكحة اليمين الاخرى وعلى هذا لو قال ان دخلت الدار وكل امرأة
 تزوجه فاني طالق وفلانة منذ ثم دخلت حتى طلقت ثم تزوجه فاني طالق ايضا ولم يصار حرة
 بالاشارة والمعروف بالجلد يدخل تحت نكحة الشرط كما لو قال ان دخلت فاني طالق
 فدخلت طلقت ولو دخلها الحالف لا يحسن لانه معروف بالشرط باضافته الدار الى نفسه **مسألة**
التعليق جوابا لادائها قالت تزوجه يا قبطا او سقلا او نحو من الشتم فقال ان كنت
 كما قلت فانت طالق ثلاثا طلقت امراته سولا كان اولم يكون لانه في الغالب على المجازات دون الشرط
 وتفسير طبا ان يري مع امراته او محرم رجلا فيدعه خاليا بها وقيل هو المسبب لاسن الشتم لمع
 غير محرم وقيل الذي يبعث امراته مع غلام بالغ او مع مزارعه الى الضيعة او اذن لهما الدخول
 عليها في غيبته وقيل في تفسير كمان من افا سمع ان رجلا يدعي امراته بسوء لم يبال به والمجان
 من لا يبال بمما صنع وقيل فاسد شبه شتم تفسيره قتل الذي لا حسب ولا نسب وسرق شيئا
 لا حطر له وقيل الذي يتفلسل ليفجر الناس وقيل مواحايد كالحمام والدياباع والسمك وقيل الذي لا يحسن
 الله تعالى وقيل الذي لا يختلف في العضاة وقيل هو الطيفي وقيل الذي يجمع النوازل كالموسى

دكلم

كأقالت

فقال اكر من كوسلام تطلق قيل كانت اسنانها ثمانية وعشرين يقع وقيل ان كانت لحية خفيفة غير
متصلة فهو الكوسج وهو الاصح **باب الخلع** قال خالعتك فقالت قبلت لا يسقط المهر لانه يقع بحرق
قوله خلعك اذ نوى لانه من الكنايات ولو خلع على مال معلوم لم تطلق ما لم يصل ويصدق في ترك البينة لا فضا
خالعها على مال معلوم ولم يذكر المهر فقبلت فهو موضع الخلاف المعروف عند المحققين هو الخلع والمباراة حيوان
براءة كل واحد منهما عن صاحبه عن المهر وغيره مما يتعلق بالنكاح وعن دين آخر لا في الاصح ونظر البيع والشراء
كالخلع والمباراة في الاصح والطلاق على ان لا يوجب البراءة بالاجماع قال لامرأته خالعتك فقبلت يقع الطلاق
وبراءة عن المهر ولز اعطاه تر عليه لان المال المذكور غير فاذكر الخلع وذكر ابو الليث اذ خلع امرأته او بارها
على مال نفقة البينة كقط المهر وان اخذت كلمة ثم اخلعت قبل الدخول لم يرجع عليها بنفسه قال لها
كابين ومنزلة ترا فبرو ختم بطلاق فقالت اشتريت لا تطلق لانه يقع منها ما لها كمن قال لا خلعك حرك
جارتك من بعد ي سدا فهو باطل لا اذا قال الرجل اخلعت منك نفقة فاجابته ببيع طلاق بابين والبراءة
منها احق مما اذا ابتدأت طلق على الف قبل الدخول ولها عليه مهر ثلثة الا في سقط نصفها بالطلاق
ويلقى عليها الف وخمسائة وعليها الف فينفق اصابان وترجع عليه خمسمائة الباقية في الاصح قال اخلعتك
منى بغير شيء فاخلعت وخالعها فاخلع واقع بغير شيء والطلاق بابين قال اخلعتك منى او قال اخلعتك
فقالت اخلعت بالف درهم لا يتم الا ان يقول قبلت او اخلعت لانا اذا قال اخلعتك منى كلف درهم
فقالت اخلعت ثم قال اخلعتك فقالت خلع نفسي قبل طلاق بابين بلا مال والاصح ان لا يلفظ
اخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغيره اخلع امرأتي فخلعها بغير عوض لم يصح واذا قال خالعتك
ونوى به الطلاق يقع وهو من الكنايات وقيل اذا قال اخلعت ولم يذكر البند فهو باين بلا مال عنده
طلق نفسه بابين بخلاف التوكيل بالخلع فان العقد تم بالتوكيل وبالمراة فلا يؤدي الى التفضال وتقدر
حامل على التوكيل في جانبها لانه يهيئها حرم تزييدا ومستنفضا ولا وجه له ولهذا المعنى لا يقع الطلاق فيما
اذا قال اخلعت على مال فقالت اخلعت لانه لم يصح التوكيل اذا لم يكن المال مقدرا لصيرة متزيدا
ومستنفضا واذا ذكر الزوج البند في قوله اخلعت ثم بقولها اخلعت اذا كان البند مقدرا
في الاصح قالت اخلعت فقال طلقت يقع ثانيا ولا يبرأ عن المهر قال اخلعتك منى ثم
ونفقة عدتك فقالت اخلعت او قال خويشتن بعم واذي فقالت اذم لا يصح فيها ما لم

ما لم يقل قبلت الا اذا اراد بقوله واذي التحقيق دون السوم قال اشترى مني كمنى فقالت اشتريت
لا يقع ما لم يقل بعث بخلاف قوله اخلعت فقالت اخلعت الواحد يتو في طر في الخلع اذا كان البند
مذكورا او مقدرا اما اذا لم يكن فلا قال خويشتن لا يجوز بعدة وكا بين فقالت خويشتن فقال من خويشتن
تم الخلع بقولها حتى لو قال الزوج بعد منى برك طلاق واذا يقع عليها طلاقا واحدا بقولها ولا فخر
بالطليق واخلع بالمهر ونفقة العدة صح وان لم تجب النفقة بعد نكاحا في بيع الشرب قالت خويشتن
ازنوكي وكلا خويشتن فقال فر وضمه وقال غيبته غيرها لم يصدق قضاء قالت بهر حتى كمر ابر
تواست خويشتن خويشتن صح ولو قالت من حتى نفقته انه لا يصح الا اذا كتب في الاستفتاء وجرت
العادة انهم يقولون من حتى ويردون بهر حتى قيل للزوج نوفر وضعت بعد قوله خويشتن فقال لا ثم
في مجلسه فر وضمه لم يصح قال بعد قولها خويشتن خويشتن كذا من برك طلاق واذا فهو جواز الخلع
قيل اشترى منك بكذا ولم يقل من الزوج فقالت اشتريت وقيل له بعث فقالت بعث
صح الخلع قال تواست من جهة من خويشتن اذا نجه مراد كرون توصت بزارك ثم دست اذ من يداد
فقال على الفور بيك طلاق هاي كشاده كروحت نفقته انها تسال ان قالت لم اجعل البراءة عوضا
عن الطلاق فالواقع رجعي فيبرأه عن المهر دون نفقة العدة وان قالت جعلتها عوضا عن الطلاق
يسال الزوج فان قال اردت جوابها وجعلته عوضا فالواقع باين وبرئ وان قال لا اردت جوابها
فعليه المهر والواقع رجعي قال ان دخلت الدار فقد خالعتك على الدرهم وتراضيا ووجدت صح
خالع على ان يكون الولد عند الاب صح الخلع وبطل الشرط اخلعت بهرها ونفقة عدتها وعلى ان
الولد سنتين بنفقةها وامسكت بعض المدة ثم مرتت ووارت نفسها ثم طهرت يرجع الزوج
بقمة نفقة الولد في المدة التي لم تمسكه اخلعت على ان مؤنة السكنى بان تكتري صح وعلى ان لا
سكنى لها لا نوع الوكيل اذا خالع على الف او على مائة الف او على الف على المرأة بحج على المرأة
ولو قال على الف مائة او على الف من مالي او على الف على في ضامن بحج عليه ولا تخاطب المرأة بحج
عليها قبل الاعاء وبعد الوكيل بالنكاح اذا تزوج الموكل وقال على الف في فمراة بالخيار ان
طابت الوكيل ولز شرا طابت الزوج والوكيل لو ادب لا يرجع لانه انما بحج عليه بالضم والانه غير
اخر وفي الخلع فائدة الوكيل الرجوع لانه تمسك التزام بدن الخلع بلا وكالة ولا كذلك في النكاح

قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فهي بثلاث الالف وعلى الف وقعت واحدة بغير شيء عند الامام
 صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في حق الطلاق لا البراءة من المرأة نوع اذا قال لزوجتي كذا فانت
 طالق ما لم تعطه لا يقع وتقتصر على المجلس ولو قال افا اعطيتني او متى فكذا لم تكن تمة لانفسه قال انت
 طالق على لزوجتي كذا فقبلت في المجلس يقع وان لم توجد وبلا قبولها كذا وكذا لو قال انت طالق على الف
 فقبلت في المجلس وكذا لو قال بدين شرطه فلا خير لمن دعى فقبلت في المجلس كذا لو قال انت طالق
 على دخولك الدار فقبلت في المجلس يقع من ساعته ويتعلق بالقبول لا غير **س** لا بأس ان يحالها
 وهي حايض اذا رآي منها ما يكره قال بعت منك تطليقة فمهره ونفقة عدتك فقالت بخاني فخر يدوم يقع
 قالت فخر يدوم اذ رآي منها ما يكره قال بعت منك تطليقة فمهره ونفقة عدتك فقالت بخاني فخر يدوم يقع
 وقاله ويحكم بالطلاق فطلق على مهر لم يحز الا في غير المدخول قال خوتن ازمي بخي فقالت فخر يدوم فقال
 فزوجهم فان قبضت الصداق لا تزويج وان لم يقبض برئ الزوج طلقها بعد الخلع على مال طلق بلا مال
 مهرها ولها في ذمة مهر ان برئ من المهر كذا لا الاول قال اصدى بكما طالق بكر حنطة والاخرى بكر شعير
 فقبلتا طلقا بغير شيء الوكيل بالخلع لا يملك قبض المهر الخلع واضافه من جانبه صح ومن جانبها
 لا الزيادة على بدل الخلع لا يصح **باب العدة** كذبته في اقراره بالطلاق من الماضي اوقالت لا اؤذي
 فالعدة من وقت الاقرار في حقها لا في حقه ولزمت قته فكذا في المختار لكن لانفقة لها وعليه المهر ثانيا
 بالدخول ان كان بابنا لا اقرار ونصدقه واعتبار شهور العدة بالايام لا الاسئلة والخلع والافان مرفوع
 اقرار الطلاق في الصحة وانقضاء العدة وصدقة فلها ان تزوج في الحال ولا ميراث لها فان اقرها او
 اوصى فلها الاقل من الميراث ومما اقر او اوصى عند الامام قال اخبرني ان عدتها انقضت وكذبته فالعدة
 باقية في حقها زيلة في حق حتى حل نكاح اخاتها والرابعة سواء مطلقة ثلثا لم تفارق زوجها وبجاءها
 وتقول طنت الحول لا تنقضي العدة ولو قال علمت الحرة تنقضي بثلاث حيض وبرجاء اذا كانا كحصين
 بلغ المرأة طلاق او مودة فالعدة من وقت الطلاق والموت وعلمها ليس بشرط وادع ما قصد على انقضاء
 العدة ستون يوما عند الامام والقول لها اذا انكرت انقضت بالحيض مع البين لا تصدق في الانقضاء
 في اقل من سنين الا اذا فترت باسقاط سبط حسيين الخلو او بعضه فخرج من الولد نصف البدن
 من قبل الرجلين سوى الرجلين او من قبل الراس سوى الراس انقضت العدة والبدن من المنكسر

الى الالبين امرأة الفار تعدة باربعة اشهر وعشرة فيها ثلث حيض في الاصح وكذا كل معدة ورثت
 بان ارتد حتى بانث ثم قتل او مات في الرقة ولنزكان الطلاق رجعا في المرض والصحة فمات
 وهي في العدة ينتقل الى عدة الوفاة رأت الصغيرة او الالبسة الدم بعد الاعتقاد ببعض الشهور انتقلت
 انتقلت اليه في البابين والرجعي ولو اعتدت بحيضه او حبضتين ثم اليست استقبلت بالشهر
 وعدة الامة اذا اعتقت في الرجعي ينتقل الى عدة الحراير وفي البابين لا مات عدها ام ولد وبقي نكاح
 او عدة فلا عدة عليها ولنزكان او اعتوى بعد عدة الزوج فعليه ثلث حيض فان مات المولى الزوج
 ولا يعلم ايها مات اولا فان كان بين موتها شهرين وخمسة ايام فصاعدا فعليه اربعة اشهر وعشرة
 فيها ثلث حيض ولنزكان اقل فعليه اربعة اشهر وعشرة لا حيض فيها وان لم يعلم كم بين موتها ولا
 ايها مات اولا فعليه اربعة اشهر وعشرة لا يعتبر فيها الحيض عند الامام مات صبي عن امرأة حامل فعدها
 بوضع الحمل وفي الحمل الكارث بعد الموت بان ولدت لاكثر من ستة اشهر عدتها اربعة اشهر وعشرة بالاجماع
 جاحص صبي امراته عليها العدة اذا افترا عدة الوفاة لا يجب في النكاح الفاسد الدخول في النكاح
 بغير شهود يوجب العدة كذا في الدخول لمنكوحته الغير اذا تزوجها ولم يعلم انها منكوحه فان علم فلا عدة
 والعدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة وقيل من الوطى الاخير الخلو الصحيح في النكاح الفاسد
 لا يوجب العدة والمهر والخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح توجب العدة كالخلوة بالرتقاء وخلوة
 والصايم والمحموم وبالحانفر والنفس وكل صورة يتكلم من الوطى حقه وفي الرتقاء يكون بالفتوى
 ومن المجهوب بالسحق ولهذا يقع التحليل بالمجهوب اذ جلبت منه فطوى ثم ولدت وفي كل صورة
 لا يتمكن من الوطى اصلا كالمريض النخيف والصغير والصغيرة فلا عدة عليها الصغيرة اذا طلق
 اختلف المشايخ وجوب العدة والاكثر لا يطلقون لفظ الوجوب لكن ينبغي لزومها بعد ما يدان
 الدخول على معتدته والاطلاع عليها فيه روايتان ولو سر من بيتها وهي في منزل على حدة في النكاح
 منبرته عدت معدة كس داو ثم ابت ان يزوج نفسها منه او تزوجت بزوج اخر فان افترق
 عليك على ان تزوجني يرجع عليها زوجت منه او لم يزوج وان لم يشترط ذلك ولكن يعلم ذلك
 بالوف لا يرجع في الاصح عجل لها مدة فماتت قبل مضيتها لم يسترد من نكحتها شيئا وعند من يتردد
 حصته ما بقي من المدة كما لو عجز نفقة لزوجها فماتت قبل ان تزوجها وقبل ان يفي من المدة شهر

المجهوب

روايتان

انقطع

أودونه لم يتردد ولم يكن نكاحاً لها نفقة شهر وبتر من تركها ما زاد نوع الدخول في النكاح
الأول وهو في أثناء خلافاً للمحل ونفذ وهي تسع مسائل الأولى تزوجت غير كفو ودخل بها
ففرق بينهما والنكاح المهر والرمث العدة ثم تزوجها هذا الرجل في العدة بغير فرق بينهما قبل أن
يدخل كان عليه المهر المثل كما وعليها عدة مستقبلة استعسانا وعند محمد نصف المهر ونفقة العدة
وعند نضر بن العدة وقبل لا مهر عليه عند الف الف النكاح بلا ولي الثانية تزوجت ككاهاً صحيحاً
ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها الثالثة تزوجت صغيرة ودخل
بها فبلغت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها الرابعة تزوجت صغيرة
ودخل بها ثم طلقها بائناً ثم تزوجها في العدة ثم بلغت فاخترت نفسها قبل أن يدخل بها الخامسة
تزوج ودخل ثم ارتدت وبانت ثم أسلمت فزوجها في العدة ثم ارتدت قبل أن يدخل بها السادسة
تزوج ودخل ثم طلق بائناً ثم تزوجها في العدة ثم ارتدت قبل الدخول السابعة تزوجت امرأة دخل
بها ثم عقلت فاخترت نفسها ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول الثامنة تزوجت امرأة ودخل
بها ثم طلق بائناً ثم تزوجت في العدة ثم عقلت فاخترت نفسها قبل الدخول التاسعة تزوجت
نكاحاً فاستأجر ففرق بينهما ثم تزوج في العدة صحيحاً ثم طلقها قبل الدخول حداً لا يملك البلوغ
حداً لا يباس لم يقدّر في رواية وفي رواية التقدير في المختار خمس سنين فان راح بعد ذلك
وما أسود وأحمر يكن حيفاً واصفر واخضر لا يسلوخ بلوغ الغلام بالسنة وبالاعتلام أو
بالاحبال الأخرى والجمارية بالسنة والحيف والاعتلام والحبل وأدى للعدة فيها تسع سنين في المختار
والغلام اثني عشر سنة وأكمل به ما بين الغلام إذا دخل في الرابع عشر والجمارية في السابع عشر
يعتبر نبات شعر العانة وموت قول ماكن ومرواية عن أبي يوسف حد المريف الذي يهرف بالطلاق
وحد المجنون والمعتوة ومبة المرأة الصداق حالة الطلاق لم يصح بالاتفاق فخرج للمبارنة
وطلق في تلك الحالة يهرفاً لو قتل وترث في العدة كذا إذا فخرج ليعقل قصاصاً أو رجماً
فطلق بخلاف ما إذا كان محصوراً أو مجوساً أو في صف القتال أو نزل مبعدة أو كلب غنمة
فطلق ومن أخذ وجع البطن فهو بمنزلة صاحب الفرائش وحد المريف الذي يهرفاً أن
يكون صاحب الفرائش قد أضناه المرض وموت شدة وقدر في أداء الصلوة جالساً قالت

لزوجها المريف طلقني فطلقها بائناً أو ثلثاً لا تترث ولو قالت طلقني الرجعي تترث طلاق المعتوه
غير واقع وموت في الأحكام كالصبي والعاقلة من يستقيم كلامه وأفعاله غالباً والمجنون ضد المعتوه
من يختلط كلامه وأفعاله وقيل المجنون من يفعل لا عن قصد والعاقلة من يفعل أفعال المجانين
في الأحكام لا عن قصد والمعتوه عن قصد وقيل المعتوه قليل الفهم مختلط الكلام فأسد التدبير
لكن لا يضرب ولا يثبم كالمجنون رجل عرف أنه كان مجنوناً مرة فقالت امرأته طلقني الباصرة
ثلثاً فقال أصابني المجنون ولا يعرف فذلك لا بقوله بالقول له ولو قال طلقها وأنا نائم والقول لها
س اعتد الصغيرة فحاضت قبل الاستكمال بالأشهر استقبلت فأت جيف لم ينكح العدة حتى
استقبلت بثلاثة أشهر طلقت امرأة وقادت عليها تسع عشر سنة ولم تحض بعد بالأشهر جامع
المطلقة بائناً على وجه الزنا لم يستقبل العدة جامعها حنكراً لطلاقها ثم أقر استقبلت في المختار
حنكراً لطلاق طلق بعد ثلث حيض قبل يقع وقيل لا جامع المطلقة بائناً وجعلت فعدتها
لا تنقضي بوضع الحمل إلا إذا كتم طلاقها عنها للمعدة عن نكاح فاسد ان يخرج إلا أن ينفذ الزوج
لتحصين مائه المطلقة بائناً يتمط بالأسنان الواسعة لا الطرف الآخر **مسائل الأقارب المحرمات الرضا**
وغيره أخبرت واحدة أن أرضعها لا يحرم به النكاح أقوان هذا أمه أو ابنته أو اخته من الرضا
ثم أراوان تزوجها وقال غلطت أو أوميت وصديقة له ان تزوجها وان ثبت على قوله لأول أو ان
أقرت بذلك وانكر الزوج جاز نكاحها سواء كذبت نفسها أو لا قال بعد النكاح متى احتج من الرضا
أو ابنتي أو أمتي ثم قال أوميت لا يفسد النكاح ولو ثبت عليه أو شهد به الشهادة بغير فرق بينهما فلا نفقة
المحرم وإذا أقران ما قال حق ثم جاء بعد ذلك وقال أوميت لا يقبل منه قال من احتج بما في ليس
لها نسب معروف ثم قال أوميت صدق قال لعبد هذا ابني أو أمة هذا ابنتي عنون قال لا امرأته
من بنتي من نسب وثبت عليه ولها نسب معروف ومثلها يولد مثله لم يفرق بينهما وكذا لو قال
من أمتي ولد أم معروف ولو قال من بنتي وليس لها نسب معروف ومثلها يولد مثله وثبت عليه فرق
بينهما فإن أقرت المرأة أنها ابنته ثبت النسب وإن كان مثلاً لا يولد مثلاً لم يثبت النسب ولم يفرق
بينهما قالت طلقني زوجي ثلثاً ثم أرادت ان تزوج نفسها أنه أصرت على ذلك أو قالت كذبت
جاء النكاح في المختار وكذا امرأة قالت هذا ابني من الرضا وثبت عليه ومع هذا تزوجت به

لان الحرمة ليست اليها كما بعد النكاح طلق امراته باينا قيل انتى نكحى فقال مرأى شاي لا يكون
بالثالث وطهارة الحيض ثم طلقها في الطهر لا يكفر شيئا وكذا اذا طلقها في الحيض ثم طلقها في الطهر
قال غير المدخول بها انت طالق ثلث السنة يقع واحدة طامع كانت او حائضا ثم تزوجها يقع في
وكذا لو تزوجها بالثالث نفى ولدت بحري اللعان وينقطع النسب لكن اذا نفى بعد الولاء تعدت
قصيرة وتقدر على مفوض في رأي القاضي وقد رابا ريعين يوما فاذا نفى بعد ذلك لا ينقض النسب
ولا يجري اللعان بل كحد وسدا اذا لم يقبل التهنئة اما اذا قبل التهنئة بان نفى فسكت لا وسكتا
ولدت الولد اذا ولدت الا ان السكوت عند التهنئة في ولاد الولد ليس بقول ولد للملأى مقطوع
النسب من وجه دون وجه وهو كالموقوف حتى لو ادعاه غيره لا يثبت نسبته والملاعى لفا
الذب نفسه ثبت فيعتبر ثانيا فيما يحاط فيه كاحتياج قبول الشهادة ووضع الزكوة وحرمة
ولا يعتبر في حق وجوب النفقة والميراث ونسب ولدا الولد يثبت من غير دعوى لكن ينقض المحرم
النفى بخلاف ولد النكاح س قال طلقك انت يقع قال سه طلاق بدامت حر كرم حال مذكرة يقع
بلا بنة وفي غير هاتين قال عقوق كرم ويحذرت بحسبم يقع ان نوي وجهها من انسان فان
الطلاق يقع قال مجرى نياش وكرر اوقال لم يكن بيننا نكاح ونوي لم يقع قال لانكاح بيني
وبينك ناويا يقع قال انا برئ من نكاحك ونوي يقع قال انت طالق بالكره طلق بلا بنة قال انت
طالق بمشئة الله تعالى او علم الله يقع وفي مشئة الله لا قال ان كان حملك سدا غلاما فانت طالق
واحدة وان كانت جارية فتشبه فولدت غلاما وجارية لم يقع شي لا ينشر البنة زمانا في قوله
حلال بر من حرام قالت سرتوسه طلاق ام فقال تزوج سه طلاق وجه من طلاق لم يطلو طلق
حالة الصبا او الفنة فاجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع طلاق من كرم من اثلث وقع من كرم شرب
المحرم مكرها فيل يقع وقيل لا بنة البعونة في انت طالق ونحو لا يقع في الاصح برك طلاق
دست انوبازدا شتم رجعي قالت له وموشتك الصداق قد آهيا شرعيا انت طالق ثلث
فقال ذلك طلق قضاء وان لم يعلم قال انت طالق قيل لم قال ثلثا وقع ثلث انت طالق كل
ثلث وكل التطليقة واحدة قال انت طالق وسكت لا تطاع النفس ثم قال ثلثا وقع الثلث
قال ثلثا بشار طلاق طلق ثلثين ولو قال انت طالق لا قيل ولا كثير يقع ثلثا ولو قال انت طالق كثير

ولا قيل يقع واحدة وقيل يقع ثلثا في الفصل انت طالق مالا يجوز عليك من الطلاق واحدة قال انت
طالق عدو ما في الحوض من السمك وليس فيه سمك في واحدة قال كل امرأة اكلها فهو طالق ان فعلت كل
فهذا على من في ملكها يوم طلق قال اكره ان تزوج خوصم يا مرارة يا شديدا انك رايين جهان مرارة
يا شديدا في طالق فتزوج امرأة ثم اخري لم تطلق الثانية قال ان تزوجت امرأة كان لها زوج في طالق
فاباه امراته ثم تزوجها لم تطلق له اربع نسوة فقال حلال الله على حرام يقع كل واحدة تطليقة فيسكن على
واحدة غير عين قال طلقها بين يدي فلان وطلق لا بين يديه يقع وكلمة ان يطلقها ثلثا السنة فقال
طالق ثلثا السنة وفي حال حمل للسبي وقعت واحدة ولا يطلق في الطهر الثاني والثالث لانهم لم ينفوا
اليه التعليق والاضافة وكلمة بان يطلقها بانف ثم ابانها ثم يطلقها الوكيل لا يقع ولو كلمة بالصرح يقع في
العدة بخلاف ما اذا تزوجها بعد العدة ثم طلق الوكيل قال لها شاي الطلاق صح التفويض وباريدك
قال انت طالق واراد ان يعلق فاخذ انسان فحمه ثم خلى عنه فعلق موصولا لم يطلق ما لم يوطئ شرط
كما لو اخذ العطاس قال انت طالق ان اوقال بالفارسية ان لم يعلق وخافت في لفظة التعليق
او في لفظة الاستثناء بحيث لا يسمع ولكن بين الحروف قبل يصح وفي المختار لا قال انت طالق اذا
حضنت نصف حصة لم تطلق حتى ينطق قال انت طالق بتطليقة لا يقع عليك الاغدا وتقب الحمار
قيل ان امراتك ذنت فعلق الطلاق به فالقول لهما لم تفعل ان لم ينوا المجازاة قال ان فعلت
كذا فامرته طالق ولما امراته فالتعيين اليه انتهت المطلقة عنها لا يحل وطهون بالتحري
وحيلته ان يتزوجهن في البايين ويراجعهن في الرجعي وفي الثلث يطلق كل واحدة طلقه ويراجعهن
حتى ينقض عدتهن ثم يتزوجهن على الترتيب تعينت الرابعة للثالث آلى امراته ثم قال اشركت
منه في الايلاء لا يصح آلى من احدهما ثم طلق احدهما قبل حضي المدة لم يقع كرم من احدهما
واحدهما امته فهو مومي من واحدة غير عتيق فان بانث الامه قبل شهرين تعينت الاولى للايلاء
من وقت البين طلق التي ظاهرها ثلثا ثم عارت اليه بعد التحليل او ارتدت ثم عادت مسلمة
عالت الظهار ولو بانث سقطت الكفارة اعتناق الطفل من الظهار جاز دون الجنين والمرفق الغالب
منه الهلاك اذا قصرت اللعان يقول القاضي اترك الحصومة وانقر في فاة تركت وانقرفت
ثم خاصمت صح فانه انكر الزوج القذف فاعلها ان ياتي بشاشرين فان عجزت فلا يمين عليه

يقع

جنت او فرست او ارتدت بعد لعانه سقط اللعان والحد لو امر القاضى ان تلقن اولاً فخطا ولم
بعد لعانه مرة لغري فرق القاضى بعد اللعانهما مرة او مرتين لم يقع الفرقة وبعد الثلث يقع قدرهما
ابانها فلا حد ولا لعان قال يا زينة بنت الزبانية واجتمعت المرأة مع امها على المطالبة بداء بالحد
لاجل الام وسقط اللعان ولدت امرأة الصبي المرام من يثبت النسب منه نقيح امته من رضيع
فولدت فادعاه المولى يثبت نسبه منه جارية تخرج في الحولاج فولدت واكثر ظن المولى انه ليس منه
فبوءت سبعة من نفيه غاب عن امراته البكر وانت عشر سنين مثلاً فزوجت فولدت اولاداً
فالاولاد والزوج للول في ظاهر الرواية وعن الامام انهم للزوج الكفاية والنفقة في الفتوى **في الحضنة**
اذا ارتدت نزع الولد منها واذا اسلمت برة اليها ارادت الانتقال الى دار الحرب ليس لها ذكر
وان كان اصل العقد فيها الا ان يكونا حريتين اختارت نفسها بالادراك لولا العتاق او علم الكفاءة
وبقي مدخول بها لها النفقة والسكنى في العدة وان طالت قالت القصة عدة وانتمها الزوج
يختلف بالله ما انقضت عدتها محلت عن طلاق رجعي تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم فرق
بينهما فلا نفقة لها على الاول والثاني ولو كانت عن ابانة فنفقة على الاول رجل حلف بالنفي
حاجة فلا حاجة فقال حاجتي ان يطلع امرائي ان لا يصدق قال لا امراته تزوجتك على انك طالق
فقلت زوجت نفسي منك لم تطلع ولو كانت البديلة منها قالت من برتو طلاق فقال هي
لا تطلع خلا قوله مجنون است او مجنون في قال لا تكره ان سيم لنا بهل روز ندی طلاق
مرزكده نومی بدست من نها دي فقال لها دم فلم تؤد فتزوج فلان يطلعها الاولي **بطلان**
تاركة الصلوة ولم يكن له شيء يعطى مهرها اذ اذ بان جامع المطلقة بائناً لها المتابلة قال
انت طالق في اكله او في شربك فابتهما وجدت طلقت ولو وجد لم تطلع الا واحدة ولو قال
في اكلك وشربك شطوط وجوهها قال كل امرأة اتزوجها في كون كذا هي طالق فخرج امرأته من
الكون وتزوجها لم تطلع قال من زني في دركاح من دراند وكذا فاجاز عتق النفقة بالعدول
تطلق في الاصح قال معك بدين سراي در ايند فامرته طالق قيل الاصح ان لا يثبت الخائف
الا اذا دلت الدلالة قال معك بدست راسك كيوم بر من حرام ان لم يكن له امرأه كان بينا
قال لا امراته ان لم يكون في علي اسود من الزاب فانت طالق فان استهان بها نهاية الاستهان لم يطلع

قال لا امراته ان لم اجامعك في حيفك فانت طالق ثم قال في حيفها او بعد ما طهرت قد جاعفك
في الحيف والقول له طلق الحام فقل لم اجامعها فله عليها رجعة قال انت طالق ابدلوا بوا
الطلقت ثلثاً آخرها اليوم السار من **كتاب العتاق**
نوع في الفاظ العتق نوع في تعليق العتق نوع في شراء العبد بماله ففقه العبد في الكتابه والندبر
وقيمة المدبر وام الولد **الفاظ العتق** قال لا عتقتك حرمة من سلا العمل لعتق نوي اولم يبر
وان نوي الحرية من العمل يصدق لا قضاء قال يا سيدي او يا مائلي لا يعق بلانية وبنيته عن
روايتان قال لا عتة يا سيده يا كذباً ولو لم ينو لا يعق ولو نوي قيل خشي ان يعق قال ان اردت
او يا انا ورنه لا يعق في الاصح قال سلا عتي او خالي يعق وفي اخرى واخى لا وفي رواية يعق
قال يا بني لا يعق في الاصح قال سلا كوجه من لا يعق في الاصح اشهد ان اسم عبده حر فمعه
ياحر لا يعق ولو قال يا انا ورنه لا يعق وجواب عكسه على كسه قال عبده حر ان لم يكن ودخل فلا
الدار ثم قال امراته طالق ان كان دخل عتي وطلقت قال او دخل المدا ورنه طالق حر فمعه
قوله افا دخلت سواء الا ان جواب الشرط بالفاء وجواب الامر بالواو وعلى هذا اولى الفاء
وانت حر شري العبد بماله دفعه العبد والكتابة وغيره عبد دفع الي رجل ما لا وقال الما نتر في من
فاعتقني ففعل ينفذ في الاصح وعلى المثري الثمن متى اخري اعق او كاتب على شيء بعينه
ففي جوان روايتان مات المكاتب لاعتق وفاء قيل تنفخ الكتابة حتى لو تبرع انسان ببدل
عنه لا يقبل وفي قولك الميث لا ينفخ حتى يفسخ القاضى ويصح البيع منه بذلك قوله قال سلا
امتي ان احتجبت الي بيعها ابعتها وان بقيت بعد موتي فهي حرة فباعها جارية قيمة المدبر في الغصب
قيل قيمة القيد وانه غير سديد وقيل ثلثاها بقاء منفعة الوطى والسعاية بعد الموت وقيمة
الولد ثلث الثمن على هذا وقيل في المدبر ينظر كم يستخدم مدة بقية عمره حذراً او قيل قيمة المدبر
نصف الثمن لكونه المنفعة على نوعين بيعاً وشاكلاً وقد زال واجازة وباشاكلها وقد بقي
ومولاً الاصح وعليه الفتوى **س** قال لبعده وبك او ذكرك حر لا يعق قال انت حر فمعه
العتق يعق وان لم ينو لا قال عتقتك علي واجب لا يعق وسب نفس العبد من يعق قبل اولا
وكذا لو باع نفس العبد منه قال قد اعتقتك لله يعق قال حر فليل له من نوبت فقال عتق

الحرم

"يعتق قال لعبد سرق بلاد الله حيث شئت بنو العتق لا يعتق اشترى الوكيل قريب
 نفسه للعتق عبد قال مولاه ان اعتقته والآن تملك عتقه فخذ العتق عتق ويسعى في قيمة زيد
 بجارية ابية او امة او حرة او حرة فولدت ولد فهو حر قال عبد الله بن ابي ابي عبد الله
 وسومهم لم يعتق في المختار قال لعبد يا حرة او امة يا حر يعتق قال لعبد انت وليي الاكبر
 يعتق قضاء قال اي حرة بذرت لا يعتق قال يا نعم اراو عتق نصفه قال سمع منك حر يعتق
 قال اذا بي من يملكه فقال ارادى تو يملكه لا يعتق لاحتمال انه اظهر بالعتق قال يا حرة
 زان او ابوك حر ان لم يعتق قيل له اعتقت هذا العبد فاومي براسي نعم لا يعتق قال اعتقت
 عبي وانا نايم او اعتقت احس قلت ان شاء الله لم يعتق قال انت حر وعليك العتق بلا قول
 قال لحيته اصدى كما حرة ثم قال لم اعني منه عتقت الاخرى فلو قال بعد لم اعني هذه الاخرى
 الاولى فيعتق جميعا الوتر المعلق بيان في المصنف قال احد ما حر غدا ثم بين قبل الغدا لا يصح
 يسار التضييع ان يكون له مال قدر قيمته نصيب الساكن **سائل الخلف بالعتق** قال لكاتبه ان
 انت عبي فانت حر لم يعتق قال انت حر لشرائك فلا يتعلق بمشيئة في مجلس علمه عتق حمل
 الجارية لا يدخل في عين كل مملوك في قال اذا اويت الي قال اذا اويت الي في كسب بعض فانت
 حر فاوتي في غير كسب ابين لم يعتق وكذا اذا قال ان ادبت الي عبي رديا فادي اليه عبي ما تنفعا
 قال لعبد احد كما حر بان والآخر غير شيء فقبلا عتقا بغير شيء قال انت حر غدا فبلا يخرج
 الي ملك من يشاء ثم يتوبه بعد الغدا قال انت حر بعد موته بكذا تدبر عقيد قال اعتق عتق بعد
 موته ثم باعه جاز اذا جئت فلا سبيل لاحد عليك اقرار بالتدبير وقبر عبي على الف درهم وقبل
 فهو حر ولا شيء عليه قال لعبد اوصيت لك بردك ابرقتك صار حرة قال كل مملوك
 حر بعد موته فالوجود في ملكه يصير حرة مطلقا والحادث بعد مقيدا ام ولد بين اثنين ما
 احد ما عتقت ولم يسع لآخر عند الامام اعتق عبي فثبته للمولى الا ثوبا يواريه ولو اداه ان يجعل
 شيئا لام ولد بوجه بوصيه لها نذر ان يعتق فاعتق انما جاز قال اده بعته فهو حر فباعه بغيره
 لم يعتق ولو باعه فاسد عتق الا اذا كان في قبض المشتري وقت البيع ولو باعه بالخيار عتق
 قال اعتقتك على ما في سند الصنف وفي حرم الدرهم فقبل عتق وعليه القيمة قال اي عبد من عبي

فان قام وشاء لم يعتق قال انت
 حر لشرائك وشاء فلان فشاء
 فلان في مجلس علمه

مظهر
 في عدم حوله العتق بالشرط

شئت عتقه فاعتقه ليس له ان يعتق نفسه قال لمولاه اعتقتك على الف درهم فقال اعتقت
 نصفك عتق نصفه بغير شيء ويسعى في البذل ولو قال بالف عتق نصفه فحما **الكاتب** جاز
 ان يار في الكتابة ثلثة ايام كاتب صغير لا يعتق لم يجز الا ان يقبل عنه انسان فيوقف على امره
 العبد الوسط يصلح بدلا وكذا الثوب المروي والكت الوسط كاتب على درهم فسدت وتفق
 ثلثة دراهم وبه يفتى نوح المكاتب لثا او اشترى له لم يجز ليس له ان يقرض وجاز اقران بالدين
 والاستيفاء مكاتب اوصى فهو باطل الا اذا اجاز بعد العتق وسب بدل الكتابة للمكاتب عتق
 ولو رد الهبة ارتد بدل الكفاية ولا يبطل حرية اشترى المكاتب اباه او ابنة فوجد به عيبا
 لم يقدر على ردّه ولا يرجع بالنقصان ولو رد المكاتب في الرق فالمولى برون بالعيب كاتب
 الجاني ولم يعلم بالجناية ثم عجز فانه يدفع او يفدي مكاتب اشترى امراته لا يفسخ النكاح المكاتب
 لا يجس في دين الكتابة وفيما سوي دين الكتابة قولان **في الولاء** مسلم اشترى في دله الحرب
 عبدا فاعتق وفتى سبيله لا يكون الولاء له مسلم اعتق كافرا في الاسلام فولاؤه له لكنه لا يرثه
 لكفره حر في اعتق عبدا في دارنا فولاؤه له مسلم كاد او ذميا ولو اعتق الحر في حربيا لا يعتق الا
 بالتخلية واذا خفي سبيله لم يكن الولاء له اعتق عن ابية الميت فالقواب له والولاء للابوين **ولاء**
الموالاة يرث المولى لاهل من الاسفل والاسفل من الاعلى لا الا اذا شرط التقيط اذا اراد له
 ان يوالي مع من شاء الا اذا ضمن عنه بيت المال اسلام على يد رجل لا يصير مولاه بنفس الاسلام وله
 ان يوالي من شاء **كتاب الامان** نوح في الفاظ اليمين وفيه عين
 على الظلم واسماء الارحان في الاخبار والبشارة والاعلام ونحو ذلك وفيه المعرفة والمعاودة
 في الاكل والشرب واللبس اليمين على السكف اليمين على الخروج اليمين على البيع والشراء والمكسر
 اليمين على النكاح والكتابة والخنوع والقرب والترك واليمين الذي يجري بين المؤمنين اليمين
 على العمل والطحن واليمين الذي ينصرف الى المجاز والمنة بخلاف الظاهر اليمين على امرين النذر
 النذر والكفارة الفاظ اليمين في البراءة من الاسلام يمين وكذا البراءة من القبلة في الاصح
 قال مسلم في نه كونه ام اكر اين كار كنتم فهذا ليس بشيء وقيل ان اراد ان الذي عمل لم يكن حقا فهو
 يمين قال موجه مسلم في كونه بكافران فاذم اكر اين كار كنتم ففعل لا يكون كفرا ولا يمينا لانه لغو

قال رحمه خذاي كنت وروى است ان فعلت كذا فهو يمين فان يحكى الله يكون عينا وحقا لا
ولو قال والحق لا افعل كذا فان اراد عينا فهو يمين وان لم يرد به اسم الله لا قال في حق الله لم يكونا
الا في احدي الروايتين عن ابي يوسف وامانة الله عمن الا عند ان يوفى برحمته الله وغضبه ليس بيمين
قال والله والرحمن والرحيم او قال والله والعزير والحكيم كان كل واحد منهما يميناً وبرواية الحسن عمن
واحد ولو قال والله والرحمن كانا يمينين والله والله عينا في ظاهر الرواية وذكر ابن سميعة
انه واحد الله الله يمين واحدة باتفاق الروايات لا اكمل يوماً ويوماً فهو يومان ويوماً ويومين
ثلاثة ايام ولو قال والله لا اكمل يوماً ولا يومين سقضى المهر بيمينين فارسه الاول سحون نكحيم ما او
يك روز وروز فارسية التي يك روز وروز في الاكمل اليوم ولا غدا ولا بعد
فله ان يكلمه بالليل خلاف قوله لا اكلمه اليوم وغدا وبعد غد فانه يمين واحدة قال لا اكلمه كل يوم
من ايام سبعة الجمعة وكلمة مرة في تلك الجمعة حنث ولو قال في كل يوم من ايام سبعة الجمعة لم حنث
حتى يكلمه سبع مرات في كل يوم مرة ثم لا يحنث الا مرة واحدة وفي قوله لا اكلمك كل يوم من ايام هذه
الجمعة يدخل الليل وفي قوله في كل يوم لا وفي اليوم غدا وبعد غد تحنث بكلام واحد ويدخل الليل
كذا قوله لامرأة انت علي كظراعي كل يوم لم يقرها ليلاً ونهاراً حتى يكفر ولو قال في كل يوم يقرها بالليل
وكان خطا في كل يوم يبطل الظهار نجحي الليل ويعود نجحي الغدا فان كفر عن الظهار بطل في
ذلك اليوم وعاد من الغدا كذا لو قال انت علي كظراعي اليوم وكما جاء يوم كان خطا من اليوم
وبطل بالليل ويعود من الغدا حلف لا يكلمه فقال يا صاحي بكذا وكذا ولم يكن غرضه اسما وذكر
القروي انه لا يحنث حتى يكون كلاماً مستانفاً فان كان موصولاً مثل ان يقول اه كذا كذا فانت طالع
فاذمى او فقوى لا يحنث بقوله فقوى قالوا اذا انحرف العطف نحو فاذمى واذمى فليس بكلام جديد
وان اراد بقوله فاذمى طلاقاً طلعت به واحدة بالله وباليمن اخري حلف لا يكلم صدق فله ان يوزن
او ابنه وكل من كان منسوباً الي فلان لا بالملك يراعى وجود النسبة وقت اليمين حتى لو حدثت الزوجة
بعد اليمين فكلم لا يحنث قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلثة ان كلم اثنين لا يحنث وكل شيء من سدا
مما يضاف اليه اضافة جنك او غيره فهو على ثلثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على اثنين
وقيل في الاول والزوج والاصدقاء والاخوة لا يحنث حتى تكلم جميع من كان منسوباً اليه بذلك

ذكره

وقت يمينه وعن ابي يوسف في عبيد فلان ان كان له من العبيد ما يجمعهم تسليم واحد لم يحنث حتى تكلم
الكل فان كانوا اكثر من ذلك وكلهم واحد احنث وكذلك الشيا بان كان له من الشيا ما يلبس بيمين
واحدة لا يحنث حتى تلبس كلها وان كان اكثر فلبس بيمين واحدة ايضا في عبيد فلان على ثلثة من عبيده ولبنة
وثيابه مثل بنى آدم على واحد وفيما يضاف اليه اضافة حنك بشرط الملك يوم الحنث لا غير وفيما يضاف اليه
اضافة نسبة كالابن والزوجة والاخ والصديق يعتبر النسبة وقت الحلف وان احدث بعد ذلك لاها كالاسماء
والكنى واللقب ولز قال ابنه او اخاه ونحو ذلك يقع على الكاوت بعد اليمين ايضا قال حقا كحنث
كان نكته فيه اختلاف المشايخ فلا محرمه خذاي كره ان كان نكته فهو يمين بسم الله لا افعل كذا ليس بيمين مختار
قوله كره ان كان نكته فهو خذاي مني يمين كذا قوله هو اميدى كره خذاي وارم فوجدتم او قال ان فعلت كذا
فاشهدوا علي بالنصر اية او اني فعلت كذا فانابوا من المصحف قوله ان يمينك فلفظ يزارم اكثر ان كان
نكته ليس بيمين قوله سوكت خورم خذاي ان فعلت كذا يمين خلاف قوله سوكت خورم بطلاق منعها
من الخروج فقالت كافرم كره فوجدتم يمين كذا قوله خذاي را بغير فتم او قال برمن سوكت كره ان كان
نكته قوله مرا حرامت با توسن كفتن يمين بقران وكعبه كره ان كان نكته ليس بيمين كذا قوله بكتب اربعة كره
اي كره نكته قوله الله كره اي حنين است يمين قال انا بري من الله وكره ان فعلت كذا فهو يمين
واحدة بري من الله فمين رولة يميناً قال ان صد وجهار سوت يزارم ان فعلت كذا يمين واحدة قوله
ان خذاي يزارم وار شهد الله يزارم ان فعلت كذا يمينان بري من الكتب الاربعة يمين واحدة ولو كره روثاً
الاربعة فاربعة ايمان حلف بالله على شيء ثم حلف في مجلس على ذلك وحلف لرفقة كذا في الا اذا
نوي بالثانية الاولى حلف لا يكلم فلانا ففرع فلان ابناً فقال كيف لم يحنث بقوله كي توحنث
حلف لا يكلمه فرعاء وهو يمين فلم يستيقظ قيل يحنث واذا الرضي انه لا يحنث حلف لا يكلم القراء
فكلم واحدا منهم حنث حلف لا يكلمه الا بذكر فكم مرة حنث حلف لا يكلم فلانا فلانا لم يحنث بكلام
احد مما الا اذا نوي ذلك هو المختار حلف لا يكلم فلانا فسلم على جماعة وسوفهم حنث الا اذا استثناء
ونواه بقلبه ولو سلم وسو على يمينه او بساعة في الصلوة لم يحنث حلف لا يستدعي بكلامه والفقهاء سلموا
عالم يحنث كذا لو كلمه بعد ذلك حلف لا يكلمه بغير من فلان لم يحنث بالاشارة وان عرس الحلف
حلف لا يكذب فمسئل عن شيء اكان كذا فذكر كره بالكلية لم يحنث قال ان اخبرني ان فلان قد قرم

وبرى

فعبث حرقه فخره كما ذبا حنت ولو قال بقدره فلا لا ولا إعلام والبشارة تقع على الصدق والإعلام
بالأجل يكون والأخبار لا **معرفة أسماء الإنسان** حلف لا يكلم صبيًا أو غلامًا أو شابًا أو فوق
أو كهلًا أو شيخًا فقبل البلوغ صبيًا وغلامًا وبعد سناب وفتى إلى ثلثين سنة وقيل ثلث وثلاثين
يغلب عليه الشوط وإذا جاز ون فكله إلى خمسين وبعد شيخ الأربعة التي بلغت ومات زوجها أو
فارقها دخل بها أولا الأيم التي لا زوج لها وقد جمعت نكاح صحيح أو فاسد أو فحور واليتيم كل امرأة
جمعت كحلل أو حرام لها زوج أولا والبكر كل امرأة لم يجامع بنكاح ولا غيره وإن دميت العذرة
بعض وغيره لكن إذا شرط العذرة فوجد هذا ليلة العذرة فله الرد حليف القوم من يقول أنا حنكهم
ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالاة **معرفة أسماء الزمان وفصول السنة** قال عندنا من الشهر
أو عند الهلال وإذا أسل الهلال ولا يثبت له فله الليلة الأولى ويومها ولونوي الساعة التي أسل فيها صبيته
قال أول الشهر ولا يثبت له فهو من اليوم الأول إلى خمسة عشر يومًا وآخر الشهر من السادس عشر إلى آخره وأول
الشهر الخامس عشر يومًا وأول الشهر السادس عشر يومًا حتى لو قال لأمرته أنت طالق لغز أول الشهر طلقت
في الخامس عشر وأول آخره في السادس عشر ولو قال لله علي يومين متتابعين من أول وآخره يصوم **الخامس عشر**
والسادس عشر وعشرة الشهر الليلة الأولى ويومها في العرف وإن كان في اللغة ثلثة أيام من أول الشهر ولحق
الشهر على أن سبع والعشرين في العرف وفي اللغة على أن من والعشرين أيضًا والحدادة من الفجر الثاني إلى ما
قبل الزوال والسحر من بعد زهاب ثلثي الليل إلى الفجر الثاني وطلوع الظهر وقت الظهر وكذا لو قال غلبت
الشمس فله من حين بدو إلى حين تبيض ووقت الضحى من حين تبيض الشمس إلى أن تروق وفي المساء
ينوي لأن المساء متى انتهى بعد الزوال وبعد الغروب وأما **فصول السنة** أن كان عند حجاب
يعرفون به الشتاء والربيع والصيف والخريف فهو على حسابهم وإن لم يكن فالشتاء ما اشتد فيه البرد
على الدوام والصيف ما اشتد فيه الحر على الدوام فعلى هذا الخريف ما تكس فيه الحر على الدوام والربيع ما
تكس فيه البرد على الدوام وقيل ما يحتاج فيه إلى شيتين الوقوف وليس المحشوق فهو شتاء والصيف
ما يستغنى فيه عنها فعلى هذا الربيع ما يستغنى فيه عن أحدهما والخريف ما يحتاج فيه إلى أحدهما وقيل كل
الناس باجماعهم في شتاء والصيف فهو كذلك يعتبر فيه العرف وقيل ما دام على الأشجار أوراق وتماز
فهو صيف وأما بقى الأوراق لا غير فهو خريف وإذا لم يبق الأوراق أيضًا فهو شتاء فأما حجب

هون الثمار فهو ربيع ومع الأزهار أيضًا قيل إذا لم يكن حساب فحينئذ على هذا لأنه ليس ولو ذكر نوروز
فهو على نوروز المسلمين أي نوروز الخليفة ولو قال لي وقوع النج والارادة وقت الوقوع فهو على وقت
النج وهو اليوم من الشهر الذي يقال به الفلكسية آذار وإن لم ينو أو نوي حقيقة الوقوع فهو على حقيقة
الوقوع وإن يكون كان محتاج إلى كسبه ولا يعتبر ما يطير في الهول ولا يستبين على الأرض الأعلى فيس
الأشجار أو الحايط أو الخيش فان وقع النج في هذه الصورة في بلد لغري دون ما فيها الحالف لا يعتبر
ولو كان الحلف في بلد لا يقع سناك نيج تنابد البين ولو قال لي قد وقع الحجاج فقدم ولصدمهم انتهت
إيميني ولو ذكر ليلة العذرة فإن كان لا يعرف اختلاف العلماء فيها فهو على الليلة السابعة والعشرين من رمضان
وإن كان يعرف لا ينصرف إلى ذلك فإن كان الحلف في نصف شهر رمضان فحينئذ إلى النصف من رمضان
القابل عندها وعندنا إلى النصف من الشهر الذي قبله من رمضان ولا اختلاف بناء على أن ليلة العذرة
في رمضان بلا خلاف لكن عنده قد يتقدم ويتأخر وعندنا ليلة بعينها لا يتقدم ولا يتأخر فلا إن فعلت
كذا إن فعلت كذا حتى تمضي شوال فانت طالق ففعلت قبل تمضي شوال كحنت لأنه في شوال غير معين
الأخبار والبشارة والإعلام والمعروفة والمعاداة قال من أكل من أكله وأقرار وأخبار وبشارة وإظهار
وأفء وإعلام ونكلم باللسان وكتابة وإشارة فالكلام لا يكون إلا باللسان حتى لا يكون بالكتابة
والكلام لا يكون إلا باللسان والافء والإظهار والكتابة لا يكون إلا بالكتابة أيضًا فان نوي في الإظهار والكتابة
والإعلام والأخبار بالكلام والكتابة يثبت لاف القضاء حلف لا يحدته لا يحث بالمشاهدة والمحاوثة
حلف لا يعرف فلا نا ويؤخره بوجهه لا باسمه ونسبه لا يحث شهد به المدعي عليه أنه أودع رجل يعرفه
بوجهه لا باسمه ونسبه لا يندفع عنه الدعوى عند حمله فإلها حلف لا يعاوي فلا نافع وأه بقوله وحفظ
لسانه وجوارحه لا يحث **سائل اليمين على الأكل والشرب والبس** حلف لا يأكل من هذا
اللبس فشرب لا يحث وأكله إن شربه فيه حلف لا يشرب فاكل لا يحث حلف لا يذوق فاكل أو شرب
حنت والشرب غير الأكل في العربية وبالفارسية يحث فيها وبه ينفي حلف لا يأكل طعامًا ينصرف إلى
كل مطعم وكله في التوكيل بشرط الطعام حلف لا يأكل خبزًا فاكل خبز الزرة والارز إن كان من أصل
بلد معتاد ذلك خبزًا فيحث حلف لا يشرب الشراب ولا يثبت له فهو على الحر ووقوعها حلف لا يشرب
بمنع من أن يشرب شيئًا حنت حلف لا يشرب من لبن ما يتن الثابتين فشر من أحدهما

او قال لا اشرب من ماء من الانهار فشرب من ماء من واحد حنث كل شيء اذا حلف على الواحد منه
 حنث في قليله فاذا جمع بين اثنين او اكثر حنث في قليل حلف لا ياكل من ذلك الا حنث
 حلف لا ياكل من ذلك الا حنث في قليل حلف لا ياكل من ذلك الا حنث في قليل حلف لا ياكل من ذلك الا حنث
 روايتان كالونوي الكل في قوله لا تزوج النساء ولا اكلتم بني آدم ونحو حلف لا ياكل الحرام فاضطر
 الى مبتدئ فاكل حنث حلف لا ياكل من ذلك الا حنث فاكل حنث حلف لا ياكل من ذلك الا حنث
 وقيل لا حلف لا يشرب مع فلان طعاما فاكل من انا وفلان من آخر لا يحنث حلف لا ياكل مع فلان
 فيمنه على لزم ياكل من ما يدت واحدة قال لها وفي يديها قدح ماء ان شربته او صبته او وضعت او
 اعطيت انسانا فانت طالق ترسل فيه ثوبا حتى ينشف الماء لكن انما يحتاج الى هذا التكليف ان يوقل
 مع ذلك او شيئا منه اما لو كان كذا ذكرنا فشرب بعضه وصبت بعضه لا يحنث حلف لا يتعدى
 يحتاج الى تفسيره ووقته وان يتعدى به فالاول عبادة عن اكل متراوفي يقصد به السبع ووقته من طلوع
 الفجر الى زوال الشمس والثاني في عادات تلك البلد **حلف** لا ياكل عسبا فاكله ونحو بقشره وجبه
 وابسلع ماء **لم يحنث** ولو رمى بقشره واكل الباقى حنث الجوز اليابس فاكله في المبسوط وقاله الامام بن
 في عرفنا لا اكل حنثا حنث في ثمين الحرام حلف لا يتعدى لم يحنث بلقيتين حلف لا ياكل من ذلك
 فلان فتناشد فاكل الحانف لم يحنث حلف وقال في نحو لم يحنث بكل مكر عيني والبنيدي يقع على
 من ماء العنب كذا اسم سكر يقع عليه حلف لا يشرب فصب في فيه فدخل بغير صنعه لم يحنث ولو شرب
 بعد ذلك حنث حلف لا يشرب مكر او صب مكر او فاما لا يسكر ان كان مختلط منه بكر حنث حلف لا يشرب
 خمر في سنة الترتة فشرب في كرومها او ضياعها الخارج العزل لم يحنث قال ان شربت او قامر حنث
 حنث حنث باحدما وينتهى اليهم قال ولقد كره شراب نخورم وقمار نكتم حنث باحدما لان كلاهما
 منها شرط حكم القرنة عتبت في الشراب وقال ان لو كنت شرابا فامرته كذا فان كان يعرف ان لا
 ترك شرابه لا يحنث قال تاكل شرخ بغير شراب نخور ينصرف الى وقت الورود لا حرام ان ينو حقيق
 الرتبة حلف لا يشرب دواء فشرع سلا لم يحنث **سائل اللبس** حلف لا يلبس ثوبا
 فلبس عمامة او قلنسوة لم يحنث ولو لم يقل ثوبا يحنث حلف لا يلبس ثوب فلان فوضع ثوبا
 على كتفيه حنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على كتفيه فلبس ما ذكرنا ان الحرام اذا فعل سكر الا ان كان عليه

ما
 حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا حنث
 حلف لا يلبس ثوبا فلبس ثوبا حنث

يجب عليه ان لا يحنث وقيل يحنث لانه اذا لبس عمامة ولو قال سلا القباء يحنث كذا الوطع لا يلبس
 ثوبا بعينه فانزله او ادرته به يحنث حلف لا يلبس ثوبا فوضع على عاتقه يريد حمله لا يحنث حلف
 لا يلبس سراويل فاوخل احدي رجله لا يحنث وكذا في الخفين تقطع قباء لزوجها فقال لا اكره ان
 تومي بري اكون من يوشم فانت كذا فقطعت بعد ذلك بسنية ولبس طلقت حلف لا يلبس من غزل
 فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غير ما حنث قال ان بعثت غزلك فانت طالق فباع غزلها لانس فيها
 غزلها يحنث وان لم يعلم **حلف** لا يلبس من الثوب فالتقى عليه ومونايم فلما انتهى القاء عن نفسه
 لم يحنث قال اكره ان يجامع برين من اين فامرته كذا لم يحنث حتى تلبسه كما يلبس الناس حلف لا يلبس
 من غزل فلانة فلبس من غزلها عمامة عن محمد انه لا يحنث قال سلا الثوب على حرام فهو على اللبس ولو
 لبس ثوبا من غزلها يحنث عندنا في يوسف وعند محمد لا يحنث وبرد يفتي حلف لا يلبس ثوبا من غزل
 فلانة فلبس ثوبا من غزلها وغزل غير ما لم يحنث ولو حلف لا يلبس من غزل فلانة فلبس ثوبا مضطرب من غزل
 فلانة لم يحنث ولو كان عليه ثوب من غزلها فادام عليه حنث ولو غنى غزلها في المستقبل لم يصح قضا
 حلف لا يكسوا فلانا فاعاد كسوة او كفته بعد حوته لا يحنث الا اذا اراد بالستر دون التملك حلف
 لا يلبس من ذلك حتى ياذن له فلان فمات فلان سقطت اليمين **على السكينة** حلف لا يكون من ذلك
 ان كان الحالف لا يكون بالاصل كالابن الكبير مع الاب ومو على سكنة نفسه كذا من لا ينسب اليه السكينة فلا
 ومن عياله غيره اذا خرج بنفسه بر ومن كان ذوا ذرا على عياله منسوب على عياله نسبا اليه السكينة
 حنث الا ان يخذل في النقلة حنث من ساعته ثم لا بد من نقل الاصل والمنازع كله حتى لو بقي وتذملا
 لم يمت وعندنا في يوسف بغير الاكثر وعند محمد ما يقوم به كذا حنث فاذا انتقل من ساعته الى غير ذلك
 في يمينه وان انتقل الى المسجد او السكة قالوا لا برة الا اذا سأل الدار في غيره باجاء ونحو ما هو هذا
 اذا كان الحالف على السكينة بالعربية فان حلف بالفارسية فخرج بنفسه عن قصد ان لا يعصه لا يحنث
 وبرد يفتي وان كان الحالف على السكينة المصرية في يمينه بالانتقال بنفسه وان كان على السكينة القوية
 فاختار برهان الدين انه من المصير قال اندرين ديه نباشم فانتقل بكل شيء ثم عاد وباشم
 حنث قال اكره من احسان درين خانه باشم فامرته كذا فسكت الابو باقى من السنة يطق في الصح
 حلف لا يكون الرقة شهر فسلمها ساعة حنث ولو قال لا اقيم بالرقة شهر لم ينعى تمام الشهر لا يحنث

فندم فسبيله ان يبيع بشر الخمار ثم يفسخ حلف لا يشترى ذنباً فاشترى قلب ذنب كحنث
حنث قال كل عبد اشترى به فهو حر الى سنة فاشترى عبداً لا يفتق حتى ياتي عليه من يوم اشتراه
سنة حلف لا يشترى به هذه الدراهم غير الرقيق فاشترى ببعضها وبقيا ببعضها شيئاً آخر كحنث
حلف لا يفتق فاشترى اباه حنث وكذا اذا كانت عبده فاوتي الكتاب او امره باعتاق ففعل
سبل اليمين على العقوبة حلف لا يزوج فزوج نكاحاً فاسداً او زوجها فضولي لا يحنث
في الفضولي اجماعاً وفي الفاسد في الاصح وكذا التوكيل بالنكاح المطلق لا ينصرف الى الفاسد في الاصح
تزوج العبد بلا اذن ثم اذن له فاجاز جازاً استحساناً **فيما يتعلق الحقوق بفاعله** كالبيع والشراء
والاجارة والعتقة فاذا حلف لا يفعله فامره بغيره ففعل لم يحنث الا ان يكون سلطاناً ونحوه لا يحنث
بنفسه فيحنث بالامر ولو كان الخالف هو الوكيل يحنث **والا يتعلق حقوقه بفاعله** كالطلاق
والعتاق والنكاح والهبة والصدقة او لا يكون له حقوق كالضرب والقتل والقضاء ولا اقتضاء
يحنث في جميع ذلك بالامر وان كان الفاعل الخالف بفعله بنفسه وكذا في الشركة وفيما لا يتعلق الحقوق
بالفاعل اذا قال نويت ان لا اتولى بنفسه ودين في القضاء وفي ضرب عبده ودين شاة ونحوها
ودين في القضاء ايضا قال لا يحنث ان خرجت من زوجك فامرته طالق ففعلها الاب او غيره ففعلها
لا يحنث لان الخلع من جانبها بيع ومن حلف لا يبيع لا يحنث باجانبه بيع الفضولي الا ان يكون ممن
لا يتولى العقد بنفسه وبغيره اذن ارشوي بخلع بود حلف لا يضرب فلانا فامره بغيره بالضرع لا يحنث
والسلطان والقاضي يحنثان به لانه يصح منهما الامر فاسد اليهما كالمولي يحنث ان لا يضرب عبده فامره
حلف لا يضرب امراته ففعلها او خنتها لا في ملاحظة ان حلف بالعربية يحنث وبالفارسية لا فان حلف
العربي بالفارسية قيل ينبغي ان يسأل فان اراد به ما يريد بالضرب بالعربية ووضع لفظه ففعل
موضع لفظه الضرب فهو كما لو حلف بالعربية وان اراد به ما يريد بالفارسي فهو كالفارسي ولم يعلم
فيغير اللفظة التي حلف بها ولو حلف فارسي بالعربية فهو على هذا قال للمكروه نكاحاً فاسداً ان
طلقها فعبدي حر فيمينه على الطلاق بالان قال لا خسة من الرضاع او امراته لا تحل له ابد وقد علم
ذلك ان تزوجك فعبدي حر فزوجها حنث حلف لا يزوجها اليوم ولها زوج فهو على النكاح النكاح
حلف لا يطلق فلانة اليوم ثلثا وهي اجنبية او محرم او حطته ثلثا فالبتر فيه ان تطلقها باللسان

قال لطلقته رجعتاً ان رجعتك فانت طالق فيمينه على الرجعة حتى لو انت فيمينه على الرجعة
حتى لو انت فزوجها لم تطلق ولو كانت حبانة معتدة او منتضية العدة فهو على التزوج قال
لمكروهه ان رجعتك ينصرف الى الرجعة حتى لو طلقها ثم تزوجها لم يحنث وانما يحنث اذا راجعها
قال لاجنبية ان رجعتك فعبدي حر ينصرف الى العقد آجراً وان سنة ثم حلف وقال للمتكسر انك
في واري فاذا قال له اخرج من واري بتر فيمينه حلف لا يدع فلانا يدخل الدار فهو على النبي ان لم
يمكن منه والآفة على النبي والمنع جميعاً حلف لا يدع ماله اليوم على غيره فقدعه الى القاضي ففعله
حلف ليقتضيه فلانا اليوم حنث فتواري فجاء القاضي فذهب القاضي وكذا لا يحنث فيمنه
وكذلك لو دفع الى القاضي قال ان لم اوفك به اليوم في موضع كذا فجاء به ولم يجد لا يحنث لكن المختار
ان يدفع الى القاضي حتى لا يحنث وان كان في موضع لا قاضي ثم حنث وبه يفتي لزم رجلاً لحلف
المخروم لئلا يمينه غدا فيحول الطالب الى منزل فانه الحالف منزله الاول الذي حلف فيه ولم يجد لا يحنث
حتى ياتي منزله الذي يحول اليه او على عليه فحلف بالطلاق ماله عليه شيء فقامت عليه يمينه بالمال يحنث
عند اتيه يوم وعنده الفتوي فانه نص محمد عليه انه يحنث بلا خلاف حلف ان يقتضي حاجة فلا يحنث
فقال حاجتي ان يطلق او اترك فله ان لا يصدقه لانه يحتمل الصدق والكذب **س** حلف لا يدع
غيره حتى يزني قياماً وذهب الغريم لم يحنث حلف ليقتضيه حقه اليوم فاعطاه ولم يقبل فان
وضع بين يديه يحنث ساوله مد لوالده لم يحنث حلف ليقتضيه حقه اول الشهر فاعطاه من النصف
الاول بتر فيمينه حلف ليقتضيه حقه راس الشهر فله الليلة الاولى منه ولا قضاء قبل راس الشهر
او مات الطالب او المطلوب قبل راس الشهر لم يحنث حلف ليقتضيه الى حقة ايام دخل اليوم
الحق من اليمين حلف ان ياخذ وارثه من ورثته فاحذمها عرضاً او غيراً ونحو ذلك كحنث
ولو حلف على الاقارب يحنث الا اذا اراد به الاستقصاء حلف ان لا يقتضيه ماله من المديون
فقتضيه من وكبير حنث ومن كفيلاً **في النكاح** حلف لا يزوج فزوج فضولي فاجاز بالقول
حنث وبالفعل كسوق المهر ونحوه لا حلف لا يزوج من بنات فلان ولم يكن له بنتاً لم يحنث
تزوجها قيل لا يحنث وقال حمام الدين يحنث حلف لا يزوج من نساء بغداد فزوج حارة
ولدت ببغداد ونشأت ببلد لقوي ووطنت بها حنث حلف لا يزوج من نساء بغداد فزوج بنتاً

شاهدين فهو سر قال ان تزوجت النساء فبعدى حر فترجى امرأة حنت قال ان تزوجت فبعد
حر ثم قال نويت فلانه لم يصدق قال امرأة آخر امرأة ان زوجها في طالق فترجى امرأة فطلقها ثم
تزوجها ثم مات لم تطلق حلف لا يطلق في الخلع لا يجزي قبض الزوج بدل الخلع لم يحنت رجل قيل له
ان كنت فعلت كذا فامرتك طالق فقال نعم وقد كان فعلت **سائل** **اليمين على العمل والحق**
حلف لا يعمل يوم الجمعة فخر كبريا الى الخياط وامر ان يخيط لبحنت وقال دست اني لكم
خراس بدست كسيد كرتنها اذكروا باسم حنت لانه في معناه قال الابرار دست اني
بهاي كسيد حنت قال ان وضعت يدي على الذوق فانت كذا فوضعت يدي على الذوق ولم
تفعل لا حنت **في عين وضع القدم** لو نوي عيني وضع القدم صدق ولا يحنت بدخوله ركبها
وانما يجعل مجازا عن الدخول اذ لم تكن له وكذا اذا حلف لا يلبس من غيرها ونوي حقيقة الغزل
وفي قوله ان ابتك او قوسك ونحو ان نوي غير الجماع لا يصدق قضاء قال كل امرأة تزوجها
كل امة املكها ونوي امرأة من بلد كذا او امة من الروم لا يصدق الا في رواية الخصال في المرأة
وكذا في يمين الطعام نوي طعاما دون طعام بناء على ان تخصيص العام بالنية لم يقع قضاء
الرواية قال اكرس را ازان من جيري دمي فانت طالق ونوي اتمها دين لا قضاء ولو قال
اكرس كس را جيري دمي ازان مني ونوي اتمها لم يقع بنية **س** حلف لا يركب ابنة فركب غيرها
لم يحنت الا بالنية حلف لا يركب فركب بغير نية لم يحنت **في يمين الصوم والصلوة**
حلف لا يصوم شهر رمضان ابدا فصام يوما يحنت كلفه قوله الا بد فانه يقع على جميع الشهر
حلف لا يصوم شهر رمضان بكوفة فهذا على صوم جميع الشهر كله حلف لا يفطر بكوفة فكان بها
يوم الفطر ولم ياكل ولم يشرب حنت حلف لا يصق فصلي بغير طهارة لم يحنت ولو قال ان كنت
صليت وقد صلى بغير طهارة حنت حلف لا يؤم فصرح ونوي ان لا يؤم فانتدي به رجل
حنت قضاء ويصدق ديانة ولو لم في صلوة الجنان وسجدة التلاوة لم يحنت حلف لا يفطر
انقر ان اليوم ينبغي ان يصق صلوة النهار خلف الامام حلف لا ينام حتى يصق كذا كذا ركعة
او تكرار المتعمدا فنام جالس لم يحنت **في يمين الجماع** حلف لا يقرب امرأته فاستمتع على قفاه
فقضت حاجتها منه فالمختار ان حنت قوله دست فزان نكمت يقع على الجماع حلفت

لا تغفل راسها من جنبات زوجها فهو على التمكن من الجماع حلف لا يفعل حراما لم يحنت بالدخول
في النكاح الفاسد كذا بوطي البهيمه الا اذا دللت الدلالة بان كان الحالف من حال الرضا يتوق
فمن عشي حلف الدواب قال اكر فلانة كرت منست مرابكا رايد في طالق فهو على الوطي
قال اكر من سري باليمن توهم فانت طالق فان نوي الجماع فهو على ما نوي ولا يصدق على تركه
الحقيقة وان لم ينو تصرف الى الحقيقة حلف لا يفتح التكة كحلال وحرام فجامع من غير حل التكة
لم يحنت ان لم ينو الجماع ويصدق قضاء قال ان لم ياتي حتى اجامعك فانت طالق فانت
ولم يجامع لم تطلق عند محرم وبه ينق خلا فالبي يوسف حلف ليضربن هذا الصبي على الارض
حتى تنشق بنصفين فصره على الارض ولم يمشي لم يبر حلف ليضربن عبده بالسياط حتى
يموت فبالف في ضربه ضربا عنيقا بر حلف لا يضرب ولد فامر عبده فصره لم يحنت ولو كان
في العبد حنت قال لامرأة اكر حراما دست وهايت نكمت فانت طالق لم يحنت واما
حيث حلف لا يضرب لامرأة الا من حرم ثم ضربها فقال ضربتها من حرم فالقول له اليمين
قال لن تفتلك يوم الجمعة فبعدى حر فضره بعد اليمين قبل الجمعة ومات يوم الجمعة **سائل**
اليمين على امرين قال لامرأة انت طالق ان كلمت فلانا او اكلت كذا او شربت كذا او اخر
الطلاق فقال ان كلمت فلانا او اكلت كذا فامرأة طالق فاما سواها لم يجمع الشرط لا يقع الا
ان ينوي شيئا فان قال انت طالق ان كلمت فلانا وان اكلت وان شربت فاي شيء وجد
من هذه الاشياء يقع ثم يقع بوجود الآخر فان اخر الطلاق والحاكمة الشرط لم يجمع لا يقع
فوقع التفاوت ومن تعدي الشرط وتأخره او اعاد كلمة الشرط وفيها لم بعد التفاوت قال
ان لم ادخل ثابتن الدارين اليوم او ان لم اضرب سوطي اليوم فانت كذا فدخلت احداهما
او ضرب سوطا واحدا لم يحنت لان شرط البر وجودهما **سائل** **النذر والكفارة قال**
علي ان اعق من الرقبة ومن حكمه فعليه ان يفي به وان لم يفي فهو آثم ولا يجزى القضي اذا اعطى
عشرة مائة كل واحد من حنطة عن كفارة الابان لم يجز الا عن واحدة كذا كفارة الظهار خلافا
لمح كفرة عشرة باكلين متبعين جاز يعطي عن كل صلوة متوبين حنطة ولو دفع جملة الى فقير واحد جاز
خلاف كفارة اليمين ولا يجوز ان يعطي الفقير واحد من متوبين ككفارة اليمين وتبعة اعفاء يكون من الرقبة

صلوات وكفارة الوتر منوان **س** نذر معصية كان لمينا نذر ان لا يشرب فحليته كان **البيع**
نذر بناء الرباط او المسجد او السقاية او القنطرة ونحوها لم يصح وكذلك القرآن نذر صدقة ولم ينو شيئا
فعليه نصف صاع من بتر قال ان فعلت كذا فالف درهم من مال صدقة ففعل ولم يملك الا عشرة لم ينفه
الا ذلك القدر ولو لم يملك لم ينفه شيء كان مجنوناً وقت وجوده الشرط لزمت الكفارة تأخر الكفارة
اليمن لا يسعه الكفارة لزمت بالحنث وترفع الاثم ولنزله يوجد التوبة عن تلك الجناية واحداً من
عشرة فطيم لاجوز وفي الثبعان اختلأ اعطى عشرة مداً ثم استغفروا ثم اظفروا فاعادوا هذا
مداً لم يجز دفع مداً قيمة ازار ببيع جاز ولو كانت قيمة صاع شعير او تمر لا يكفر بالكسب بما ستره
وتوب خلق يعلم انه يدفع به اكثر من نصف مدة الجدي جاز كقر عشرة لم يجز اعتق المرتد عن
الكفارة لم يجز كفر عن ايمان كثيرة رقاباً او غيره ولم ينو عن كل واحدة جاز اعتق الابن عنها جاز
قال ان اثرته فهو حر عن كفارة يمين فاشترى جاز للزوج منعها عن صوم الكفارة وكل صوم لهم
باجابها قال اكرم من دست برين سارنا هم يقع يمينه على العمل بها اذا كان سبب العمل قال لا امره
فلان كاركوه قالت لا قال بلى اكرهه وخوش اوروم فقال اكرهه توطا في طلعت الارض ففعلها
قال اكرهه ازين كوي ترا تركتاه بكنم فامرته كذا ففعلت عليهم اكرهه كثيرة تر قال اكرهه ابيع
ناحري بنياي فانت طاق ففعلت وجهها في موضع يراها ان طلعت وان لم يقصد الناس
اليها قال ان كان في يدي دراهم سوي ثلثة فماله يدي صدقة وفي يد خمسة دراهم لم يحث وتوكل
من الدراهم حثت قال ان قلته من السكر فامرته كذا ان تغير كلامه ومعاملة عما كان يحث
حلف ان لا يعمل معه من الفصانة ونحوها فعلم مع شركه حثت ومع عبده المأذون له لا حلف
ان يجلس فلانا غداً جايعاً عياناً فحبسه غداً جايعاً عياناً فاطمه انسان او كساة حثت حلف فلانا
ثقتل وسو عند الناس غير ثقتل وعنده ثقتل لم يحث الا ان ينوي ما عند الناس قال ان شئت
مني الى اخيك فحاطبت عند اخيها صبياً لا يعقل ان زوجي فعل كذا وكذا لم يحث حلف لا يقاتم
دست عاريت واذ قيل يحث وقيل لا واكرهه مري كرهه لم يحث قيل له زنه از توده طلاقه
فلان بخانه تو اندر نيست قال فلان بخانه من اندر نيست لا يكون ميسراً رجل اراد طاربه
فقال المار والله اكرهه لا ينفه شيء **كتاب البيوع**

البيع والتمزيق وفي البيع والخلع بيع المرسومة والمتاجر والمغسوب والابن وحلان الدم والجنين
والفرس العابر ثم البيع الفاقد والباطل والمقبوض على سوم الشراء **س** **بيع** ثم البيع بشرط
الخيار ثم اشتراط قدر المبيع وصفته ثم السلم والتأجيل ثم القرع ثم بيع الجنس بالجنس ثم الصرف
ثم الاستصناع ثم كسالة الثمن ثم اتحاد الصفقة وتعددها ثم قبض المبيع وعلاقه قبل القبض ثم
قبض الثمن ومبته ثم تقرب الفضولي والوكيل والاب والوصي والمرفق والبير من العيب
والغيب ثم العيب ودعواه والاقرار والابراء والصلح ثم ما يمنع الرد وما لا يمنع ثم الاستحقاق
ثم اختلاف المتعاقدين ثم الخيارات ثم شري العيب في الارض ثم ما يجوز بيعه وما لا يجوز ثم بيع
المشاع ثم نواع المبيع ثم الاستبراء وما يجب على المتعاقدين وتماثله ثم الاقالة **الفاظ البيوع**
والتمزيق فيه جاز البيوع والشراء بلفظ السلم وفي السلم بلفظ البيوع روايتان قال في سبب هذه التسمية
اليوم فان رخصتها فهي لك بالف فذمب جاز كقوله بعثك على انك الخيار الى الليل قال بعثك بالف
ان شئت يوماً الى الليل فهو في معنى شرط الخيار قال جعلت بيع هذا العبد لك بالف فقال قد اخذت
لم ينفه البيوع حتى يقول البائع سلمته لك حتى يقول البائع سلمته لك او اجرت او جعلته يبعاك قال
بعث بالف ان شئت فقال شئت صح قال بعثك هذا بالف ان رضى فله جاز اذ بين وقت الرضا
وفي النكاح صح النكاح لا الشرط قال اذا ديت الى كذا درهم من هذا ثمن هذا فقد بعته منك فاوتي
في المجلس صح استحساناً قال بعثك بالف درهم فقبضه المشتري ولم يفعل شيئاً انعقد البيوع قال بعثك
بكذا فقال سحر لا يثبت الملك ولا يعتق ولو قال فهو حر عتق ولزمه الثمن وقيل يعتق في قوله حر الاكل
واللبس بعد قوله البائع بعث رضاء بالبيع قال اقبلت هذا بكذا فقبل لا ينقذ البيوع في الخيار قال بعثت
باسم هذا العبد لوجه او روحه صح قام احدهما قبل قبوله عن المجلس بطل وان لم يذهب
في البيع والخلع احد المتعاقدين اذا رجع قبل قبول الآخر صح وان لم يعلم به الاخر وكذا لو رجعت
عن المخلع قبل قبول الزوج صح وان لم يعلم به الزوج اذا كان المثلث خلاف جنس المستر فالجعة للثنية
اذا لم يعلم المشتري انه خلافه فان علم فالجعة للمثاليه قال بعثك من الجارية واشار الي عبده صح اذا
علم المشتري به قال اشترى جارية بهذا الف درهم واشار الي الرنا بغير تعليق الوكيل بالذنا بغير فلو ترك
بالدراهم يقع لنفسه اشترى بدان فلان لم ينقض على العود جاز استحساناً وفي درهم لم يجز في الاصح

اشترى بدنان او دانقين ولم يعقد بالدرهم ولا بالنفس ينصرف الى الدنان من الفلوس بالعرف اذا كان
المشتري شيئا خسيسا يشترى بدنان فلس قال **س** بعتك بالف درهم ثم قال بعتك بمائة دينار فقبل
المشتري كان الشراء بالنفس اشترى بالدين وعلم ان لا دين عليه الا بعت وكذا لو ادعى حكيلا او موزونا
فباعه منه وقبض الثمن ثم تصادقا ان لا شيء عليه بطل البيع باع بغير ثمن لا يملك المشتري وان قبض وان سكت
عن الثمن يملك بقبضه **س** قال اشترى منك بكذا فقال هو كذا اذا ديت الثمن ثم قال ابيعك والرد له الاجاب
فقبل او قال المشتري اشترى منك بكذا فقال بعت ثم قال رضىته بعشرة فقال بعت ثم لم يسمع البائع
قوله المشتري لم ينعقد وان سمع اهل المجلس قال المحجب لم يسمع ولسن في اذنيه وقر لم يصدق قضاء قل
بعت بعشرة وقال لاخر بتسعة وتقالها ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى اخرها كلما تباعا
بشيان او يسير على اذنه او داسن فان احب ان يخاطب متصلا بكلام صاحبه ثم وان فصل لا وان قل
بخله في السفينة قال بعتك عن فلان بكذا فبلغه خبر فقبل لم يصح كذا **س** ان بعتك عن فلان بكذا فبلغه الخبر فقبل
في مجلسه ثم قال بعتك من فلان بكذا فافسب واخبره الرسول وقيل في المجلس **س** ابل بيع المرسون
وغيره بيع المرسون يعني بانه يبيع ولا ينفذ كذا بيع المتاجر وليس لغير المشتري فيسخر والمشتري بالخيار
علم به او لم يعلم في الاصح باع المرسون ثم باع من اخر فاجاز المرسون البيع انما ينفذ ان كان من ذلك المتاجر
ينفذ البيع الاول ولو من المرسون ببيع البيع ثم اجر او سب فاجاز المرسون الاول الرهن والاجاز
والهبة وسلم الى الموهوب له او المرسون انما ينفذ البيع دون الرهن والاجاز والهبة ببيع المخصوص
غير الغاصب اذا كان الغاصب موقرا او بئنه يصح في الاصح كذا بيع العقار قبل القبض قبل نقد الثمن
باع الابن والجنين ثم ظهر الابن وولد الجنين لم يجر وقيل في الابن اذا ظهر لم يجر البيع هو الاصح الا اذا فتح
انفاذ قبل الظهور باع الابن والمشتري يعلم مكانه جاز ولو قال المشتري بعتني ولم اعلم مكانه وقال البائع
علمت فالقول للبائع في الاصح وان لم يعلم احد مكانه لم يجر فان وجد ودفع اليه فاعقده حتى وعلم قيمته
في قوله بعت حلال الدم موقوف ان قبل بطل في الاصح بيع الفرس العابر الذي لا يؤخذ الا بحيلة لا يجوز
س ابل بيع الفاسد المشتري ثرا فاسدا قبل ملك المصروف لا العين بدليل انه لا تنفع به ولا يحل
الوطئ في الامه وفي الاصح يملك العين بالقبض بدليل انه لو بيعت بحبها وارفعه الشفعة ولو رد على
البائع فعليه الاستبراء ولو اشترى من الاب لو اوصى عبدا بثلث فاسدا وقبض واعقده جاز وقيل بكونه

جاز

المشتراة ولا يحرم ولو علقته منه صارت ام ولد له وغرم قيمتها لا عقره هله الاصح ولو اردت قيمتها
في بيع ثم استهلكها فعليه قيمتها يوم القبض في الاصح وفي المشتري ثرا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا فاسدا
رد الحبل لئلا كان قابلا ورة مثل لئلا كان مستهلكا ورة قيمته ان عجز عن المثل كالوكان غصبا عند المشتري
بالميتة والدم لم يملك المشتري بالقبض بالاتفاق وقيل انه مضمون عليه وقيل انه لانه ولو جاء المشتري
يدعي على المشتري لا خصوصية بينهما خلعت ما لو اشترى بالخمر او الخنزير ولو باع المادون بالميتة والدم
فهو على ذنبه وبالخمر والخنزير بطل الاذن بعد القبض المشتري في الفاسد قصير قابضا بالتخلية جمع بين
ماله وماله غير وباع من ذلك الغير صفقة واحدة قيل لا يجوز فيها وقيل يجوز فيماله ماله هو الاصح
وجرت في الضيعة المشترا قطعة وقيل بطل البيع في الكل كالو جمع بين صر وعقد وفي الاصح جاز
في الملك كالو جمع بين عبد وميتة وان جمع بين المسحر والملك بطل في الكل اذا كان سبيرا خاصة وان كان
عامة لا يبطل في الملك وبيع وار بفتاها فاسد عند الامام المقتوف على سبب الشراء انما يكون مضمونا اذا
سعى الثمن بان قال اذ يبيع به فان رضىته اشترى به بعشرة الا اذا لم يقل بعشرة فلا يكون مضمونا بل هو
لانه طلب من البذر ثوبا فاعطاه ثلثة اوتاب سدا بعشرة واثنان بعشرين واثنان اهلها الى منكر
باني ثوب ترصاه بعت منك فحل فاحرق الكل في منزله ولم يدري انها سكت على التعاقب او علم لكن لم يد
الا اول سلا كاضمن ثلث قيمة كل ثوب وان علم الاول لزمته قيمة والاخر لئلا تان سلك الثوبان
لزمته قيمة نصف كل واحد منهما اذا لم يعلم الاول وبقا الثالث لانه لانه وان سلك واحد لزمته قيمة
ورق الثوبين فان احرق الثوبان وبعض الثالث ولا يعلم الترتيب رد ما بقي من الثالث ويضمن نصف
كل واحد من الثوبين ولا يضمن نقصان الثالث **س** بيع العلوق يجوز بيع لحم السباع والحمار ويحرم
مدبوحا وبلاذخ لا اعطى سدرة عظيمة واخذ شعر النبي عام لا على وجه البيع والشراء لانه سببه سكة
غير نافذة باعها اسلمها لم يجر كذا القسمة ببيع سرقين الرباط لا يجوز الا اذا جمعه اشترى بطينا بوطر
فان لم ينفع به سوي الاكل لم يجر اشترى ثرا بالصواع غير اف وجد فيه فسيبا او فضة جاز والا فلا
باع حردا فان اسلم صح وان قتل بطل اشترى جارية بشرط انها مغيبة جاز بشرط انها حامل
ويبيعها بهذا الشرط جاز ولم يرد بعدم الحمل لانه عيب اشترى عبد على ان يطمه المحسن فيه
اشترى جارية على انها ذات لبن بالف جاز في الاصح مات البائع والمشتري او مات المخر لوار

المشتري ان يبيعها او من وادى البيع باثله مما باع قبل نقد الثمن باع عبدا بالثمن نفسه **وط**
الخيار الاجنبى فاجاز في الخيار البيع ثم اشتراه فواخيلا وخمسائة قبل نقد الثمن جاز والبيع لا
اشترى عبده وبيعة عنده سدا فاعقته فان كان العبد حاضرا جاز الحماة او اعلم
معه ها وامكن تسليمها جاز بيعها اشترى ثلثة على انها حلوب يبيع باثمة جاز وعلى انها لبون
يعني شير ناكله لم يجر اشترى صولن على انها حاصلة فسد **س** **باب البيع بشرط الخيار** **وط** في البيع
لن يحل البيع انما على المشتري الثمن لم يجر العقد ولو شرط ان يحل المشتري البيع بالثمن على
غيره جاز استحسانا كما شرط الكفيل بالثمن باع من اخر شيئا بكذا على ان يقرضه فلان في
وقبل المشتري ذلك لا يفسد البيع لانه الشرط يجري بين احد المتعاقدين وبين الاجنبى ولا يجره
اذا لم يقرضه قال بوجعك من فلان على ان يقرضه فلان على والعبد لفلان قبل جاز ولانه خلاف
ظاهر الرواية قال بعتك سدا على الف وعلى ان يقرضني عشرة جاز ولا يكون شرط البيع بشرط
بشرط ان يقرض فلان بالدرك فهو كاي بيع بشرط ان يعطي المشتري الثمن رهنا معينا او بنفسه
كفيل احاصرا فانه يصح ولو بشرط رهنا مجهولا فسد الا اذا اتفقا على تعيين الرهن في المجلس او
بعد الثمن ولو شرط رهن كرسطة جاز وان لم يعين ولو امتنع المشتري عن تسليم الرهن
بعد القبول لا يجر ويقال له ان يدفعه او يهبه او يبيع باع شيئا على ان يوفيه الثمن في بلد
كذا ان كان مؤجلا الى شهر جاز والا فلا وفي المؤجل اقل الاجل يطالبه في المكان المشروط
فيما له حمل وموئنه وفيما لا حمل له على اختلاف الروايات اشترى على انه ان لم ينقد الثمن الى ثلثة
ايام فلا بيع بينهما جاز كشرط الخيار وان اعتق المشتري في الثلثة نقد وان لم ينقد
في الثلثة فسد البيع ولم يفسخ حتى لو اعتق ما دام في يد نقد ولو اشترى ونقد الثمن على
ان البيع ان رد الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بينهما جاز استحسانا كشرط الخيار البيع ان غرق
البيع صح وان اعتق المشتري لا اشترى وقبض ثم وكل رجلا على انه ان لم ينقد الثمن الى
خمس عشرة يوما فالوكيل يفسخ البيع لم يفسد لانه بعد العقد وصح الشرط حتى لو لم ينقد في المدة
كاه للوكيل ان يفسخ البيع باع رتبة الطريق على ان يكون للبايع حق المرور جاز ولا يجر
بيعه في رتبة كذا لو باع السفلى على ان يكون له حق توار العلو عليه باع بر باع بشرط ان يبي

اي من الكرم

البيع حوايط الكرم فسد وان قال اشترى حتى ابني الحوايط جاز ولا يجر على البناء لانه وعد لكن يرد
المشتري عليه ان شاء **س** في خيار المشتري اذا انقضت العين او اذا وادى لزم البيع وان لم يواد
منه لزمته الزيادة كالهنه والكسب والفلة لا اذا كان الخيار لهما فتصرف ايما كان فصح ان يبيعه
او يوزن او يعبدا وشرط الخيار في نفسه جاز الاستخدام والبس والركوب للنظر في البيع بشرط
الخيار ليس باختيار الا اذا تكرر دعاء الجارية المثلثة الى فواشه لا يبطل خياره وكذا اذا
زوجها ولم يهاد الزوج قال احمد ما مضت مدة الخيار بعد الفسخ وقال الاخرى بعد الاجازة
فالقول لمدعي الاجازة خيار البيع باق بعد حوت المشتري اشترى على انه كانه خيار فادى
المشتري انه ليس كذلك لم يجر على القبض حتى يعلم ذلك اشترى جارية على انها بك فقال المشتري
لم اجدها بكرا وقال البايع كانت بكرا فالقول للبايع وان لم يقبضها حتى اخلفا نظر اليها النساء
ولزمته بقولهن بلا يمين ولا شيء على البايع اشترى على انه بالخيار لم يجر على تسليمه البايع وان
الثمن اشترى ثلثة او بقرة على انه بالخيار فحلب لبنها بطل خياره ولو اشترى كبشا على انه ليطبخ
وليس كذلك لا خيار له كما لو شرط مغنية اشترى خفا به خروف على ان يجره البايع او خفنا على ان
يرفعه البايع جاز قال البايع للمشتري بعد قبض المبيع بايام كذا الخيار ثلثة ايام صح وله الخيار اشترى
ما يفسد كالسهم الطري ونحوه وخلف الفاسد قبل الاجازة يقال للمشتري لا ان ترد او تاذن **ن**
في اشتراط قدر المبيع وصفته اشترى صبرة على انها عشرة اقفة فازدادت لا يسلم له الزيادة
اشترى حنطة مشار اليها على انها عشرة اقفة جاز ولو اشترى على انها اكثر من عشرة فوجدها
اكثر جاز وان وجد عشرة او اقل لا ولز اشترى انها اقل فوجدها اقل جاز وان وجد عشرة
او اكثر لانه الاصح وفي البدار على انها عشرة اوزع يجوز في الوحد كلها اشترى نصف ما في هذا
الكرم من العنب الذي عليه على انه خمسائة من جاز ان وجد كذلك اشترى مكيلا او موزنا
على انه كذا فوجد ناقصا جاز وهو بمنزلة الاستحقاق ان كان قبل القبض او بعد قبض البعض
لخيار ان شاء رد ما لم يمتح ونزكان بعد قبض الكل لا اشترى عدل رطل على ان يقيس
فاذا فيه احد وخمسون او تسعة واربعون فابيع فاسد لانه جعل المبيع في الزيادة والتمتع
وان تمى لكل ثوب عشرة دراهم ففي الزيادة كذا وفي النقصان جاز ويحرم المشتري في الاصح

باع لو تولى على لوزنها مثقال فوجدنا مثقالين سلمت الزبالة للمشتري غير شيء **نوع** **شترى**
شاة او بقرة على انها حلوبة او على انها يحلب كذا لا اشتري على لوزنها بعتقة وقف عند الامام فان
اعتقه جاز وان ملك قبل اعتاقه فعليه قيمته بشرط ان يخاصه في العبد فانما هو في اليد وفي حكمه
بيرة ولو وجد غنما ان يرد اشتراها على لوزنها لم يكن وطئها ثم يتبين خلافه ليس له ان يرد
وفي رواية له الرد السفح لكان مشروطا في الفرض فهو حرام والقرض فاسد وان لم يشترط جاز
باع شجرة بشرط القلع الاصح انه لا يجوز وبشرط النزع يجوز وقيل يشترط بيان موضع القطع باع
نصيبه من المشجورة مشاعا والاشجار قد انتهت جاز اشتريا ايضا فيها اشجار على لوزنها
الارض ولا لغير الاشجار جاز باع احد من شجرة جاز ان بين موضع القطع والارض فيه بيع فزله
الكرم بشرط التركة لا يجوز باع نصف فله الكرم مشاعا ولم يدركه لم يجز الا من الشريك والجملة فيه
ان يبيع الكل ثم يبيع في نصفه او ثلثه باع نزل الكرم بعد ما يبيع واحد من شجراته او غير شجراته جاز
اشترى الكرم مع الفلاة وقبضه ان رضي الا كما رجا له وله حصته من الثمن وان لم يرضي لم يجز
البيع اشترى او راق التوت على لوزنها شيئا فثما لم يجز وان لم يذكر شيئا فان اخذها
في اليوم جاز وان مضى فسد والجملة ان يشترى في اخذ الاوراق ثم يبيع الشجرة من البايع
سائل السلم والتاجيل لا باس بالسلم في الفلوس عددا في الاصح الاسلام بلفظ البيع
والشراء يجوز في الاصح السلم الكلي في وزني يتبعن بالاشارة كالزعران او الحد يد جاز
وفي ما لا يتبعن كالدينار والدراهم لا يجوز واطلم بجرسما ان كان بلفظ البيع يجوز بيعا
بمن مؤجل وان كان بلفظ السلم قبل لا يجوز وقيل يجوز وقيل بشرط في طويف الحظير بذكر
نكولو قيل بكيفية احد اللفظين كذا قوله سر حد انقطاع السلم فيه ان لا يوجد في السوق الذي يجر
فيه ويباع كذا انقطاع العدي واذا انقطع السلم فيه عن ايدي الناس في اوانه يتجره رب السلم وعن
المسألة انه يفتح السلم اسلم حكايلة فيما يثبت فزنه نقدا او موازنة فيما يثبت كيلة نقدا في جوان
روايات وانفق الروايات انه انما يثبت كيلة بالنقد لا يجوز بصفة كيلته وزنا كما كلف بالخط
وزنا الا ان يعرف قايدها كيلة ولا ما يثبت فزنه نقدا بصفة كيلة لا درهم بالدرهم كيلة الا
رواية شاذة عن ايديهم انه يجوز اذا اعتاد الناس باع القدر بالهر كيلة او وزنا جاز للنية

يكان ويوزن كذا كيلة ما كان ويوزن اسلم في كيلة او وزنا جاز لان ما لا ينقص فيه فالجدة للوقت
اسلم في الكيل والعصير يجوز كيلة او وزنا وفي البادجيان عددا وفي البصل والفوم وزنا وفي الخبز
لا يجوز اصلا في قول الامام دفع درهم الى خباز ياخذ كل يوم شيئا فهو على ما قاطع عليه للم
في الاجتزاجون اذا بين الملبس اشترى مائة آخرة من الاتون لم يجز ذكر الطول والعرض بالدرهم
في المذروعة بشرط جوار السلم كبا سكا كان او حريلا بشرط ذكر الوزن في الحربة الاصح وقيل
بشرط في الخبز لانه الحريس مع ثوب خر شوب حريس لم يجز الا وزنا كما وان الصفر اقاله بعض
السلم وبقائه في البعض جاز جاء بالمسلم فيه ازيد قدرا او وصفا وقال خذ وزنه حرجا
او انقص قدرا او وصفا وقال خذ وازاد عليك حرجا مجوز في المكيل والموزون في الزبالة
والنقصان قدرا او وصفا ولا يجوز في النقصان قدرا او وصفا الا اذا بين في العقد كلف فراح
حصه فيجوز في النقصان قدرا المذروع وعند ابي يوسف يجوز في الكيل بطريق الخط والزبالة اخلاقا
في الذي جاء به السلم اليه انه جسد او روي بربه الحاكم وجعل من اسلم تلك القناعة وان اجعا
انه مما يقع عليه اسم الجسد كجبر رب السلم على اخذ من السلم اليه رد السلم اليه راس المال او بعضه
وقال موزيوف او سقوة وقال رب السلم لم اعطك هذا فان كان اقر بعضه الجبال او حصه
او سقوة او رصاص او باستيفاء الدراهم لم يسمع دعواه فان لم يقر بالقول له انه زبوف او بهرجة
او سقوة او رصاص فان اقر بقبض الدراهم لم يسمع دعواه انه سقوة او رصاص بالقول
مع يمينه في انه زبوف او بهرجة في الاصح وعلى رب السلم البينة حلف لا ينافي حتى يستوفى
ماله عليه فاستوفاه وفارقه ثم وجد زبوا او بهرجة او سقوة لم يحنث السلم اليه اذا خفي من
رب السلم والطعام في بيت نفسه لا يصح التحلل عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفي بيع العين كذا
الثوب في الذمة بالبيع لا يجب الا مؤجلا اشترى شيئا الى شهر فلم يلم بآدم البايع حتى مضى شهر
شهر آخر بعد التسليم عند الامام ولو كان شهرا بعينه صار الثمن حلالا بمضيه اجماعا **س** **رب السلم**
والمسلم اليه لو سارا ميلا او اكثر بلا قبض جاز ما لم يفته قايدها ولو ناما جالسين ففوتت مضى
فوقه اسلم في الثمن اوقار لا يجوز الا من ماعر معلوم مما لا يختلف اسلم قطناسا ورياق ثوب
مروي جاز وقصبا في بواقي لا ابطال فواخيلا رخيلا في السلم فان كانت الدراهم قايمة

في بيع السلم اليه صح السلم والآ فلا سلم ما في ثوبين متحدين جنسا وصفة ولم يبيع حصص كل واحد
من الماتة جاز خلافاً لمختلفي الجنس او النوع من الكلب والوزني وبيع السلم فيه السلم اليه
قبل القبض قبل بلوغه راس المال لانه منزلة الاقالة وكذا لو ابراه من نصف السلم فيه قبل
القبض لانه راس نصف راس المال والحالة براس المال جازية كذا الكفالة به وما لم يبيع فيه راس
راس المال اذا ملك بعد الاقرار ملك براس المال فيجب على المبتاع ردة الى راس السلم
من باع بغير حال ثم اجهل لجهلا معلوماً او مجهولاً متقارباً كالحصاة والدكن واليزور ونحوها
موجباً قول الطالب اعط كل شهر عشرة ليس بقابل اخذ درهم غيره فاجل صاحبها ان كانت
مستملكة صح ولنزكان الثمن عينا كالعروض وضرب الاجل فيه فسد البيع **سائل القرض** اقراض
الخبر لا يجوز اصلاً عند الامام ولكن جواز القرض بالقرصين بدل واحد ونزكان بعضه اكثر من بعض
استقرض الحنفي وزنا يجوز ويضمن متلفه القيمة والآلية والحم سواء اشترى شيئاً بالحم في الذمة
جاز كذا الوجه اجرة اذا اشترى شيئاً كثيراً من القضا قبل يسرى ان يجعل الحنفي متلفاً وقيل بعضه
من القضا ثم يقرضه اياه افوض رجلاً كذا ثم باعه من المستقرض الكرا الذي له عليه وهو
في يد المستقرض جاز على قياس ما روي عن ابي يوسف ان المستقرض ان يملك القرض ما لم يملكه
ولن كان القرض مما لا يتعين بجوز بيع ما في الذمة وان كان المستقرض قائماً به ولو باع المستقرض
الكر المقرض يجوز وذلك يدل على انه يملك بنفسه القرض استقرض ثم قضاه فقبض المقرض من غير
ذلك حكمه له النقص بلا كيل بخلاف البيع استقرض من آخر عبداً ليقتضيه بدنيه ضمن المستقرض
قيمة العبد **سائل بيع الجنس بالجنس** او في ما يكون مال الربوا من الحنطة نصف القيراي
نصف صاع حتى لو باع نصف قير حنطة جيدة بقير ردي لا يجوز ومجركه الثمر بالتمرين
بيع الحنطة بالشعير كون متفاضلاً يابيد ونسبة لا الكيل والوزن مع الجنس ان افرد ما جاز
التفاضل والنسبة وحتى وجد احدهما وباحد الوصفين حرم النسبة لا غير بيع حنطة بحنطة
وعكسه والدينق بالخبر وعكسه والحنطة بالخبر والحنطة بالدينق متفاضلاً لكن يلبس جاز
ولن كانت نسبة اي لن كانت الحنطة والدينق نسبة والخبر نقداً جاز عندهم وعلى العكس
لم يخرج عنهما وجاز عند ابي يوسف بناء على مسألة جواز السلم في الخبر وزنا جاز عند غيره ونفق

وقيل في قول الامام اسلام الخبر في الحنطة لا يجوز كالحنطة في الدينق وكذا بيع العين بيع النخلة
بالدينق جاز بطريق الاعتبار عند ابي يوسف وعند محمد اذا تساوى بالكيل **س** بيع الخبز بالعصير
متفاضلاً لا يجوز بيع المحلوج بالقطن الذي فيه حب لا يجوز الا تماثلاً كذا الدينق للمنفق بغير المنفق
سائل الصرف يعتبر وزن سبعة اذا كان عشرة ودرهم سبعة مثاقيل الدرهم ثقبين في المكي
الفاقد من الاصل الا فيما انقص بعد الصوة وفي نقيضه لفساد الصرف بعدم القبض واثبات الاصح
الدينق بيع الفضة كقوله بكنه جاز وان لم يعلم مقدار الوزن اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالزبيب
في سماع غيره كيف حلته فضة بفضة او منطقة بفضة او جام ونحو جاز بطريق الاعتبار بان
يكون الفضة المنفردة اكثر من الاخر من الفضة واذا تقاضا بغير الدرهم قضاها فقيمة الزنا بغيرها
حتى لو كانت مائة دينار قيمة الف درهم ومائة الف درهم وتقاضا بغير الدرهم قضاها
بعشرة دنانير وبقي تسعون ديناراً عليه كذا درهم عند علي رتب دين المولى بدنانير على المولى رجل
له درهم على غيره فوجده دنانير من عليه ان يمد يد ويد اخذ وقيل لا قضى الدين احوماً عليه الخبر
رب الدين على القبول في قول خوادمه وذكر السرخسي انه يجزى عندنا خلافاً للفرق وقيل ما ذكره هو
اصح بيع العدلي واحداً باثنين جاز ان كان يداً بيد وفي القطر نفى لافي الاصح اذا كانت الدرهم
صنوفاً بعضها ببعض متفاضلاً يداً بيد ويصرف فضة احدما الى صنف الآخر ونسبه **س** اشترى قبلاً
بعشرة ثم غصب باع القالب منه عشرة او استقرض من بدل الصرف المستحق عليه **سائل التصنيع**
لا تجب الصانع على العمل ولا المستصنع على اعطاء الاجر وان شرط التعجيل وان قبض الصانع الدرهم
ويبطل الاستصناع لموت الصانع والمستصنع خياراً وآه ولا خيار للصانع ويجزى على التسليم
آه المستصنع ورضي به وقيل رؤيته له ان يبيعه ويذكر المدعى بصيرتها فيما لا تعامل فيه كالتياب
بالاجماع كذا فيما في تعامل عندنا صدقته وسنا اذا كان المدعى على وجه الاستعمال ولا الاستعمال وقيل
ان كان ذكر المدعى من المستصنع فهو استعمال ومن الصانع استعمال **سائل كسالة الثمن** الفلوس الثمن
اذا كسرت قبل القبض فسد البيع عند الامام خلافاً لابي يوسف ولا خيار لاصد ثم عند ابي يوسف
يجب قيمته يوم العقد وعند محمد اخر ما كسرت ولو تقابلاً بعد الكسار وفعلي البايع ردها في يده في قول
آخ كما في الاستقراض فانه اذا استقرضها ثم كسرت فعليه مثلها عند غيره وعند ابي يوسف قيمتها يوم القبض

وعند محمد قيمتها يوم الكسار واقضه طعاما بالعراق فاخذته بمكة قال ابو يوسف عليه قيمة يوم اقضه
وقال محمد قيمة بالعراق يوم اخضعها وليس عليه ان يرجع معه الى العراق فياخذ طعامه والخلاف في كسارها
في الغصب كخلاصهم في الاستقراض ونفق يقول محمد رفقا بالناس اشترى برابحة ونفق بعض الثمن
ثم كسرت فسد البيع بقدر ما لم ينقد ولو اشترى بدرهم كاسدة وقت العقد غير معينة لم يجر ولو كاه
في تكاح جبه المثل تزوج امرأة على درهم كاسدة فلها فذلك بلغت قيمتها عشرة والبيع عشرة
ولن تزوجها على رابحة ثم كسرت فعليه قيمتها يوم العقد واللكا وان لا يزوج في بلد وقع العقد فيه وعند
محمد ان لا يزوج في جميع البلدان بناء على ان اصطلاح بعض الناس بلفظ باطل القيمة عندما لا عند
اسم في فلوس فكسرت ياخذ راس مالها **باب احوال الصنفه** وتعد وثا في البيع ثلثة اشياء
عاقده وعقد وثمن فاذا اتحد الكل اتحدت الصنفه وان تعدد العاقدان كان البيع والمشتري
اثنين بان قال للمشتري بعث منكما او قال بعنا منك فالصنفه مقودة ولو تعدد الثمن بان قال البيع
غدا بكذا ومذا بكذا او قال للمشتري فذلك والعقد والعاقد واحد وكذلك ولو تعدد العقد وذلك
لا يتصور مع اتحاد الثمن لان تعدد العقدان يقول بعثك مذابكنا وبعثك مذابكنا فيتعدد الثمن
فيتعدد الصنفه كما لو تعددت الاشياء ثلثة ولو اتحد العقد وتعدد العاقد والثمن قبل العقد وقبل
لا يبري فثمن العقد تفرق الثمن لا محالة فيتفرق الصنفه لرجحان جنبه الثمن ومتى اخذ
العقد يجوز ان يفرق الثمن ويجوز ان يتحد والعاقد كذلك فينفق انه متحد الصنفه اذا اشترى
من آخر ثيابا بكل ثوب بدرهم على ثمنين مثلا بعينه حال وثمن البسطة فوجب لا يملك المشتري قبض
شيء حتى يوفى بجمع الثمن احوال لان الصنفه واحدة **باب قبض المبيع** الباع وخلي سنة ويز
المشتري بصير قابضا حتى لو هلك ملك على المشتري ولو قبض المشتري المبيع قبل نقد الثمن بغير
اذن الباع صحى وجب تسليمه الى الباع فلى بينه وبين الباع لا يصير الباع قابضا حتى يعرضه
باع خلافة دة وخلي بينه وبين المشتري وختم المشتري على الدرة وتركه على حاله فملكه ملكا من
مال المشتري اذا كان الباع اعاد منه الدرة لمن اشترى حنطة ثم قال للبائع كلها في غير ادرك ففعل
والمشتري حاضر بصير قابضا اشترى مسلم حتى لم يصير فلم ينفذه حتى تحمض فسد البيع ولا يصار
خلا قبل ان يترافعا بتخير المشتري في اخذ وتركه وان خاصمه قبل التخلل ابطال القاضي البيع فانه

تخلل بعده لم يكن له عليه سبيل وقيل عند محمد يبطل عجز والتخلف ولا يمكنه اخذ بعد التخلل وقيل
اراد محمد بقوله يبطل اي للمشتري ان يبطله وليس فيه خلافة اشترى حنطة بعينها فاستعار
من الباع جوالق وامره ان يكيل فيه فان كان الجوالق بعينه صار للمشتري قابضا بكيل الباع فيها
وان كان بغير عينها بان قال اعز جوالق وكلها فيها فان كان المشتري حاضرا فهو قبض وقال محمد
ليس يقبض عند غيبته في الوجهين حتى يقبض الجوالق بملك اليه ولو دفع المستقر جوالق لكيل
المقرض فيه ففعل لم يكن قابضا كالم قال المشتري احملني معك ففعل فقبضت الدابة فهي على المشتري
وركوبه قبض اشترى دمننا عسنا ودفع دنته وقال زن فيها فوزن فملك في يد الباع فاهلاك
على المشتري اذا وزن بحضرة ولزكان الدمن غير معين لم يكن قابضا وزن بحضرة او غيبته لانه
لم يصح الاخر بالوزن قبل الشراء وشري النعاطي انما يتم بالقبض او التخلية ولم يصح التخلية في دلم
الباع او دكانه فاذا قبض الآن صار مشتريا قابضا ثم قيل لا يحل له التصرف قبل الوزن وقيل
يحل به يفتي اشترى دهننا معينا ودفع اليه قارورة صحيفة وامره ان يكيله فيها فلما وزن رطلا
انكسرت القارورة وسال الدمن فوزن ابانة ولم يعلم به فما وزن قبل الانكار فاهلاك على
المشتري وما وزن بعده فعلى الباع وان بقي بعد الانكار شيء مما وزن قبل الانكار فافرضه الباع
وصية على ابانة ضمن فكل القدر للمشتري ولزكان دفع القارورة مكسورة ولم يعلم به وامر الباع
بالصبي فيها فصبت وهو لا يعلم ايضا فذلك كله على المشتري وان كان المشتري بمسك القارورة بيد
فاهلاك في جميع ما ذكرنا على المشتري اشترى حطبنا في مصر فاهلاك قبل تسليمه الى منزل المشتري
على الباع لان التسليم عليه كما لو استاجر دابة الى مصر كذا كان له ان يبلغ عليها الى منزله وليس للمكاري
منه بالعرف كذا كل ما يباع على ظهر الدواب كالنعم والحنطة وغيرهما يجر الباع على حملها الى منزله
المشتري وبشرط الحمل الى منزل المشتري مفسد وبشرط الابقاء لا في الاصح ولو شرط على المسلم اليه
الى مصر كذا فلان يوفيه في اي محله شاء اشترى عقدا فقال الباع سلمة اليك وقبل المشتري فان
قدر المشتري فتح البس والغلافة يكون سليما والا فلا اشترى جارية بكر فوطها يكون قبضا فلو
فبو على المشتري فان احدث الباع حفا بعد وطئه صار ناقضا قبضه والهلاك على الباع الا انه يبقى
حصه نقصان فلو البكارة من الثمن على المشتري ولو كانت ثيبا يصير بالوطئ قابضا ولو سكت

بعد احدث البائع المنع بذلك على البائع ولو وُجِهُ البائع قبل التسليم لا يخير المشتري في المشهور لان
 الوطئ قبل البيع ليس يعيب فكذا قبل القبض وعنه الامام انه يخبر به اخذ بعض المشايخ تزوج مكاتبته
 على امره بعينها فزوجها منه قبل القبض فدخل بها ثم طلقها قبل الدخول بالمكاتبته خسر من احد نصف
 الامنة وبين اخذ نصف قيمتها يوم وطئها لان وطئها عيب حتى حصل بتسليطها في كماله وقطعت
 المكاتبته يد الامنة اشترى شيئا ولم يقبضه حتى فضا له دينه لم يجز لان في القضاء معنى البيع ولعله
 قبل القبض لا يجوز اجارة المبيع منقولا او عقارا قبل القبض لا يجوز وسبب المبيع لغير البائع قبل القبض
 وامر يقبضه ففيه خلاف ولو وسبب للبائع فقبله كان اقاله بخلاف ما لو باع منه احوال البائع رجلا
 على المشتري بالثمن سقط حقه في الحبس ولو احوال المشتري البائع به على ان اذ كان لا روايت عن
 محمد اعار البائع المبيع من المشتري قبل قبض الثمن او اودعه منه بطل حق الحبس والمشتري لو
 اعار الرهن من الراس او اودعه لا يبطل الرهن وجد البائع الثمن رصا او سقوة او تحافا
 ان يتور المبيع ولو وجد زبونا او نهو جة لا والمشتري يتور في الوجوه كلها ولو اعطى المشتري
 الثمن اجبر البائع على القبول وللبائع ان يعرض مما وجد من الزبوف بوجه مبني على الثمن قبل
 القبض وسببه كما حط الا ان مبني الكيل لا يلتزم باصل العقد وسببه البعض يلتزم اذا لم يكن المخطوط
 تبعا او وصفا لا اذا كان فلا حتى لو اشترى بجيا وفرضي البائع بزبوف لا ياخذ الشفيع الا بالخيار
 ولو اشترى بعبد فوجد العبد عورا او عور قبل القبض فرضي البائع بالعور فان الشفيع اخذ ثمنه
 العبد صحيحا واذا لم يكن البعض المخطوط تبعا ولا وصفا ياخذ الشفيع بالثمن مبني على الدين
 لمن عليه الدين يصح بلا قبوله ويرد بوجه قال احواله طالع بان كان له مال فهو على حال الركن وقطعة
 الملك على الكل س دار او ارض بين رجلين باع احدهما كلهما جاز في نصيبه ولو باع نصيبه
 مشاعا لشريكه ان يبطل البيع اشترى ثمنه ولم يستفي القاب والمسا جد فسد ولو اشترى
 ولم يبين حدودها قبل مجوز وقال السرخسي لا اشترى ارضا على ان جميع خراجها على البائع
 ابتدا فهو فاسد وعلى من الزايد على خراج الاصل على البائع جاز بيع المعاملة وبيع الوفاء
 فاسد ويفيد الملك بعد القبض وقيل يجوز من حقه لا يباح الانتفاع للمشتري الآبادة
 البائع ويضمن ما اكل واستهلك والبائع شرطان واذا قضى دينه في شيء قال لا ضمان لكرارضا

خبرته في موضع كذا لا يباي ويشتري فبعها متى كذا ولم يعرفها البائع فباعها بذلك الثمن وهو كذا من ذلك
 جاز س بيل تصرف الفضولي شراء الفضولي لغيره على وجه احد اعضاء الشركة
 اليه بان قال البائع بعته من فلان وقال الفضولي اشترته فلان او لم يقل فلان يتوقف الثمن
 قال بعته منك وقال الفضولي قبلت ونوي بقبلة فلان او لم يقل فلان يتوقف الثالث
 قال الفضولي اشترته فلان فقال بعته ولا يتوقف الرابع قال بعته منك لاجل فلان فقال اشترته
 او قال المشتري اشترته لاجل فلان فقال البائع بعته لا يتوقف شري الفضولي بشرط الخيار
 بان قال اشترته فلان على غير ذلك فلان بالخيار لا يتوقف باع الوكيل بحضرة الموكل فالعهدة
 على الوكيل الوكيل بالبيع مطلقا يملك البيع بشرط الخيار ويملك الفسخ الموكل اذا وجد عيبا يرد
 على الوكيل اقاله الوكيل بالسلم جائزة عنده في ضعه به ومجركا للبراءة كذا اقاله الوكيل بالبيع
 لا على البائع واقاله الوكيل بالشراء لا يجوز بالاجماع عرض الدلال المتاع على صاحب الدكان
 وذميب بالمتاع يضمن الدلال لانه لا يجوز له تركه عنده دلال ولا يكره وكالا فوضعت ثم
 استحق المبيع او رد بالعيب بقضاء او غيره فلا يستحق منه الدلالة الوكيل بشراء شيء اذا وجد
 به عيبا ان رضيه قبل القبض لزم الموكل فاحضا كان العيب قبل عند الامام وعند طائفة الفقهاء
 لزم الوكيل والفاضي ما يفتوت به جنس المنفعة كالعمى وقطع اليد لا قطع احد سها وفتا واحد سها
 وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين كما قيل في العيب وان رضيه قبل القبض يانم الوكيل
 لانه العيب قبل القبض لاحقة له من الثمن فالرؤية كرامة بالخيار والشرط والرؤية والوكيل يملك
 من التزام العقد فيها فاما بعد القبض للعيب حصته من الثمن من التزام العقد فيها فاما بعد
 القبض فلعيب حصته من الثمن فكان الرضا به ابطال حق الموكل ولو قال الامر حين راي
 العيب لا ترضى به فرضي به لزم الما حركا لورضى به بعد القبض ابراء الموكل بالشرى البائع
 عن العيب صح حتى لا يملك الوكيل رد وفسخ الموكل مع المشتري جائز قبل في العيب البير
 والفاضي في العروضة ان يتم يسره في العقد باذنه وقيل دونه ومانا وفاضي وقيل
 ما يدخل تحت التقويم يسره وما لا يدخل فاحش قال خواري لهما من اقساما يسره قيمة
 معلومة كالعبد وغيره ولما ماله قيمة معلومة كالجزء واللحم وغيرهما اذا اراد الوكيل بالشراء



أقل أو أكثر لا ينفذ على الموكل لأنه يدخل تحت التقويم بيع ما يتاوى ورعا بالف ورسمه في غير
رواية الأصول يجوز ولا يكره في قول أبي يوسف وقال محمد بن كمال ثم الغبن اليسير محتمل الاذن مسائل
أحد بها الوكيل إذا باع من بعد نفسه أو ممن لا يجوز شهادته له الثالثة بيع رب المال المفاضلة
الثالثة شراء الوارث من مورثه في مرضه الرابعة إذا أخذ المالك قيمة الجارية من الغاصب
بقول مع يمينه ثم ظهر أن قيمتها زائدة بطلت لما كادها الخامسة أوصى بثلث ماله ثم باع الوصي
في مرضه شيئاً وجاباً بغيره يدخل المحاباة في ثلث ماله السادسة المريض الذي عليه دين يحيط
بماله حريص باع ما يوازي ثلث ماله من الأصابع والأعمال له سواء ينفذ المحاباة بعد الثلث
فقال المشتري لأنه يبلغ الثمن في تمام الثلثين ولا يرد شيئاً من المبيع ولأنه يفسخ وليس له يرد
شيئاً من المبيع باع من وارثه أو اشترى بمثل القيمة لا يفسخ البيع والشراء أصلاً قبل إجازة
الورثة عند الإمام خلافاً لهما وبالمحاباة لا يفسخ بالإجماع إجازة الورثة أولاً ويقال للمشتري
لأنه يبلغ الثمن في تمام القيمة والألف يفسخ الأب اشترى للصغير طعاماً من ماله نفسه يكون
متبرعاً وإن كان للصغير مال استحسنه باع ضيقاً ابنه ثم كبر أن كان الأب محملاً عند الناس
أو متورطاً في بيعه جاز وليس للأب بطلاله لكن يطلب منه الثمن فإن قال ضاع وانفقت عليك
قبل قوله وإن كان فاسقاً لا يجوز بيعه باب الوصي عقاراً للصغير ورأى القاضي نفسه
للصغير أصلاً كان له نقضه باع الوكيل على أنه بالخيار ثلثة أيام فمات هو والموكل ثم البيع في الأصح
باع الأب أو الوصي بشرط الخيار فمات هو واليتيم أو أحدهما في الثلثة ثم البيع وعند محمد بن إدراكه
يتحول الخيار إليه باع المكاتب بالخيار أو المأذون فمات أو جحر عليه في الثلث ثم البيع باع الأب أو الوصي
ثم بلغ الصبي يرجع الحقوق اليها ولو باع مال أحد الابنين من الآخر ثم بلغا فالعقد عليهما
باع مال نفسه من الصغير ثم بلغ فالحقوق إلى الابن ولو باع مال الصغير من الأجنبية أو اشترى
مال الأجنبية للصغير ثم بلغ فالحقوق إلى الأب ولا يجوز البيع والقيمة على من جحد وفيه وعلى
المبرم والمفعول عليه إلا إذا كان وكيله قد وكله حال إفاقته بيع القاضي مال اليتيم من نفسه أو حاله من
اليتيم لا يجوز حكمه لنفسه ولو اشترى من الوصي مال اليتيم جاز وإن جعله انفاً مبيعاً ولو زوج القاضي
الصغيرة من ابنه بطل اشترى الأب مال ابنه لا يبرأه عن الثمن حتى ينصب القاضي وكذا الحال في الصغير

أنه

لنقبضه من الأب ثم بعد القبض يأمره القاضي بالرد على الأب باع ماله من ابنه الصغير شروط
ذلك من قبض الشراء فما لم يتمكن المالك جاز من القبض حقه مملوك من مال الأب باب اشترى
ثوباً من النضوي فقطعه ثم أجاز المالك جاز ولو أجاز بعد ما خاطه لا شريك العنان اشترى
رحم محمد من شركه لزم المشتري دون الشريك ولو اشترى للصغير أو المعنوق وأرحم محمد منهما لزم الأب
بيع السكر من المحرم لزم وأن كان بغيره فاحش صبي لا يعقل باع ثم أجاز بعد البلوغ أو أجاز
وليه لم يصح ولو كان يعقل جازاً لا إجازة بيع الوصي عقاراً للصبي يجوز بأصدي شرط ثلثه أن
يكون بضعف قيمته أو احتاج الصغير إلى ثمنه أو كان على الميت دين أو فاء له الآبه اشترى
الأحد البتة من الآخر لم يجر وكذا لو أذن لهما فبأبداً بخلاف ما إذا تباعا بأداء الأب أو أجاز
الأب شراً جاز بيع الأب عليه وفيما دونه مسائل العيب الخ قال الباع بعد تمام البيع قبل
القبض لعيب المبيع وأتمه المشتري في أخيه ويقول غرضه أن أزد عليه ويكذب فقبضه لا يكون
رضاً بالعيب ولا تصرفه إذا لم يصدقه لكن الاحتياط أن يقول له لا أعلم في ذلك وأنا لا أرى
بالعيب فلو ظهر عندي أزد عليك فحق العيب مالا يدخل تحت التقويم وقد شرع في خطه حذر
إيهام فوجدها روية فالرواية ليس بعيب خلاف ما لو وجدنا مسوأة أو غفلة كذا لو اشترى
أنا فضة فوجدتها روية من غير كسر وغش لم يكن عيباً كذا إذا وجد الجارية سوداء الوجه لم يكن
له حق الرد الصوبة في الشعر عيب ومولود بين الأصفر والأحمر والسطع عيب وهو الشيب قبل وقته
اشترى غلاماً امرؤ فوجدته مملوكاً المحبة له أن يرد فحق الجارية ليس بعيب الزكاح عيب في الرجل
والمرأة عن الجارية عن طلاق رجعي عيب وعن الباطن لا اشترى جارية فقد ولدت عيباً البيع
لأنه أو عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك له أن يرد في الأصح لأن بكسر اللام لا يرد إلا إذا نفي اللام
عيب في بني آدم وفي البهائم إلا أن يوجد نقصاً ناعداً في الغلام والجارية إذا كانا جليسين
ليس بعيب وكذلك المولود من الصغير وإن كان أكبر من زوج عيب الغلام قال أبو حنيفة لا أعلم في بوقت
الحنافه ولا رواية فيه عنهما وقد بعث المتأخرين تسع سنين أو عشر اشترى جارية قد حاضت
ولم يخفيض أو غلاماً قد احتلم ولم تخم أن كانا مولدين فهو عيب ولزنا جليسين لا إذا وجد
العبد ولد الزنا ليس بعيب وهو عيب الجارية اشترى جارية فوجدها لا تحيض لا تسع خصوصته

الأب

ما لم يقع ارتفاع القبض بسبب الداء أو الجبل فإن ادعى سبب الجبل فالمرجع فيه قول النساء فإن قلن
في جلي تخلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وإن قلن ليست بجلي لا يمين على البائع وادعى سبب الداء
فالمرجع فيه قول الأطباء من المسلمين فإذا أخبره أن من الأطباء المسلمين ثبت للعيب في حق سماع الخصومة
وتخلف البائع مع ذلك وما لم يثبت بقول العدي منهم لا يمين على البائع وما لا يطلع عليه الرجال ثبت
العيب في حق سماع الخصومة بقول امرأة واحدة وتخلف البائع فإن حلف والآدوت بنكوله وقال أبو بكر
لأنه كان قبل القبض نرد بقول النساء في كل ما لا ينظر إليه النساء وقال محمد بن رواية نرد بقول
النساء قبل القبض وبعده ما خلا الجبل اشترى خفي فوجد احداهما ضيقا ان كان لا يدخل
لعلة في الرجل ليس له ان يرد وإن كان كلاهما ضيقا لا يرد اشترى بذرا بطخ فزرع فاذا هو
بذرا نشأ يرد على البائع مثل ذلك وباخذ ثمنه او على المشتري العيب لا يجبر على اداء الثمن ما لم يعلم
البينة او كلفه وكذا المديون اذا ادعى ابراء الدين اشترى عبدا فابى بعد القبض لا خصم له مع
البائع حتى يحضر العبد قيام العيب في الحال شرط صحة الدعوى فاذا ثبت تخلف البائع الرد على البائع
وسل تخلف على العلم بقيام العيب الى ان غلبت كلف وعنده لا قوله المشتري ليس به عيب
باقرا باقتفاء العيوب حتى لو وجد به عيبا كان له ان يرد ولو عيّن فقال ليس بابن كان اقرا
باقتفاء الاباق كذا لو شهد الشهود انه باع بشرط البراءة من كل عيب ليكون اقرا من الشهود بالعيب
حتى لو اشتراه الشاهد فوجد به عيبا له ان يرد وكذا لو شهدوا انه باع على انه بريء من الاباق
كان له الرد بعيب الاباق ولو شهدوا انه باع على انه بريء من اباقه كان اقرا حتى لو اشتراه الشاهد
ليس له الرد بعيبه ولو قال بعث منك على اني بريء من الاباق لا يكون اقرا بعيب الاباق ولو قال على اني
بريء من اباقه كان اقرا به المشتري الاول ابراء باععه عن العيب بعد ما وجد المشتري الثاني عيبا
قبل الرد صح حتى لو رده الثاني ليس له ان يرد على باعه ادعى عيبا في جارية وانكر البائع فاصطفا
على مال على ان يبرئ المشتري البائع عن ذلك العيب ثم ظهر عدم العيب ابراءه عنه فللبائع ان يرجع
مما اورد من بدل الصلح وكذا لو زال العيب بعد الصلح **باب منع الرد والبيع** قال البائع بعد
ما وجد المشتري به عيبا تبعه فقال نعم لزمه وبطل الرد وقال بعد فان لم يثر فروع على فروع لم
يثر لا يرد ولو قال المشتري بعثا وجد البائع الثمن ردوفا انقعه فان لم يرج رده على فافالم

لم يرج رده استحصانا اشترى ضيقا في الخنزير فوجد ما في البيع مع الزرع وقد كان في البيع
كذلك فان كان في يد المشتري لسبب نزعها آخر لا يرد وان كان بعين ذلك السبب رده سواء كان
الزراع في يد المشتري اكثر او ذلك القدر وعلى هذا اذا اشترى كرا فظهر في يد المشتري بهار فالبعة
الاتحاد السبب اشترى ارضا فوقها ابرة بالعيب كالاعتاق والتدبير ويوجب بالنقصان حدث
عند المشتري عيب يرجع بالنقصان العيب القديم فان قال البائع انا قبله كذلك لا ارد النقصان
فان ذلك اشترى ثوبا بفصله لابنة الصغير ثم وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان ابق العبد ثم علم المشتري
بعيب لم يرجع بالنقصان عالم يمت او يعوت لان البائع ان يقبل عيبا العبد المادون لا يمكن
الرد بالعيب اذا ابراه البائع عن الثمن او وعده له وصل ولو كان حرا ملك الرد قبل القبض
لا بعده ولا يرد شيئا اقر المشتري ان المبيع كان لفلان غير البائع وكذبه فلا ثم علم بعيب له ان يرد
على البائع وكذا لو باعه ثم رده عليه باسباب يكون فسخا من كل وجه ثم علم بالعيب ولو كان الاقرا
غير بعد روية العيب وكذلك اذا كذبه المقر له وفي البيع بعد العلم بالعيب ليس له الرد ولو كان
فسخا من كل وجه باع ما اشترى فوجد المشتري الثاني عيبا حدث مثل فقال كان عند البائع الاول واذا
المشتري الاول حدثه عند الثاني فاقام الثاني البينة انه كان عند البائع الاول يرد على باعه فبايعه
على باعه عند الثاني يرد خلافا لمحمد المشتري الثاني علم بالعيب وقد مات المبيع او حدث عيب عنده
يرجع بالنقصان على باعه وبايعه على باعه لا يرجع حتى لو صاح عن ذلك مع باعه لم يبع وهذا
عند الامام خلافا لهما اذا رد المشتري الآخر على باعه بغير قضاء لم يرد وبايعه على باعه في الاصح
اخر البائع ان عهدي هذا ابق فاشتراه لم يرد بالاباق وطخ الثيب والتقبيل والمسح شهور يمنع الرد
بالعيب الاستحرام متى ليس برضاء الا ان يكون على كس من العبد الزيا والمصلحة لا تمنع الرد بالعيب
ومنع الاسترداد الا على قول محمد وبينا نه نقابا عدا كاره وسلك العبد قبل التسليم وقد اذوا
الحاربه متصلة في يد مشتريها فليس لبائع الجارية ان يرد ما اعطى محمد وكذا الزيا المتصلة
في الصداق يمنع استرداد الزوج بصفة اذا طلق قبل الدخول عندهما والزيا المتصلة تمنع الرد
بالاجماع ومنع الاسترداد على الاختلاف الزيا المتصلة المتولدة من الاصل كالحان والجلابيض
العين والبرء يبطل الحان وينفذ البيع عندهما خلافا لمحمد فعنده لا بعة للزيا المتصلة المتولدة

في المبالات واذا كانت المتصلة غير متولدة من الاصل كالصنع والنجاسة ولدت السويق بالشر
والغرس والبناء يبطل الخيار بالإجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارض والعقر واللبن والوصف
والنم ونحوها يمنع الرد وغير المتولدة كالبهية والصدقة والكعب والفلم لا يمنع الرد وان فسخ المشتري
نحو الشرط رد الاصل ولم يرد غير المتولدة من الاصل الاصح ان يرد المشتري في نفسه فباع احدهما
ثم وجدها او بالبلد عيبا لان الرد العيب ولو باع نصف العبد لم يرد بالعيب ولو اشترى طعاما
في وعاء فباع بعضه فهو بمنزلة عبد باع نصفه ولو كان في وعاءين فهو بمنزلة عبيدين وعند محمد
باع بعضا وعاء واحد ثم وجد به عيبا رد الباقي وقبل لا يرد به بقية ولا يرجع بنقصان ما باع الموصي
اذا وجد عيبا لا يرد بالعيب وان لم يترك وارثا نجس الرد بالعيب ضمن الفاعب للمالك بعد التسليم
ثم رد عليه عيب فله ان يرد ويسترد القيمة **س** لانه رد المشتراة بقولها في وجه المرس او على المشتري
لوجاها فقال البائع كان قطعها قبل البيع او مات فالقول له بلا يمن ولو اقام المشتري البينة على النكاح
لم يقبل حتى يحضر الزوج ولو اقام على اقرار البائع قبلت اشترى تركته لا يعرف تركته في الرد والهبة
اذا لم تعرف الهبة ان عدل البصر ذلك عيبا يرد بها والا فلا اشترى عيبا على ان يرد بكمه وركاها
فاذا موافق لم يسلم الرد اشترى عيبا فباع من وارثه ومات فوجد الوارث عيبا نصيب القضي وكذا
وبرد الوارث على الوكيل والوكيل على البائع ياخذ الثمن ويدفعه الى الوارث اشترى عيبا على ان يرد
عيبا واحدا صح مع جهالة العيب فان وجد عيبين وحدث عند آخر رجوع بنقصان العيبين الا ان
اشترى امة فعلم عيبا فامرها لترضع صبيا او امرها بالجز او الطبخ او غل الثياب لم يكن رضا
ولو طلب من لبنها فشرب او باع فهو رضا وكذا اذا جرد صوف ثاة اشترى عيبا فاجره ثم وجد به عيبا
لأن بنقص الاجارة وبرد ولو منه لا ينقص الرضخ البائع **س** او سعه ان لا يخذ العيب مع علمه حتى ينقص
القاضي عليه ليمكنه الرد على باعه القول في الفرائض في الصغير انما لا يعتد عيبا اذا كان ربا عيبا وانما اذا كان
خامسا فلا قاله الخصاص قصد المشتري الرد بالعيب فقال البائع لم اعمل هذا القول له مع عيبه وعلم
في خيار الشرط والرؤية القول للمشتري اشترى نخلا فاكل ثمرة ثم وجد به عيبا لم يرد وان اصرقت
الثمرة رد اشترى كرا مع غلاته فان اود الرد بالعيب رد ساعه وجد ان العيب لا يرد لوجع الغلاء او
تركها يمنع الرد اشترى انصافا فزرعها فوجد بها عيبا رجوع بالنقصان اشترى نخلة فقطعها فوجد بها عيبا

الا للمحطب رجوع بالنقصان الا ان ياخذ البائع مقطوعة اشترى انصافا فوجد خراجها فقبل على خلفه
اشترى الهلة الرد بعد ما حطب انه لم يعلم بخراجها ولا رضي به اشترى حيوانا فوجد به عيبا فافادها فافادها
فسا ط قدي بما رجع بالنقصان عند ما وبه يفتى ولو اكل بعض اعضاءه ثم علم رجوع بنقصان ما اكل وبه يفتى
الصمك عيب في الحمار والبغل وكذلك ناخورة فاحسن قاله بدران شرط من فروش كعادتيست
استوفى في يد المشتري لم يرجع اشترى ثوبا فوجد به دما ان كان عال لو غسل نقص الثوب لرد صبيغ
المعيب ثم علم العيب رجوع بالنقصان وليس للبائع ان يقول انا قبله كذلك اشترى ثوبا مخمرا وموساوي
عشرة فوجد به عيبا ينقص خمسة رجوع به ربهين ونصف لانه فات نصف المبيع اشترى خنجر فظهر
اقل من المعروف رجوع بالبدل كذا كل ما ظهر سعره اقل من المعروف اشترى سمنا فابا فاكله ثم اقر البائع
ان الفات وقعت فيه رجوع بنقصان العيب عندهما وبه يفتى كسرة المحج في الشحم خارجا من العاق عيب
خاصم المشتري البائع في عيب ثم تركه الخصومة اياما ثم خاصم فقال البائع لم امسك سنة المدة فقال لا نظر
سئل برون هذا العيب ام لا فله رد استهلك المشتري الكسب المبيع بعد علم العيب لا يمنع رد المبيع
ولم كان كسبه حارية فوطها او اعطتها او دبرها فكذلك ولو استهلك وللمبيع يمتنع الرد والمرضى في يد
المشتري وكان اصل المرض عند البائع ولم يعلم المشتري بذلك لرد الرد اشترى شيئا فومبه لآخر ثم رجوع فيه
ثم علم بعيب له ان يرد على البائع **س** **باب الاستحقاق** اشترى شيئا ثم استحق من يده ثم وصل اليه
المشتري يرد الا ان يرضى بالتسليم اليه البائع وان حصل حقا بالملك للبائع لم يقضى الشراء لانه الشراء قد فسخ
حتى لو اقر انه ملك البائع نصا فاستحق ورجع بالثمن على البائع ثم وصل اليه يرد بالتسليم اليه البائع
واقار انه ملك البائع لا يمنع رجوعه عليه بالثمن عند الاستحقاق اشترى دارا وبني فيها فاستحققت
يرجع بالثمن وقمة البناء مبنيا على البائع اذا سلم النقص اليه وان لم يسلم فالثمن لا غير اشترى عشرة
اققرة حنطة بعينها فاستحق منها خمسة قبل القبض بخير المشتري لتفوق الصنفه قبل التمام نحو ما عدل
النكاح فسخ للعقد المتعاقدان اختلفا في الطوع والكراهة للعقد فالقول لمن يدعي الطوع وان اقام البينة
فبينه مؤدى الا كراهه او يوبه يفتى كذا المولى مع المكاتب اختلفا في الصحة والفسا فالقول لمن يدعي الصحة
والبينة بينه مدعي الفسا اختلف المتبايعان في مقدار الثمن والسعة في يد البائع يفي الفان بخلاف
ما بعد القبض اشترى من بلة نخمسة درهم فقال انما اشترت منك ربة الارض وقال البائع بل

حكم الثمن فان كان مثل ذلك الثمن لتلك الارض يكون قضاء ببيع الارض والا ببيع الكفاية كذا اذا اشترى
رؤية ما فقال انما اشترى الراوية مع الماء **س** قال المشتري البيع بات وقال البائع بيع وفاء فاقول
البيات الا اذا اقام ويل على الوفاء اشترى خلا في خابية فخل المشتري في جرة له فوجد فيها فان مينة فقال
البائع كانت في جرتك وقال المشتري بل في خابية فخل المشتري فخل المشتري في جرة له فوجد فيها فان مينة فقال
كنت رسول نوحى ولا ثمن لك على فقال البائع بعته منك فلو لم اذاع ارضاء ثم ادعى انه وقفها وقفا
واقام البينة ابطال القاضي البيع وليس للمشتري حبس الارض للثمن وان لم يكن له بينة فلا يغير على المشتري
والارض ملكه قال **س** المشتري مات المبيع في يد البائع قبل القبض وقبل نقد الثمن وقال البائع ما في يدك
فالقول للمشتري لا يصح تسليم الدار والبائع فيها متاع اذا اذن له قبض المتاع بلع حفظة في بيت معلق ودفع
المفتاح اليه وقال خيلت بينك وبينه فهو قبض وان لم يخل خيلت لا اشترى ثوبا فاستاجر البائع في غسل
او صلفه ونحو ذلك ثم سلك القوب قبل ان يحدث البائع فيه عملا فهو على البائع وضع المبيع عند تسليمه
التم قبض المتوسط بعض الثمن وسلم المبيع كان للبائع ردة وان لا يضع عبد المتوسط الا اذا كان له ردة
روى عن الجدة اشترى عنيا مجازفة فالقطع على المشتري وكذا اذا اشترى الثمر على راس الخيل اشترى بمكابلة
فالكيل والصبت في وعاء المشتري على البائع **س** **باب الخيارات** خيار الشرط يثبت في البيع الفاسد
في الجائز حتى لو باع عبدا بالف درهم ورطن من خمر على انه بالخيار فقبضه المشتري باذن البائع واعتقه
في مدة الخيار لا يجوز لانا فدا ولا موقوفا الاستدراك في المرأة البائنة والوكوب للنظر اليه والبيوع
بشرط الخيار لا يكون دليل الاختيار فان استخدم في المرة الثانية او ليس او ركب فهو اختيار ولو قبل
او نظرت في وجهها بشهوة فهو رضا تقبيل الجارية المشتري بشهوة في مدة خياره بسقط خياره اذا اقرأها
قبلته بشهوة الا عند محرمه وكذا في خيار الرؤية والعيب وكذا المطلقة رجعيًا اذا فعلت ذلك لزوجها
يصير رجعا عندهما وعن ابي يوسف انه اذا فعلت اختلاسا وموكان لم يكن رجعة ولا اختيارا بخلاف الوطئ
فانه نقص ولعل بيع الرقبة بالعيب وان كان من غير المشتري ولو نظرت الى فرج شهوة واقر المشتري انه
بشهوة سقط خياره وكذا في الرجعة ولو شهد الشهوة انها فعلت عن شهوة لم يقبل خلافه شهادتهم
على الجماع لانه يشاهد القبلة والتمس للنظر الى الفرج بشهوة اذا كان منها بكميلين الزوج فهو اختيارا
ويثبت جرمه المصاحبة بالاجماع وان فعلت اختلاسا فلهذا عندنا ولو قبلها المشتري سقط خياره وعن محمد

لو قال المشتري قبلتها بغير شهوة فالقول له باع على انه بالخيار ثم غصب المبيع لا يكون رضا باسقاط الخيار
المسكتي ابتداء في خيار الرؤية والشرط والعيب في القسمة والمبيع جميعا دليل الرضا هو الصحيح **في خيار**
الرؤية يثبت في عقد يفتسخ بالرد كالبائع والاجارة والقسمة والصحيح عن مال لا فيما لا يفتسخ كالخلع والصلح
على القصاص وما اشبه ذلك اشترى سائمة فينة لا يسقط خيار الرؤية الا بالنظر الى فرجها في سائمة لم يرد
من الحبس وسقط خيار الرؤية برؤية رؤس الاثجار في البستان وفي الدار برؤية ظاهرها لانه كان له
ظاهرها باطنها اشترى ضيعة لم يرها ولها اكار فزرع الاكار برضا المشتري يبطل خيار الرؤية **س** الوكيل
بالشراء كروية الموكل ورؤية الرسول لا وفل او ارس قبل الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل او اكل بنفسه
ثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية مقصودا لا يصح ولا يصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكل بها
وقال ان رضىته فخذ ما يجوز اشترى مربي موكله ولم يعلم الوكيل يثبت للموكل خيار الرؤية اذا لم يره
اشترى ثوبا ملفوفا كان رآه ولم يعلم ان المشتري ذلك المربي يثبت له خيار الرؤية اشترى شيئا كان
رآه من منة فقال وجدته متغيرا فان كانت منة يتغير فيها غابا فالقول للمشتري والا فالقول للبائع على
المشتري البينة اشترى دمناء فاروت لا يسقط خياره حتى ينظر الى الراس خارج القارورة في الاصح اذا
كان المشتري اشياء فانه كان من العدييات المتفاوتة كالشباب والبطخ ونحوهما بشرط رؤية الكهول وان
كانت متقاربة كالجوز والبصق والمكيل والموزون لانه كان في وعاء واحد فرؤية البعض يكفي اذا كان البدة
على تلك الصفة وان كان في وعاءين فرؤية احدهما كروية الكل في الاصح اذا كان البدة على تلك الصفة والقول
للبائع مع بينة ان البدة على تلك الصفة في كل موضع يكفي رؤية البعض وعلى المشتري البينة اشترى
كرش سائمة بعد الذبح قبل السلق جاز واذا اخرج البائع ظلمتري خيار الرؤية ولو كان الشراء قبل الذبح
لا يجوز باع او من قبل الرؤية فو عليه بقضاء او افك الرمن لا يعود خيار الرؤية الا في رواية عن
ابو يوسف **س** اذا باع في الثمن بعد ما ذبح السائمة المشتراة جازت وبعد ما ماتت لا وبعد ما خا طوب
قبضا او جعل الحديد سيفا جازت وبعد ما طخت الخنطة المشتراة لا اشترى بمينة ونحوها فالمقبوض في بيع
لانه قال بعتك بالف درهم فقال اشترى به بالعين جاز فان قبل الراف ثم بالعين والا فبالف باع فاسد
غلاما وتقا بضا ثم ابراه البائع من القسمة ثم مات الغلام ضمن القسمة ولو قال ابراهك من الغلام فهو يبرئ
قال لعنك بالف درهم الا مائة فقد ثبت المال فالثمن نسما له فقد ثبت المال قال اشترى به درهم

والسكاج

التي من هذه الصفة فباعها فافادها على خلاف نقد البلد فانه يطالبه بنقد البلد لانه شرط عرفا
قال اشترى بدينار درهم التي في هذه الخابية فباع بها ثم راي الدرهم فله الخيار ويسمى هذا خيار
الكلمة او على كيلة او حوزنا فباعه منه وقبض الثمن ثم نقضه واداه له لم يكن عليه شيء بطل البيع قال
بعته منك عشرة ووهبت لك العشرة وقبل المشتري جاز الشراء ولا يبرأ من الثمن لانه لم يجد
شراي الخفية في الارض لم يذكر في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان كان المشتري الخفية في الارض
مما يكال او يوزن كاللثوم والبصل والخز فقلع باذن البائع او قلع البائع وذلك شيء يدخل تحت
الكيل والوزن فله الخيار حتى لو رضى به لزم البيع في الكل اذا وجد الباطن كذلك لان رؤيته لبعض
المكيل والموزون كروية الكل اذا وجد الباطن كذلك واذا قلع بغير اذنه البائع لزم ولم يكن له ان يرد
شيئا ان كان المقلوع شيئا له ثمن وفي الفحل اذا قلع البعض لا يثبت له الخيار لانه عدوي متقاتل
اشترى كرويين من الخبز فقلع من احد الكرويين فوجد حيدا وقلع من الاخر فوجد معينا الاثر
ويرجع بالنقصان اشترى جزرا في جوالق فوجد في اعلاه جزرا طويلا وفي اسفله قصيرا فانه
كانت قيمة الطويل اكثر من عيبا وقيل اذا اشترى جزرا او بصلا او شيئا معينا في الارض
عند الحقله لا يستطع خيانا لم ير الكل خلافا لهما وعليه الفتوى **سائل ما يجوز بيعه وما لا يجوز**
س بيع قوائم الخلف جاز ببيع الصوف على ظهر الغنم لا ببيع الكراش يجوز وان كان ينمو من
اسفله للتعامل شراء الشجرة على وجهه لان بشرى للقلع فيؤمر به وله القلع بعروقه او الى ما يتناهي
العروق بل على العاق الا اذا شرط البائع القطع عن وجه الارض او يكون في القلع من اصلها مفرقة
للبيع من شوق حايط او انه لانه في يقطع من وجه الارض وان قلع او قطع ثم نبتت من عروقه
شجرة فهي للبائع الا اذا قطع من اعلى الشجرة فما نبت عنها يكون للمشتري ولو اشترى اها مع قوائمها
من الارض لا يجبر على القلع ولو قلع له ان يفسد مكانه اخري ولو لم بشر شيئا قال ابو يوسف لا يرد
الارض وقال محمد يدخل وله القرار كما في الاقلام والقسمه اجماعا وشراء الشجرة بشرط القطع جاز
ويقطع من وجه الارض وقيل انما يجوز اذا بين موضع القطع وبشرط القلع يجوز في الاصح وله
القلع باصلها ببيع الحنطة في سبيلها يجوز وعلى البائع تخليصها وبيع التبن قبل الكدس لا بعده جاز
وبيع النمرة بعد الظهور جاز وكذا القصيل قبل ان يصير منتفعا به اشترى صدم من كدم من صدم

الزروع

جاز اشترى حنطة او شعيرا او شعيرا في ملك البائع لكن لم يصف البيع اليه بالاشارة ولا بما يباع بطريق
السلم جاز لانه باع ما يملك شراء ما آجرة من الاتون لا يجوز بيع المجمع يجوز في الاصح سواء كان
سالم ثم باع او باع ثم سلم لكن اذا سلم بعد البيع ببيع او يوعين له ثلثه ايام باع البيت مع الخرافات
بالليل جاز وبالله لا ذكر الحد وروى في الطول والعرض يكفي لبيع الساحة **سائل ما يبيع المشاع**
بايع نصف عبد بينه وبين غيره جاز باع نصيبه من مال مشترك من شركه او من الاجنبي باذن شركه
جاز ولم يكن بغير اذنه فان كانت الشراكة بالخلط او الاختلاط بنفسه لا يجوز وان كانت بالادراك
او الهبة او الصدقة او الشري جاز باع نصيبه من شجرة مشتركة من الاجنبي لا يجوز ولا من شركه
اذا كانوا ثلثة ومن شريكه جاز ولا يجوز بيع الزرع المشترك لامن الاجنبي والامن الشريك الا ان يقطع
ولو لم يصف حتى او ركب جاز باع العامل من ركب الاشجار حصته من الثمار جاز وعكس الا انه ليس
للعامل تركها عليها ولكن لو لم يتنازعا حتى او ركب جاز لروا المفسر وعلى مدارب الارض مع الآثار
في الزرع كمن باع الجذع في السقف واخرجه وسلمه باع نصيبه من بناء من اجنبي بغير اذنه شركه
لا يجوز بشرط ارض ما يبرأ شئ باع احد نصيبه من اجنبي من البئر من غير ان يكون له طريق في
الارض جاز وعلى من يكون له طريق في الارض جاز وعلى ان لا يكون له طريق في الارض لا قال يعطي
منك من هذه الدار بكذا وعلم المشتري نصيبه لا البائع جاز اذا اقرانه كما قال المشتري ولرس من اشترى
بايع احد ما بيننا معينا قيل جاز في نصفه وقيل لا فلا فرق ان يطل ان يبطل البيع زرع احد الشريكين
فثبت فترضا ان يعطى للاخر مثل نصف البئر حتى يكون الخارج بينهما وقيل ان ثبت لم يجوز
طلب الاخر القلع قسمت الارض فيقطع الزرع لانه نصيب شركه ويغرم النقصان لو كان زرع ارضه
فاشرك في الارض جاز وفي الزرع وحده لا وقيل انما لا يجوز بيع الزرع المشاع مع حق القرار
فان كان في ارض غصبت جاز لان القلع مستحق فكانه استحصوا الشجر كالزراع من نصف الحايط
بارض جاز وبلا ارض الا من الشريك وبيع نصف الزرع مع الارض جاز **سائل ما يبيع المبيع**
اشترى صدقة فيها ثلثة في ارضه اصطفا وسمكه في بطنها ثلثة في لفته ولو اشترى سمكه
فوجد في بطنها ثلثة في لفته ولو كانت الثلثة في صدق في بطنها فهي للمشتري وكل ما هو
غدا للسمكة كالصوف وسمكة لغري غير المشتري تحله في ارضه اشترى رجل بطنها في الارض

وهو التقاطي لا بد من التسليم والقبض من الجانبين في البيع الفاسد لكل واحد منهما حتى الفسخ قبل
القبض لا بعد القبض لم يكن الفسخ قويا دخل في صلب العقد فلكل واحد فسخه يحضره صاحبه وان
لم يكن قويا كشرط منقعه لاحدهما فلم له الشرط حتى الفسخ في البيع الفاسد افسخ العقد والبيع
يترد المبيع مع الزيادة المتصلة والمنفصلة اشترى صابوناً بطيماً ثم تناسخا البيع وقد جف ونقص
ليس على المشتري شيء اشترى حنطة فاستحق بعضها قبل القبض تخير المشتري لتفريق الصنفين قبل
اتمام الوكيل بالبيع بالنقد باع نسيئة لم يجر كذا لو قال بع عدي فانه محتاج الى النفقة او قال
الغلاء يلازمني ولو وكله بالنسيئة فباع نقدا ان باعه نقدا تمام ما يباع نسيئة جاز ولا فلا ولا
جاز مطلقا الوكيل بالبيع المطلق انما يملك البيع بعين فاحس عند الامام او المالك بكونه له قيمة معلومة
في البلدة كاللحم والخز الوكيل بشرأ شي بعينه يملك بشرائه بئس غالي وبغيره عنه ان صدق الموكل
انه اشتراه له فله عليه والا فلا دفع وراهم وقال اشترى بها شيئا لم يجر الوكالة ولو قال شيئا بخر او
تجارة جاز واشترى وادام يبيع الا ببيان الثمن فاذ يبيع يقع على مصرعها فيه واشترى ثوبا وابنه
لم يبيع وان بين الثمن ولو قال ثوبا وادام ونحو او بطلا او فرسا جاز ببيان الثمن ولو قال
عبدا او جارية جاز ببيان الثمن الوكيل اذا باع ثم اشتراه ثم استحق رجع الوكيل على المشتري ثم المشتري
على الوكيل ثم الوكيل على الموكل وقيل يرجع الوكيل على الموكل اقام البائع بعينه انه باع مني فله ان يرد
قبل دفع الثمن وطلب من البايع البيع باعه في دينه ويوفي الثمن اشترى بدرهم الفصيص ونقصها
لا يطيب له ولو اشترى بها ودفع غيرها او اشترى مطلقا ودفع تلك الدراهم او اشترى بدرهم الفري
ودفع دراهم الفصيص اختلفوا وبقي انه يطيب دفعا للمخرج باع عبدا برغيف بعينه ولم يتقابضا
حتى اكمل العبد الرغيف صار البايع متوفيا الثمن اشترى قطنا وزنا معلوما يحيط من الثمن
حصة الزمان باع خبثا في بيت ولا يمكن اخراجه الا بطلع ابي اخذ البايع بتسليمه خارج الباب
باع شيئا وادام الاشهاد يضمن بان يشهد شاسدين سوامختا رصبي باع واشترى وقال انا باع فوسو
ابن اثني عشر سنة ثم قال لست ببائع لم يلتفت اليه دعول ولو كان ابن احدى عشر سنة صدق
اشترى غلاما فادام اخرانه كان له ولنه اعنته منذ سنة سار انما في البينة المدعي البينة على المكلون
العتق وبعد البينة ثبت العتق وان لم يكن له البينة استعمل المشتري مات المبيع قبل القبض وله

كسب فهو للمشتري كذا اذا رقت بالعيب ولو وسب له في مدة خيار المشتري ثم رقت قبل يرد البينة
وقيل لا بعد طلب البيع من مولاه وهو يقر بان حجه صحيحة عزز لانه منعته والله اعلم
كتاب الاجارات نوع من العقار الاجارة وبيع
الموخر المستاجر واجارته من غير الاول في الاجارة الطويلة في فسخ الاجارة وفسخ بيع الاجرة في العذر
في موت احد المتعاقدين في الاجارة على شرطين في الاعمال التي يبيع الاجارة اليها اولا يفسخ
في استيجار الراعي في الهلاك عند الاجير المشترك في خلافت المستاجر في الاستعمال في
تسليم المعقود عليه وما يجب على الموهج ومؤهلات الرق وما للمستاجر ان يفعل في اعلاه المعقود عليه
في الاجارة الفاسدة والسكنى زيادة على المدة واجارة الغاصب الموقوف في اجارة ما ينفذ تسليمه
مايل العقار الاجارة من ينفذ الاجارة بلفظ الاعانة وعكسها لا قال وسبت فنافع الدرر
شهر كذا يكون اجارة دفع وادام على ان يتركها ولا اجرة فهو عارية استعمل صانعا بلا شرط
الا جرح كالحمار والخياط والفصارة ان كان معروف فانه يعمل بالاجرة عليه كجبا الاجرة والا فلا اجر ابدا
اولي وقت موته لا يجوز وقال اذا جاء من الشهر فقد اجر تك الدار جاز كما قال اجر تك غدا
وقيل الاول تطبيق فلم يصح أجره مشاهرة بنفقة عند راس كل شهر ولكل واحد فسخه عند تمام الشهر
ولو ابراه المستاجر عن الاجرة ابد الا يصح الا عن اجرة شهر ينفذ البيع والاجارة من الموهج الا
المضافة قبل الوقت وببقي ولو باع في المضافة ثم رد عليه بقضاء رجعت الاجارة ولو عاد
جديد لا اجر للمستاجر لا ينفذ حتى لو تناسخا مع الاول لم يلزم ان يسلم اليه الثاني وينفذ له في حق
حتى لو ادعى اثنان عينا احدهما اجارة والاخر شرا فاقدم على المستاجر فله ان يشترى ان كلفه على
دعوى الشراء ولو ادعى اجارة فاقدم احدهما ليس للاخر ان يكلفه اجرة بانه بعينه ما من رجل ثم باع في
آخر فاقدم الاول البينة فان كان الآخر حاضرا قبل عليه البينة ونزكا ان يقر بما يدعي هذا المدعي والمزكا
غائبا لا يقبل **س** سكن دارا معدة لليلة او زرع ارض موعدة للاستغلال من غير استيجار رجب الاجرة
وبه يفتي وكذا اذا دخل حماما مستاجر الدار ادعى شرا الدار فلا جرة لازمة عليه ما لم يثبت البيع
يحل للقاضي اخذ الاجرة على كسبة السجلات والمحاضر والوثائق قدر ما يجزى لغيره الخياط خايط
في بيته فترك الثوب يستره وحده الاجرة في اللجاجة الفاسدة لم يجر والتكس من الانتفاع لا يجزى

استاجر رجلا يزخرف له بيتا بتمائيل والاصابع فلا اجر له قال ان وثلثي على ضالتي فلك كذا
فشي معه وولته فله الاجر ولو ولته واشي معه لا قصاص محمد الثوب ثم قصه فلا اجر له ولو قصه ثم
جحد له الاجرة قال يبيع بي سدا فلك رسم وباعه فليجر المثل لا يجاوز درهما ثلثة استاجر رجلا على
عمل بالشركة فمضى احدهم وعمل الاخرى فلك العمل فالاجرة بينهما وكانا متطوعين فليقسم بينهما
وابنه الى مكان معلوم ليحمل عليها طعاما فلما ومب لم يجد الطعام فلم اجر الزهاب عبد مجبور اجر
نفسه وسلم من العمل وجب الاجر افا فسدت
اجرا المثل بالغامبلغ وبسبب آخر لا يجا وقد المسمى الشيا والعروض تفصل اجرة بذكر القدر والصفة
والاجل والحيوان لا الا اذا كان معلوما **مسائل الاجارة الطويلة** **س** اجر عبده او ابنته اجارة
طويلة ينبغي ان يجوز كاللور استاجر كرا اجارة طويلة ففرغ على من قال ان باع الاشجار كما
موالها لا شيء على الموجه بل القصب على المتاجر وهو المشتري والعمل لا ان يفرغ على الكد نور
وان اخذ معاينة فهو على الموجه وضع ارضه مزارعة على ليز يكثر البذر على المزارع حتى صار المزارع جارا
الارض ثم اجر من غير طويلة بل ارضاء المزارع لانه اجر المتاجر وان رضى به المزارع انفسحت
مزارعته ونفذ الاجارة الطويلة بخلاف اجارة المتاجر التي اذا رضى به المتاجر لا اول حيث لا ينفذ
عليه وهذا يفسخ الاجارة لحاجة الناس باع الموجه المتاجر في اجارة الطويلة ثم جاء وقت الاختيار
بنفذ في اصح الروايتين كما يبيع في الاجارة المضافة قبل الوقت بناء على ان التابت في الاجارة
الطويلة عقود فيكون في المستقبل مضافا وكذا لو اجر من غيره في الاجارة الطويلة فالاجارة الثانية
لا ينفذ في ايام الخيار في احدي الروايتين ولو باع في مدة الخيار قبل ان ينفذ بالاجل لانه السبع
دلالة الفسخ واختلف المتأخر انها عقد واحد ام عقود ويبقى على سدا ما اذا اجر دار البتم او استاجر
له اجارة طويلة لاشك ان العقد يفسد في المدة التي هي قليل اجرة في الاجارة وكثير اجرة في الاستبعا
وفي ابله من يفسد فمن جعلها عقدا واحدا قال يفسد ومن جعلها عقودا لا حتى لو استاجر طويل
في السنين الاول دون السنة الاخرة من يفسد فعلى سدا الاختلاف والمختار ان يجعل عقودا وفعلا
لما سدا منها اشتراط الخيار زيا على ثلثة ايام وغيره وعن ابى يوسف ان من استاجر على ان له الخيار
ثلثة ايام في آخر الشهر كان له الخيار في جميع الشهر وعن محمد ان قال بفسد سدا على ان له الخيار في راس

شوال وقيل المشتري ومما في رمضان كان له الخيار من وقت العقد الى راس الشوال **س**
الخيار في مدة الاجارة كلها ويعتق انه عقود الا ان فيه اشكالا اخر وسوان العقود الاخر يكون
مضافه وفي المضافة لا يملك الاجرة بالتجديد واشترطه فيجعل عقود الا ان حق هذا الحكم في
الناس وقيل هو عقود بالاتفاق لعدم دخول الايام الثلثة في العقد ولا يملك الاجرة بالتجديد
وعن اصحابنا انه يملك فصارت فيه روايتان **س** وسبب المتاجر الاجرة في الطويلة من الاجر
قبل انفساخ الاجارة لا يبيع لان الاجرة صارت ملكا باشرط التجديد المتاجر اجارة
طويلة اذا اجر من المالك مشا من لا يبيع منها اخذ من الاجرة فهو من راس المال وينتقض
الاجارة لاوي في الشهر الاول وفيما بعده شك المفضل لان الثانية وقعت على شهر واحد فكما
دخل شهر بعد شهر يجب ان ينتقض الاول لانه كلما دخل شهر انقضت فيه اجارة في الفسخ
المتاجر في الاجارة الطويلة اذا طلب مال الاجارة فهو دليل الفسخ حتى لو قال الآخر نعم ففسخت
الاجارة واعطيك المال باكون زمان ده يجب ان يفسخ العقد اما اذا اخذ مال الاجارة بلا طلب
مالم يأخذ الكف لا يكون فسخا وبه يبنى واذا فسخت الاجارة ببقى المتاجر بموجبها بما لا الاجارة
اجر دارة حاشرة حتى كان لكل واحد فسخ العقد عند تمام الشهر ففسخ احدهما بغير حضرة
صاحبه عند ما لا يجوز ولو غاب المتاجر وخلف امراته وحناعه فيها فليد الفسخ ان يواجر
منه الدار من اناه قبل راس الشهر الذي يرد فسخه فاذا دخله ذلك الشهر انفسخت الاجارة
الاوي وانقضت الثانية وله ان يخرج امرأة الغائب ويسلمها الي كما مثال ذلك من باع
شيئا بالخيار واراد الفسخ بفسخ المشتري لم يجز عند ما ولو باعه من غيره جاز وانتقض السبع
الاول ثم اذا كان حاضرا يفسخ في الليلة الاولى ويومها ولو قال قبل راس الشهر فسخت الاجارة
التي بيننا في من الدار واذا جاء راس الشهر فقد فاسخت الاجارة لم يجز خلافه اذا قال اذا
جاء راس الشهر فقد اجرتك فانه يجوز وقيل ان فسخ ساعة اصل الهلال صح والافلاوني
الاصح يجوز الفسخ في الليلة الاولى ويومها وبيع الاجر والراس لا يفسخ بفسخ المتاجر لانه
في الاصح **مسائل العقد** استاجر وكافا تا بزازي كذا ثم بدله ان يقوم من سدا العمل
ويعمل عملا آخر فهو عقد بخلاف ما استاجر غلاما يعمل له عمل الخياطة ثم بدله ان ياخذ في عمل

استاجر فلما ليكتب جاز اذا بين الوقت او الكتابة الاستجارة على كتابة المصحف جاز
وكذا القبالة ولا يكره استاجر رجلا للاصطحاب او الاحتشاش او الاصطحاب جاز وتعليم
الفقه والقرآن لا وقيل لتعليم القرآن جاز ووجب المسمى وبه يفتي استاجر انسانا لتعليم
ولد او غلام شعرا او ادبا او حرفه كالحياطة ونحوها ان بين المدة صح وينفذ على
المدة ويصح الاجر بتسلم النفس في المدة تعلم او لا وان لم يبين المدة ينفذ لكن فاسد حتى
لو علم فله اجر المثل والا فلا وكذا تعليم سائر الاعمال كالخط والهجاء والحساب ولو شرط عليه
ان يحذره في العمل والعلم لم يحذر اذ ليس في وسعة ذلك وليس له حد فيكون مجهولا دفع غلامه
الي حايك خذ معلومة لتعلم النسخ على ان يرضى الاستاجر للمولى كل شهر كذا جاز ولو لم يشرط
على اخذ اجر فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى في الاستاذ ينظر الى عرفه في
البلد في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ حكم باجر مثل تعليم ذلك العمل على المولى ولزك
يشهد للمولى فباجر مثل الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه استاجر رجلا تاييس دبة
روين لا يسايد بكذا ففعل الفسرة واحتج عن البداية ان كانت موجودة معينة بحجر وان كان
اصنع كل واحد واحد دفعه اليك لا يصح وعلى هذا لو استاجر نادر زنجيري بماله وكذا القضا
استاجر سطحاً لبيت عليه سنة جاز استاجر ارضا ينصب فيه الشبكة للصيد جاز ان وقت
او ارضا ليلين فيها فالاجارة فاسدة واللبن للملبن وعليه قيمة التراب ان كان له ثمه قيمة
واجر مثل الارض ولزك ان في رفعة منفعة للارض فلا شيء عليه اجارة الاجام والانهما
للمسكن او لغيره لم يحذر لانهما وقعت على عين ومو السمك او القصب او الماء كذا لو استاجر
بئرا ليسقى ارضه او غنمه او نهرا او عبنا واكيلة فيه ان يواجر منه موضعاً معلوماً من حريم النهر
او البئر ليكون عطفاً لمواشيه ويسبح له سقى المواشي من النهر او البئر ان كان يقطع الماء من
شربها والا لاجارة الى الاذن للشفة اذا لم يفر البهايم بحريم النهر وكذا اجارة المجرى فاسد
واكيلة فيه ما ذكرنا استاجر موضعاً معلوماً بغير نهر يجري فيه شرباً لم يحذر لان الفرس تقا
بقلة الماء وكثرته وكذلك ميل الماء من السطح او استاجر سطحاً ليسيل عليه ماء المطر لم يحذر
ولو استاجر الموضع او السطح مدة ثم سئل منها الماء جاز اجر ارضه ليكرى فيها المتاجر نهرا

او يرمى فيها الميتات والسرقيين او سطحه او دانه يجري جزاً او حايطة ليعني عليه بناء
او يضع عليه خبنة لا يجوز في جميع ذلك استاجر طريقاً واحدة معلومة ليمر فيه او على المينى عليه
لم يحذر في كل خبنة به خلافاً لما استاجر من رجل موضع جذع يضع على حايطة او موضع
قوة يلقبها في حايطة له للفضوء او موضع ميزاب في حايطة او موضعاً في حايطة ليد فيه
يلتقى عليه شيئاً لم يحذر استاجر وتدا ليلتقى به شيئاً او كتباً ليقراء فيها او اشجاراً ليحفظ
عليه الشيا لم يحذر ولا اجر له استاجر حجر ليزن به مدة معلومة جاز لئلا كان حجر الفضة
والا فلا استاجر الاشجار ليرتك عليها الثمار المشتراة الى وقت المادراك فلا اجر عليه وطأ
له الفضل لانه يترك باذن صاحب الاشجار فاعتبرت في حق الاذن لا غير وقيل مدة
اجارة لا جارية ولا فاسدة اكثر اصل السوق استاجر وحارماً وكن اباً فوجاز
ويؤخذ الاجرة من الكل كذا اذا استاجر رئيسهم عين ماء لقرنه استاجر بعض اصل تلك
القرنة اجيراً ليقطع الاحجار ويحفر العين ليزن الماء فيه فالزيادة لجميع اصل القرنة كذا
لو حفر عيناً لغري في حريم مدة العين او زادت شفة مدة العين او سفها ولو حفر في غير
حريم مدة العين فالماء له وليس له ان يجري تلك الزيادة في نهر اصل القرنة الا برضائهم
جميعاً بل يحفر نهر في ارض موات او ملك نفسه استاجر عبداً لبيع له ويشترى جاز فلو
دين اخذ المتاجر بذلك ولا يسيل للفرشاء على العبد استاجر راعياً وشوط عليه ان لا يرضى
مع غنمه غنماً لغيره جاز استاجر القاضي رجلاً يقوم عليه في مجلس القضاء باجر معلوم جاز
جماعة استاجر رجلاً ليرفع اهرم الى السلطان ويبيع الظلم عنهم جاز ان وقتوا وان
لم يوقتوا جاز ايضا فيما يتهدد اصلاح الامر بوق او يومين الاستجارة لغير القبر جاز اجر من
ابنه الصغير وان جاز استاجر وراقاً وشوط عليه الجهر جاز والكاف لا استاجر واية غير
عينها جاز مريض اجر باقل من اجر المثل جاز من جميع المال استاجر واية ان حمل حنطة
فبدرهم وان حمل شعيراً فبنصفه جاز دفع غنماً الى حايك ليفسح بالثب ونحوه جاز
بلح وابوالثب وغيره بالعرف اجر البئر ان بالثب ان لم يحذر بالبئر بالحجار جاز استاجر فضل
الميت او حمله لم يحذر استاجر والدين للخدمة لا يجوز استاجر بيتاً ليلصق فيه شرفاً

الانتفاع به والمحافظة في على الاختلاف وإن دفع إلى من يحفظه بأجر كالتيابي فعلى الاختلاف ودخل الحمام
وتوكل الثياب بين يدي الحامي فهو المحافظة وإن عرفت السفينة من ريح أصابتها أو عوج أو
جبل صدمها من غير حدة وفعل الملاح لا يضمن بالاتفاق وبفعل يضمن جاوز المعتاد أو لا وإن دخل
الماء في السفينة فافسد شيئاً إن كان بفعله وحده يضمن وبلا فاعلم أنه لم يكن التحرز عنه لا يضمن إجماعاً
وإن أكل أو وكذا عند الامام ومثلاً أكل إذا لم يكن رب المتاع أو وكيله في السفينة فأكاه لا يضمن
في جميع ما ذكرنا إذا لم يجاوز المعتاد لأن محل العمل غير مسلم إليه استأجر دابة الحوالة بعينها فاسق
المكاري الدابة ورب المتاع معه ولا فعثرت ففسد المتاع ضمن بالاتفاق مسا وكذا انقطع
الحبل ولو كان عبداً صغيراً ففساد المكاري باذن رب العبد فسقط لم يضمن وإن كان لصغره
لا يتمسك الدابة استأجر دابة يحمل عليها متاعاً فحمل رب المتاع متاعه وبكها فساد
المكاري الدابة فعثرت وفسد المتاع لا يضمن إجماعاً المحال حمل فانقطع حبله وسقط يضمن
بالإجماع لأنه شرط حيث حمل بحبل وأبى شرط أن لا يسري على الحجام ونحوه لا يجوز وعلى القصار
أن لا يتحرق صبح **س** ننأ فحل على انثى فعطبت لم يضمن البقار خان البقار على فترة **س** المت
أن ذبح لم يضمن وإن لم يذبح فانت كذا أكثرى للركوب فالوف صغيراً بئر ثقله ضاع
الصبي من بد الظئر أو سرق شيء من ثيابه أو حليته لم يضمن لأنها أجرة الواحد ضل الحمار
المستأجر أن ذنب بحيث لا يشعر وعلم أنه لو طيله لا ينظر به لا يضمن بترك الطلب نداء
من القطيع في أن الراعي على البقاء أن يتبعها فلا ضمان عليه في الناقة استأجر دابة إلى موضع كذا
فركب هذه المهر ولم يذهب إلى ذلك الموضع يضمن ولو كان في الثوب لا انتفع حلقوم الطاحونة
وضاعت الحنطة ضمن الخجاء قال الخياط انظر إلى هذا الثوب فإن كفاً في قبضاً فاقطعه
بدرهم فقال بعدما قطعه لا يكفيل ضمن ولو قال انظر إليك في قبضاً فقال نعم فقال اقطعه فقطعه
فاذا سأل لا يكفيل لا يضمن لأنه أخرج الظلام مخرج الثوب استأجر رجلاً يحمل له دنانير الفوات
فوجه الناس في الطريق فأنكسر لا يضمن حلاق خلق رأس عبد فحبسه للأجرة ضمن وكذا الخمار
وغاسل الثوب **س** **س** خلاف المستأجر **س** استأجر دابة لركبها فركب فحل مع نفسه
حلاً فعطبت يضمن قدر الزمان وتفسيره أن يسأل أهل البصر أن هذا الحمل كم يزد في الحمل

والثقل وهذا اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع لا اذا ركب على موضع الحمل ضمن تمام
قيمة استكرى وانه يحمل عليها عشرة مخايم حنطة فجعل في الجوالي عشر من محتويات
المكاري ان يحمل عليها فحمل هو ولم يشاركه المستكرى في الحمل فعطبت الدابة فلا ضمان
على المستكرى وكذا لو حمل المستكرى جوالا ورب الدابة جوالا ولو كانت في وعاء وحملها يضمن
المستكرى ربع القيمة استكرى وانه يحمل فوضع عليها الزاملة ضمن لانها اضر آخر دابة في
موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك فرجع بعد خمسة ايام لونه درهما لانه
خالفه في الرجوع فيلزم اجرة الذهاب خاصة استاجر في موضع معلوم فجاوز ثم ردها
الى الموضع الاول فنفتت وموضا من وكذا العارية استاجر دابة كي يركبها فركبها في موضع
فعطبت يضمن قيمة نصف الدابة وان اردف صبيلا لا يستمسك نفسه يضمن ثقلها وان
لم يطع الدابة يضمن تمام القيمة ولا اجر عليه استاجر دابة ليركبها يوما الى الليل فحس
ولم يركب ان استاجر ليركب خارج المصرا الى مكان يضمن لان هذا الحبس لا يوجب الاجر
فلم يكن ما دونها فيه بخلاف لفا استاجر ليركب في المصرا وانما يضمن في الاول اذا اصر في المصرا
زائدا على ما يمكن اناس عاوة للتهيا ولخروج الى ذلك المكان **سائل قديم المحقق عليه**
استاجر دابة ودفع اليه رب الدار المفتاح وقال روكه وار فقال المستاجر بعد المدة لم
اقد ر على فتح فقال قد رت وسكنت فالقول لرب الدار لركان ذلك مفتاح تلك الدار
والا فالقول للمستاجر وبه يفتي استاجر دابة الى سمرقند وفتي رب الدابة بينه وبين الدابة
جاء وبكفي لوجوب الاجر ولا يجبر على ارسال الفلام استاجر رجلا ليحمل له علفا وطعاما
من مطهرة سماها فذئب ولم يجد قسم الاجر على ذئبه وحولته ورجوعه فياخذ الاجر لدار
ذئبه وان لم يسم المطهرة ينظر في اجر مثله في ذهابه ولا يجاوز به مقدار المسمى بغير حصة
استاجر رجلا يبلغ الكتاب الى فلان فوجده فلا ناسا فرفع الكتاب الى ورثته او كان غائبا
فدفعه الى انسان يسم اليه افا حضر كمال الاجر بالاجماع وان رد الكتاب فعلى الاضلاف ولو وجد
المركب اليه ولم يوصل اليه لا يتحقق الاجر لاستاجر رجلا يبلغ رسالة الى فلان بلغه فذئب
فوجد فلا ناسا فبلغه الى ورثته ان كان ميتا او الى احد يوصل اليه ان كان غائبا

اولم يتبع الى احد وجاء يستحق الاجر جميع بالاجماع ولو كان مكان الكتاب شي له مؤنة فوضع
على يدي عدل ليوصل اليه وسوغايب جيب الاجر استاجر خيطاً اقصراً فقال استاجر بك
لتخيط او لتقص ففعل بيده لانه يستحق الاجر وان قال بغيره لا وفي الارض استاجر لوضع
فارضعت بشري جاريته يستحق ولو شرط عليها ان ترضع نفسها اختلف المشايخ والوجه
ان يستحق استاجر رجلاً ليعمل له من الخشب المعين على العجلة من كرمينة الى نخار فجاء بها
في الماء قيل له اجر المثل استاجر حقاً ليعمله حوضاً عشرة عشرين وبين عمق حفرة خمسة
في خمسة محب بيع الاجر لانه اوفى بيع العمل المكاري الى بلدة محب عليه ان ياتي الى منزله
استحساناً رب الدار اذا امتنع عن تفرغه بيت الخلاء لم يجبر لكن للساكن ان يفسخ الاجارة
ولا يجبر على اصلاح الميزاب وبطين السطح ايضا استاجر ولما فيها بئر ماء ان سقى ماء
لوضوء ولا اذن رب الدار وفي الاجرة المثل كالتخيط وغيره يجب ان يكون مؤنة الرد عليه
لان منفعة التنبؤ له لان له عيناً ومضى الاجرة ولرب الثوب المنفعة هو موجد انفة مؤنة
الرد على الموجد ومؤنة رد الرد على الموجد وفي الردية على رب الردية وفي العارية
على المستعير وفي الغصب على الغاصب استاجر دابة لحمل حقد رافار والمكاري ان يضع متاعه
عليها مع متاع المتاجر فلم يتاجر منه ومع هذا لو وضع وبلفت الدابة الى ذلك الموضع يجب
جميع المتى ولو استاجر داراً وشغل ربالها ببعضها متاع نفسه سقط من الاجر خمسة
للمتاجر ان يولج ويغير ويودع فيما لا يختلف الناس في الانتفاع به رجلاً استاجر شيئاً
فدفع احد ما الى صاحبه ليستعمل لا يضمن اذا كان شيئاً لا يحتمل القيمة استاجر خمسة
اي مئة له ان يواجر من غيره لانها مما لا يختلف الناس فيه كالبنت فان اسرع فيها جاز ولا
اتخذها مطبخاً ضمن الا اذا كان معداً لذلك باله كان متخذاً من المسح استاجر ليركب
بنفسه ليركب ان يواجر غيره ولا ان يغيره المتاجر اجارة فاسدة يملك الاجارة من غيره في
الاصح للمتاجر ان يربط الدابة في الدار المتاجرة لانه من الكفى اجرة غير مدركي
المتاجر منه بظالمه ليس له ان يورثه الا اذا اذن له ابو ليس لمتاجر الدابة ان يغيرها
اصلاً عند الامام وان مر من فخطبت يضمن كذا الكبح بالجام وقال لا يضمن بالفر المحمل

ولم يرضها باعرب الدابة فاصاب للموضع المعتاد لا يضمن بالاجماع وفي غير الموضع المعتاد
يضمن الا ان يكون ما دون ذلك الموضع وليس لمتاجر البعد والمستعير الدابة ان يغير **باب**
اعلام المحذور عليه تكاري بلا مسموعة بغير عينها من كوفة الى مكة جاز وقيل تفسيره ان
يقبل المكاري المحولة فيكون في الدقة لكن يفتى بالجواز مطلقاً بالعارف استاجر دابة لطحن
بها كل يوم كذا جاز بشرط ان يبين ما يطحن في الاصح اكثرى ابداً من نخار الى بعد الحج ثم اختلفوا
في وقت الخروج من نخار يؤخذ بقوله من يريد الخروج في الوقت المعتاد الذي فيه يخرج
اسهل نخار للمكاري الى مكة من كوفة للحج فاصلاً وجائياً ان يركب البعير يوم التروية
وعرفة ويوم النحر وثلاثة ايام التشرى استاجر اجيراً يوماً عليه ان يعمل من حين يطلع
الفجر الى غروب الشمس الا اذا كان العرف المسمى او الغالب انهم يعملون الى العصر فله ان يتبع
بعده وان لم يكن غالباً فلا ويجوز له الغروب السنة في العجالة اذا كانت حين يهل الهلال
بالامثلة اثني عشر شهراً وفي بعض الشهور بالايام ثلثه وربعه وستين يوماً وقال في بعض الشهور
يملك بقية الشهر بالشهر اثنا عشر واحد عشر بالامثلة وفي العدة يعتبر بالايام اجماعاً للمتاجر
من اوز جند الى سمرقند جاز لان سمرقند اسم بلدة واحدة ومن سمرقند الى نخار قيل يجوز
لان من كرمينة الى قنبر نخار اقصار كما لو استاجر الى ربي لا يجوز لكن في عرفناير اوبه
البلدة فيجوز وبه يفتى عمل البعير ما شاء واربعون مثلاً لان السوق على البعير في كلام العرب
وذلك ستون صاعاً والله اعلم **باب الاجارة الفاسدة** ان كان له الدابة طمارة المستحق
بان كان الاجرة دابة او ثوباً يجب اجر المثل بالغاً ما بلغ لا يجاوز به المستحق اجرة وان سته بعد
فكوى ولم يدفع البعد حتى اغتفر بعد الشهر فعليه للشهر الماضي اجر المثل بالغاً ما بلغ ونقص
الاجارة فيما بقي وانه يدرك على ان الاجرة المعين لو سلكت قبل التسليم بعد الكفى ولم
يجر المثل بالغاً ما بلغ وفي سائر الاجارات الفاسدة لا ينزل على المستحق ونقص عنه ولنز
كان اجر المثل مختلفاً بين الناس في مثل تلك الدابة ينظر الى الوسط من المواجرين اذا ما
الاجر او مضت المدة قبل قبض المتاجر في الاجارة الفاسدة والصحة بغير تسليم
احداث اليد عليه استاجر شهراً فمضى شهرين عليه اجر الشهر الثاني في المعدل لا يفتل

دون غيره ولا فصل بين الدار والحام والارض اجاز المالك اجاز الغاصب فالاجر فيما قبل الاجازة
للفاصب وبعد ما للمالك ولو مضت المدة بلا اجازة فكله للفاصب وهو كما لو اجر عبده سنة ثم اعتقه
وسط السنة فاجازت العبد الاجازة فما مضى للعبد وبعد للمعتق اجازة النضوي يتوقف فان اجاز
المالك قبل استيفاء المنفعة فالاجرة له وان اجاز بعده فللعاقدين اجاز وسط المدة فالماضي للباق
للمالك عند بل يوقف وعند حجر الباق له والماضي للفاصب ولو دفعها خراعة فاجازت الارض فان
كان الزرع قد سنبل ولم يسم فكله للمالك وان سمن الزرع لم يلحقه الاجازة وهو للفاصب **اجر الفاصب**
سنتين ومضت ثم ادعى المالك انه كنت اجرت عقده لا يقبل الا بالبينة ولو قال كنت اجارته يقبل كباقي
زوجها ابوة فمات الزوج فقالت كنت اجرت لا يصدق الا بالبينة ولو قالت كان باوري قبل ولها الميراث
غصب دارا فاجرهما ثم اشترى فالا اجازة ماضية واستينافها افضل اجر الفاصب ثم ان حشا جره
اجر منه واخذ الاجرة فللعاصب ان يسرد الاجرة لان عقد حشا جرة يقع دوا للفاصب كالمشتري
شراء فاسداً بائع من البائع جعل ذلك نقضا للعقد ساحة بين يدي حانوت رجل في الشارع اجروها
من رجل ببيع الناقة فالا جرة للعاقدين قال ابو الليث انما يجب الاجرة اذا كان منسكاً وكانا او نحو
حتى يغير غاصبا اما بدونه فلا لانه ليس باجر من المستاجر الوكيل استاجر الدار للموكل للموكل سنة
ثم اذ ان يدفع الى الموكل وسكنها بنفسه سنة قال ابو يوسف الاجر عليه وقال حنبل على الموكل لان قبضه
الموكل والوكيل صار غاصباً فلا اجر عليه **اجر المتولي الوقف** ان كان الوقف شرط ان لا يواجر اكثر من
سنة لا يجوز بالزباوة عليه وان لم يكن شرط جازت اية ثلث سنين لا غير الاصح اجازة ما يتقدم
اجر البناء دون الارض يجب ان لا يجوز لانه في معنى المشايخ وروي عن محمد ما يدل على الجواز فانه قال
من استاجر ارضاً فبنى فيها ثم اجرها من صاحبها استوجب من الاجر حصته البناء فلو لم يجر اجازت البناء
فلو لم يجر اجازت البناء وحده لما استوجب حصته الاجر ولو كان البناء ملكاً والعرضه وقفاً فالمتولي
بأذن مالك البناء والعرضه فما اصاب البناء فهو للمالك وكذا جازت اجازة الفطوى والافرق
بينهما **اجر ارضها** فيها زرع لم يدرك بالحصاد والتسليم او شجر او غيره مما يمنع الزراعة فسدت ولان اوزة
الزرع يجب ان يجوز ويؤمر بالحصاد والتسليم كما لو اجر داراً فيها حنطة يؤمر بالتفريق والتسليم وقيل
عن محمد انه لا يجوز في الفضل **وان فرغ** وسلم الآبا استيناف الاجازة وقيل اذا كانت اشجار

في وسط الارض لا يجوز اجازتها وجرارعتها وان كانت في النواحي على المسناة جازت ولتركت
وسط الارض شجرة او شجرتان صغيرتان كئالة مضى عليها حول او حولان جازت وان كانت عظيمة
لا لانه يقصر المستاجر نظرها وكثرة عروقها وكذا الابنية وسط الارض يمنع وفي النواحي لا واذا
رفع البناء بعد ذلك يدخل في العقد كئالة استاجر ضياعاً بعضها مشغول وبعضها فارغ
يصح الاجازة في الفارغ بحصة من الاجر بقية الاجير ليست على المستاجر ولو شرط عليه يفسد
الاجازة على جواب الكتاب وقيل في زماننا لا يفسد استاجر ضياعاً او ضيقاً فالعبرة في الخط
عادة تلك البلدة سلم الثوب الى الخياط واخذ منه كفيلاً بالخيطة جاز وضمن الكفيل الخياطة
استاجر داراً سنة فومسب له الاجر اجرة شهر رمضان جاز ولو ولدت شاة ابنة في يد الراعي
المشترك فتركه الولد في الحانة حتى ضاع لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاطوار الا ان يشترط عليه
بمخلاف الاجير الوحد **كتاب الكفالة** الفاظ التوكيل **باب**
الوكيل بالبيع **اي** وهو انواع **م** ايل المستبضع والوكيل بالشراء وهو انواع في كيفية ثبوت
للموكل وتوكل الوكيل **م** ايل الوكيل في القرض والدين **م** ايل اثبات الوكالة
م ايل المامور بدفع المال جهة قضاء الدين وغيره **م** ايل التوكيل بالخصومة **م** ايل
الوكيل بالطلاق والتكاح والخلع وغيرها **م** ايل العزل وما يخرج به الوكيل عن الوكالة **م** ايل
العزل عن الوكالة المعلقة والارادة **الفاظ التوكيل** الوصاية في حق الموصي وكاله فاك
مدا وكيلى في كل شيء فهو وكيل بالحفظ استحساناً ولو زاد فقال مدا وكيلى في كل شيء جاز اوجه
فهو وكيل بالحفظ والبيع والشراء وقاضي دينه وحقوقه والهبة والصدقة وغير ذلك من الطلاق
والعتاق وقيل في المعاوضات خاصة وقيل لا يجوز شيء مما صنع وبه قال ابو الليث وكله
بالخصومة في كل حق في مكره او يقضي غلابة في مكره لا يصير وكلاً فيما كان واجباً يوم التوكيل
وفيما حدث بعد كذا ولو وكله بقاضي دينه في مكره كذا ولو وكله بالخصومة مع فلان في كل حق له
يكون وكلاً في كل حق له قبل وقت التوكيل لا غير قال وكلكم بالخصومة في كل حق في قبل سنة
البلدة او قال في بلد كذا لا ينصرف الا ما كان واجباً يوم التوكيل وما يحدث له استحساناً والقياس
ان يكون تعيين المصير والرجل سواء ولو وكله بكل حق له او بالخصومة حاز وان لم يعين المصير والرجل

تعليق الوكالة لمطلوع الشرط جاز وتعليق الكفالة بالمتعارف منه لا غير كقول من جعل على انه
ان لم يواف به غدا فعليه ما على الصلح صح ولو قال ان وافيتك به غدا فعلي ما عليه ثم اوفى به لم يناف
المال لانه شرط لزمه ان احسن اليه الوكالة لا يتصل بالشرط الفاسد وكل انسان لا يصير
وكيلا قبل العلم به المختار قال اذ سب عبيدي سدا الى فلان يسبب منك فدميت واخبره ان
رب العبد اسبب ببيعته فاشتره صح الشراء منه وان لم يخبره بذلك قال بايعوا عبيدي فقد اخذت
له بالتجارة فبايعوه جاز وان لم يعلم العبد بالامر اوصى له غايبة او جعل وصيا بعد موته ثم مات
فباع الوصي شيئا قبل علمه بالوصاية ولو لم يولد جاز ويكون قبول الوصاية فلا يملك لغيره نفسه
وكل غايبة فباع الخبر لم يعلم الموكل بالرق حتى مات قبل جاز ببيع كالاوصى اذ اذرت فلم
يعلم به الموصى به حتى مات ثم قبل صح ويجوز ان تعتبر الوكالة دون الوصي والظاهر التسوية
س التوكيل بالاقرار جاز وبلاستقرار لا قال لانها لا عن الوكالة لا يصير وكلا وكلمة شره
مملوك بكذا ولم يبين الذكوة والا نؤنه لم يصح وكل بشر او حار او فرس ونحو ذلك ولم يبين الذكوة
والا نؤنه صح جاز للتوصي لزمه ان ياكل بنفسه في امر اليتيم **س** **باب التوكيل بالبيع** قال
لوجلين اتيك باع سدا فوجازير او قال لرب باع احد مدين فوجازير فابها باع جاز قال وكلت
سدا وسدا ببيع بطل قبائلا وصح استحسانا قال باع احد مدين او باع سدا او سدا جاز ببيع احدهما
قال باع عبيدا من عبيدي فباع معتبنا منهم جاز ولا يصدق الموكل في قوله لم اعين سدا لا يتوقف
التوكيل بالتأقيت حتى لو وكله بشئ اليوم ففعل غدا جاز ولو وكله به غدا كان وكلا به غدا
وبعد دون التوكيل **نوع** التوكيل بالبيع بالف باع بالعين او التوكيل بشئ بشئ بعينه بالعين او
بالف جاز خلافا لفر امر رجلا ببيع غلامه مائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما
باعه فقال المأمور بعث الغلام فقال اخبرت جاز البيع كذا في النكاح ولز قال قد اجرت ما امرتك
به لم تجز وكل ببيع عبيد بالف وبشئ ثم صار يساوي الغير ليس للتوكيل ان يبيع بالعين
وكل ببيع جارية بالف فباعها بالف على انه بائنها فزادت قيمتها الى الدين للتوكيل ان يجز
البيع وان يسكت حتى مضت المدة وعند ابو يوسف ان اجاز لم يجز وان سكت جاز وعند
محمد لم يجز في الوجهين قال الراعي للمرتين مع الرمن واستوف وبنك او بعل استيفاء وبنك

فباع باجل جاز التوكيل بالبيع المطلق باع بثمن مؤجل قبل على قوله الامام جاز وان طالت المدة
وعندهما جاز باجل متعارف في تلك السعة وبدونه لا وعن ابو يوسف ان وكله ببيع التبان جاز
بالنسبة ولز وكله به الحاجة الى النفقة او قضاء الدين لا قال خذ عبيدي سدا فباعه وبه بالنقد فله ان
يبيعه من غيره لان ذلك مشروط كالودع مالا بالمضاربة فقال خذ مضاربة واشتر به البز وج كان له
ان يشتري غير البز وكله ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يجز ولو امره ان يشتري له من فلان
خادما بعينه فاشتره من وكيله او من اشتره منه فهو جاز اسم التوكيل ان يغير من سمي موكله صار
مخالفا كما لو اسلم في غير ما سماه وكله بان يعاوض عبده فلانا بامته سدا فباعها فلان في غيره فلو قيل
ان يعاوضه بها مع المشتري لان مقصود الموكل تحصيل الامنة قال باع بشهود او ببع واشهد فباع
بغير شهود جاز ولو قال لا تبعه الا بشهود او حتى تشهد او قال باع على لزمه ان يبيع فباعه بغير شهود يجوز
وقوله باع بالرمي او بالكفيل او ببع وخذ سدا او كفيلا كقوله لا تبع الا بالكفيل والرمي لان الشهود نفيد
عند المحمدي لا الاقرار وذلك في الحالين ولو قال باع وانتقد ليس له ان يبيع ببيعة وكل ببيعة فباع
بالنقد ان باع بما يباع فنية جاز وكذا لو قال لا تبعه بالنقد فباعه بالنقد بما يباع فنية ولو قال
باع بالف في سنة فباعه بالف او اكثر فقد جاز وباقل لا ولو قال بالف الى سنة فباعه بالفين
الى سنة وشهر لم يجز قال الامر لا تدفع بعد البيع حتى يقبض الثمن فباعه المأمور فذبح قبل قبض الثمن
وقال ابو يوسف ليس له ان يدفعه قبل نقد الثمن ولو دفعه رد على الباع حتى باخذ الثمن فان مات
في يد المشتري وسلم البيع وعلى التوكيل الثمن للبائع ويرجع به الباع على المشتري وليس الامر على المشتري
شيئ ولو قال للمأمور حين دفع العبد اليه بعه بالف ولا تبعه حتى باخذ الثمن او لا لم يجز الا ان باخذ
الثمن اولا ثم يقول بعتمكم بهذه الدراهم قال وكلتكم ببيعة بشرط ان لا تقبض الثمن فلم يقبضه واليهي
باطل قال بعه وخذ سدا فخذ سدا قليلا جاز عند الامام وعندهما لا الا فيما يتفان فيه **نوع**
بيع التوكيل مما لا يقبل شهادته له باقل من قيمته لا يجوز عند الامام واكثر من قيمته جاز والمثل قيمته
روايتان وقيل كل خلاف في غير بيع المضارب او امرأته متى لا تقبل شهادته له بالقرابة
او الزوجية بغيره يسير لم يجز عند الامام كالتوكيل واكثره البيع يجوز وباقل الشراء يجوز وعمل
القيمة روايتان **اقام المتصرفين** تعرف الاب والجد والوصي ومثلي الوقف

لا يجوز الا يعرف او عين يسير ومن الخيارات كلف ما كان وكذا المكاتب والعبد المأفون لدى الاحكام وقالا
مقتضى يعرف ومن المضارب وشرك الغنم والمفاوض والوكيل بالبيع المطلق جاز البيع بغير
فاصل وشراهم به عليهم والمرضى المديون المستوفين دينه لا يبيع بغير يسير وبيع وصيته به بعد موته
لقضاء ديونه وبيع المرضي من وارثه لا يصح اصلا عند الامام وعندهما يصح بقبضته وكذا بيع المأفون
المديون من ماله بغير يسير لم يصح عند الامام وبيع الوصي وشراؤه من اليتيم لا يجوز الا اذا كان
خير لليتيم عند الامام وعندهما لا يجوز اصلا ولو قال للوكيل ما بايعت به من شيء فهو جائز فبيعه
من الكل جائز الا من نفسه وولده الصغير ومملوكه الذي لا دين عليه **نوع** الوكيل بالبيع لا يطالب بالثمن
من نفسه بخلاف الوكيل بالشراء ولا يجزى على التقاضي والاستيفاء الا اذا كان وكيله بالاجرة كالبائع
والسمار والدلال واذا لم يجز يقال له اجل الموكل على المشتري ولو نفذ الوكيل بالبيع الثمن من ماله
قضاء عن المشتري جاز ولا يرجع به على المشتري ولو نفذ على لغيره لم يملك على المشتري لم يجز ولو كان
الوكيل بالبيع صالح الموكل عما على المشتري على جارية جارية للموكل ويؤدى المشتري ولا شيء
للكيل عليه ولا على الموكل ولو باعها الوكيل من الموكل بما على المشتري لم يجز لانه تمليك الدين من غير
عليه لا الصلح فاسقاط حتى لو صالحه عليها على ان يكون للوكيل الدين الذي على المشتري لم يجز ايضا
لانه بيع معنى قبض الموكل الثمن صحيحا متحاشا ولو كان الحق للوكيل الا في الصرف فان ثمة لا يجوز لانه
ممنزلة الاجابة والقبول الوكيل ما دام حيا وان كان غائبا لا ينتقل الحقوق اليه الموكل ولما مات
الوكيل بالبيع عن وصي فالحقوق تنتقل اليه وصيته دون الموكل ولومات ولم يوص برفع الى الوصي
لينصب وصيا وقبل ينتقل اليه موكله الوكيل بشراء يملك ابراء البائع عن العيب عندهما وعند
ابن تيمية يملك قبل قبض المبيع لا بعده لان قبل القبض لا حصنة للعيب عن الثمن حتى لو صلح من
العيب على ثوب يكون الثوب زيادة في المبيع لا بدل العيب حتى ينقسم الثمن على قدر قيمة
المبيع والثوب وبعد القبض له حصنة من الثمن ولو صالح على ثوب يكون بدلا عن العيب فيل
عنده يملك الا برأه مطلقا لانه بمنزلة الموكل فيما لا يضر بالموكل ولا ضررنا لان الموكل مخير
في اخذ المعيب والزامه للوكيل عندهما الوكيل بالبيع يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاقالة
والبراء والمقاصة بما على الوكيل عندهما ويضمن الثمن للموكل ويبقى للبيوع في الاقالة عند الوكيل

وعنده لا يرد من لا يملك اسقاط الثمن عن المشتري وبالا قاله بغير شرا من المشتري فبقي الثمن على
المشتري للموكل والمشتري على الوكيل وكذا حظ بعض الثمن وتاجيله وقبوله الحاله على من يودون
المشتري في المالة او فوقه واخذ العوض عن الثمن والصلح منه على شيء يملك الوكيل في ذلك عندهما
وفي المقاصة ان كان دين المشتري على الموكل مثل الثمن صار قصاصا اجماعا ولو كان دينه على الوكيل
فعلى الخلاف وان كان عليهما بغير قصاصا بدين الموكل لانه يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالاجماع وعلى
هذا محققا محسنة في موضعين احدهما اذا كان لرجل على زيد دين لا يؤقده بتوكل الدين على الغير في
شراء عين من زيد فاذا اشترى بغير المقاصة بين دين الوكيل على البائع وبين دينه وجب للبائع على
الوكيل ثم للوكيل ان يأخذ الثمن من موكله الثاني ان يوكل بدين غيره بالشراء من المديون فيبيع
المقاصة بين دين الموكل وبين ما وجب للبائع على الوكيل **نوع في الوكالة** اذا دفع المديون عبدا
الى رب الدين وقال بعه وخذ حقه او دفع اليه دنانير وقال اصرها وخذ حقه منها وحقه في الدرامم
فباع او صرف وقبض الدرامم وملك في يد مملكت على المديون ما لم يجرث الدين فيها قبضا
وبمثل لو قال بعه خذك اربع الدنانير خذك ففعل بغير قبض مضمونا عليه كما قبضه قال الموكل
قد اضر حثك من الوكالة فقال قد بعته افس لم يصدق لانه اخبر حين لا يملك الانشاء ولو اقر الوكيل
بالبيع لافان فقال الموكل قد اضر حثك من الوكالة جاز البيع اذا اوعاه فذلك المشتري لانه اضر
حين يملك انشاء الوكيل بالبيع اذا لم يسلم المبيع اليه حتى قال بعته من هذا وقبض الامر الثمن او
قبضته ورفعه الى الامر او قال ملك خذني وكذبه الموكل في البيع وقبض الثمن او في قبض الثمن وحده
صدق الوكيل في البيع دون قبض الثمن في حق الموكل فان شاء المشتري نقد الثمن ثانيا الى الموكل
وقبض منه المبيع ولم يشاء فسخ البيع وله الثمن على الوكيل في الحالين الا في قوله قبض الامر الثمن من المشتري
ولم صدق الوكيل في البيع وقبض الوكيل الثمن وكذبه في الملاك او الدفع اليه فالقول للوكيل في ذلك
مع يمينه ويجوز له على تسليم العبد لا المشتري من غير ان ينفذ الثمن ثانيا اذا لم يكن العبد كما في
الوكيل اما اذا كان مسلما اليه فالوكيل مصدق في ذلك كله ويبقى العبد في المشتري والثمن على الوكيل
دون المشتري لان العاقد اقر برأيه فاه حلف الوكيل على ما ادعى برأيه ولو ايضا وان نكل ضمن الثمن
للموكل فاه استحق العبد بعد ذلك من يد المشتري رجوع بالثمن على الوكيل ولا يرجع الوكيل نكرا على موكله

اذ لم يصدر الموكل على قبض الثمن الا في حقه لان الوكيل مستحق في حق دفع الضمان عن نفسه لا في حق
الرجوع على الموكل وله ان يحتج موكله على العلم بقبض الوكيل فان نكل رجع عليه بما ضمن وكذا اذا اقر
بقبض الوكيل وكذبه في الدفع والهلاك مثلا اذا اقر الوكيل بقبضه الثمن لئلا اذا اقر بقبض الموكل من المشتري
لا يرجع المشتري لاعلى الوكيل ولا على الموكل ولو لم يستحق المبيع لكن وجد المشتري به عيبا فارق على المبيع
بقضا ولم يكن اقر الوكيل بقبضه الثمن لسترد منه الثمن ويرجع الوكيل به على موكله لئلا كان صدقة بقبض
الثمن ويكون المبيع للموكل وان لم يكن صدقة لم يرجع وله ان يحتج الموكل على العلم بقبضه فان نكل رجع
عليه وان حلف لا لكنه يبيع العبد ويستوفى ما ضمن من ثمنه ويرد الفضل على الموكل ولا يرجع بالنقصان
على احد مثلا اذا اقر الوكيل بقبض الثمن فان كان اقراره بقبض الموكل من المشتري لم يرجع المشتري بالثمن
لا على الوكيل لعدم الدفع اليه ولا على الموكل لانها لا يصدران على الموكل في اقرارهما بالقبض وحلف الموكل
باتا فان نكل رجع عليه والمبيع له وان حلف لا يرجع لكونه يبيع المبيع ويستوفى المشتري منه الثمن
ولو كان المولى هو الذي باعه موكله ووكله جلا بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فضع او دفعت
الى امر ومحمد ذلك موكله فالقول للوكيل مع عينه وبرئ المشتري من الثمن واذا وجد به عيبا فاداه
على الباع لم يكن له ان يرجع بالثمن على الباع لعدم ثبوت القبض في دمه ولا على الوكيل لانه لا يعتد
بينهما انما هو امين في قبض الثمن انما يصدر في دفع الضمان عن نفسه كما ذكرنا واذا ورد المشتري
على الباع باعه القاضى واوفى الثمن للمشتري من ثمنه ورد الفضل على الباع ولا يرجع عليه بالنقصان
ولا على الوكيل اشتري جارية وقبضها فباعها من غيره وقبضها ثم اشتراها المشتري الاول من الثاني
وقبضها ثم علم بعيب كان عند الباع الاول فان المشتري الاول لا يرد على الباع ولا على المشتري الثاني
نوع القاضى اذا امر امينه ببيع المأذون بطيب الغرماء ان قال جعلتلك امينة ببيعك لا بلحقة العدة
حتى لا يرد المشتري على الامين بعيب لكن يطلب من القاضى ان ينصب امينا الاول او غيره
فرد عليه ولو قال القاضى به ولم يرد لا بلحقة العدة ايضا الاصح قاضى او امينه ببيعك بعد الغرماء
واخذ المال فضع وصحى العبد ببيع المشتري على الغرماء ولو كان الوصي باعه للغرماء بامر القاضى
ثم استحق او مات قبل القبض وضاع الثمن رجع المشتري على الوصي والوصي على الغرماء ولو باع
امين القاضى للوارث واباعه بحاله رجع المشتري على الوارث ان كان املا والا ينصب القاضى

لوارثه والباقة بحاله عنه من يقضى دينه **نوع** الوكيل بالبيع يملك التوكيل بقبض الثمن الوكيل بالبيع
اذا وكل غيره فباعه كذا محضرة الاول جاز لكن الحقوق يرجع الى الاول وقيل الى العاقد وقيل اذا
باع الثمن بيمينه الموكل جاز بغيبة الاول وفي الاصح لا الا محضرة الاول او اجازته او اجاز الموكل
وكله بشرأ عبد بعينه بيمينه مسمى فوكل الوكيل الاخر فاشتره لزم الاخر والشا ولا اشتراه محضرة الوكيل
لزم الاخر **مسائل المتبضع والوكيل بالشراء** المتبضع لا يملك الا بضعه ولا يدع
دفعه الا بضاعة وامره ان يشتري له ثوبا يصح فنى البضاعة المطوعة كالمقرون بالمثنية دفع الثمن
بضاعة وامره ان يشتري له شيئا جاز وكل ما يجوز في البضاعة يجوز في المضاربة لكون المضارب
يباع ما يشتري والمتبضع لا دفع اليه الوضعية بضاعة يشتري له ثوبا او رقيقا فاشترى بعضه
ذلك وانفق البعض عليه في الكراء لا يضمن ولو اشتري الكل وانفق من ماله كان حظه عا وكذا في
المضارب على هذا امر رب البضاعة غيره ان يشتري له شيئا في المضاربة فانفق في العمل من
ماله نفسه يرجع في الاستحسان اشتري المتبضع ببعضه ثم مات المتبضع ثم اشتري بالباقي وانفق
الباقى في الكراء والنفقة ففى الشراء يضمن علم ثبوت المتبضع اولا وفي الاتفاق ان علم يضمن والا فلا في الاستحسان
وان مات رب المال قبل ان يشتري المضارب شيئا فليس له ان يشتري وان لم يعلم ثبوته وان مات
بعد ما اشتري المضارب رقيقا له ان يشتري بما بقى من المال ما يصالحهم من الطعام والكسوة وان علم ثبوته
كالوهمى المضارب بعد الشراء عن التصرف **في التوكيل بالشراء وهي انواع** قال الاخر اشترى في
جارية بالف او قال خري مالي او قال بهذه الف واشترى اليه صح التوكيل له اذا قال اشترى جارية
بالف او هذه الجارية بالف فهذه مشورة لا توكيل دفع اليه الف او قال اشترى بها ثوبا اي ثوب
جاز وكذا اذا قال اشترى بها الدواب او الاشياء وكذا الاثواب في قول لانه لما ذكر الف واللام
ولم يرد المعهود لعدمه ولا كل الجنس لاستحالة علم انه اراد ما هو من جنس ذلك واشترى اي الاشياء
يصح وشيئا وثوبا وانه لا وان بين الثمن ونوعه كروي وحار وفرس جانبا لبيان الثمن ومثلا
وجارية واداء ببيعان الثمن وثيابا ودواب كالنشاب والدواب جاز لبيان الثمن ودفع الي
سمار الف درهم وقال اشترى بها فهو امر له بشرأ ما هو معروف بشرأه وكله بشرأه الخطأ وغيره
من المقدرات ولم يسم كيلا ولا ثمنام يصح حتى لو اشترى بها من غير دفع المال اليه لزم المأمور ولما اورد

ان يشتري بها لهاماً فاشترى بها فاكهة او لحم لم يجز على الامر ويقع على الحنطة والديق استهاناً
ومذاعف اصل كوفة فاتهم ستموع سوق الحنطة والديق سوق الطعام حتى لو اشترى شعيراً لم يجز
ايضا وقيل ان كانت الدراهم كثيرة يشترى مثلها الحنطة لا غير لا يانم الامر غيرها وان كانت
قليلة لا يشترى بمثلها الا الجز فليفتك قال ابو جعفر ان كثرت الدراهم فعلى الحنطة وان قلت
فعلى الجز وفيما بين ذلك على الديق وفي عفا الطعام ما يمكن اكله بلا ادم كالحم المطبوخ والمقنوني
فيصرف الوكالة اليه دونه الحنطة والديق والجز وبه يفتى وعن ابي يوسف اذا كان ثمة وليمة فالدرهم
الكثيرة على الجز وكلمة بشر ادم بدرهم فاشترى المطبوخ والمشوي منه لم يلزم الامر الا اذا كان جافاً
نذلك خافوا لحم الطير والوحش لزمه لئلا كان في بلديسابع في اسواقه وشري ثاة الحية والمذوجة
لا يجوز عليه وان سمي بعشرة ونايرة الا ان يكون مسلوخة ولوا حرة بشرى البيض فهو على بعض الدجاج
مختلف يمين اكل البيض حيث يقع على بعض الطير ايضاً امره بشرى فاكهة فاي فاكهة يباع
في الاسواق جاز وكلمة بشر ادم وفي دمن اشترى جاز وكلمة بشرى الاضحية يتبعها يانم النحر
والوكيل وبشرى النعم والجهد ان اشترى في وقتها من السنة الثابتة لا يجوز وقيل بتقييد التوكيل
بشرى الاضحية والنعم والجهد مروي عن ابي يوسف لآ عند الامام بعبر الاطلاق **نوع** وكلمة بشرى
جارية فاشترى فارحم محرم من الموكل او جارية حلف الموكل بعقوبتها ان ملكها صح وعققت وكلمة العبد
المأذون اشترى قريب محلاً والصبي المأذون اشترى قريب نفسه صح وعقوت ولو اشترى له ابو
الوصي قريب الصبي او المعتق لا ويلزم المشتري اشترى للمعتق امة وقد استولها بالنكاح
يانم الاب في الاصح صبي او معتق وصبي اخوه فقبضه له والد او وصيه جاز وعقوت مخلوق الشراء
وكذا اذا وهب له نصفه لكى لا يضمن الصبي بل سعي العبد في نصيب الشريك وكلمة بشرى جارية
وسمي جنسها وثمنها فاشترى له عبياء او مقطوعة اليد لزم الامر في قوله خلافاً لما في العوراء
ومقطوعة اصدي اليدين جازاً جماعاً وكلمة بشرى بقة لم يجز العبياء وكذا لو قال جارية تحزني
او سمي خلاصاً من الاعمال ولو قال جارية لها ما فاشترى اخذت الامر لم يلزمه ولو قال زوجتي
او امة فزوجها عبياء جاز ولو قال امرة سقواء فزوجها عبياء فزوجها بصيرة
جاز وكلمة بشرى جارية فاشترى اخذت امرة الموكل او عمة امرة من نسب او رضاع او بشرى جارية

ونوع

لها نوع او سمي في عنة بابين او ربي او وفاة كان مخالفاً ولو اشترى اخذت امة قد وطئها لزمه ولو
اشترى صغيرة لا يطبق او مجوسية فهو مخالف وبالنصرانية او اليهودية لا وكذا بالصباية في قياس قوله
ولو اشترى رتقاء ولم يعلم بها لزم الامر وله حرة الرد ولذا علم ادم يعلم في قياس قوله بشرط اذ
البيع عن كل عيب فهو مخالف وكذا لو قال الامر جارية اعقها على ظهاري فاشترى عبياء او مقطوعة
ولم يعلم لزمه وله الرد ولزمه كان يعلم فهو مخالف ولو كان جارية بين اطواها فاشترى اخذت في عقد
واحدة او جارية وعمتها او خالتها من رضاع او نسب فهو مخالف وفي الصنفين لا وقيل لو اشترى
له امرة وبنتها لزم الامر لان وطئها حلال له وانما يحرم عليه وطئ احداهما بوطئه الاخرى وكلمة بشرى
له عبد فلان بكذا فقال رب العبد للوكيل بعث هذا العبد من فلان الموكل بكذا فقال الوكيل قبيل
لزم الوكيل لآ الموكل امره ان يقبل على نفسه حتى يارفع العبد فقبل على الموكل فصاح في الغلابة فوقف
على اجازته الوكيل بشراء شيء بعينه ان اشترى لنفسه لا يجوز الا اذا خالف في الثمن لا في غيره او في
جنس آخر ولو وكل غيره بالشراء فاشترى له صح بخلاف الوكيل بنكاح امرة معينة اذا تزوجها بنفسه
لنفسه حيث يصح قال المأمور اشهدوا اني اشتريتها فلان فهو الامر ولو قال لنفسه فانه قال قبل
حدوث عيب او ملاك اشتريتها فلان فالقول له وان قال ذلك بعد ما انت او تعبت لم يصدق
الا ان صدقة الامر قال لا فاشترى عبد فلان بغيري وبينك فقال نعم فقال له آخر اشترى عبد فلان فذكر سعي
وبينك فقال فاشترى المأمور العبد فهو من الامرين ولا شيء للمشتري ولو لم يشتره حتى لقته ثلث
فقال له مثل ذلك فقال نعم والاولان غايبان ثم اشترى من الامرين الاولين لانه لم يخرج عن كليهما
ما لم يعلم فان علم بقوله ان ثلث ثم اشترى كان بين المشتري والثالث ولا شيء للاولين قال لا فخر
ما اشترى اليوم من البقر للاضحية فبيع وبينك فقال نعم ثم قال لا فخر مثل ما قاله الاول فقال نعم
ثم اشترى بقرة للاضحية فان نصفها للاول اخر ونصفها بين الاولين وبين المأمور نصفين فاك
ان اشترى بقرة للاضحية فبي وبينك فقال نعم فاشترى كانت بينهما وبينك في العبد
لا يكون بينهما لان الوكالة بشراء العبد من غير بيان الثمن لا يجوز وفي البقر يجوز اشترى عبيداً او
ثم قال لا فخر اشترى فيه فلم يقل شيئاً حتى قال المشتري لعينه قد اشترى فيك فيه ثم قال لا فخر اشترى
جميعاً قبلنا فالعبد بينهما وبخرج المشتري الاول منزله من بقوله لا فخر بعينك نصف هذا العبد

تخمسائة ثم قال لا يخرج عنك نصفه تخمسائة وقال لا جميعا قد قبلنا قال لا آخره اشترى عبد فلان
نعم ثم وكله آخره بان يشتريه له فاشترى الوكيل واشهد له الآخر قال قبل الوكيل منه حفرة
الاول فهو الثاني ولزكان لا يحضره فهو الاول ولو كان قال له الاول ولو كان قال له الاول
اشترى في بالفرصم وقال له الآخر عانة دينار فاشترى عانة دينار فهو الآخر لانه لا يملك
الشراء لنفسه بالدنا يربو ما توكل عن الاول في ثرائه بالدرهم فيملكه لغيره بها امره بانه يشترى
له بقرة بعشرة دنانير فاشترى بمائتي درهم وفيه الدنانير حبل الدرهم او كان على العكس لزم
الاخر استحسانا في قوله لا حيفي ولي يوسف به خلافا لمحمد وزفر ولو اشترى بعروض قيمتها مثل
الدرهم لم يلزم الامر اجماعا وكله بشراء بقرة سواء للاضحية فاشترى بلفاء او امره لزم
لزم الامر ولو قال بقره انني فاشترى فكلما لم يارنه وكذا الشاة ولو قال بقره ولم يقل انني لزم
الامر ولو قال كبش اقره او اعين للاضحية فاشترى كبش ليس ما عين ولا اقرن لم يارنه الا
والوكيل بالسلم اذا ضاع الفقد في درهم الامر فالفقد لا امره في درهم نفسه له وان لم يصف
اصلا يعتبر نيته فان قال لم يحضر في نية قال ابو يوسف حكمه بالفقد سواء صدقة الامر او كذبه
وقال محمد ان كذبه فكذلك وان صدقة فالفقد للمامور بكل حال ولما الوكيل بشراء شيء لغيره اذا
عقد ولم يحضر نية من المبيع من جعله على سبيل الخلاف ومنهم من قال الجواب فيه عند جواب
محمد في السلم وكل عبد ما فوينا بالشراء بالنقد فاشترى المامور صح لآمره والعهد على العبد
استحسانا ولو امره بشراء شيء فيه ففعل يقع للعبد قياسا واستحسانا لان الاول حاوضة
لان له حبس المشتري الى ان يستوفي الثمن وفيه ان لا فكان كفا له فيحتاج الى الاول والخدم
نوع الوكيل بالشراء يطالب الثمن من مال نفسه وان لم يدفع اليه الموكل بعد الوكيل بالشراء
اشترى فيه فحل الثمن ثبوته لا يحل على الامر الوكيل بالشراء يملك حين المشتري خلافا لزرفر
فان سلك في يد قبل الحبس هلك على الموكل وبعد الحبس نصفه كالغصب فانتمت عند زفر
وعند حنيفة ومحمد كما يبيع بالثمن وعند زرير كالموت بالثمن من قيمته ومن الثمن ولو لم
يحبس الوكيل المشتري عن الامر حتى فقد تخمسائة ثم طلبها منه فملكها عند الوكيل
سلم للوكيل الخمسائة المقبوضة وبطلت الباقية عن الامر ولو كان حبسها في الاستاء فعليه

ولو

رد المقبوض ايضا اشترى الوكيل جارية بالف فوسم البائع الا ان للوكيل يرجع الوكيل
عن الامر ولو وهب له خمسمائة ثم الباقية رجع الوكيل تخمسائة الثانية لا الاولى لان الاولى حط
والثانية هبة ولو وسم تخمسائة ثم الباقية لا يرجع على الاخر الا بالمائة المأمور بشراء عينة
بالف اشترا بمائتي ومائة ثم حط البائع المائة من المشتري والعبد له دون الامر البائع
الوكيل عن الثمن يرجع على الامر كما لو وسم له بخلاف الكفيل فانه يرجع على الاصيل الطالب
له دون الابراء والفرق ان الوكيل انما يرجع على موكله بالثمن لبيعته من الموكل فيستوفي الابراء
والهبة كما لو باع منه حققة والكفيل انما يرجع بملكه ما في ذمة الاصيل حتى انه لم يرجع قبل
الاداء وانما يملك ما في ذمة الاصيل بالاداء او بهبة الطالب لا بالابراء رجل في يد الانسان
فوكيل غيره ان يشتريه له من حوله فقال الوكيل اشترىته ونقدت من مالي وصدقه الوكيل
يؤمر باداء الثمن الى الوكيل ولا يلتفت الى قوله ان اخاف ان يشترى العبد الشراء فيستوفي
فله جاء موالي العبد وانكر البيع رجع الامر على المأمور بما اعطاه اشترى عبد من غير ملكه وانكر
الوكيل عند القاضي وغاب فطلب البائع النقص من القاضي ينقص بينهما وان طلب المشتري
بممن المالك بانه ما وكله فالقاضي لا يؤخر الفسخ بل يقول للمشتري انقص البيع وانطلق والطالب
لمينه فرق بينه وبين وكيل المشتري بالرد والعيب اذا امره عليه البائع رضاء المشتري بالعيب
فان لم يمينه فالقاضي يحلفه **اولا نوع في طريق ثبوت الملك** للموكل بالشراء وتوكل الوكيل
فيل الملك يثبت للوكيل ثم ينتقل الى الموكل فينقل يثبت للموكل ابتداء وهو الاصح
حتى لو كان المشتري قريب الوكيل او منكوحة لا يفتق ولا ينفذ النكاح امر رجلا ان
يوكل له انسانا ففعل فاشترى الوكيل يرجع الوكيل على الموكل وهو المأمور والمأمور على
الامر ولا يرجع الوكيل على الامر قال لاخر وكل فلانا بان يشتري بي منك ما بدارك كان فكر
جائزا لانه الاول كالموت ولو قال وكل من شئت بان يشتري بي منك ما بدارك لم يجر قال
لوكيم اجزت ما صنعت حتى ملك توكل غير فوكيل الوكيل وقال له مثل ذلك فالتا لا يملك
التوكيل وكل الوكيل وقد قيل له اعمل براك صار لكا وكيل الموكل وينفذه الاول وان
لموت الموكل ولا ينفذ انك لموت الاول وانفذه وبملك الاول خذ انك الا ان يقول الموكل

مطلبه عدم مجلس الوكيل

فوكله لا يعزله لانه كالمسؤول ولو قال وطره ان شئت يعزل ويملك الوكيل ببيع ما انشترى وكيله
سائل الاقراض والاستقراض التوكيل بالاقرض جائز وبالاتقراض لا اورجلا
 بان يرضى مالا ويلتزم الزبح لئلا ياتي اليه الامر فان اقرض المأجور لا يرجع على الامر بما اوى لانه
 التملك مقتضى الامر والاطاء الوكيل يقبض الدين بغير خصم كما في اثبات الدين وفي اثبات الالباء
 والايفاء عليه بالبينه عند الامام خلافا لهما فاما المطلوب للتقاضى جفاف الوكيل ما يعلم ان الطالب
 قبض حتى لا يعين على الوكيل ولا ينتظر تخليف الموكل بل يدفع المطلوب اليه ثم يتبع الموكل
 فيستحلفه الرسول والمأجور يقبض الدين لا يملك الخصومة والوكيل يقبض الدين لا يملك
 الخصومة اجماعا اذا كان الوكيل من القاضي كما لو وكل رجلا بقبض ديون الغائب الوكيل
 يقبض الدين او بالخصومة اذا قال في مجلس القضاء قبضت ودفعت الي الموكل صح او ان
 في المستثنين جميعا الوكيل يقبض الدين اذا قال قبضت وسلك عندي او دفعت الي الموكل
 وكذبه الموكل يصدق في حق ابراء المدينين لانه في حق الرجوع على الموكل بتقدير الاستحفاق
 حتى لو استحق انسان ما اقر الوكيل بقبضه وضمن المنحى الوكيل لا يرجع الوكيل على الموكل
 الوكيل ان يقبض الدين لا يملك احدهما القبض ولو وكلا بالخصومة والقبض خاصا صريحا
 ولا يقبض الا اهما الوكيل يقبض الدين وكل من في عياله صح حتى لو سلك في يد الشا
 يملك على رب الدين احد رتي الدين اذا وكل اصيبا بقبض نصيبه فقبض صح حتى لو سلك
 في يد الوكيل يملك على الامر كله اذا كان قائما كان للشريك ان يشرك كما لو قبض بيدي الدين
 فملك في يد فهو من نصيبه ويشركه فيما كان قائما وكل الهتهم المدينون بقبض الدين من
 نفسه او عبده لا يصح ولو وكله ببراء نفسه صح لانه ان كان عاملا لنفسه تنفرد بغيره فهو
 عامل لرب الدين باسقاط دينه وشرط الوكالة كونه عاملا لغيره لا كونه عاملا لنفسه التوكيل
 بالتقاضي يعتمد العرف لانه في بلد كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض الدين
 كان التوكيل بالتقاضى توكيلا بالقبض والا فلا الرسول بالتقاضى يملك القبض لانه بمنزلة الرسول
 ولا يملك الخصومة اجماعا **سائل اثبات الوكالة** الوكيل يقبض الدين اذا احضر خصما
 فاقتر بالتوكيل وانكر الدين لا ثبت الوكالة حتى لو اقام البينة على الدين لا يقبل ادعى فلان

وكله بطلب كل حق له بالكوفة وبعضه والخصومة فيه وجاء بالبينه على الوكالة والموكل
 غائب ولم يحضر الوكيل احدا قبل الموكل حتى فالتقاضى لا يسمع شهود حتى يحضر خصما واحدا
 لذلك او حقا به في يسمع ونفذه الوكالة فان احضر بعد ذلك غير ما اقر لم يحضر الى عانة البينة
 ولو ادعى الوكالة بطلب كل حق له قبل انسان بعينه شرط حضور بعينه واذا ثبت حضور
 فجاء بخضم حن يقيم البينة على الوكالة من الغري ادعى انه وكله يقبض كل حق له ولو وكله على
 من كذا واقام بینه شهيدا على الوكالة والحق على المدعي عليه دفعة واحدة يقبل على الوكالة لا غير ولو
 باعاقه البينة على الحق عند الامام وعندهما يقبل على الاخرين يقبض الوكالة (اولا ثم بالمال كذا
 لو ادعى انه وصي الميت وليت على من كذا واقام البينة على الوصاية والمال او ادعى انه ابن فلان
 مات ولا وارث له سواء ولا يبيد على من كذا فعند الامام يقيم البينة على الامر الاول ثم على الثاني وعندهما
 على الاخرين دفعة واحدة اقر المطلوب بالدفعة وانكر الوكالة فلا عين عليه عند وقال الخلف العلم
 ادعى انه وكله يقبض من العين فاق الذي في يد العين بالوكالة فله ان يمتنع من الدفع ولو كان فينا
 فاق بالوكالة والدين ليس له ان يمتنع ثم في العين اذا اقر وامتنع عن الدفع فاقام المدعي البينة
 على الوكالة صح وان كان يقيمها على المقر كما اذا ادعى دينه تركه واحضر ولدنا فاقام البينة
 على من المقر من الزكاة شيئا له ذلك حضر مجلس القاضي وكل رجل بقبض كل حق له بخلاف ان
 كان القاضي يعرف الموكل يقبل هذا التوكيل ويجعل وكلا حتى اذا احضر خصما بعد قبضه الموكل يسمع
 خصمته ولنزكاه لا يعرف الموكل لا يقبل لانه لا يعرف وقت القضاء لمن يقضى وان ادرك الموكل
 ان يقيم البينة انه فلان بن فلان بن فلان في موكل من فلان في موكل من فلان لا يقبل لانه ليس من اخصم حاضر
 وعلم لو اقام البينة انه فلان بن فلان بن فلان في موكل من فلان في موكل من فلان لا يقبل لانه ليس من اخصم حاضر
 آخر ان فلان ابن فلان بن فلان في موكل من فلان في موكل من فلان لا يقبل لانه ليس من اخصم حاضر
س شهد واحدته وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي الكوفة وآخر قال عند قاضي البصرة
 جازت شهادتهما **سائل المأجور يدفع المال بجهة قضاء الدين وغيره** قال لمدينه البعث
 به مع فلان او ارسله به مع ابني او ابني او مع غلامي ففعل المدينون فضاخ منه فهو من مال المطلوب
 لانه رسول المطلوب وقوله البعث مع فلان ليس توكيلا ولو قال ادفع الى ابني او ابنك او غلامي

مطلبه عدم مجلس الوكيل
بعدم بالوكالة عند الامام وجواز له الامام
على المعتمد

ماء خذنه

او غلاما ملك بايتني به فهذا توكل فان ضاع فني مال الطالب وكل بقضاء الدين فقال الوكيل قضيت
فصدقة الموكل وكون لا يدفع اليه مخافة انكار القابض واخذ ثانيا بيج الموكل على القضاء للوكيل
فان جاء رب الدين وانكر قبض من الوكيل ثم سوي يرجع على الوكيل بما ادعى وان كان صدقة الموكل
وبعضهم وضعوا المسئلة في التوكيل بشرى الغير امر رجلا ان يقضي عنه دينه فقال المأمور بعد
ذلك قضيت وصدقة الامر ولذبه رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع
المأمور على الامر لان المأمور وكيل بشراء ما في ذمة الامر مثله وينفذ الثمن من مال نفسه فانما يرجع
على الامر ان لو سلم الامر ما في ذمته كالمشتري انما يؤثر بدفع الثمن اذ اسلمه ما اشتري وذكر القودور
ان يرجع رب الدين على المديون بالدين والمأمور على المديون بما قبض امر غير بقضاء دينه
فقضاء فجاء يرجع عليه فقال المأمور ما كان لفلان علي دين اصلا ولا امرتك ان تقضيه ولا انت
قضيت شيئا ورب الدين غائب فاقام المأمور البينة على الدين والامر بالقضاء فان القاضي
يقضي بالمال على الامر للغائب وبالرجوع للمأمور على الامر وان كان رب الدين غائبا لان عنه
خصما حاضر احكاما لا ما يدعيه للغائب بسبب ثبوت ما يدعيه لنفسه وفي مثل ينتصب الحاضر
خصما امر غير بان ينفع عليه فانفق يرجع على الامر وان لم يثرط الرجوع قال غيره اضيق على
ديني نقضاه يرجع عليه ولو قال اقر ذكوتي مالي او مب لفلان يعني الفاعل المأمور لا يرجع عليه
الا اذا قال له على اتي ضامن كذا لوقال عوض الواسع عني او اطعم عن فلان يعني والاصل في
جنس هذا انه متى ملكه المدفوع اليه مقابلا يملك المال فالمأمور يرجع وفيما ملكه غير مقابل به لا
الا بشرط الضمان قال **الآخر** اقضه عني او قال الذي علي او ادفع عني على ان لك عني فاد المأمور
له ان يرجع على الامر ولو قال اقض فلانا او ادفع فضله ولم يقل عني ان كان المأمور شره فكاله او خلاط
له وتفسيره ان يكون في السوق بينهما اخذ واعطاء او المأمور في عيان الامر كالزوج بامر زوجة
او عكسا كالزوجة بامر الزوج ويرجع وان لم يكن موافقا لاد المعبر فيه المسكنة فيرجع وان
لم يوجد شيء من هذه الاشياء الثلثة لا يرجع عندهما وعند يوسف يرجع ثم عندهما الدافع
لا يرجع على المدفوع اليه بما دفع فيما قال اقضه او ادفع قضاء وفيما لا يذكر القضاء يرجع وحمل
على الامر بالاداء قال **الثاني** عني فلانا الف درهم او الف درهم له علي او ادفع اليه واعطه

مطلب

60
الذي له علي او ادفع له علي او اعطه عني او اقضه له علي او اقضه عني ففعل المأمور يرجع بها
الامر وقوله عني علي اقرار بان المال عليه ولو قال انقد كذا علي لتي ضامن لها او قيل لها او علي انها
لك عني او اتي او قبلي فهو سواء اذا نقضت بها وكذا لو نقض بها مائة دينار او باعها حاربه او
ادابته ونحوها يرجع بها عليه ولو امر خلبطاله ان ينفذ فلانا عنه الف درهم جيد فنقد القابض حجة
او غلة لم يرجع الا بمثل ما اعطي لانه يرجع بحكم الاقرار ولو كان المأمور كنفيل لا يرجع بالف جيد لانه
رجع بحكم ملكه ما في ذمته الاصيل **سائل الوكيل بالخصومة** طلب المدعي من القاضي ان ياخذ
من المدعي عليه وكيل بالخصومة اخذ كالكفالة بالنفس لكن اذا ابي لا يجبر بخلاف الكفالة وكلمة خصومة مائة
واخذ حقوقه من الناس على لسان لا يكون وكيل فيما يدعي على الموكل صح فلو اثبت الوكيل المال لموكله ثم
اراد المدعي عليه الدفع لا يسمع على الوكيل وكلمة بالخصومة واستثنى الاقرار صححت الوكالة ولا تستثناء
في طاهر الرواية وكلمة بالخصومة واستثنى الاقرار صح عند محمد خلافا ليه يوسف لمحمد ان الاثبات قد يفر
الموكل بان كان المدعي ودعة او بضاعة وذكر في بعض المواضع صححت استثناء الاثبات ولم يذكر خلاف
وكل المطلوب وكيل بالخصومة ثم اراد بعد ذلك ان يستثنى اقرار الوكيل عليه جاز عند محمد مطلقا
وعند يوسف بغيره الطالب لا وعلى هذا الخلاف اذا ادعى المطلوب لو كلفه في ان يوكل غيره ثم اراد
ان يحجر عليه في حق هذه الزيادة حتى لا يملك توكيل غيره الوكيل بالخصومة اذا اقر في غير مجلس القضاء
لا يصح اقراره لكن يخرج من الوكالة وكذا اذا استثنى اقراره فان قال الوكيل قبضت هذا الحق مني
الغريم فضايع مني او قال دفعته الي الطالب صح اقراره وبراء الغريم بخلاف ما اقر بقض الطالب
لان قبضه بطل حو الوكيل في الاستيفاء وذلك مستثنى وقبض الوكيل حرم حقه في الاستيفاء
فصح والقول له مع يمينه في دعوي الضياع والدفع الي الطالب التوكيل من غير رضا الخصم كما هو
لازم بالاتفاق الا اذا كان على مسيرة او في السفر فهو لازم اذا اراد السفر لكن اذا صدقة خصمه فان
كذبه يسلم مع من يريد السفر كالمستاجر يريد السفر ففسخ بعذر السفر فسئل دفقة فاذا تحقق السفر
لزم توكيله من غير رضا الخصم وسقط المطالبة باعطاء الكفيل وتقديم دعواه في مجلس القضاء وكل
المضارب بشرائه جيد بالف درهم من المضاربة ثم مات المضارب بطب وكالة وكيله ووكيل الوكيل
لا ينفذ بموته **سائل الوكيل بالطلاق وغيره** التوكيل باليمين بالطلاق جاز قال لامرأة الغير

ان دخلت الدار فانت طالق فاجاز الزوج فدخلت طلقت ولو دخلت قبل الاجازة لا فان طهرت
بعد الاجازة فدخلت طلقت لانه يصير بمنزلة مقصودا على حالة الاجازة بخلاف ما لا يصح تعليقه بشرط
كاسبوع ونحوه فان الموقوف منه اذا انقضت به الاجازة ثبت حكمه من وقت العقد حتى ثبت المنكر
للمشترى في الزوايد الحادثة بعد العقد تزوج امرأه بغير اذنها ثم طهر منها ثم اجازت فالظاهر باطل
بخلاف اعتناق المشتري من الفضوي قال لو كلى طلاقا لا يطلق احدكما دون صاحبه فطلق احدهما
ثم الآخر او طلق واحد ثم اجاز الآخر لم يقع مالم يجتمعا وكذلك في كسب عتاق ولو قال طلقها جميعا ثلثا
لم يقع شيء مالم يجتمعا على الثلث تنفرد احد وكلى طلاقا به لاحد من جعل امرها بيديها ولا احد
وكلى خلع او تزويج او عتاق قال لا امرأته طلقا انفسكما ثلثا وطلقت احدهما في المجلس نفسها
وصاحبتها في المجلس او غيره ثلثا طلقا ثلثا ولو قال طلقا انفسكما ان شئتما فطلقت احدهما لا
لانه وجد بعض الشرط وكلى الطلاق خالع على ما لم يسمي يصح في غير المدخول بها لا المدخول بها وقبل
لا يصح فيها خالع الوكيل بالغ على انه ضامن صح وان لم تأس المرأة بالضمين وكذا ترجع قبل الاداء
وبعد الوكيل بنكاح المرأة اذ تزوج على انه ضامن للمرأة فهي بالخيار في مطالبة الوكيل والزوج
والوكيل لا يرجع على الزوج اذا اخذت منه وكلمة بطلنة فطلق ثنتين لم يجز عنده وقالوا وقعت
واحدة وكل بالطلاق او العتاق فنعمل الاجنبى فاجاز لم يجز لان المطلوب عبارة وكذا لو وكل
الوكيل فطلق الثنا كخضرة كذا في الخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا وكل وفعل كذا
كخضرة او فعل اجنبى فاجاز وكلمة بان يعتق نصف عبده فاعتق كله لم يجز وفي عكسه عتق نصفه
وقالوا عتق كله في الوجهين وكل رجلين باعتاق عبدهما فقالوا اعتقت احدهما وامام قبل البيان
في القياس لا يعتق واحد وفي الاستحسان يعتقان ويسعى كل واحد في نصف قيمته لانه كان وكلا
بالمنجزة والمبهم كالمعلق بالبيان لكنه منجزة في حق الموقوف دون المحل وكلى عتق قالوا اعتقته
امس وكذبه الموكل لم يعتق وفي وكيل البيع القول قوله لان وكيل البيع لو اجاز بيع غيره جاز
وكلى العتق لو اجاز عتاق غيره لا **س** وكيل قبض الدين وكل به من في عياله صح التوكيل
بالبيع توكيل قبض الثمن احد وكلى قبض الدين لا يتفرد به وفي رد الوديعة وقضاء
الدين يتفرد الوكيل بالاجازة ليس له قبض الاجرة وجس المتاجرة ولو وهب الاجرة قبل

على

القبض جاز ان لم يكن شيئا بمعيته **س** **باب العزل** صح الرجوع عن الرسالة بلا علم بالعلم
عزل وكيل النكاح لا يصح مالم يعلم وكذا وكيل الطلاق بلوغ كتاب موكله بالعلم اليقيني
اذا علم ما فيه كذا وصورة رسوله كايضا من كان وان احبزه به عدل او اثنان غير عدلين العزل
وان كذبه المخبر اذا ظهر صدق الخبر ونحوه واحد غير عدل ان صدقه العزل والا فلا في قول
الاحام وان ظهر صدق الخبر وقالوا العزل اذا ظهر صدق الخبر وان كذبه وكذا الخلاف في العزل اذا
وفي الاخبار للشيعين بيع الدار والاخبار للموكل بان عبده حتى يبنى آدم والاخبار للبيكر بالنكاح
والاخبار لم يأسلم في دار الحرب ولم يجرها جبرائيل بالشرايع عند الامام بشرط العدالة والعرف
وفي الصحيح الروايتين لا يترط في الاخبار بالصلوة العود الوكيل لا يملك اخراج نفسه عن الوكالة
بغير علم الموكل منعت المرأة الزوج عن السفر الا ان يوكل بالطلاق ان لم يجز في وقت كذا فوكل
ولم يجز حتى صار وكلا فلا ان يعرفه بلا حضرتها في الاصح ولا يجز الوكيل على الطلاق قالوا طلق
صرتك فلا ان يعرفها ولو قال لا اجنبى طلقها ان ثبتت فهو يملك خلع على المجلس ولا يملك
الرجوع عنه خلافا لفرق قالوا وكل ان تطلق نفسك فهو تفويض لا توكيل حتى الموكل والموكل
بعد اذ عده ان جئت جنونا مطبقا بنعزل والا فلا وتفسير المطبق من في النكاح وانما ينعزل
بجنونه فيها يملك عزله وفيما لا يملك كالعزل في الرهن والامر باليد للمرأة لا ينعزل بجنونه
والوكيل بالخصومة بالتمس الخصم بنعزل موت الموكل وجنونه كذا الوكيل بالطلاق انما اراد
فوكالة الوكيل موقوفة عند الامام نافذة عندها ولو كان الموكل امرأة فهو على وكالة حتى يموت
او يلحق بدار الحرب وكلمة بان يزوجه فلانه فاذا اجاز زوج فبانت منه فزوجها عنه بعد العدة جاز
ولو تزوجها الموكل بنفسه ثم ابانها لم يكن للوكيل ان يزوجه اياه ولو تزوجها الوكيل وفعل بها
ثم ابانها ثم تزوجها عنه جاز كذا لو تزوجها بعد ما اردت وبسيت واسلمت في قول الامام خلافا
لها ولو تزوج الموكل امها او ذات رحم محرم منها او اربع سواها فقد اخرج من الوكالة وكنت
رجلا ان يزوجه ثم تزوجت قبل تزويج الوكيل او اردت فقد اخرجته من الوكالة وان
لم يلحق بدار الحرب اراد الموكل ولحق بدار الحرب يتوقف وكلا وكلى **نوع** الوكيل بالبيع
ينعزل اذا باع الموكل بنفسه فان عاد اليه بدم ملك عادت الوكالة والا فلا في النجاة لا يعود

وكحل بالطلاق ثم طلق بنفسه او خلع وانقضت عدتها ثم تزوجها فطلق الوكيل النعم والطلاق
لا يخرج عن الوكالة بتطويق الموكل الا بالثلاث ووكيل الخلع يخرج خلع الموكل خيرا او جليلا او
بيدها ثم طلقها باينة لوقال لها انت طائي واحدة باينة ان شئت فقال شئت سقط الخيار
والامر باليد ولو كان رجعا لا يسقط قال بها اختاري ان شئت او امرتك بيدك اذا شئت
فطلقها باينة ثم تزوجها فاخارت نفسها طلقت باينة في الاصح وكذا بيع عبده فباعه الموكل
ثم رد عليه بعيب بقضاء كان للوكيل ان يبيعه ثانيا في الاصح كذا لو باع احد وكيلي الموكل
بيعه فرد عليه بعيب فلكل واحد منهما بيعه باع الوكيل في رد عليه بعيب لان بيعه ثانيا وكذا
بان يهب عبده فوهبه الوكيل ثم رجع الموكل في عبته لم يكن للوكيل ان يهبه مرة اخرى وكيل تزوج
فلانه تزوجها لنفسه ودخل وجاءت بالا ولاد ثم طلق وانقضت العدة ثم تزوجها من الموكل
جاز وكل بكتابة عبده ثم كاتبه الموكل او الوكيل ثم عجز لم يكن للوكيل ان يكاتبه ثانيا كما هبته
نوع في الغزل عن الوكالة المعلقة والارمة يصح الغزل قبل وجوب الشرط التوكيل حتى لو
قالت له اذا جاء غد فطلقني بالف او قال العبد اذا جاء غد فاعقني بالف جاز ولو نسيت او
نسي العبد قبل مجيئ الغد ثم جاء غد فطلق او اعقني بالف لم يصح وعن ابو يوسف انه لا يصح الغزل
عن الوكالة المعلقة قبل الشرط قال وكذا لو كان في الرجوع عنه لكان في الطلاق والعتاق
لا يمكن غزله كما لو قال لرجل طلق امرأتني شئت او لعقني عبدي حتى شئت لا يمكن غزله فلا
اذا قال وكذا لو كان في الرجوع فالحق من الامر باليد ولو كان في البيع والشراء والاجابة
يصح الغزل وقال شيئا خذله ان يعزله في الفصول كلها ولو قال وقت التوكيل كلما عشت فانت
وكيلي وكالة مستقبلا ثم عزله فعزل لكن يكون وكيله بوكالة مستقبلة فان اراد غزله عنها قبل
يقول كنت وكنتك وقتك كلما عشتك فانت وكيلي فقد عشتك عن ذلك كله عن المطلقة
والمعلقة فينزع ولا يبرئ وكذا لا يتوكيل جديده فيقول عزلتك كلما عشتك او عشتك عن
الوكالة كلها والاصح فيه ان يقول اولا رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن الوكالة المستقبلة
وقوله رجعت احسن من خلافه ليعرف ان رجوعه عن الوكالة المعلقة بلفظ الغزل **تعلق**
الغزل بالحكم لا يجوز اختلط عمل الموكل بالشراء ويعرف الشرط والقبض فهو على وكالة

بمحل ما اذا اختلط بشرب البسج لانه بمنزلة المعقوق قال الموكل رد على الوكالة فقال ردودتها
خرج عن الوكالة اقام البينة على وكيل القبض انه اوفاه لرب الدين قبلت وبراء ودفع الي
آخر عشرة دراهم لينفقها على اهله فانفق عشرة من عندة والعشرة بعشرة قال اعزتك ببيع العبد
بالنقد فبعته نسيه فقال امرتني به حطفا فالقول لا امر وكيل تزوج زوجة كزوجة قسمة حاز
بمحل المثل **كتاب الشهادات** فيما يحل للرجل ان يشهد
اولا في اداء الشهادة وفيه اختلاف الشافعيين والرجوع عن الشهادة فيمن يقبل شهادة
وفيمن لا يقبل وفيه شهاك الفروع في الشهادات على النسب والموت والطلاق والرق في
الشهادة على النفي **لاول فيمن يحل له ان يشهد** ولا لابس للانسان ان يتزوجه عن تحمل
الشهاك طلب منه ان يكتب شهاكته او يشهد على عقد فان كان الطالب بحد غيره فلا شاهد ان يات
والا فلا كتب الشهادة فطلب منه الاداء عند الحكم فان كان له شهود اجابوا ممن يقبل شهاكهم
وسعه الامتناع ايضا وان لم يكن سواه او كان ممن لا يقبل او شهاك هذا السرح قبوله لا يسمع الامتناع
الشهد على الصلح ولم يعلم بما فيه اتفق اصحابنا انه لا يجوز تحمل هذه الشهادات وانما اختلوا في
كتاب القاضي عند ابي حنيفة ومحمد وابي يوسف اولا كذلك وعند ابي يوسف لغز لا يشترط علم
الشهود وكيفهم اشهاك القاضي انه كتابه وختمه ايه فلا وجده خطه مكتوبه في صلح ولا يذكر الشهاك
لا يحل له ان يشهد عند الامام خلافا لهما كذا القاضي وجده في ديوانه سجلا خطه وختمه او خط
نايبه ولم يذكر فانه لا يمضيه عنده وكذا لو وجده في ديوانه شهاكته فهو مكتوب بخطه او
خط نايبه مختم كمن لا يذكر تلك الشهاك كذا في رواية الاخبار اذا وجد جماعة مكتوب بخط
ولا يذكر ذلك لا يحل له عند ان يروي اذا لم يحفظ عن ظهر القلب من حيث سمع لا ان يروي
خلافا لهما في النظر سمع اقار رجل يحج حاربه ان يشهد به وان لم يعاين سبب الحج ولم يشهد
ولا سمع من وراء الحجاب لا يجوز له ان يشهد واذا دخل في بيت وعلم انه ليس فيه غير واحد
ثم خرج ووقف على الباب وليس للبيت مسلك اخر فافق من في البيت حل له ان يشهد فرت
وراء الحجاب لا يجوز لمن سمع ان يشهد على اقارها الا اذا راي شخصها ولم يشرط في النوازل

رؤية وجهها توسط بين رجلين فقال لا تشهد علينا بما سمع منا ثم سمع من احدهما ما يكون اقوالا
حلله الشهادة وكذا لو سمع يقول لا خير كان لك علي كذا وقد قبضت حل له ان يشهد كمن سمع تزوج
امراة لمسمي وبعد العبد وولدت منه اولاد والشهود يتكلمون فيل لا يشهدون لاحتمال سقوط
كلمه او بعضه بعد هذه العوارض وفي الاصح يحل لهم ان يشهدوا وبديفتي راي عينا في يد انسان
فيه تصرف الملاك او لم يرتفعه حل له ان يشهد بالملك له وفي العبد والامة ان كان كل واحد منهما
موروثين بالرق فكذلك والا فلا وقيل انما يحل اذا وقع في قلبه انه ملكه رجل في يده عبد لا يعبر عن
نفسه وقال هذا عبيدي وسمع ذلك منه رجل ثم تكلم الفلام فقال انا حر سيع فذلك الرجل ان يشهد
انه عبيده وان لم يكن سمع ذلك منه لم يسمع ان يشهد ولوراي ثوبان في يده ولم يقل موثوني ثم ادعاه
رجل وسمعه ان يشهد انه ثوبه ثوب في يد رجل وقد رايته قبل ذلك يوما او يومين فادعاه رجل
لا يسمع ان يشهد انه ثوبه وقيل اذا رايته في يد وسعك ان يشهد انه له وان لم يكن رايته قبل ذلك
في يده وسوا الاصح الا في العبد والامة اذا عاين الدابة تتبع الدابة ويرتفع لها فهذا يطول له اداء
بالملك والنتاج شهد ان فلان ابن فلان مات وتركه هذه الدار جيرانا لابنه فلان ولم يدركها ميت
فشهادها باطله لانها شهدا بالملك بلا حياينة سببه ولا رؤيته في يد **باب اداء الشهادة بالقر**
فصوله الفصل الاول في الاداء شهد احد الشاهدين بالحق ففسره والاخر على شهادته
او على مثل شهادته لا يقبل بلا حجاج لبا اذا شهد مثل شهادته فيقبل عند عامة مشايخنا غير حصاص
وقيل يقبل الاجمال من الشاهد لا عجمي اذا كان كمال يمكنه البيان لولا حاشية مجلس القاضي ومن الفصح لا
وقيل ان لم يحسن القاضي تهمته يقبل الاجمال وان احسن لا وبديفتي كما روي عن محمد انه اذا اتم الشهادة
فروق والا فلا قراء الكتاب عند الشاهدين فشهد ان هذا المدعي جميع ما سمع ووصف في هذا الكتاب
على هذا المدعي عليه او يقول هذا المدعي عليه الذي قراء ووصف في الكتاب في يد المدعي غير حرج
واجب عليه تسليمه يفتح منه الشهادة لان الحاجة يمس اليه شهدا عند الشاهدين بنسخة قراها باللسان
والاخر فليد رجل من النسخة ويقرأ معه حقا رنا لقرانه فهو غير صحيح لانه لا يثبتين القاري من **الشاهد**
ثم في الشهادة على النظام يحتاج الى الاشارة الى المدعي عليه والمشهدوبه وفي الشهادة على الميت او

على الغايب اذا حضر الوصي او الوكيل لم يكف نسبة المدعي اليه حتى ينسبوه اليه اذ العلي قول المدعي
نسبة اليه وقيل مع ابو يوسف وذكر الصنعة لا يقوم مقام ذكر الحد الا صنعة يعرف بها الاحالة
الفصل الثاني فيما ينزل الشاهد في شهادته او ينقص شهد الشهود فيها يصح الشهادتي فيه
وقالوا لم نعاين لكن اشتهر عندنا يقبل بخلاف قولهم لا نراينا العين في يده يتصرف فصرف الملاك
حيث لا يقبل ولكن قالوا وقع في قلبنا انه ملكه ولو قالوا شهدنا لانا سمعنا من الناس لا يقبل ولو شهد
على موت انسان وقال لم اعين موته لم يقبل شهدا عن كل المدعي ولم يشهد انه في يده سدا بغير حق
لا يقبل وبديفتي شهدوا ان سدا وقف على كذا ولم يبينوا الواقف ينبغي ان يقبل وقيل لا يمكن
الوقف قديما لا بد من بيان الواقف شهدوا ان هذه الضيعة وقف ولم يذكر الجهة لا يجوز وبديفتي
ان يقولوا وقف على كذا او على دار في يد رجل انه اشترها من فلان وشهد الشهود انه ملك المدعي
اشترها من فلان المدعي من فلان وفلن بملكهم او شهدوا انه كان للبايع فلان اشترها من فلان المدعي او شهدوا
انه اشترها من فلان وسلمها اليه فلان يقبل شهادتهم وان شهدوا انه اشترها من فلان لا يقبل ادعي
عينا في يد انسان انه ملكه فشهد شاسطرا انه باع منه العين فلان ومو في يده من هذا المدعي يقبل
ولا يحتاجان الى لز قول باع وهو ملكه وكذا لو شهدا ان المدعي اشترى من فلان العين من فلان وقدر
حتى يكون شهادتي انه كان في يد البايع يوم البيع وكذا لو كان مكان البيع مبني وقيل ان كان المدعي في يد
المدعي عليه لا يحتاجان ان يقولوا باع وهو ملكه وان لم يكن في يده يحتاجان وان شهدوا انه ملك المدعي
اشتره من فلان يكفي من غير ان يقولوا وفلن بملكهم او على ثوبان في يد رجل انه اشتره منه وبديفتي
فشهد الشهود انه باع منه لكنا لا ندرى ام لا فانه يقضي بشهادتهما ادعي عينا في يد انسان
انه اشترها من فلان الغايب وانك فواليد انه كان ملك البايع يحتاج المدعي الى اقامة البينة انه
كان للبايعه واذا شهد عليه يقبل وان لم ينصوا على كونه للبايع يوم البيع ادعي فقال منه العين فلان
اشتريتها منه او شهدا ان سدا كذا يصح باظهار كان اي كان له فاشترته منه شهدا ان فلان
باعه من المدعي ولا ندرى ام لا يقبل ولو قالوا انها القاضي العين لنا وسوا باع منه نفقه
بشهادتهما المدعي اقام البينة ان اباه اشترى منه الدار من ذي اليد وقدمات ابو لا يكلف
اقامة البينة اياه مات وتركها ميراثا له لكن يقف البينة انه لا وارث له غيره شهدوا انه ميراث

ووارثه ولم يشهدوا ان لا تعلم له وارثا غيره ولا قالوا لوارثه غير قبول ويتوهم القاضي من مقتضى
رأيه ثم يدفع اليه شهدا شهودا ان من الدار كانت جرد المدعي لا يقبل لعدم الجرد ولو شهدوا على
اقرار ذي اليد انها كانت جرد المدعي كفاها واذا شهدوا انه كان في يد المدعي لا ولو شهدوا على اقرار
المدعي عليه انه كان في يد المدعي او اقر المدعي عليه بذلك يؤمر بالتسليم اليه المدعي او على الميراث فشهدا
لانه كان في يد مورثه لا يقبل ولو اقر به ذوا اليد جبر على التسليم اليه وارث المدعي **الفصل الثالث**
في اختلاف الشاهدين ومخالفة الشهادتين الدعوي اختلف الشاهدان في الزمان او المكان
او في الاثبات والافعال فان كان الاختلاف في الفعل حقيقة وحكما كالجناية والغصب او في قول المدعى
بالفعل كالنكاح لتضمنه فعل احضار الشهود يمنع قبول الشهادتين وان كان الاختلاف في قول المدعى
كالبيع والطلاق والعقاق او في فعل المدعى بالقول وهو القرض لا يمنع قبول القول وان كان لا يتم القرض الا
وموالتسليم لكن مجموع على قول المقرض اقرضتك فصارك بالطلاق والعقاق والبيع ومن فصله
ان يكون الاختلاف في الزمان او المكان في فعل لا يتم الا بالقبض كالهبة والصدقة والرمس وفيه اختلاف
معروف فان شهدا على حياينة القبض جازت عندهما وعند محمد ان شهدا على اقرار الراسم الواهب
والمقتصد جازت وعلى حياينة القبض **الفصل الرابع من الاختلاف في العرف**
ان اختلفا في الزمان والمكان لا يمنع قبول العرف عند الامام خلافا لهما ولو اختلفا في الاقرار والاثبات يمنع
بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في الوقت او المكان يقبل ولو ساء القاضي عند الوقت والمكان
فقال لا تعلم ذلك يقبل شهادتهما في الشهادة على البراءة اختلفا في المكان جازت شهدا عندهما انه اقر
في المسجد والاخر انه اقر في السوق او شهدا عندهما انه اقر غدا والاخر انه اقر عشية جازت شهدا عندهما
انه يقيم الشرب المصوب الهالك كذا وشهد الاخر على اقراره بذلك لا يقبل وكذا لو ادعى عيشة يد
انسان انه له غصبه منه الذي في يديه فشهدا عندهما انه ملك المدعي وشهد الاخر على اقرار ذي اليد
بالمالك لا يقبل شهدا عندهما انه اشتراه وبه من الغبن والاخر على اقراره بالبيع انه اشتراه ومن لم يعيب
لم يقبل وكذا لو شهدا عندهما على المالك المدعي والاخر على اقرار المدعي عليه بالمالك المدعي لا يقبل او على
ملكه لم يقبل شهدا عندهما انه له او قال ملكه وشهد الاخر انها كانت ملكا له يقبل شهدا عندهما ان
الموعد في البر ولاخر في الطعام وانكر للموعد الا ان يقبل شهادتهما ولو شهدا عندهما على صريح الاثر في البر

وشهد الاخر انه له يشترى البر فسكت لا يقبل شهدا عندهما انما عتق عبدا وشهد الاخر انه
اعتق نصفه لا يقبل او على حنطة حيث فشهدا عندهما بالجيد والاخر بالرومي يقضي الرومي
وكذا اذا ادعى البيض من الدراهم فشهدا عندهما بالبيض والاخر بالسود يقبل على السود وهو
اسم لا نقص من البيض شهدا عندهما انه اشترى عبدا فلان بالثمن والاخر بالثمن وخمسائة فالشهادة
باطلة وان كان المدعي يدعى الشراء بالاكثرة شهدا عندهما انه اقر بالثمن والاخر انه اقر بالثمن
فان لقى الاقل لا يقبل بالاجماع الا ان يدعي التوفيق بينهما وان ادعى الاكثر فكذا عند الامام خلافا
لهما ولو ادعى الفين او الف وخمسة فشهدا عندهما بالف والاخر بالف وخمسة فقبضه بالف
اجماعا بخلاف ما اذا شهدا عندهما بعشرة والاخر بنحو عشر شهدا عندهما بالف والاخر بنحو ثمانية فله المدعي
يقول لم يكن الا الف فشهادته من شهد بالف وخمسة باطلة ولو ادعى الفين فشهدا له بالف يقبل اجماعا
ولا يضر مخالفة الدعوي الشهادة في المقدار شهدا عندهما انه اقر بثلثين والاخر على واحدة
لم يقبل عنده خلافا لهما **س** شهدا عندهما على اقرار الطالب باستيفائه والاخر على اقراره لم يقبل
او على انه استوفى فشهدا على البراءة جازت وعلى الهبة والصدقة او تحلى او على بلفظ سراج فشهدا
بلفظ خانه لم يجز او على عشرة الاف ورسم فشهدا على مبلغ عشرة الاف لم يقبل شهدا على دعوي
ارض انها ختمت مكاسل واخطأ في المقدار قبلت **نوع** او على ملكا مطلقا فشهدا بالشهود بالملك
بسبب يقتل وعلى العكس لا او على امرأة نكاحا فشهدا بالشهود على اقرارها بالنكاح يقبل كذا
الغصب اذا خالف الشهادتين الدعوي صورة ومعنى لا يقبل مالم يوفى المدعي كما اذا شهدا بالف
وخمسة وقرروا على الف فان ادعى التوفيق بان قال كان الف وخمسة الا انه استوفيت
خمسة لم يقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء فشهدا بالشهود بالهبة والقبض لا يقبل الا بالتوفيق بان
قال اشترى بها عنده فحج الشراء فاستوفيتها منه واعاد البينة على القبض والهبة ولو ادعى انه
ورثها من ابيه فشهدا عندهما بذلك وشهد الاخر انه ورثها من امة لا يقبل او على وارثه فشهدا
بذلك وقضي له بالدار ثم ان المدعي اقر ان البناء كان ملك المقضي عليه لا بطل القضاء بالارض
للمدعي وبنيان لو شهدا نصا بالاصل والبناء والمسئلة يحالها يبطل مات وترك ابنين اقام
البينة على رجل ان لا يبيع عليه الف ورسم قرضا واقام الاخر البينة ان عليه الف ورسم من ثمن حاربه

باعها منه وتصادقانه ليس عليه للاب الآلف يقضي لكل واحد خمسمائة واذا استوفى احداهما
لا يشاكره الآخر **شهادة** باع من المحدث ما ماله حدها وخونها ولم يقر له من حدها وبها حدها
يقبل قال كواشي في ربه يقبل وكواشي في ربه لا لانه وعد الآف بل لا يفرق بينهما يقبل شهاك
عده على الولاد وشهاك امرأة فيما لا يطع عليه الرجال قيل شرط لفظة الشهاك وقيل لا الشهاك
على الاقل ان يشهد او يقول لا نعم بالاسوى سار ليد ونها **الفصل الخامس في الرجوع**
عن الشهاك قال لقوم اشهدوا ان الشهاك التي شهدت عند القاضي فلان على فلان كذا في نور
وباطلة لا تبطل شهاكته بذلك كونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في غير قاض غير القاضي الذي
شهد عنده صح رجوعه حتى لو اقام المشهود عليه البينة على رجوعه في غير مجلس القاضي لا يقبل وعند
زفر يقبل ولو ادعى رجوعه مطلقا لا يقبل وان لم يكن مدعى الرجوع ببنه وارا واستحلف
الشاهد ان ادعى رجوعه مطلقا او في غير مجلس القاضي لا يستحلف وان ادعى في مجلس القاضي
يستحلف ادعى على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والقضاء به ولو
اقر الشاهد ان عند القاضي انهما رجعا في غير مجلس القاضي تصح ويجعل الاقرار منزلة الاشهاد
شهاد على رجل فلم يقض بشهادتهما حتى شهد رجلان عليهما انهما رجعا عن تلك الشهاك فان
كان اللذان اخبراهما بالرجوع ممن يعرفهما القاضي وبعد لهما وقف امرهما ولم تنفذ شهادتهما
شهدا انه سرق من سدة ثم قال اغلظنا واومئنا بل سرق من سدة لم يقض بها اصلا لانها
اقر بالفعله شهد الرجل ثم زاد فيها قبل القضاء بها او بعد وقال او مئنا ان كانا عدلين
غير متممين قبل ذلك منها شهدا انه امر امراته ان يطلع نفسها واخران انها طلقت نفسها وذكر
قبل الدخول ثم رجعا فالضمان على شهود الطلاق لانها اثبتا السبب والوصف والتفويض شرط
كونه سببا وعلى سدة انه جعل عتق عبده بيد فلان ولغيره انه اعتقه ثم رجعا ولو شهدا انه
امر بالتقوى ولغيره ان المأمور على ولغيره على وجه الشرط ثم رجعا فالضمان على شهود
التقليد شهدا انه باع عبده بخمسة لاسنة او قال احاله واخره سنة وقيمة العبد مائة
والبايع يحكم بقضيه بذلك ثم رجعا فالبايع بالخيار لنشأ رجعا بالثمن على المشتري لا الباع
ولنشاء ضمن الشاهد بيمينه العبد مائة فان ضمنها رجعا بالثمن على المشتري بافاحه

الاجل لانها باء الضمان قاما مقام البايع واذا رجعا بالثمن على المشتري يطيب لهما قدر مائة
ويتصدقان بالفضل وبمثلته لو شهدا بالبيع بخمسة وقضى القاضي ثم شهدا ان البايع اقر الثمن
ثم رجعا عن الشهاك وتبين جميعا ضمنا الثمن خمسمائة عند الامام كما لو شهدا باجل حين ثم رجعا
ضمنا ثم العبرة في الرجوع لبقاء من بقي على شهاكته لا رجوع من رجع حتى لو رجع احد الشاهدين
ضمن نصف المال ولو رجعت امرأتان وبقي رجل ضمننا نصف المال ولو رجعت واحدة
فربع المال وان رجع واحدة من ثلثة لا يقض فان رجع آخر ضمنا نصف الحق شهد رجل وعشر
نسوة فرجع ثمان فلا ضمان وان رجعت تاسعة فعليه من ربع الحق ولنرجع الكل فعليه
وعليه من خمسة اسداس عند الامام وعندنا نصف عليه ونصف عليه من وان رجعت دونه
فعليه من نصف الحق ولو شهد رجل وثلث نسوة فرجعا فعليه خمسان وعليه من ثلثة اقسام
وعندنا نصفان ولو شهد رجلان وامرأة فالضمان عليهما وول المرأة عند ربه شهاك
بالعفو عن القصاص ثم رجعا لم يضمن **باب من يقبل شهاكته ومن لا يقبل**
وفيه ثلثة فصول **فصل** في شهاك العبد والمكاتب والصبي والذمي والنساء
واسل السجين وغير ذلك **فصل** في شهاك الخصم ومن يثمه كالوصي والوكيل
وغير ذلك **فصل** في شهاك الفروع **الفصل الاول** في شهاك العبد والصبي
فيما لا يحضره الا الصبيان يقبل عند مالك وشهاك رجل وامرأتين في الحدود يقبل عند
وكل ذلك خلاف حذهبنا شهد العبد لمولاه فروت ثم شهد بها بعد العتق يقبل ولو شهد
الموتى لعبد بالنكاح فروت ثم شهد له بالعتق لم يجر لانه امر دونه كانت شهاكته وكذا
الصبي او المكاتب او شهد فروت ثم شهد بها بعد البلوغ او بعد العتق جازت لان امره
لم يكن شهاكته تحمل المحلوك شهاكته لمولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت لا يقبل شهاكته لزوجته
الامة تحمل لزوجته شهاكته فشهد بها بعد ما بان ان جازت عتق عبده في مرضوته وللعاق
له سواء فشهد هذا العبد لا يقبل عند في يد رجل فاستحقه رجل بالبينة ثم استحقه لغيره
بالبينة ثم ظهر شهودا احدهما عبيدا فانه كان شهودا الاول رقة العبد على المشهود عليه الاول
ولن كان شهودا الثاني فعلى المشهود عليه الثاني فبقي سماع اقرار مسلم ثم اسلم او غلظ ثم بلغ

او عيبت ثم عتق فشهدوا جازت شهادته الحرة المستأمن على الذمي لا يقبل وعلى المستأمن يقبل
شهادته الاخرى لا يقبل في حادثة شهادته الا على النسيب وغيره لا يقبل اذا كان غيبا في المحل
والاداء فان كان بصيرا عند التحمل لا الاداء فكذا عند الامام وعندهما يقبل الا في الحدود والقصاص
شهادته الحضي مقبولة وكذا الاقرب لان تركة شهادته المختار لا رغبة عنها لا لوجوب النسق وهو
بعد اكبر لصيانته بحجة لا رغبة شهادته ولداننا مقبولة اذا كان عدلا شهادته من جني مائة
وفوق ساعة يجوز في حال صحة وقيل قدر يوم او يومين شهادته اصل السجين بعضهم على
فيما يقع في السجن والصبيان فيما يقع في الملاعب والنساء فيما يقع في الحمامات لا يقبل
الفصل الثاني في شهادته المتهم شهادته الوصي للميت والورثة كلهم كيانا والجور
لان القبض في الدين والوديعة له حتى يموت الفريضة والموضع وشهادته يدين على الميت لا على
اولورثة كبر لا صغير يقبل لعدم التهمة وشهادته ليست بعد الغرل لا وان لم يخاصم بخلاف
الوكيل اذا شهد لموطنة قبل الخصومة وقبل القضاء بوكالة تقبل عندهما خلافا للوكيل
وكل بالخصومة بمحض القاضي فخاصم الوكيل المطلوب بالف درهم ثم اخبره الموكل من الوكالة
فشهد الموكل على المطلوب بمائة دينار وجازت وتمثل لو وكل غير محضر القاضي في الخصومة
بالف درهم وقام البينة على الوكالة ثم غرله الموكل فشهد له على المطلوب بمائة دينار وقما
كانت الموكل على المطلوب بعد قضائه للوكيل بالوكالة لم يجز شهادته لان في الفصل الثاني
انقض القضاء بها صاد الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غرله فاذا شهد بالذات
فقد شهد بما لو خصم فيه وفي الاول علم القاضي بوكالة ليس بقضاء فلم يضر خصما في غير ما وكل به
وموادرهم فيجوز شهادته بعد الغرل في حق آخر شهد البائع المشتري على الشفيع بتسليم الشفعة
بعد تسليم الدر لا يقبل وان لم يخاصم معه الشفيع شهادته اجبر الوعد لا تاف لا يقبل في تجارة
وغيرها اجبر حيا وميتا كانت او مشقة او مسانمة وشهادته الاجير مشترك مقبولة شهادته
على ابها بطلاق امها ان كانا مجردين يقبل وان اقترنت لا ولو شهدا على امرأة ابها انهما
ارتدت وميتا شكر فان كانت امها حية لا يقبل وان كانت ميتة فان حجرا لا يقبل وان
او على لا الشهادة لولد البنت لا يقبل الشهادة لابنه من الرضاع ولا ابن ابنة يقبل او وارثان

بدين على الميت فلم يقضى القاضي عليهما حتى شهدا بذلك لرب الدين يقبل وينبت عليهما
وعلى غيره مما من الورثة ولو قضى عليهما ثم شهدا لا يقبل كذا الوعد قدف انسان مع نفر آخر
شهد على القذف بالزنا فقبل القضاء بالحد على القاذف يقبل ويعدره لا **الفصل**
الثالث في الشهادة على المشاهدة اقل ما يكفي في الاشهاد ثلث شينات ومي شهد عنكم بكذا
فاشهدوا على شهادته بذلك وفي الاداء ست شينات ومي شهد ان فلانا شهد عندي بكذا
واشهد في على شهادته به فانما شهد على شهادته بذلك وقوله في الاشهاد اشهد اني اشهد بكذا
لا يصح في المشهور الا رواية عن ابو يوسف وقال ابو جعفر لو قال في الاداء اشهد على شهادتي
بكذا كفي بلا زيادة ثبت شهادته الاصيلين اذا شهدا الفرعان على شهادتي كل واحد من الاصيلين
عندنا وعندنا فاقبل لا بد من اربعة يجوز الاشهاد على الشهادة وان لم يكن بالاصول عذر
من مرض او سفر وانما يشترط العذر عند الاداء ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح
شهادته الابن على شهادته الاب مقبولة وعلى قضائه لا عند ابه يوم خلافا لمحمد لا يجوز شهادته
الفروع حتى ينسبوا الاصول الى آباءهم واجدادهم ينبغي للقاضي ان يسأل الفروع عن عدالة
الاصول فاذا عدلوا جاز تعديلهم اياهم في الاصح اذا كانت عدالة الفروع معلومة فان
لم يكن يسأل عنهم القاضي فاذا ثبت عدالتهم ثبت عدالة الاصول وانما يصح تقدير الفروع
لان فعل الشهادة ينتهي حكم النيا به فيصير اجنبيا ويصح تقدير احد الشامدين صاحبه
ولا يتم فيه كما لا يتم في شهادته نفسه وان قال الفرعان لا يجزى لا يقبل شهادتهما وعن ابو يوسف
يقبل شهادتهما ويسأل عن الاصل ولو قال لا غرله اعدل موام لا يقبل في الاصح ويسأل
عن الاصل ولو قال الفروع انا نتمهم في الشهادة لا يقبل شهادتهما على شهادته كونه حرا
للاصل فكذا قولهم لا تجزى في المشهور ولو نوى الاصل الفروع عن الاداء بعد ما امره لارأيه
فيه عن المتقدمين واختلف المتأخرون فيه **س** شهد لغريمه المحل جاز تشاها ثم شهد
احدهما على الآخر يقبل ان كان عدلا رجل لا يحسن الدعوي فامر القاضي عدلين بالتقييم
ثم شهد العدلان على تلك الدعوي والخصومة يقبل شهادته عما ان السلطان جازية قال الفقيه
ابو الليث ان كان مثل عبد بن عبد الفريز جازت ومثل يزيد بن معاوية لا شهادته من اللعب

بالشطح ولا يد القهار ويتويع عن الزور يقبل قال المدعي طلبة بيته ثم اقامها لم يقبل
عند الامام وعند محمد يقبل قال لا اعلم بي حجة او حقا ثم ادعى حقا فجاء بحجة قبلت منه فخرج
ان يخرج الشهود الي ضيعة اشتراها فاستاجر لهم دواب وبكيتهم ان لم يكن لهم قدرة المشي
والحال يستكروا به يقبل والا لا طعن المدعي عليه في الشهود انهم عبيد فعلى المدعي اقامته
البينة على حقيتهم ولو قال بما محروان في قذف فعلى الطاعن البينة شهد الفرعان والا فلا
خبرها او عيالا وارثا او نسقا لم يقبل **باب الشهادة بالنسب والموت**
والطلاق والرق الشهادة بالشبهة والنسب وغيره بطريقين الشهادة الحقيقية او الحكمة
والحقيقة ان يشترى ويبيع من قوم كثير لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشترط فيه التواتر لانه
العدل والحكمة ان يشهد عنده عدلان من الرجال او رجل وامرأتان بلفظة الشهادة الشهادة
انما يحل بالشبهة في اربعة النسب النكاح والقضاء والموت وكفى الشهادة في الثلثة الاول
لا يثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب او خبر عدلين بلفظة الشهادة وبخبر
الموت بخبر العدل الواحد وقال ابو يوسف خبر عدلين وان يكون موته مشهورا نظر الرجال
الي القاضي في مجلسه والناس عنده فقالوا هذا القاضي وسعه ان يشهد انه القاضي على اسمه
ونسبه اذا رايت رجلا وشهد عندك عدلان انه فلان بن فلان وسعه ان يشهد به وان لم يشهد
عنده احد انه فلان بن فلان ولم تسمع الا منه وطال مقامه معك واذا به سنة ووقع قلبك
صدقه وسعه ان يشهد انه فلان بن فلان وقبل السنة لا يشهد انه فلان بن فلان ولم يدركا
لاب وعلى ان اباه مات وترك منه الدرهم ثانيا يقبل في النسب الميراث شهد عدل عنده
انه فلان بن فلان قال ابو يوسف وسعه ان يشهد بذلك وقال ابو حنيفة لا حتى يقع قلبك
انه كذلك شهد اثنان انه طلق امراته والزوج غايب لا يقبل وان شهد عند امرأة حل بها
ان تعدت وتزوج وكذا اذا شهد عند عدل واحد الشهادة والاخبار عند وفي امرأة
كاشهاة والاخبار عندها ولو شهد عند عدل انه ارتد عن الاسلام ففيه رواية واذا
اخبارا واحد عدل بموته حل بها ان تزوج واذا سمع منه اثنان حل لها ان يشهد واذا
اخبارا عدل بموت الزوج الغايب واخبارها اثنان بموته فان كان الذي ا خبر بالموت

ا خبر بعينه الموت او شهد جنازة فلها ان تزوج وان كان اللذان ا خبرا بحياة فادارها
بتاريخ لاحق فشهادتهما اولى شهد اثنان ان زوج فلانة مات او قتل واخران انه حي فاشهد
على الموت اولى ورد خبر موت رجل من ارض لغوي فصنع ورثته ما يصنعون على الموت
فعاين ان هذا الصنع لا يصح ان يشهد على موته شهدا على موته وليس موته مشهورا فلا
لم فعاين موته لا يجوز الشهادة على الوقف المشهور بالشبهة جازية على اصل الوقف لا بشرطه
وقيل لا يجوز الشهادة على الوقف بالشبهة لانه لا بد من بيان الجهة **فصل في الشهادة**
على النفي شهدا على رجل انه استقر من من فلان يوم كذا فوضع في مكان كذا فاقام المشهود عليه
بيته انه لم يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الاولان وكان في مكان كذا لا يقبل منه
الشهادة لقيامها على النفي قال عبيد بن حمران لم اجد العام فقال حجبت فشهدا انه ضاع العام
بالكوفة لم يعترف خلافا لمحمد شهدا على رجل انا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم يقل النصارى
فبانت امراته والرجل يقول وصلت بقول النصارى يقبل الشهادة ويقع امرته ولو قال
سمعنا ذلك ولم نسمع منه غيره لم يقبل آمن الامام اصل المدينة فاخبطوا بابا من مدينة لغوي
وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم انهم لم يكونوا وقت الامان فيها جازت شهادتهم
حلفت رجل ان لم يجئني صهرتي الليلة ولم اكلمها في كذا فامرته طالق ثلثا فشهدا انه صلف بكذا
ولم يجئني صهرتي تلك الليلة ولم يكلمها في ذلك الوقت وقد طلقت امراته يقبل لان المقصود
اثبات الثلث كما لو شهد انه اسلم واستثنى واخران انه اسلم ولم يستثنى يقبل على اثبات الاسلام
لانه المقصود بجواز اثبات الشرط بالبينة ولزكان نفيا كما لو قال لعبد ان لم ادخل الدار
اليوم فانت حر فاقام العبد البينة انه لم يدخل الدار اليوم يقبل وقضى لعقده **س** ثبت
ورائه وارث لا عدم غيره يلوم القاضي مدة يري ثم يدفع اليه وان كان ممن يحب بغيره كالجد
والاخ والعلم لا يدفع المال اليه شهدا انه وارثه لا وارث له غيره لا يقبل ما لم يذكر الجهة فيقولوا
انه ابنه او ابوه ولو ذكر الجهة ولم يذكر انه وارثه يكفي شهدا انه مات وتركها ميراثا ولم
يشهد على الورثة لم يقبل عن محمد بن مسلم العدل من يجنب الميتات المستنفات

ويكون بغيره لا يكون سليم القلب بحيث يلتزم عليه الامر ولا يشترط العدالة تستقط بتأخير
الطوق عن اوقاتها تركه الحجة بغيره مرة سقطت عدلته عند الحلواني وعند الرخصي لا
حتى يتوكلها ثلثا متواليكا اعتاد ثم ما ليك وامله كل ساعة ويوم سقطت عدلته شرب
الخمر سراً لا يستقط العدالة قال حاتم الدين الذي اذا سكر لا يقبل شهادة من جلس مجالس الخمر
على الشراب لم يقبل شهادته وان لم يشرب ولم يسكر عدله جماعة وجرحه اثنان فالجرح اولى
صبي احل لم يقبل شهادته ما لم يسئل عنه ولا بد ان يتاني بعد البلوغ قد راي ينفق قلوب
اسلم المسير ومحلته انه صلح كذا الغريب نزل يقوم وقد بعضهم فذكر بستانه اشهر وبعضهم
بستانه وبه يفتي المزمع وجد الشاهد لا فسأل يصرح وان وجد يقول الله اعلم واذا
جرح ما ينبغي ان يقول جرح شهاده بل يقول روي شهاده اولم تحم شهاده تركه ان
حلا من الخمر والاربعة قبلت ولو غلط في حقه لا شهدا فقالا اشهدنا قاضي بلدك لم يلق
ما لم يسميا القاضي وينسب اليه ابيه وجد وكذا في شهادته على فعل ولم يسميا الفاعل
كتاب ادب القاضي التعليل والفعل وما يكون
حكما وما يدخل في الحكم ولا يدخل ثم سائل العدوي والتكليف والملازمة سائل
الجلس سائل بيع مال المديون وولاية القاضي سائل علم القاضي في غير المصر وما
يتصل به سائل قضاء القاضي في المجتهد فيه فسح الميمن من القاضي والحكم سائل
كتاب القاضي في القاضي والتوفيق سائل التعديل والجرح سائل دعوى الظلم
والعنون سائل القضاء على الغايب **في التعليل والغزل** اجم تعليق تعليق القضاء
والامارة بالشرط مضافا الي وقت في المستقبل جاز بان قال اذا قدم فلان فانت
قاضي بلدة كذا واذا قدمت بلدة كذا فانت اميرها او قال ان قدم فلان او ان قدمت
فاما تعليق الحكم بين اثنين بان قال اذا قدم او ان قدم فلان فاحكم بيننا في سنة
الحادث لم يصح عندنا يوسف وبه يفتي وفيه خلف محمد وتعليق عدل القاضي بالشرط
بان قال اذا وصل كتابي اليك فانت عزولي قيل يصح وقيل لا وبه يفتي قلد انسانا

القضاء يوما او مجلسه من ايتاقت السلطان او الامام الاكبر فوض قضاء ناحية الى اثنين
فقضى احدهما لم يجز كما حد وكلي بيع قلد قضاء بلدة كذا لا تدخل فيه القرى ما لم يكتب
في منشور البلدة والسواد قول القاضي ثبت غندي كذا حكمه في لاصح يوم الموت لا يدخل
تحت القضاء حتى لو ادعى ان اياه مات يوم كذا وقضى له ثم اقصت امرأة النكاح بيوم
يقبل ويوم النكاح والقول يدخل **س** سأل أحد الخصمين على القاضي لا ينبغي ان يبر على قوله
وعليكم ينبغي لمن يقوم على راس القاضي جلوان يمنع الناس من اساء الاواب طلب
المدعي عليه ان يسأل المدعي من ايت وجه يدعي سأل القاضي ولو اياه لا يجز على بيان السبب الدعوى
الخاصة التي لا يجبهها القاضي من التي لو علم المضيف ان القاضي لا يجبه ترك الدعوى لا باس ان يقضى
وموكل ولا يقضى وموكلش ويكره ان يفتي المضمون وقيل لا باس فيما كان محلولا وان كان
ينبغي ان يقضى شهوته من امله قبل ان يجلس للقضاء من جاء اوله فهو اولى بالتقديم لا الغريب
فانه لا باس بتقديمهم الا اذا كانا كثيرين يتضرر به لسل المصير فيحفظ الغلبة والا حن ان يقضى
حيث يحضر الجماعة لتفي التهمة وفي المسجد لا يكره اذا جلس للقضاء لا يسأل على المضمون
ولا المضمون عليه **سائل العدوي** المدعي اذا طلب من القاضي احضار الخصم وجرح
المصران كان الموضوع قريبا بحيث لو ابتكر من امله احل ان يحضر مجلس القاضي ويجيب خصمه
ويثبت في منزله بعدية بخلاف الدعوى كما كان في المصر وان كان بعد من ذلك قيل يامره باقامة
البينة على موافقة ودعوة لاحضار خصمه والمتور في هذا يكفي فاذا اقام يامر انسانا بالخصم
وقيل يحلف القاضي فان دخل اقامه عن مجلسه فادخل يامر احضار خصمه امرأة قالت للقاضي
ان زوجي يريد ان يغيب فخره كفيلا بنفقتي لا ياخذ عند الامام ولا تحسن ابوك فذكر في نفقة
شهر وفقا بالناس وعلى قياسي قوله لو فعل القاضي في سائر الديون لا ينفذ قال لامرأة كلفت لك
بنفقتك كل شهر لا ينفذ الا شهر واحد ولو قال انا ضامن لك ابدان نفقة فذكر كلفه قال المدعي لي
بينة حاضرة فطلب ان ياخذ من المدعي عليه كفيلا ياخذ في ثلثة ايام او في المجلس كذا صرحا كان
المدعي عليه او مجهولا والمال حقة او خيرة وعن محمد لا ياخذ في المعروف ولا في المال الخيرة وان كان المدعي
عليه غريبا لا ياخذ منه كفيلا وكذا اذا قال ينبغي غايبة وتاقيمة الكفالة بثلثة ايام ونحوها

لتوسعة الامر على المدعي حتى لا يسلم الكفيل المدعي عليه الحال فيبذل ويجز المدعي عن الاتيان
بالبيعة وانما يسلم المدعي بعد وجود ذلك الوقت حتى لو احضر المدعي البيعة قبل ذلك بحسب ان
يطالب الكفيل وكذا الكفيل في شهر انما يطالب بعد مضي الشهر لا قبله لانه لتوسعة الامر عليه لكن لو
عجل الكفيل صح ادعى المدعي عليه البراءة من الدين وقال في بيعة حاضرة يؤجل ثلثة ايام او الي
الحمل كذا ولا يستوفى منه الحال والتقدير بثلثة ايام لانه القضاة يجسرون في ذلك الزمان في كل ثلثة ايام
ادعى المشتري الغيب وقال يبنى حاضرة لا يجبر على دفع الثمن حتى يختلف البائع او يتم المشتري
بثلثة فان قال يبنى غايبة يستخلف البائع فان حلف بجبر على دفع الثمن وان نكل حكم بالغيب
الى المدعي عليه اعطاء الكفيل باهر المدعي بملارضة وموان يدور معه حيث ما دار او يبعث
معه اجنبا حتى يدور معه حيث ما دار واذا انتهت المطلوب اني دار فاما ان يافز المدعي في الدار
معه او يجلس على باب الدار ولو كان المدعي عليه امرأة قيل يستاجر امرأة فتلازمها المرأة وقيل له
ان يلازمها ويجلس معها وتقبض على ثيابها بالنها رفا ما بالليل فيلازمها النساء فان هربت
ووظلت غربة لا باس ان يدخل الرجل افا كان يامن على نفسه في ذلك ويكون بعيدا منها
يحفظها بعينه فان قال المدعي هذا الكفيل الذي اعطاه غير ثلثة يجبر على اعطائه ثلثة والنقطة
ان لا يخفي نفسه ولا يهرب من البلد بان يكون له دار مرفقة لا يسكن بكرة ويترك ويهرب ثم انما
يامر باعطاء الكفيل اطلب المدعي وبدونه لا وقيل افا كان المدعي حارسا فذلك للقاضي
يطلب طلب ان يعطيه كفيلا بنفسه وبالمدعا به وهو ما ينقل ويحول فالتقاضي يطلب فان ابا
امر القاضي ان يلزمه وان لم يلزم ذلك الشيء حتى ياخذ منه كفيلا بهما وان كان المدعي غائرا
لا يطلب الكفيل بالمدعي به ولو لم يكتف بالكفيل والمدعي به وطلب وضع المنقود على يد المدعي
نفس الدعوى بان في ما يدل الحيلولة مرة كتاب الدعوى طلب نفس الدعوى ان ياخذ من المدعي
وكيلا بالخصوصية يطلب القاضي كذا اذ لا يجبر عليه **باب الحبس** بحسب في الحيون كلها
قدضا كان او عصبيا او ثمن مبيع او مهر ولا يجسه في اول ما يتقدم عليه ويقول له ثم فارضه
فان عاكر اليه جلسة بحسب بتليل الدين وكثيره انما ظهر منه المظن سواء في الرجال والنساء
وان يكون بينهما قرابة او لم يكن الا انه لا يجلس الوالد لمن ولد له الوالد ولو امتنع الوالد

عن نفقة اولاد الواجبة عليه حبسه القاضي لاجلهم تعزير المدين اذا كان له غار بحسب
وكذا كان لا يشترى الا ثمن قليل قال المديون ابيع عبدتي سلفا واقضي حقك يؤجله القاضي
يومين او ثلثة ولا يحبس المحبوس بالدين يمنع من الاكتاب فيه في الاصح ولا يخرج الى الحمام
ولو احتاج الى الجماع لا باس ان يدخل زوجته وجارية السجون فيطأها حيث لا يطلع عليه
احد فان شهد المدعي رجل بحسب المطلوب حتى يجي بالآخر واجله ثلثة ايام فان جاء به والا
خلى سبيله لا يخرج جمعة ولا عيد واجنات قريب ولا بعيد للولد والوالد الا اذا لم يوجد
من يفصلهما ويكفنهما ولا الحج من مرض في السجن فاضناه المرض وليس سناك من يخدمه لخدمه
من الحبس ولا يقرب المحبوس ولا يقيد ولا يؤذى الا اذا احتال في الخروج والهرب في لوائيه
القاضي باسواط حتى ينتهي عن ذلك فحسن الزوج اذا حبسته المرأة شهرين او يدين اخر فقال
الزوج للقاضي احبسها معي فان لي موصفا في الحبس لا يحبسها معه بل في بيت الزوج المحبوس
اذا سئل عنه القاضي بعد مضي زمان على ما علم فاخبر انه موصر ابد الحبس وانما خبره انه موصر
خلى سبيله وخبر العدل الثقة بكفي والا حوط الاثنان ولا يشرط لفظة الشهادة طلب المحبوس
يبنى الطالب لانه لا يعرف مخرج حلفه القاضي فان نكل اطلعه وان حلف ابد حبه
بيع مال المديون يبيع القاضي ماله ويقضي ديونه عندهما بغير رضا واصله ان ابا حينه
لا يري القضاء بالحجر ولا بالتفليس ومما يربان ذلك واذا باع القاضي ماله او امر اجنبية بغير
ديونه فالعهد على المطلوب لا على من باع حتى لو استحق رجوع بالثمن على المطلوب وبور عليه
بالغيب ثم على قولها اذا باع ماله يبنى له وتسبب من الثياب حتى اذا غل احد ما يبقى له
الاخر اذا كان للمديون ثياب حسنة يمكنه الاكتفاء بما دونه يبيع ويقضي للدين ويشترى بالثمن
ثوبا يكفيه سقط العدل على بيع الرمن فاستنع بحجر الراس فان استنع باع القاضي بالايجاع ولنز
غاب الراس اجبر العدل وسدا اذا شرط البيع في الرمن فان شرط بعد عقد الرمن قبل الاجبة لاصح
بحر الفضا وكذا الوكيل بالخصوصية اذا غاب الموكل بحجر على الخصوصية **ولاية القاضي** للقاضي
ولاية اراضي اللقطة من الملقط للقاضي ان يقرض مال الغائب وان يبيع منقوله اذا غاب
الثمن لكن اذا لم يعلم مكان الغائب لا اذا علم فلا لانه يمكنه ان يبعثه الى الغائب ومن لا يدرك

عليه للقاضي ان يبعث مال الغائب اليه اذا خاف التوي الاب اذا كان مفسدا جندرا للمال
فللقاضي ان ياخذ مال اليتيم من يده ويضعه على يدي عدل الى وقت حاجة الصغير او بلوغه
س المرأة يصلح قاضية فيما سوى الحدود والعبد والصبي والاعمى والاطلاق في نفسه
جاز الا اذا كان غائب قضائه على الجور من طلب القضاء والامان لا يوتي لان الخيرة فيه
الدخول في القضاء رخصته لمن لا يخاف العجز ويامن على نفسه الحيف والاحتناع عنه ^{المختار} في وقت الحاجة
خارج غلبوا على بلدة وقتلوا قاضيا من الخوارج لم يخرجوا من اهل العدل جاز مات
السلطان لا ينفذ قضائه القاضي اذا ارتد ثم صلح فهو على حاله **س** **باب القضاء بالعلم**
في غير المصر وما يتصل به المصر شرط لفاك القضاء في الاصح وعن ابي يوسف انه ليس شرط فيبني
عليه مسئلتان احدهما ان كتاب قاضي الرستاق في القاضي لا يفتح في ظاهر الرواية والثانية
اذا علم القاضي في الرستاق بحادثة ثم اراد ان يقضي بذلك العلم ففي ظاهر الرواية على الاصل
الذي علم قبل تولد القضاء شامد سمع القاضي يقضي في الرستاق على يسه ان يشهد من
غيره القاضي عن ابي حنيفة انه يسع وعن ابي يوسف لا قالوا ما قاله الامام ابيس وقال ابو يوسف
احوط **س** **باب قضائه في المجتهد** قيل العبرة في هذا ان يشبه الدليل بحيث لا يكون
خلاف النقص لا يجرى والاختلاف حتى لو لم يعرف الاختلاف لكن اشبهه وليله ولم يكن قطعا
ففي القاضي على خلاف المذهب يجوز وعلى العكس لا يقضي في مختلف فيه فقد قضى وطع بغير
خلاف الشافعي انما المجتهد خلاف الصحابة ومن كان بينهم قضي في مسألة الاستيلاء لا ينفذ لانه
لم يثبت فيها اختلاف الصحابة وقيل ينفذ لاختلاف العلماء استوى المشركون على جناح
المسلمين فاحرزوه فمعهكم هم في ذلك الاسلام ثم استنفذ منهم جيش المسلمين قبل احرازهم
الحرب رد على صاحبه ولذا لو لم يعلم الامام حتى قسم بين من اصابه فالتقسيم باطله والمناع
اي صاحبه ولم يعلم الامام احوال وراي ان احرازهم بالمعكر يكون ما وقسمه بين من اصاب
من المسلمين ثم رفع الي قاضي يري ذلك غير احراز جاز ما صنع الاوان فان العلماء اختلفوا في
احدهما ان احوال المسلمين مله يوحى التملك بالقرينة والآخر ان في ان الاحراز فيه مله يملك
قبل الاحراز بالدر فاف اجتهد القاضي واستقر عليه على ان مال المسلم محل التملك بالقرينة والآخر

70
يتم بالاقرار بالمعكر واحضى الحكم كان ذلك منه اجتهادا في موضعه فينفذ قضاءه كالمقضي
بشهادة الفتى على غائب او بشهادة رجل وامرأتين في النكاح على غائب فانه ينفذ وان كان
من يجوز القضاء على الغائب يقول ليس للفساق شهادة ولا للفساء في باب النكاح شهادة
حكم القاضي في الخلع انه فسخ ام طلاق كالحكم في سائر المختلفات لاختلاف الصحابة في قضي
بجواز نكاح مربية الاب لا يجوز عند ابي يوسف والقاضي الكشي بطله وقال محمد جاز ولا يبطله
الكشي ولو قضي بشهادة الابن لابييه او عكسه فالخلاف بينهما على العكس قضي في المأذون له في نوع
انه لا يصير ما دونه في الانواع ينفذ لكن اذا قضي عند شرطه بان خصم فيما انقضى في غير النوع
المعقن قضي في مجتهده فيه ولا يعلم بذلك لا ينفذ فانه ذكر في السير الكبير رجل مات وله مدبرون
حتى علقوا ثم اثبت رجل وبناء على الميت فباعهم القاضي على طوع انهم عبيد وقضي بجواز ثم
ظهر انهم مدبرون بطل قضاءه وان كان مجتهده فيه لعدم علمه بذلك حتى لو علم واجتهد فبطل
التدبير جاز باع افعه ولها روج اوباع مدبرا بعد موت سيده اوباع ام ولد ثم ترافعا الى
قاضي اخر احضى قضاء الآخ بيع ام الولد لا يجوز كان عليا وقد رجوع وقيل اذا قضي بجواز
بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاض اخر ان قضي بتفكيك القضاء فنفذ وان ابطله بطل وهو
اوجه الا قاذيل بيع للمكاتب برضا صحيح في اصح الراييين قضي ويؤيد قصد المتفق عليه
فوافق قضاؤه مختلفا فيه فقد شهد اثنان على رجل انه قذف امراته فلا عنها الزوج من غير
اكرام وجس وفريق بينهما ثم ظهر الشهادة عبيدا صح القضاء بالتقوى لانه بقوله انه صار فيهما
دميتهما به من زنا صار حقا بالقذف قضي بشهادة محمد ومرويه في قذف بابا ويولا يعلم بذلك ثم
ظهر لا ينفذ قضاءه وعليه ان ياخذ الممان من المقتضي له وكذا لو علم انهما عبيدا او عجميان
او كافران وقيل ينفذ فانه ذكر انه افا قضي بشهادة محمد ومرويه في قذف قذبا ثم عزله او مات
ورفع ذلك لا قاض اخر لا يراه احضى القضاء الاول ولو كان المحدود هو القاضي فقضا بقتية
ثم رفع الي قاض اخر لا يراه فانه يبطل قضاءه وان داي جوان احضاه وكذا لشهادة الرجل امراته
في الزوجين يعني لو كان الزوج شامدا او قاضيا ففع هذا لو قضي على الغائب ويولا يري ذلك لا ينفذ
عند محمد خلافا لهما قضي ثم راي بعد ذلك خلافة فيه ينفذ عند الامام وبه نقى وان قضي في

المذهب القضاء يجوز بيع المذنب وفتح اليمين قبل انما يجوز ذلك اذا كان المفوض يري ذلك بان
قال لاح اجتهادي الى ذلك لا بدونه لا لانه لو فعل المفوض بنفسه لانفذ لكونه العام لو قضى بنفسه
ينفذ كحوز تفوضه مطلقا وبه يفتي وقيل لو فوض الى شفيعي ليقض براه جاز عند الكل نسي
القاضي مذنبه فقضى المذهب غيره او قضى به مع علمه مذنب نفسه ينفذ عند الامام خلافا لهما كذا
اذا قضى بخلاف رايه غلطا فوافق بعض الاضلاف وقيل اذا قضى بخلاف مذهبه مع العلم به لم يجر
في قولهم فصارت في احاصل عن ابي حنيفة في القضاء بخلاف مذهبه مع العلم به روايتان وكذا القضاء
في المجتهد ولما لم يكن عن اجتهاد في الاصح قضى في مجتهد خوفه اليمين ينفذ على المقضى عليه ولكنه
القضاء عالما كان او جاهلا له راي بخلافه ولم يكن لا المقضى له لكان جاهلا فكذلك ولو كان
عالما له ولي بخلافه وفي المسئلة المعروفة ان قضاء القاضي لمن له راي سل ينفذ عند لا ينفذ لا
خلافا لهما والجاسل لو استفتى فبقها اعلم من القاضي فقبل فتواه فهو على هذا الخلاف لا الفتوى
في حاشي الجاسل كرايه ورد كتاب الى قاضي في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وفي المختلف فيها
فانه لا ينفذ وان ورد فيها سجل ينفذ لانه السجل محكوم به وولا الكتاب ولهذا له ان لا يقبل الكتاب
دونه السجل شافعي المذهب او في شعبة بالجوار اختلف المشايخ منهم من قال لا يقضى له منهم
من قال يقضى كاحد زوجين فحين قال ان صاحبتي محرم حتى وطب للفرقة قال القاضي يفرق بينهما
عند لا ينفذ ومحمد وبلاطيل كذا منا يقض اذا طلب بما موثق عند القاضي ولو كان المدرع لا يعتقد
ذلك وان كان المدرع عليه شفيعا والمدعى حقيقيا يقض بما موثقا بهنا ومذهب القاضي بالاجماع منهم
من قال اذا كان المدرع شفيعا يسئل القاضي سل يعتقد هذا ان قال نعم قضى له وان قال لا لا
وسا القول لعدم فسخ اليمين المضافة قضى بالزوجته منها ولم يقل قضيت ببطلان اليمين صح
القضاء وبطلت اليمين ان كان خلف بايمان مضافة مختلفة ينبغي ان يعلم القاضي بذلك حتى
يقول قضيت ببطلان كل عين حلفت بها والا يقضى ببطلان تلك اليمين فلا يبطل لغري وقضى
ببطلان كل يمين يحتاج الى الفسخ في حق امراة لغري عند **س** ولو قال قضيت بينكما بالنكاح
صح ولو كان لبايمان مختلفة ولو لم يبطل القاضي حتى اجاز نكاح فضولي بالفعل ثم طلقها
ثلاثا ثم تزوجها بنفسه ثم رفع الامر الى القاضي فان علم بتقديم نكاح الفضولي ومع ذلك

قضى بالنكاح بينهما صح وكان قضاء ببطلان اليمين وبطلان نكاح الفضولي وبطلان ^{الثالث}
بعده وان لم يعلم بتقديم نكاح الفضولي ينبغي ان يعلم حتى يقصد نقضه موضع الاجتهاد
اليمين المضافة ونكاح الفضولي عند اليمين على جميع النساء بان قال كل امراة تزوجها فهي
طالق ففسخ اليمين على امراة يحتاج الى الفسخ في كل امراة عند لا يوفى فانه روي عنه فممن حلف
مكثا وتزوج امراة ولا يري الطلاق المضاف واقعا فرقته امراة الى قاض لا يراه واقعا فغير
بصحته النكاح وبقاء الحمل بينهما ثم صار الرجل ممن يري الطلاق واقعا ثم يتزوج امراة لغري
بعد هذا فانه يمكن امراة الاولى ويبنى الامر في الثانية على راي نفسه فينفذ فيها لانه ثبت فيها
الحل الآن ولم يجر فيها حكم وانما روي في قوله انه يمكن الفسخ على امراة واحدة وعلى هذا
اذا قال كل عبد اشترته الى سنة فهو حر فاشترى عبدا فحاصم العبد واقام على منه اليمين سنة
وقضى بعقده ثم اشترى عبدا آخر على قول محمد لا يحتاج الى اقامة البيعة ثانيا خلافا للابن
اشترى عبدا فشهد شامدا لانه كان حلف بعقده كل عبد اشترته فاعقده القاضي ثم اشترى
عبدا لغري قال ابو يوسف يعقود بالشهادة لا لاولي وقال الامام لا حتى يقيم البيعة ثانيا وقيل
فرع مسئلة الشهادة القائمة على عتق العبد قال امراة كلما تزوجت فانت طالق ثلثا ثم تزوجها
ورفع الامر الى قاضي يري صحة نكاحها وحلها له فقضى كحلها له ثم طلقها ثلثا وتزوجها بعد
زوج اخر هل يحتاج الى القضاء كحلها ثانيا اختلف المشايخ بناء على ان المعتد كحلها للحال
بمن واحدة يتجدد العقاقرها كحلها وقع الحث ام المعتد بها للحال ايمان فيجوز في البعض
بوجه الشرط فيه ويبقى الباقية منعقدة فمن ان الى الثاني وهو الاصح قال لا يحتاج ومن
الى الاول قال يحتاج لما اذا عقد ايمانا على امراة واحدة فقضى القاضي بصحة نكاحها يرفع
الايمان واقعد على كل امراة يمينا واحدة لا شك انه اذا فسخ على امراة لا يفسخ على الاخرى
واذا فسخ اليمين بعد التزوج لا يحتاج الى تجديد النكاح لانه القاضي لا يرتفع طلاقا واقعا
انما اليه ابطال اليمين السابقة حتى لو وطئها بعد النكاح قبل الفسخ يكل وكما ينظر الفسخ
في حق منه امراة يظهر فيمن كان قبلها الا اذا تعذر الفسخ في التي طلقت قبل الفسخ
بان كانت امراة المفوضة بالفسخ خامسة فلا يظهر في الابيع لانه سبقها

لان نسخ اليمين على الخامسة باطل فيسقط في حق الرابع نسخ الحكم فيه اختلاف المباح
والاختار انه ينفذ وسط اليمين لكن بينه وبين حكم المولي فوق وموانه اذا دفع حكمه الى
المولى له ان ينقض في ذلك وان كان في المجهول فيه خلاص حكم المولى الحكم ينفذ في الطلاق المقتضى
وغيره ومذاحم يعلم ولا يفتى به كيلا يتطرق الجاهل الى سدهم مذنبنا وقد روي عن اصحابنا
ما موعود من هذا وموان صاحب الكاكة اذا استفق عدلا من اسد الفتوى فافتا
بطلان اليمين وسعه اتباع مواء ولا هو مواء وسع من هذا انه اذا استفق اولوا افتا
بطلانها وسعه احكام المرأة فان تزوج اخرى وقد حلف بطلان كل امرأة فاستفتى فيها
اخر فافتا بصحة اليمين فانه يفارق الاخرى ويسكن الاولى عملا بقولهما **س** اذعت
على زوجها الطلاق او الامة الحرة واقرا زوج والمولى ثم غاب يقضى على الغائب لو قضى
في سعة طلاق المالكه على قولنا او قول الخصم بعد قضى بالنكاح بغير شهود قال محمد جاز
وابوبكر بن الفضل لا يقضى بقول مرجوع او مخالف قول اصحابنا جان اذا كان القاضي من
اسل الرائي ولا جهتها زنا بام امراته في افعة الى القاضي فلم يفرق بينهما وقرعما على ذلك
فليس القاضي ان يفرق قضى امراته فرغ الى قاضي آخر فاجازه لم يكن للثالث ان يبطله لا ينفذ
للقاضي ان يقضى على الغائب والغائب بالبينه ولو قضى نفذ وقعت للقاضي حادثة ولو كان
فاناب من هو اسل الامة وخصما عنه وقضى له اولول جاز قضى للمام الذي قلنا
القضاء اولول الاحكام جاز القاضي بعملة يقضى بحكم التدف والقضاء مع التعزير قضى بشايد
وبين لم ينفذ خالف اجتهاد الكتاب او الخبر المشهور لا ينفذ قضى بعملة المدعى في الحصة لله
نكا لا يجوز عزله ثم قلد لم يحكم بما شهد عنه الشهود حتى يعاد قضاء قاضي رستان لا ينفذ
عند الاحكام ارتضى وقضى على الوجه لم يجر **س** **كتاب القاضي في القاضي والشرف**
القاضي ارسل رسولا الى قاضي آخر كما يكون كتاب القاضي في القاضي واشهد على ذلك لم
يقبل المكتوب اليه كتاب القاضي في القاضي فيما دون السفر بل في مظهر واحد يجوز فاك
للقاضي كان لفلان على كذا او دفعت اليه او اوى الى او وصيها في موعده بلكذا ولا آمن
ان ياء ضدي بذلك المال اذا مرت الى ذلك البلد وشهودي منا فاسمع منهم واكتب

روي

لي كتابا الى ذلك القاضي فانه لا يجيبه في قوله اي روف خلافا لمحمد ولو قال حجة في الاستيفاء
ويجاصني ليستوفى مرتين فالان يسمع ويكتب اجماعا ولو قال انه حاضر فاسئلة حتى لو انكر
احضر شهودي لا يسئلة عن ذلك بالاجماع كتاب القاضي في النقيب كالنوب والديانة
انته ندرت من بلد الى بلد لا يقبل بالاجماع وفي العهد الابن يقبل في المختار وروى الجوابي
لحيوانات والعروض وعلى ما عليه المتأخرون يقبل في جميع النقيب كاذ العقار والديون
وبه يفتى كتب الى قاضي كوة كذا ولم يكتب الى فلان بن فلان لا يقبل ولا بد من كتابة اسم
الشهود فيه كذا كتابة اسم الاصول في القضاء بشهادة الفروع ان الكتاب الى المكتوب اليه
فقال المدعي عليه لست على هذا الاسم والنسب فالقوله له وعلى الذي ان الكتاب ان يقم
البينة انه فلان بن فلان الفلاني فان قال الخصم انا فلان وفي هذا الحي والتجان رجل غيري
بهذا الاسم والنسب يقول القاضي ثبتت عندي فان اثبت بالبينه اندفعت الخصومة والافلا
اقر رجل ان فلان علي كذا فجاء رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال فقال المقر عنيته به رجلا
آخر بصدر في القضاء ولا يقضى عليه اذا كتب الكتاب بقر على الذين يشهدهم او يخبرهم بما فيه
وشرط ان يحفظوا ما فيه لان معرفتهم ما في الكتاب شرط **س** الاخر ويدفع اليهم نسخي يكون
مقوم ونحتم الكتاب بخبرتهم ويشهدهم انه كتابه الى فلان بن فلان قاضي بلد كذا وهذا خاتمه
عليه وعند **س** الاخر اذا شهدهم انه كتابه وهذا خاتمه فشهدوا بذلك عند المكتوب اليه كفي كتب
القاضي الى القاضي ان فلان الفلاني عبد فلان فلا في يكتفي بالاتفاق ولو ذكر اسم المولى وابيه
ولم ينسبه الى قبيلة او صناعة يكتفي في المختار واسم المولى كاسم الاب واسم المولى كاسم الجد
ولو ذكر العبد واضافه الى قبيلة خاصة واسم المولى لا غير قيل يكتفي ايضا لانه ذكر ثلثة اشياء
اسم العبد وبلده واسم حوالاه ويشترط للتعريف ثلثة اشياء الاسم والنسب الى الاب والنسب
الى الجد او الفخذ او الصناعة وفي المختار لا بد من ذكر اسم اب المولى ليصير ذكره العبد كاسم
الجد في الحر وانما يحتاج الى الاسم والنسب لفلان ممن لا يعرف له اذا كان مشهورا كالجدة
وغيره فلا كتب الكاتب محض المرأة واراد ان يحليها ينبغي ان يذكر موضع حليتها المحضر
او يبي على الكتب لا ينفذ لا بد للقاضي عن النظر في وجهها فيكون موافقا الى الكاتب حتى

لا يكون اليها نظر رجلين والشهادة على المرأة قيل لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة انهما
وفي المختار للفتوي اذا شهد عدلان انها فلانة جاز **كتاب القاضي** في القاضي يقبل
مع كسرا ثم عن ثلثي الامة الحلوي مات القاضي الكاتب او عزل قبل ان يصل المكتوب اليه
لم يقبل المكتوب اليه **كتاب** على وارث المطلوب او وصيته ان مات المطلوب اتقبل
المطلوب اليه بلدا الكاتب فقد حقه الطالب اليه لم يحكم عليه بشهادة او لشك حتى يشهد وكف
الحضم نائب القاضي اذا سمع البيعة والاقرار وكتب بذلك الى القاضي لا يقضي بل يكلف
المدعي اعان البيعة **سائل التعديل والجرع** المزمع انما يسئل حال الشهود
من العدول فلا يثبت بقول الفاسق الخلاف في عدد المزمع في تركية السر وفي تركية العلانية
شرط بالاجماع والخلاف في عدد المترجم كالاخلاف في عدد المزمع في السر لكن المترجم لا يكون
الا في العلانية واملية الشهادة شرط في المترجم لانه تركية السر عدل العبد حواه اولان
اباه جاز في السر لا العلانية وهو الاصح واملية الشهادة شرط في تعديل العلانية لا السر
جرع واحد وعدل واحد فليس عدما اوي بل يسأل عن ثالث جرع اثنان وعدل اثنان
فواوي وقبل اذا جرع واحد وعدل واحد فالجرع اوي عند عدلان التعديل والجرع ثم
بالواحد فصار كل واحد اثنان وجرع اثنان وعند محمد موقوف الى ان يجرع آخر عدل
آخر وان جرع واحد وعدل اثنان فالتعديل اوي عندهم وان جرع اثنان وعدل
جماعة فالجرع اوي **شاهد عند القاضي** ويثبت عدالته ثم شهد في حادثة اخرى هل يحتاج
الي التعديل والاصح قولان احدهما ان يفوض اليه راي القاضي الثاني ان تخلل بين الشهادة
سنة اشهر يحتاج والا فلا تعديل المشهود عليه اذ كان ساكنا غير جاحد للحق فقال **مهم**
يقبل بالاتفاق وان جحد وقال هم عدول كله اخطاوا ونسوا ففي صحة التعديل روايتان
رجل نزل بين اظهروم فلم يظن لهم منه الاخير فانما يجوز ان يعدلوا فانما سكن عندهم
سنة في الاصح تعارض شهود الجرح والتعديل فالقاضي يستقر شهود الجرح عن سبب
الجرح لاحقا لانهم جرحوا بما ليس بجرع عند القاضي والمعدلين ترك صلوة مع الجماعة
متقلا يسقط عدالته وتفسيره ان لا يستعظم تفويت الجماعة كما يفعل القوام لان

يستغف بالدين فانه كفر ترك الجمعة مع وقيل ثلثا بغير عذر وتاويل يسقط العدالة العدل ^{عليها}
يجتنب الكبار كلها حتى لو انة بكيرة سقطت عدالته وفي الصغار العبرة للغالب او المداومة
لصيرة وكثير وقيل البكيرة ما يكون حراما محضا سمي فاحشة كاللواط او شريح عليها عقوبة محضنة
بنقض قاطع في الدنيا بالحد كالسرقة والزنا وقتل النفس او الوعيد بالذرة لا في كل حال البيع
ونشر الخمر لا يسقط العدالة الا بالمداومة والادمان كذا اكل الربوا وقيل من يسقط اسلامه وترك
الختان لا يسقط عدالته لانها تركها لا رغبة عنها بل صيانة لمحنة شهامة اصل الصنائع والخرف
جائز اذا كانا عدولا وقيل لا لكثرة اليمين الفاجرة والكذب بينهم شهامة بايع الكفن اذا ابتكر
وترصد لذلك لا يقبل لانه يتمنى الموت والطاعون اما اذا كان يبيع الثياب ويشتري منه الكفن
يقبل شهامة دعوي الطلاق والعقود امرأة قالت طلقني زوجي ثلثا وتزوجت بعد العدة
واضاف ان ينكر الطلاق فثله حتى لو انكر اقيم البينة بسلم اجماعا اذ عت طلاقا ولا عتتا
واقامت شامدا واحدا كحال بينها وبين الزوج والموي وياخذ من الزوج كفيلا ثلثة ايام فان
البينة والا يخرج القاضي الكفيل من الكفالة اقامت بنة على الطلاق والزوج غايب لا يقبل
كذا اذا انكر ثم غاب فان اقر ثم غاب يقضي به كذا في دعوي الامة الحرة على الموي في الوجه الثلثة
يسمع البينة على الطلاق وعقود الامة حسبة من غير دعوي ومن يحلف حبة بلا دعوي وذكر محمد
ما يدل على انه يحلف قال اذا طلق امراته من نسائه بعضها ثلثا ثم نسي ثم متى الا واحد لا يحل
له وطؤها والقاضي لا تحل بينها وبينه حتى يخرجها فخر المطلق ثلثا فاذا اخبر استخلف القاضي بالله
ما طلقت منه ثلثا فلم يشترط الدعوي وقيل لا يحلف في موضع ما لا ينفذم الدعوي كذا في
الدعوي في التخليف على عتق العبد انما الخلاف في اشتراطه بقول الشاهان جارية او عتت انها
حرة الاصل ودعي فواليد انها اقرت بالرق وانكرت فالقول لها س قال يثبت غايبة لا يمكن
احضارها فحلفه اجابه القاضي في فلك تحلف القاضي عينا واحدة في الدعوي المتخلفة
وقيل من اذا كان السبب متحدا حلفه في مجلس قاض ليس له ان يحلف ثانيا ولو حلفه عند قوم
ان يحلفه ثانيا عند القاضي الصبي العاقل الما دون له ان يستحلف ويقضي عليه بنكوله والقوى
في الاشياء الستة على قولها يستحلف في دعوي التفرير ولا يستحلف الاب في مال الصبي

ولا الوصي في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوقف المدعى عليه اذا لم يكن على وجه الصلح غلظ عليه
اليمين بذكر الاوصاف الكثيرة تخلف الاخرى ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير
به نعم ادعى على رجل دينارا مؤجلا فانكر لا يخلف في اظهر للقول ادعى على عبد مجبور حقا
يؤاخذ به بعد العتق فان انكر يخلف **سائل القضاء على الغائب** قال لامرأته ان طلق فلان
امرأته فانت طالق فادعت ان فلانا طلق امرأته وفلان غائب واقامت بينة على طلاق
فلان لا يصح في الاصح بخلاف ما لو قال ان وفلان فلان الدار فانت طالق فاقامت بينة انه دخل
ومو غائب لانه مكان ليس فيها ابطان حق الغائب فلا يكون قضاء على الغائب وفيل يصح
في الاول ايضا وينتصب الحاضر خصما وعلى من لا يفعله الناس انهم متى ارادوا اثبات شيء على الغائب
من طلاق او بيع ونحو يجعلون ذلك الشيء شرطا لوكالة حاضرة مثل ان اراد رجل اقامة البينة على بيع
الغائب فيقول لغيره ان كان فلان الغائب باع دار من فلان بكذا فانت وكلي في اثبات
حقه على الناس ثم الوكيل يحضر رجلا ويدعي عليه انه قد صار وكيل فلان بطبق حقه على الناس
لوجود شرط الوكالة ومويع فلان وان لم تكن على من ادعى المدعى عليه بتعلق الوكالة ونحو شرط
فيقيم المدعى البينة على بيع الغائب فيقضي بيع الغائب ووكالة الحاضر وسد فتوي بعض
المناجحين كمن الاصح ان لا يقبل هذه البينة ذكر خومرزان ان الحاضر انما ينتصب خصما عن
الغائب باحادي معان ثلثة احدها ان يكون الحاضر وكيل الغائب والثاني ان يكون المدعى
على الحاضر والغائب شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر لامحالة
ففي هذا يقضي على الحاضر والغائب حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره الثالث ان يكون
المدعى شيئين مختلفين ويكون ما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر بحيث لا ينكسر
عنه ففي هذا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضي عليهما جميعا اما اذا كان ما يدعى على الغائب
قد يكون سببا لما يدعى على الحاضر وقد لا يكون فنظر ان كان ما يدعى على الغائب نفسه سببا لما يدعى
على الحاضر يقضي على الحاضر ودون الغائب حتى لو حضر وانكر يحتاج الى اقامة البينة ولو كان ما يدعى
على الغائب نفسه لا يكون سببا لما يدعى على الحاضر لا بالتقاء الى وقت الدعوى فانه لا يقضي ما ادعى
المدعى الا حق الحاضر ولا حق الغائب الا تفسيره وموان يكون المدعى على الحاضر والغائب شيئا

واحدا وما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر لامحالة فبيان ذلك في ثلث مسائل
احداهما رجل ادعى دارا في يد رجل انها ملكه وانكر فواليد فاقام المدعى بينة انها له اشترى الممن فلفظ
ومو يملكها فانه يقضي بها في حق الحاضر والغائب لان المدعى شيئا واحدا وما يدعى على الغائب وهو
الشري سبب لثبوت ما يدعى على الحاضر والثانية اذا ادعى على آخر انه كفل عن فلان بما
يذوب عليه فاقام المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام البينة انه ذاب له على فلان كذا يقضي بها على
الكفيل والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره وان الله انه اذا ادعى شقة
في دار في يد انسان فقال فواليد بي واري ما اشترى بها من احد فاقام المدعى بينة انه اشترى
من فلان بالثمن ومو يملكها وانه شفعيها يقضي بالشراء في حق ذواليد والغائب جميعا اما الاصل
الاخر وهو ما اذا كان المدعى شيئين وما يدعيه على الغائب سبب لما يدعيه على الحاضر بيانه
في ثلث مسائل احدها رجل قد فحصى فقال القافف انا بعد فلان وقال المقوف بل كان
اعتنقك حولاك ولي عليك حد لاهله واثبت يقضي بالعق في حق الحاضر والغائب كقول
العتق سببا لتكليف المدعى لامحالة الثانية شهد على رجل فقال المشهود عليه ما عبد من واثبت
المشهود له ان مولاه قد اعتقها قبل هذا ومو يملكها يثبت الملك والعق في حق المشهود عليه
والمويع الغائب الثالثة رجل قتل رجلا عملا فادعى الحاضر من ولته ان الغائب عفا وانقلب
نصبي مالا وانكر القاتل فاقام المدعى بينة يقضي بها على الحاضر والغائب فان قيل بطل هذا
بعد بين حاضر وغائب فادعى على الحاضر ان الغائب اعق نضبه وهو مويسر وادعى قصر يد
عن نفسه واقام البينة لا تقبل ولزكان ذلك سببا لقصر يد الحاضر لامحالة لصبر ورثة مكاتب
فلست انما لا يقبل لجهالة المقضي عليه بالكتابة لان مقتضى اختيار النضر به مباح على
المعتق واختيار الاستسعاء على الساكت لا اذا ادعى شيئين وما يدعى على الغائب قد يكون
سببا وقد لا يكون بيانه في مسئلتين رجل قال لا انسان ان حولاك وكلفي بان احمك اليه فاقام العبد
البينة ان حولا قد اعتقه يقبل في حق قصر يد الحاضر لان حق العتق على الغائب ويحتاج الى
اعانة البينة بانكار الثانية رجل قال لامرأة الغائب ان زوجك وكلفي ان انتك اليه فاقام
بينة ان زوجها طلقها ثلث يقضي بقصر يد الوكيل عنها لا بالطلاق لان الطلاق والعنان يتحققان

بلا انزال الوكيل بان لا يكون هناك وكالة وبانزاله بان يكون بعد الوكالة فمن حيث انه موجب
لانزال الوكيل ينصب خصما في قصر يد ويثبت انه ليس بلازم له الا يقضى بالطلاق والعنف
ولا ما يكون شئيين وليس ما يدعى على الغائب سببا لما يدعى على الحاضر الا بقائه لا وقت
بيانه في مایل اشترى جارية فادعى ان البائع كان زوجها من فلان الغائب وقد اشترى لم
يعلم بذلك وانكر البائع واقام المشتري بينة لا يقضى بها على الحاضر ولا على الغائب لان نفس النكاح
ليس بعيب الا بتقدير بقاءه ولنشهدوا انها امراته في الحال لا يقبل ايضا لان البقاء تبع للابتناء
والثانية اقام المشتري فاسدا انه باعه من فلان الغائب لا يقبل لابطال حق البائع في الهتراء
ولا في حق الغائب لان نفس البيع ليس بسبب لبطان حق الاسترداد لجواز ان باع ثم فسخ
البيع بينهما الثالثة رجل في يديه طار فبيعت بحبها لآخرى فادعى ان ياخذ المشتري به
فقال المشتري للشفيع التي في يديكي مامي واركني انما هي لفلان فاقام الشفيع بينة انها له اشترى مامي
فلان الغائب لا يقضى بالشراء لان حق الحاضر ولا في حق الغائب لان الشراء منه ليس بسبب
لثبوت حق الشفعة الا بقائه حتى لو فسخ الشراء وادعى ملكه لم يثبت سببا ثم كما لا ينصب الحاضر
خصما عن الغائب في اثبات سبب حقه فكذا في اثبات شرط حقه اذا لم يكن اثبات حقه الا به نصير
منزلة السبب كما مر في مسألة حرية العارف طلب الشفعة فقال المشتري انما اشتريتها لفلان
واقام البينة انه قال منذ قبل الشراء اذ انه وكله بشرائها عند سنة لا يقبل اذ لو قبلت لزم الغائب
البيع قبل على هذا الادعى عليه انسان ان الدار التي في يديه واجاب صاحب البينة وكيله
في الشراء لا يدفع الخضوة عنه ادعى دينا على رجل فقضى القاضي له عليه به بينة فغاب المقضى
عليه او مات وله ورثة ومال في المصر في ايد اقوام يقرقون بذلك المقضى عليه لا يدفع القاضي
من ذلك شيئا الى المقضى له حتى يحضر المقضى عليه او ورثته ان مات لجواز ان الغائب
دينه ومنه مخالف ما ذكر في الاصل ان القاضي يقضى بالبينة لامرأة الغائب بالشفقة في مال الغائب
اذا كان مودعه مقرا بالنكاح والودعة يفرق بينهما اذا اراد ان يقضى على وكيل الغائب او على
الميت يقضى على الغائب والميت يحضر الوكيل والوصي كذا يكتب في نسخ المحضر ادعى على الغائب
شيئا ليس للقاضي ان ينصب وكيله عنه في اثباته عليه وفي نفاذ القضاء على الغائب بلا خصم واثبات

وبه يفتى انه لا ينفذ وقيل الا ان يراه القاضي فيقضى به في ينفذ لانه الخلاف في ان البينة من غير
خصم حاضر من يمي حجة فاذا صار حجة في رأي القاضي وقضى بقدر كالتضاء بشهادة المحرور وخلاف
مالو كان القاضي محمدا قال ابو يوسف لو غاب المدعى عليه في المصر ناديت على باب دار
فاذا تبين انه حاضر سمعت عليه البينة وقضيت وعن محمد قال ينادي على باب داره الا حضر
والا يقضى عليه فاذا فعل ذلك ثلث مرات فقد اعذر القاضي وجعله وكيل له وقضى عليه **الخمس**
في اثبات الدين على الغائب ان يكفل للمدعى عن الغائب رجل يكفل المدعى على الغائب ويجزى
المدعى كفاية في المجلس فيدعي على الكفيل ماله مقدرا بسبب الكفالة المطلقة فيقر الكفيل الكفالة
ويشكر المالك المدعى على الغائب فيقيم البينة على الغائب فيقضى على الكفيل بالمال الذي ادعى عليه
لا قراره بالكفالة ثم يبرئ المدعى الكفيل عن المال فيثبت المالك على الغائب وهذا اذا كانت الكفالة
بكل ماله على الغائب ثم ادعى حذرا لا اذا ادعى مقدرا او ادعى انه كفيل بهذا المقدار واثبت
لا يكون القضاء به على الكفيل قضاء على الغائب الا اذا كان باع الغائب واذا كانت الكفالة بكل ماله
عليه كان القضاء على الكفيل قضاء على الغائب وان لم يكن باعوه فلا يكون القضاء عليه قضاء عليه
ادعى انسان على آخر وانقضى يعلم انه مسخر لشيء عليه لا يسمع الخضوة واشاء غيره زلها
الى جواز المسخر فعلا اذا ادعى حاضر على رجل وذكر انه خصم الغائب وادعى ان الغائب وكله
بقبض جميع حقوقه على الغائب وانكر المدعى عليه وكالته فاقام البينة يقضى بوكالته فثبت
المسئلة على جواز فانه قال ذكر انه خصم الغائب ولم يقل انه يقيم الغائب كونه عندنا محجول على ان
القاضي لا يعلم بذلك الا اذا علم لا يثبت الخصم شرط لقبول البينة اذا ادعى المدعى ان ياخذ من يد
الخصم الغائب شيئا الا اذا اراد ان ياخذ حقه من ثمن ماله كان للغائب في يد الاثر طرفة الخصم
فلا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل مات رب الدابة في الطريق وقد اكرت له اربعة اشهر
وعليه الكراء فادعى حكمة دفع الامر الى القاضي فان راى القاضي بيع الدابة وقد كان المستاجر دفع
الكراء من بغداد الى مكة فادعى ذلك عند القاضي وادعى ان يترد بعض الاجرة
كقوله القاضي اقامة البينة على ما ادعى وفيه اشكال لان فيه اقامة البينة على الغائب لكن عنه جوابان
احدهما ان القاضي ينصب وصيا عن الميت حتى يخاصم واثبت ان حصة الخصم انما شرط اذا اراد

المدعى

ان ياخذ شيئاً من يد الغائب لما في يد فلان كما لو غاب المشتري منقطعة قبل نقد الثمن وقبض العبد
وثبت ذلك بالبينة عند القاضي سمعه ونوفيه الثمن قال لا خرا ضمن لفلان متى بما قضى له به على
او ذاب له على ونحوه ففعل فغاب الآخر فاقام المكفول له بينة بما له على الغائب لا يقبل حتى يحضر الغائب
مخلون ما لو كفول عنه عال له عليه فانه يقضي بالبينة وان كان المكفول عنه غائباً ثم في فصل الاول
اذا اقام البينة ان قاضي بلد كذا قضى له عليه بهذه الكفالة او صدقه الكفيل بذلك يقضي القاضي
بالمال على الكفيل والاصيل **س** في البلدة قوم صالحون لم يمتنع واحد منهم عن القضاء لم يأم
فان لم يكن غيره صالحاً يأم والملتصق جميع من يصح انما الا اذا كان السلطان بحيث يفصل
الخصومات بنفسه القاضي اذا لم يكن مجتهداً فعليه اتباع رأي الفقهاء وان كان مجتهداً لم يتجاوز
الفقهاء وجوه الاستدلال فياخذ برأيه قضى شهاك مستغفم ثم قال رجعت عن قضائي او
او قففت على تلبس من الشهود او قال ابطلت حكمي لا يعتبر والقضاء ماض القاضي الناسخ
اذا قضى فلقاض آخر ان يبطل قضاءه لا يحبس الاب والجد بدين الولد القاضي متى الكفاية
من بيت المال في يوم البطالة في الاصح القاضي اذا جرح عن استخراج الحق عن المطلوب ان
يستعين بالوالي مؤنة الشخص قبل في بيت المال وفي الاصح على المتمر والاعلم
كتاب الدعوي في معرفة الخصم والمقضي عليه والدفع
ثم ما يتج به احدي البينتين ثم ما يل الدفع والتناقض قبل القضاء وبعد ما يل المحيولة
وتحكي النكاح اختلاف الزوجين في الغزل دعوي النسب ودعوي الميث وعلى البنت
ثم التحديد في دعوي العقار ثم ما يل الاستحلاف **فيمى يكون خصماً ومن يكون له**
مقضية عليه ومن لا يصير وما يدفع بالخصومة والادفع ادعى المنقول فاقدم المدعي عليه انه في
يد يقبل اقراره وفي العقار لا يصح بقم البينة وان انكر فوا ليد وليس للمدعي بينة كلفه فاد
اقر باليد حكمت على دعواه فيؤمر بترك التوقف لكن اذا اراد المدعي اقامة البينة لا بد ان يثبت اليد
بالبينة عين في يدي رجل ادعى آخر انها ملك اشترها من فلان الغائب وصدقه بذلك فواليد
فالقاضي الا يامر باليد بالتسليم الى المدعي حتى لا يكون قضاء على الغائب بالقرن ومن عجمته
ادعى على المودع شري الوديعة من الموضع لا ينتصب خصماً اذا انكر شراؤه مخلوق بالوالدعي

الورثة ولو قال مدعي الشراء اشترى منها من المودع وامرني بالقبض منك لا يندفع الموضع
دي اليد اقام البينة على ادعى يدي رجل انها له وقال فوا ليد انها لفلان غصبها عنه او دابة
او دعيتها او ضللت عنه فوجدتها او سرقها عنه فاقام البينة انها لفلان لكن لم يشهد على يد
فدوا ليد خصم ولو اقام المدعي البينة انها له سرقته منه واقام فوا ليد بينة ان فلانا او دعها آية
فهو خصم وتقتضى بها للمدعي عندها خلافاً لمحمد ولو قال غصب متي او اخذ واقام فوا ليد
البينة انها وديعة في يد من فلان اندفعت المضمومة وكذا لو اقام ذوا ليد بينة ان فلاناً
او دعها آية او قالوا غصبها ذوا ليد من فلان او سرقها عنه ولا ندرى لفلان من ام لا فلا
بينهما حتى يحضر فلان قال ابو يوسف اذا اتهمته جعلته خصماً اقام البينة على طار في يدي رجل
انها له اشترى من في اليد وقبضها ونقد الثمن واقام فوا ليد البينة ان فلانا او دعها آية
فلا خصومة بينهما وان ادعى على في اليد فعلا لان المدعي به عقد استوفى احكامه وكان كالمودع
فصار كدعوي ملك مطلق حتى لو لم يشهدوا على قبض المشتري فهو خصم فان ادعى المشتري
الشراء والقبض وصدقه البائع ثم اقام البينة انها وديعة لفلان فلا خصومة ولو ادعى الخارج
الدار دون الشراء فاقدم من يد انها كانت للمدعي وقال فلان او دعيتها وان ثبت فليس خصم
ولو ادعى الهبة والقبض او الصدقة والقبض او الرمي والقبض او الاجارة والقبض والمساكنة
بحالها لا يندفع المضمومة وقيل في الهبة والصدقة يندفع المضمومة لانه دعوي فعل ان يوجب الحكم
مخلوف الرمي والاجارة قال هذا المال وديعة ولا اعرف مالها في رجل ادعى لرسالة المال
واقام البينة ينتصب الموضع خصماً لان اليمين ينتصب خصماً للمالك لا لغير المالك فوا ليد اجارة
او دعيتها رجل لا اعرفه فهو خصم وان اثبت ذلك لجواز ان يكون المدعي هو الموضع ادعى على غيره
ان استاجرت الدار التي في يد من فلان بتأرخ كذا قبل ان يستاجرنا انت ان ادعى عليه
فعلا بان قال انا قبضتها فاخذتها مني لغير حق ينتصب خصماً ولو قال انا استاجرت قبلك
ولكن سلم اليك لا ابي لا ينتصب خصماً لان المستاجر لا ينتصب خصماً لانه اثبات المالك وله
اثبات الاجارة لا بدعوي الفعل عليه ببيع من كسر شيئاً وادعى ثالث ان البائع كسر منه
او رهنه قبل ان يبيع منه لا خصومة حتى يحضر البائع فاقام حظه واقام عليه البينة تقبل

تكراري ثلث دواب ثم أجر واحدة من غيره واعاد الاخر من الآخر وباع الثالثه او عجب الآخر
فوجد المشتري الدواب في ايديهم لم يكن باع ما باع من غير جاز ولتقتض الاجارة وان كان من غير
عذر فالبيع مردود لا المستعير فلا خصوصية بينهما حتى يحضر صاحبها والموئيل له خصم فيها اما الاجارة
فذكر في الكافي ان المتعاجر احوق بها حتى يمتد في الاجارة من اصحابنا من قال امران المستاجر الاول
خصم لكل الاصح ان التملك لا يكون خصما للاول حتى يحضر رتب الديانة كالمستعير حتى المبيع بعد تداوله
الا يدرى فوج المشتري على البائع بالثمن بالقضاء ثم اراد البائع الاول اقام البينة له فقبلت البينة
عليه ولو اقام البينة على التلقي من المشتري لا يقبل عند الامام وبشرط اقامه على المشتري لان
ابساك انفسحت بالرجوع بالثمن بالقضاء فام يبيع المشتري لا وله خصما للبائع الاول واذا اقام على
المشتري ليس له ان ياتي المشتري لا اذا رجع المشتري على البائع ولم يقض عليه بالرد حتى اقام البائع البينة
على التلقي ان اقام على المشتري يقبل وله ان ياتي المشتري وليس للمشتري قبضه اذا ابي البائع التليم ولو اقام
على المشتري يجب ان يقبل لانه لو اقام كان له ان ياتي المشتري فيكون فسخا وكذلك الفصل الاول عند روم
وبه ينفي ادعى على عبد محجور مالا بسبب الاستهلاك او الخصم بشرط حضرة الموت لسماع البينة
لان الموت منا خصم كالعبد ولا كذلك المادون او على الصغير شيئا وله وفي حاضرة قبل البينة بشرط
حضرة الصغير والاضمان بشرط وبالة تمامه في قيمة هذا الكتاب قامة البينة على وصي الصغير
ثم بلغ الصغير لا يكتف اعانة البينة على الصغير كذا اذا اقامت على الوكيل بالخصوصة ثم حضر الموكل لا يوارى
البينة عليه مات المدعى عليه او غاب بعد قيام البينة عليه قبل القضاء بالبينة او مات الوكيل بالخصوصة
قبل القضاء بالبينة ثم زكيت البينة لا يقضي بتلك البينة عند ما خلا فالبيع يورث وهذا اقول بحضر
الموكل فان حضر حكم عليه بتلك البينة ولو اقر ثم غاب نقض عليه بالاتفاق وان زكيت البينة ثم
مات المدعى عليه وله ورثة يقضي عليهم بتلك البينة من غير الاعانة ولز كانا غيبا في بلد منفردة
عن صف البلدة ينصب القاضي وكلاهما فاذا ورد كتاب قاض الى قاض وقدمت المطلوب قبل
كتاب القاضي او بعده فالمكتوب اليه ينفذ الكتاب على الوارث او الوصي ايها كان اقامة البينة على
الشرا من ذي اليد وقال ذواليد او غيرها فلا و اقام بينة اولم يقع لا يندفع الخصومة ويقضي للمشتري
ولو لم يقض حتى حضر المقر له الغائب يدفع العبد اليه ويقضي عليه للمدعى المشتري ولا يكتف اعانة البينة

ولو اقام البينة رتب العبد انه عبده او عبده الذي كان في يد اوله عبده ولم يترقب قبلت بطلت
بينه المشتري فان اعاد المشتري البينة على رتب العبد فان كان قبل القضاء ببينة رتب العبد يقبل
ويقضى له بالعبد ولو كان بعد ذلك لا يقبل لانه صار حقيقيا عليه وذلك المسئلة ان القضاء ببينة في
قضاء بالملك حقيقة لا قضاء تركه فان حضر المقر له الغائب بعد ما اقام المدعي شرا وادخل على الشراء
ودفع العبد اليه ولا اقام شرا اخر على رتب العبد لكن المقضي عليه المقر لا المقر له لخصم حتى
من يد الغائب بالبينة لا يظهر القضاء في حق المخصوم منه حتى اقام البينة على المشتري يقبل فعلى
هذا ينبغي للمشتري ان ياتي المدعي او ياتي على ذي يد وفعا محققا ان ياتي المدعي على ان
الملك المطلق على المقضي له يقبل منه لانه الملك المطلق بخلاف العتق حيث يكون قضاء على الناس
كافة عبدا ادعاء اثنان اقام كل واحد بينة انه عبده او عبده الذي في يديه وذواليد نكر فلم يقض
بالشهادتين حتى اقر به ذواليد لاحدهما ودفع العبد الى المقر له فان عدلت البينات قضى به بين المقر له
او على عبد في يد رجل فسال القاضي المدعي بشهوه فلما قاما من عند القاضي باعه ذواليد وتقا بضا
ثم ادعى المشتري البائع وغاب فاعاد المدعي الى القاضي ليقيم البينة عليه ان علم القاضي به ولا
اقر به المدعي كونه اراد ذواليد ان يثبت ذلك بالبينة لا يسمع القاضي بينة ويسمع عليه بينة المدعي
ونقضى عليه ادعى على آخر شيئا و اقام البينة فاقربه للمدعي لغير المدعي او اقر قبل اقامة البينة لانه
اقر ان المدعى عليه اقام بينة ان المدعي شهد بهذا الغلام او انه استوفيه متى اولا ستام او اقر
انه ليس له او انه قبله وبعده يندفع عنه الخصومة وكذا لو اثبت ان المدعى عليه استأجره من كذا افا
اثبت ان هذا الشاهد ادعى منه لنفسه تركها كانت اراد للمشتري بهيب فاقام البائع بينة
على اقران انه يبيع العبد يقبل والمدعى عليه الدار ملكا مطلقا اقام بينة انه اقر في مجلس القاضي
ان هذه الدار ميراث له عن ابيه فهو دفع بينة المدعي ادعى دارا بالميراث عن ابيه و اقام البينة
واقام ذي اليد بينة على اقران ابيه ان الدار ليست بي او ما كانت في يد المدعي او هي دار الله
سرق منه من عام واقام بينة واقام المدعى عليه بينة انه في يد من دهم حتى ينسب لم يكن دفعا ادعى
قيمة جارية متملكة واقام المدعى عليه بينة ان الجارية قامة رايها في بلد كذا لم يكن دفعا انكر المدعي
عليه مرة ثم قال ان الارض اتت في يدي ليست على هذه المحرومة لم يصح الدفع بمثل الدفع الى المجلس

او على ما يراه القاضي ادعى بينه الايفاء يؤجل ثلثة ايام او عند القاضي انه كان لفلان عام
ثم اقام بيته انه اشتراه منه ولم يوقت البيعة جاز ولو قال كان له عام اول لاحتج فيه بوجوه ثم
اقام بيته على الشراء منه لم يقبل الا لثبوت البيعة وقتا بعد عام اول اقام فواليد بيته انه باع
من فلان ولم يسلم اليه فهو خصم ادعى دارا اصلها وبناءا واقام البيعة ثم اقام المدعي عليه بيته
انه اقر في غير مجلس القاضي ان ذي اليد هو الذي بنى العماره يبطل الشهادة اقام بيته على دعوي
ارض فيها اشجار ولم يتعرض الاشجار ثم اقام فواليد البيعة انه غرس الاشجار لم يبطل بيته المدعي
في حق الاصل اقامه البيعة انه استاجر الشجر لم يقبل **ما يتبع به احدي البيعتين او لا يتبع**
اقاما على عين في يد ثالث البيعة وانفرد احدهما تسبق تاريخ فهو اولى وانه لم يوافق بينهما او
انفرد احدهما يوافق بدعوي التنازع فهو اولى وانه اقام البيعة على التنازع ووافقا تاريخ احدهما
يوافق منها فهي على توافق سنها تاريخا ولو كان مشكلا فهو بينهما ولو اقام الخارج فواليد البيعة
فبيته الخارج اولى الذي دعوي التنازع فان فيه بيته ذي اليد اولى ولو كان في بيتهما اقام احدهما بيته
انه لا والاخر ان له نصفه فهو لصاحب الجميع ولو اقام احدهما ان له خمسة اسداسه والاخر ان له ثلثه
فلصاحب خمسة الاسداس ثلثاه ولصاحب الثلث اختلفا في حابط عند من وم يقضى
لمن وجه الحائط اليه يريد به الزينة والنقوش يفعل وقت البناء ولو كان لاحدهما تخصيص او
تطبيع لا يقضى له بالاتفاق **س** احدهما اخذ بعذر الدابة ولاخر بجلبها فما ساء وكذا لو
كانا في سرج واحد ولو كان احدهما في السرج والاخر ردينا فاربعيا فهي لصاحب السرج اقاما
البيعة على عبده يد رجل احدهما بفصيلة ولاخر بوجه فبيتهما **س** **ما يل التناقص والرفع**
قبل القضاء قال المدعي عليه في مخرج من سنة الدعوي لا يكون هذا اذ اقر او ذواليد عند القاضي
انه اشترىها من المدعي ونعم له بيته سل ياخذ الدار عنه ويرفع اليه المدعي باقران قال في العجز عن القياس
نعم وكفى او عجزا يد واخذ منه كفيلا واجله ثلثة ايام فان احضر بيته والا قضيت التناقص فكم يمنع
الدعوي لنفسه يمنع الدعوي لغيره كتب شهادة على صل ابيع ثم ادعى المحذوف فان كان كتب شهادته
فيه او شهد على ذلك وقد كتب في الفصل باع ما يملكه او يبيعها باقا نافدا لا يسمع دعواه وان كان كتب
شهادته باقران البائع انه باع او يملكه يسمع عينه يد رجل عينه يد رجل يقول ليس فاذا

احد فقال مولى صح ذلك منه لانه قوله ليس لم يثبت حقا له حتى لو كان سناك خصم يدعيه
يقع نفيه ولا يصح دعواه بعد وارث اقران الدار لم يكن لابييه وانما كان ودية في يد رجل
ثم اقام البيعة ان الدار كانت في يد ابيه اخذها الذي مولى يد يديه بعد موته او من الاب في حيوة
رقت له الابن ان كان موصفا لها حتى تقدم المستودع وان لم يكن موصفا لها جعلت في يدي عليه
هذا اذا اقر الوارث لانسائه معروف فان لم يقر لمعرف بل قال لم يكن من الدار لابي ثم قال
كدبت بل كانت لابي مات وتركها ميراثي دفعت اليه بعد ما تلوم القاضي في لثبوت من
يدعيها اقام ذواليد البيعة على اقرار المدعي ان الدار ليست ملكي او ما كانت كانت
يكون دفعها لبيته المدعي وان لم يقربها الا نساق معروف وكذا لو ادعى الوارث من الاب
فاقام البيعة واقام ذواليد على اقرار الميت ان الدار ليست ملكي او ما كانت في
دفعها ادعى عليه خوف شركة فيما يد بالولادة من ابيه فانكر المدعي عليه وقال لم يكن
لبي فيها حو ثم قال اشترتها من ابي او قد اقرت بها صح دعواه لا مكان التوفيق ولو كان
قال لم يكن لبي قط ولم يكن فيها حق قط لم يسمع دعواه الشراء من ابيه وصح دعواه اقرار له
اقرار الورثة ان هذا ميراث بيننا من ابينا ثم ادعى ان ثلثة وصية لابن صغير عن
يسمع واقران بالميراث لا ينافي لان كل ميراث وكذا كان فيه وصية ومضى الحكم التوفيق
صح الدعوي وان لم يدع التوفيق وقال خواص ذلك يشترط دعوى التوفيق ومولا صح قال
ما اشترت منك هذا الدرهم ثم يقيم البيعة انه اشترى وكبله له منه صح قال مالي بالكوفا وارا
او مالي على احد ثم مال ثم ادعى طلاق بالكوفا او مالا يسمع لانه لم يبرأ انسانا ببيعه قال
يسمى في يد فلان دارا ونحوها ثم ادعى انها له لا يسمع الا ان يقيم البيعة انه اخذها منه الا في الميراث
قال مالي بالري ونحو حو في دار ثم ادعى واقام بيته يقبل مالي بقصد به قربة او ارضا
بعينها ادعى الملك بسبب ثم ادعى الملك المطلق لا يقبل وعكسه يقبل ولو ادعى المطلق فاقام
المدعي عليه بيته انه كان او عام من قبل بسبب صح الدفع ادعى دارا في يد رجل اتى
اشترى منها من ابيه في حيوة وصحة ومو يملكها فجرح عن البيعة فادعى انها دارا لابي مات
وتركها ميراثي واقام البيعة يقبل ولو ادعى الميراث او لا ادعى دارا بالارث ثم قال

جحر في ذواليد واشترتها منه واقام البينة اجزائه عين في يدي رجل اقدم واحد على الشراء
 منه كان اقراره ملكية العين للبايع في رواية وفي الاصح لا اما الاقدام على الشراء او الاستيلاء
 على اتقاني الرواية اقرار بان لا ملك للمقدم حتى لو ارعاه لا يقبل وكذا الاقدام على الاجارة
 والمزاولة قدم بكرة فاستاجرهما دارا فقبل منه دارا بيك مات وتكاهما ميراثا كذا في رواية
 لم يسمع كذا لو اشترى جارية في نقاب فكشف النقاب فقال منه جاريتي ولو كان ثوبا في
 جراب او منديل فاشتراه فلما تشبه فقال من ادعاني لم اعرفه يقبل بينة ساكن دارا قرانه
 كما يدفع الاجرة فلان ثم قال الداربي فالقول له لانه يقول كانه كيدا في قبض غلتها
 ولو قال كاجرتها فلان او استاجرتهما منه فهو اقرار بعماله ان يخرجها منها اقرارا فلان ساكن
 منه الدار ثم اقام بينة انها له تقبل اقام ذواليد على اقرار الخارج له صح ولو اقام واحد
 منها بينة على اقرار صاحبها له تمها تدا ويقضي لذي اليد اقراره وبسبه فلان وقبضه
 ثم ادعى انه اقرارا ذبا ولم يقبضه وطلب يمين المومنين لا تحلف عندهما خلا فالاي يورث كذا
 في كل من اقر ثم ادعى انه كاذبا مثل اقر قبض الثمن وغيره **س** يجوز اقراره بينة على ولده
 ليس في يد شيء من التركة كذا تحليفه على العلم وكذا اذا لم يكن تركه قال ابو جعفر يسمع البينة
 بظهور تركه ولا يتحلف الا عند ظهور مال **س ايل التناقض بعد القضاء** ادعى
 دارا وقضى له بالبينة ثم اقر ان البناء ملك للقاضي عليه لا يبطل القضاء بالاهن للمدعي ثم
 لو شهدوا بالاصل والبناء فصار المسئلة محالها بطل وقد مر قيل في فصل الرجوع عن
 الشهادة ادعى ارضا فيها اشجارا وبناء واقام البينة وقضى له ثم ان القضي عليه ادعى انه
 غرس الاشجار واحدث البناء وقد كانوا شهدوا بالارض لا غير يسمع دعواه ولو شهدوا
 بالارض والبناء والاشجار ايضا لا لو شهدوا انها دار فقضى له بها ثم اقام المقضي عليه البينة
 ان البناء له بناءه مو لا يقبل ولو شهدوا انها دار ولا يعلمون حال البناء قضى بالدارع
 البناء ولو اقام المدعي عليه البينة ان الدار له قبلت والنخل في الارض بمنزلة البناء فقامت
 بينة على ارض فيها زرع فقضى بالارض والزرع ثم اقر انها لفلان لاحق في فيها فهي للمقر
 ولا شيء على المقر ولو قال هي لفلان لم يكن في قط وصدقه المقر يرد الدار على المقضي عليه

ولو قال المقر له كانت المقر وبها لي وقبضتها فهي للمقر له والمقر ضامن قيمة الدار للمقضي عليه
 عند الحق مو لا يصح وكذا لو بدلا المقر لنفي ثم بالاقرار بان قال في المسئلة الاولى ليست لفلان
 لفلان وفي الثانية لم يكن في قط لفلان فلان فيها سواء ويجب ان يكون قوله لفلان لفلان مو لا
 بالنفي لو كان الاقرار بعد الشهادة قبل القضاء بطلت ولا يقضى له **س** ادعى محمد وادعى
 بيمين انه كرم اوارض وشهدوا كذلك لا يصح وقيل اذا سبق البلد والمحلة صح ما لم يمت
 في يد اجنبي فدارين الميت يقيم البينة على ذي اليد حفرة الورثة في دعوي الجور لا بد من
 ذكر الوزن ان كان غائبا ادعى قيمة المستهلك ولم يعرفه او ثمن المحدث ولم يبين المحدث
 صح في الاصح لا يمكن نقل المدعي به الى مجلس القضاء لعظمه ان شاء الحاكم حفرة ولشأ
 بعث اليه امينين وفي عند الغائب يبين جسده وسننه وقيمتة وحليته ادعى انه استهلك
 دوابه وشهدوا كذلك ولم يذكر الذكور والاناث والعدد قيل لا يقبل **س ايل الجبلولة**
 ادعى نكاح كبره ومضى تجرد فاقام عليها بينة وسال القاضي ان يعرفها حتى يسئل عن شهود
 لا ينعقد القاضي فلنكحها وانما يعرفه التي مع رجل بطاء ادعى امرأة نكاحا بمجر والدعوي
 لا يحال ادعى على كبره غير منكوحة نكاحا واقام البينة وسال القاضي ان يضعها على يدي عدل
 ويضع وكذا البينة في بيت ابها ادعت على زوجها انه طلقها ثلثا لا يحال بمجر والدعوي
 لكن اذا قامت امرأة عدلة يحال وان اقامت فاسقين فكذا في احد الروايتين امة في يد
 رجل اقامت بينة انها حرة فالقاضي يضعها على يد عدل حتى يسئل عن شهودا ولن
 وان طبقت النفقة من المولي حدة المسئلة عن الشهود فالقاضي ياعره بالانفاق والاصح
 العبد على يدي عدل ومجرد الدعوي لا يحال بينة وبين الامة والمرأة وفي العبد لا يحال
 وان اقام شاملا واحدا ولان اقام مستورين حيل وقيل هذا اذا كان حوله فاسقا نحو
 عليه التعيب ولن اقام فاسقين فبيد روايتان وفي الامة يحال بشهادة امرأة عدلة لفلان
 كان المدعي طلقا امرأة وشهد عدل يثبت الجبلولة بان ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج
 يحفظها ولن كان الزوج ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلثا لا ينصب امرأة لكن بالمر
 القاضي الزوج ان يجعل بينها سقاة وان كان المدعي عنق امة بوضع على يد اجنبي ويخرج

عدلا

ولم يكن عبداً لا حراً ولا يخرج الآفة ثلثة مواضع ان ياتي المدعي عليه اعطاء الكفيل او لم
يجز المدعي عن ملازمة الآفة يضعه على يدي عدل وان يكون فاجراً بالعلمات
والثالث اذا كان يخاف عليه التعيب او الابقاء ولم يكن المدعي به دابة او ثوباً لا يضع الآفة
في وجهه الا في ثالث علم القاضي بحرمة امرأة قبل تقلد القضاء يحول بالاجماع لكن لا يقضي
بالفرقة ادعى منقولا وطلب بنفس الدعوي ان يضعه على يدي عدل ولم يكلف اعطاء
الكفيل بنفس المدعي عليه والمدعي به فان كان للمدعي عليه عدل لم يجبه القاضي ولا يجبه
وفي العقار لا يجبه الآفة الشجر الذي عليه ثمر لان الثمر نقلى قالت للقاضي لا آمن من ان يطاف
زوجي في الحيض فاجعل على يدي عدل في الحيض لا يجبهها **سائل دعوي النكاح**
ادعى نكاح امرأة فاقرت لاحد مما ثم اقاما البينة لا تقضي لاحد مما كما لو لم تقرر تنازع
اثنان في امرأة كل واحد يدعي انها امراته واقاما البينة فان ارضا واحداً اسبق فهو اولى
وان كان تاريخهما على السواء ولا يدر لو احدهما عليها وكل واحد يدعيها او لم يورثا
لا يقضي بها لاحد مما لا ستوائهما وان ارضا على السواء الا ان احدهما عليها لا يقضي له لان
بينة تزجحت باليد وان ارضا احدهما دون الآخر فذو التاريخ اولى ولم يكن لاحد مما
تاريخ وللآخر يدر فذو اليد اولى كلف الشراء وان اقرت لاحدهما وللآخر تاريخ يقضي
للذي اقرت له لان الاقرار بمنزلة اليد كذا اذا ارضا على السواء الا انها اقرت لاحدهما
وان لم تقرر لاحدهما فرق بينهما وبينها ولا يقضي على احد شي قبل الدخول فان تنازعا
بعد موتها فهذا ايضا على وجوه ولا يعتبر فيه الاقرار باليد فان سبق تاريخ احدهما يقضي
له بالميراث وذكر في موضع آخر اذا ادعى كل واحد منهما انه تزوجها اولاً واقام البينة لا يقضي
واحدة من البينتين الا ان يتزوج على صاحبها باحد معان ثلثة اباقرها لو احدهما
اقام البينة او يورثها او لا او يكونان في بيت احدهما او يكونان في حوزة احدهما فقصي للثالث
بنكاح امرأة او بنسب له ولا عتاقة ثم ادعى آخر لا يسمع تزوج امرأة فادعى امراته امراته
وتزويجها قبله ولا بينة له واراد ان يكلف المرأة فلا يبين عليها عند الامام خلاهما ثم
غنىها لا يكلف المرأة حتى يكلف الزوج ويكلف الزوج اثنتي اولاً بانتهما فاعلم ان هذا

تزوجها قبلك وان يكلف برئ وبهي امراته وان يكلف المرأة على البينات فان حلفت بربت
عن دعوله وان تكلمت فرق بينهما وبين اثنتي امراته الا ان تزوج امرأة وابنتها في عقد بين ثم قال
لا ادري ايتهما الاول قال محمد يكلف لكل واحدة منهما بالله ما تزوجها قبل صاحبها والقاضي يدر
بايتهما شاء وان شاء اقرح بينهما فان حلف لاحدهما ثبت نكاح الاخرى وان نكل الاولي ثبت نكاحها
وبطل نكاح الاخرى قال ابو الليث معنى المسئلة اذا ادعت كل واحدة السبع وسد اعلى قولها
لا اعلى قوله فلا يبين في النكاح لكن الفتوي في هذا على قولها **س** ادعى على منكوحة الغير نكاحاً
يشترط حفصة الزوج وعند اقامة البينة كذا رجل وامرأة في دار اقام الرجل البينة ان الدار له وبهي
امراته واقامت ان الدار لهما وموكلوكها يقبل ببنته في النكاح لا غير وبينتها في الدار لا غير
سائل دعوي الزوجين في الغزل غزلت قطن زوجها فان كان قال لها اغزليه لي
باجر فالغزل له ولها المسمى لكونها اجان صحيح وان لم يذكر اجراً فالغزل للزوج وبهي متطوعة
لان هذا استخدام لا استيجار وان اختلفا فقالت غزلت باجر وقال اسم شيئاً فالقول للزوج
فان قال اغزليه لنفسك فالغزل لها لانه مية وقد قبضت في ضمن الغزل ولان قال لغت لك
لغزليه لي وقالت بل قلت اغزليه لنفسك فالقول له مع اليمين لان الاول يستفاد من جهة
ولن قال لها اغزليه لتكون الثوب لي ولك فالغزل له ولها اجر المثل كالودع غزلاً الى حائك
ليستجه بالنصف فان قال اغزليه ولم يدر فالغزل للزوج ولا شيء لها لانه استخدام هذا اذا
اذن لها فاذنهاها ثم غزلت فالغزل لها وعليها مثل قطنة بالاستهلاك كالحج حنطة حفوظة
وان لم ياذن ولم يبنه حتى غزلت فان كان الزوج بايع القطر فالغزل لها وعليها مثل قطنة لانه
للتجارة فكان ناهياً ولالة وان جاء به الزوج للبيئ فغزله فهو للزوج وبهي متطوعة كما لو
لها اغزليه ولم يدر وكما لو خيرت وقين الزوج وطبخت النذر وان وضعه في البيت فغزله
عن ابي يوسف ان الغزل لها ولا شيء عليها كطعام وضعه فاكلته وان دفع القطر وامراً بالخط
فغزلت صارت غاصبة وان دفع اليها ولم يقل شيئاً فالغزل للزوج اذ لم يكن الزوج بايع القطر
غزلت قطن غيره فقال فالقطن باذنه غزلت فالغزل له وقال الفارابي غير ذلك غزلت فليس
لك الا مثل غزله فطنت فالغزل لذو القطن لان عدم الاذن وان كان اصلاً لك هذا ظاهر وينكر

يبيد استحقاق قطن غيره والطاهر لا يكفي للاستحقاق وله كان يكفي للدفع انتهى قطن الامارة
 او حوزقا واسدت اليها اختها فقلت ونسجت بعضها الكرياس ثم ماتت فانه دفعته في الغزل
 كله بغير امر الزوج الى النسيج كان الكرياس كله لورثتها والزوج في مالها مثل الغزل الذي غزلته
 من قطنه وان كان الزوج دفع الغزل الى النسيج بغير امرها كان الكرياس كله للزوج وكان عليه
 مثل الغزل الذي غزلته من قطنها ولن دفعها ذلك او احدهما برضا صاحبه كان الكرياس لهما
 لكل واحد منهما بقدر غزله ولا ضمان على واحد منهما لصاحبه **دعوى النسب ودعوى مال**
الميت وعليه ادعى على آخر انه ابوه لا يصدق الا ببينة او تصديق المدعي عليه واذا ادعى انه ابنه
 يصدق التحسنا قال ان كان في بطن جاريته غلام فهو متي وان كانت جارية فليس مني فولدت
 ولما ثبت النسب منه غلاما كان او جارية لانه او نساء الجبل اليه دون تعيين الوصف في
 ولد الحرة يلاعن بينهما لكن انما ينقطع النسب اذا نفاه في مدة قريبة وقدره بالاربعين ^{فقد}
 لا ينقطع وفوق الامام الى راي القاضي تقديره ولو متي فسكت لا يصح نفيه بعد ^{فقد}
 الموت اذا متي فسكت فالتسكوت عند التهمة في ولد المنكوحه وام الولد قبول دون الاقارب
 وللام الولد ينفي بحجج النفي وولد المنكوحه لا الاب باللعان **س** جارية بين اثنين ولدت ولدين
 في بطنين فقال احدهما الاصغر ولدي والاخر ولد شريك وصدقه الشريك حتى **دعوى**
 الاصغر صار ام ولد له وغرم لشريك نصف قيمتها وعليه نصف العقر والاخر يكون حرا
 وثبت نسب من المدعي الاخر وعليه نصف قيمة الولد ان كان حوسرا او سعي العلم في
 نصف قيمته لانه كان معسرا ويضمن له ايضا نصف العقر ادعى على رجل انه اخو لابي
 واحد او ادعت انها اختها او انه عمها ولم يدع حيرا انا او حقا لم يصح ولو ادعى انه ابوه
 او ابنه يكون خصما او ابا اثبات فيه من ابيه وابوه ميت لم يقبل ببيئته الا على خصم
 وهو وارث الميت او غريم عليه الميت حتى او من له على الميت حتى او موصي له ولذا اذا
 ثبتت نسبته من امة دون الزايم قضا القاضي بالنسب بشهادة الزور بتدباطلا
دعوى مال الميت وعليه رجل في يده مال لانسان غايب طالت الغايب وجاء رجل
 وادعى انه ابنه وصدقه فواليد قال القاضي يتوهم قال للميت وارث آخر ولم يقبل

فان ظهر وارث آخر والا دفع المال اليه ووصى الامال بتدوين مدة التوهم الى القاضي بها
 قدره بالخول في يده مال فقال لرجل تركت هذا المال زوجتي وبني اختك فقال مني اختي
 ولست تزوجها فامال للاخ الا ان يقدم الزوج البينة وقال ابو يوسف بينهما نصفان **مجموع**
 النسب في يده مال فقال ورثته من ابيه فلان ثم اقر باخ لاب ولم فقال للمقر له انا ابنه لانه
 فهو بينهما نصفان عندنا كذا اذا اقرت بالورثة من الزوج واقرت لرجل انه اخو
 فانكر الاخ كونه زوجة له فعندهما كله للاخ وعند ابو يوسف الربع لها والباقي للاخ او كره
 دينائه تركه واقام البينة فادع القاضي كلفه بالله ما استوفيته ولا شيء منه وان لم يطلب الورثة
 بميتة بل يستخلف وله ابو او على بعض الورثة ديناء على موثقه وصدقه بعد ان يطرح نصيب
 المدعي صدق بعض الورثة مدعى الدين لوخذ كله من نصيبه عند اصحابنا واختار
 ابو الليث ان ياخذ منه حصته ويومئذ من الشافعي مات وترك اخوين اقر احدهما باخ
 وانكر الآخر يعطى المقر للاخ المقر نصف ما في يده عندنا مات عن الف فاقام رجل عليه
 البينة بالف فقضى له ثم ادعى آخر مثل ايضا فله الف فانكر الورثة وصدقه المقر له
 بالالف فالالف بينهما **مسائل التحديد في العقار** ادعى محروفا ولم يذكر في حرقه
 اسم الحد وقال لزين وار فلان ابن فلان لم يكف لانه التحديد لازم عند الامام وان كانت
 الدار مشهورة وعندهما شته الدار يقع عن التحديد فلا يشترط ذكر اسم الحد جعله النهر
 ملك انسان فعند الامام عين النهر حد وعندهما يجب ان يكون الحد مواشاة او على
 محروفا وذكر الحد هو الاربعه فانكر المدعي عليه فقضى عليه ببينه او يكون ثم اراد ان يقدم
 البينة على المدعي انه اخطأ في احد المحروفا ودعوى غير صحيحة لا يسمع دعوى لانه حين اجاب
 صدقه في المحروفا **مسائل الاستخلاف** شك الرجل فيما يدعي عليه ينبغي ان يرضخ
 بصلح ولا يجعل بالبين فان ابا الخصم الا ان كلفه فان كان اكثر رايه انه مبطل وسعيه
 ان علف وفي عكسه لا تحليف الاخرس والصبي لما ذور له حر في فصل دعوى الطلاق
 والعقار من كتاب القضاء قال مدعي بيئته حاضرة في المصر لكن استخلفه لاجبيه
 القاضي عند الامام خلافا لهما التحليف بالطلاق والعقار والايمان المغلطة لم يحركه اكثر

ما نحنا وان مست اليه ضرورة يفتي ان الراي فيه الى القاضي اتباعا للبعض المدعي
عليه لم يقر ولم ينكر بل قال ابراهم عن هذه الدعوي على من يجب اليهم والبيئته ان كان
المدعي اقام البيئته على دعواه استخلف على البراءة وان لم يكن له بيئته استخلف المدعي عليه
فان حلف برئ وان نكل استخلف المدعي عليه البراءة وهذا قوله المتقدم وهو اصل
قوله بعض المتأخرين اخرج صكنا باقرار رجل فادعى المقر ان المقر له رقا قاري واراد
تخليفه فلم تخليفه بمنزلة من قال بعث عبدك مني فقال نعم لكنك اقلعتني البيع صحح ولا تخليفه
اقر ثم مات فادعى الورثة على المقر له انه اقر بكن تلمجة كلف المقر له بالله لقد اقر بكذا
صحي اقر بالف لرجل ثم انكر الاقرار بها قال ابو نعيم البوسني للطالب ان يحلف بالله
ما اقر به بكذا وقال ابو القاسم انما يحلف بالله ماله عليه كذا لا على الاقرار بجله في يد غلام
او جارية او ثوب فادعاه رجلان فقتلاه الى القاضي فحلف احداهما فكل فقضى ثم اراد
الآخر تخليفه فان ادعى ملكا مرسل او شرا من جهته لم يكن له ان يحلف لانه لو نكل لا يقضي
عليه لانه لا يجوز اقراره على المقضي ولو ادعى عليه الغصب له ان يحلف لانه لو اقر بالغصب
يجب عليه الضمان كل من اقر شي لا يجوز اقراره لا يستخلف اذا انكر وتفسيره من ادعى على
ميت مالا فقدم الوصي الى القاضي ولا بيئته للمدعي فاراد يمين الوصي فان كان الوصي
وارثا حلفه لان اقراره جائز في حصته نفسه وان لم يكن وارثا لا يحلفه رجل في يد
ضيفه يدعي انه وقف حقه على ابيه واولاد ابيه جانا آخر يدعي انه من اولاد والواقف
والادان يحلف الذي في يد دعواه له ذلك اما اصل الوقف فلا يمين عليه لعدم الثابتة
ولذلك كان في يد شي من غلة الوقف للمدعي ان يستخلفه على نصيبه من الغلة خضر الشيع
فانكر المشتري الشراء واقراره الدار لابنه الصغير ولا بيئته للشيع لا يمين على المشتري لانه
لزمه اقراره لابنه ولو ادعى دارا ملكا حطفا فادعى المدعي عليه ان الدار لابنه الصغير فقال
المدعي للحاكم ان استهلك جاري باقراره لابنه فاريد ان اضمنه قيمتها فاستخلفه لي حتى
لو نكل اضمنه بقيمتها فانه يحلفه على قول من يري غصب العا دخلا فالابن ضيفه ولا يكون
وفيه اختلاف المشايخ هذا اذا اقر لابنه الصغير فان اقر لاجنبى غايب لا يرفع عنه اليمين

الا ان يقدم البيئته ومب ارضا من ميراث ابيه وتكلمها ثم جاءت امرأة الميت واسمعت على
الموهموب له ان الارض لها وانهم قسموا الميراث بعد ما وعب كذا الارض وسي وقع في قضي
وادعى الموهموب له ان الارض له وانهم قسموا اصل الهبة وقد وقعت الارض في قسم الواسع
وعجز الموهموب على البيئته وحلفت المرأة ليس لها ان يحلف ساير الورثة لان بحلفها ظهر ^{بطلان}
الهبة لان مبة المشاع فيما ينقسم فامر برق العين اراد يمين المدعي عليه في ولفا كان غير
حلف على العلم وان كان بشراء او مبة ونحوها فعلى البتات فان قال المدعي عليه الواسع
غدي من ابي وقال المدعي عليه وصل اليك بغير ميراث ولي عليك يمين البتات فالقول
للمدعي مع يمينه على علمه بالله ما يعلم انها وصلت اليه بميراث فان حلف حلف له ذواليد
على البتات وان يحلف المدعي حلف له المدعي عليه على العلم **في دعاوي متفرقة قال**
ابو جعفر ان عرف المدعي بالتعنت يؤمر بجميع الدعاوي وتحلفه من وان لم يعرف له الكلف
جمعها بعث القاضي امينا او اثنين الى امرأة لا يخرج لليمين فقال الامين حلفتها لا تقبل
قوله الا بشا مد قال ابو يوسف اذا كان المطلوب مريضا او امرأة مخدرة لا يخرج بعث
اليها من يستخلفهما وقال ابو حنيفة لا الحاكم المحكم اذا حلف الخصم ليس للمدعي ان يحلف ثانيا
عند القاضي لانه استوفى حقه قدم مدعيه في الدين المؤجل الى القاضي قبل الاجل وحلف
الرجل ماله اليوم قبله شي وجعل تسجل منه مل يسمع الحالف ذلك ان كان لا يوي ان يدرب
بحقه رجوت ان لا يكون به باس لا ينبغي للقاضي ان يقبل ذلك منه بل يحلفه بالله ماله قبله
شي وفيه دليل ان قوله ليس له قبل اليوم شي ليس باقرار عليه الف نسبة فلو اقر ويدعي
انها نسبة ياخذ القاضي باقراره ولا يصدق في دعوي النسبة فحليته ان يقول القاضي
سلة يدعيها حالة او نسبة فان ادعى حاله حلف بالله ماله عليه منذ الالف التي يدعيها ولو
حلف بالطلاق حث ولو كان معرا موسرا لم يسمع ان يحلف ولو قال ان شاء الله
فحرك به لسانه لم يسمع ولو حلف القاضي صاحب النسبة وجعل ان تسله اي حالة
او نسبة فقال لرساء الله وسعه حلف القاضي المدعي عليه فحلف او انشأ يا صبيح كمة
الى رجل آخر بالله ماله على كذا صدق ويا نة لا قضاء المدعي عليه الالف يحلف بالله ماله

قبلك ما يدعي ولا شيء منه لانه قد يكون عليه الف الادر مما فيكون صادقا المشتري ادعى على
البايع لا اقاله كاذبا وحلته فنكحل نقض القاضى بالا قالة بتكوله حل للبايع التصرف فيه اكلا
ووطئا وغيره ذلك فهو على الاختلاف في القضاء وبتسهاكة الزور **س** اقرار الورثة بالدين
فللطالب ان يقيم البينة حتى يلزم جميع الورثة وكذا لو اقر به جميع الورثة له اقامة البينة
مات وتركته عنده وورثته في بلدة اخرى فادعى قوم حقوقا فان كان بلد الورثة منقطعا
عن بلد الميت جعل له وصيا فيثبتون ديونهم عليه وان لم يكن منقطعا لم يجعل له وصيا
لكن مع الشهود ويكتب لهم الى قاض بلد الورثة ليقضى بهم ثم يكتب به الى القاضي الكاتب
ليسلم التركة اليهم مات للمدعى عليه بعد تركته الشهود وقبل القضاء يقضى على وراثته بلا اقامة
البينة **كتاب الاقرار** في صحة الاقرار وحل المقر به
ما يكون اقرارا بملكية العين او لا يكون وما يدخل في الاقرار العام وما لا يدخل في جواب
يكون اقرارا بدين او عتق او قتل او لا يكون ثم في الفاظ الاقرار ابتداء والاشارة والكتابة
وفيها ما يدل الصل ثم في معرفة كمية المال المقر به وما يمينه ثم في الاستثناء من الاقرار
ثم دعوي زبافة المال واختلاف سبب وجوبه والاختلاف في الجملة ونقل الاقرار الى
غير المقر له ثم اقرار المرحوم والصبي والعبد والبايع بعد ما باع **في صحة الاقرار وحل**
المقر به له الاقرار يصح بلا قبول لكن يبطل بالرد والمقر له يثبت بلا تصديق وقبول
لكن يبطل برد المقر له افا صدق الاقرار ثم رد لا يبطل المقر له يعلم انه كاذبا فاحذر على
كثرة من المقر لا محل له فيما بينه وبين الله وان سلم المقر اليه على طيب نفسه محلي ويكون
مبني مستدعاة من يده الدار قال اخر ابرائى من هذه الدار فليس باقرار ولو قال
ابرائى على كذا فهو اقرار في الاصح للمدعى ساكن دار اقراره كانه يدفع الامر الى فلان
فليس باقرار وقيل انه اقرار ومرة في الدعوى قال ابيع حتى عبدي هذا واستاجر حتى
او اعزتك طاري هذا فقال نعم فهو اقرار به وكذا ارفع الى غلة عبدي هذا او
اعطني ثوب عبدي هذا او افتح باب طاري هذا او اسرج واتبعي هذا او اعطني سرج
بغلي هذا او اجام بغلي هذا فقال نعم فهو اقرار ولو قال في كذا لا يكون اقرارا ولو قال

لا اعطيكها فهو اقرار بالبطل والجمام قال ما في يدي من قليل او كثير من عبدا وغيره ففلان
صح الاقرار لانه عام لا محمول فان اختلفا في عبدا من عبده انه كان في يد يوم الاقرار ام لا
فالقول للمقر وكذا في قوله ما في حاتوتي ففلان وعن محمد اطلاق لامرته هذا البيت وما اعلق
بانه كن وفي البيت متاع فلها البيت والمتاع ولو كان بيع بهذا اللفظ لا يدخل المتاع في البيع
وبصير كانه قال بعثك البيت بحقوقه اقرارا ببنه في صحته بجميع ما في منزله من الفرس والاواني
وغيره مما يقع عليه الملك من صنوف الاموال وله بالورثتين جواب وغلمان ومساكن
في البلد فاقرار يقع على ما في منزله الذي هو ساكنته وما كان يبعث من الدواب الى الباقية
بالنهار ويرجع الى وطنه الذي اقر بقتله وكذا عبده الذي يخرجون في حواجره وبابون
اي منزله كل فلك داخل في اقراره قال في صحته جميع ما هو داخل منزلي لامرته غير ما علي
من الثياب ثم مات فادعى ابنه انه تركه ابيه قال ابو القاسم منا حكم وفتوي لا الحكم
اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها ما كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوي فكل شيء
علمت المرأة انه لها بمقتضى الزوج ببيع صحيح او هبة او كان ذلك حلقا لها كانت في سعة
من منفه والاحتياج بهذا الاقرار وان لم يكن حلقا لها لا يصير حلقا لها بهذا الاقرار فيما بينها
وبين الله وموت تركه ائلف مال والدته ثم قال لها جميع ما في يدي من المال لك ثم مات والمال
الذي اقر به اية قائم بعينه فهو لها وان كان الابن استهلكه فيك وموصلا لا يكال ولا يوزن
وقد تركه دراهم او دنانير فهي سعة من ان يتناول الدراهم والدنانير حقدرا واستهلك
بعد قوله جميع ما في يدي من المال فهي ترك لانه منزلة الصلح وبالا استهلاك بطل الصلح وعاد
الدين في الجواب الذي يكون من المدعى عليه اقرارا بدين او لا يكون وفيه اقرار بالعتق
والقتل قال لاخري عليك الف درهم فقال فضيتكها او حسبتها لك او اهلك بها او وسميتها
اي او ابرائى منها او حلتني منها فهذا كله اقرار قال كيسة بدوز او كيسة بن بدوز لا يكون اقرارا
وقيل كيسة بن بدوز اقرار كقولها اتزنها اقرار ليس باقرار انتقد اخذوا اقرار
وخذوا انتقلا قال المدعى عليه الالف لكل على الف درهم ما ابعدك من ذلك لا ينفذ ولو قال
ما ابعدك من الشربا لزمه الالف كما قال الخري الاعان الاعان فقال المسلم الاعان الالف

ستعلم ان سري لم يكن لنا ولوم يلقى ستعلم ولا قال سري كانا لنا ولوقال المدعي عليه مائة
دينار لا يكون اقرارا لانه عطف على الدنا نير والدنا نير غير واجبة قال ابو الليث وعندي ان
المدعي لو ادعى الدنا نير له ان ياخذها جميعا ولوم يصدق في الدنا نير ما هذا الدنا نير لانه اقرارا
ادعى ورياق لان الجواب يتضمن اعارة ما في السؤال قال لآخر اقرضتك الف فقال ما اقرضت
من احد سوائل او بعهدة او معك فليس باقرار لانه قوله ما استقرضت من احد سوائل اي استقرضت
منك لامي غيرك ولو صرح فقال استقرضت منك لا يكون اقرارا فكذلك هذا بخلاف قوله اقرضتني
حيث كان اقرارا حلف لا استقرض فسال الغرض فلم تقرض حث والقرض لا يكون الا بالقبول
قال استقرضت منك فلم تقرضني فالقوله ان وصل وان فصل لا ولوقال اقرضتني فلم اقبض
فكذلك ابو يوسف اذا قال اقرضتني او اودعني او اعطيتني فلم اقبل فالقوله قال اقرضتني
ما ندرهم فقال لا اعود لها فهو اقرار قال لا اغصبك بعد من المانة او لم اغصب بعد كما اعدا
او قبلك او معك او لم اغصبك مع من المانة شيئا او لم اغصبك الا من المانة فهذا كله اقرار
قال ما لك علي الا ما ندرهم او سوي ما ندرهم فهو اقرار بالمانة قال ما لك علي اكثر من مائة
درهم ولا اقل لم يكن اقرارا وكان ينبغي ان يكون اقرارا قال قل فلان ان له علي الف واجبه
او اعلم او اشهد ان له علي الف او قال له غيره اخبر فلانا ان له عليك الف واعلم او ابشر او اقول له
او اشهد به فقال نعم فهذا كله اقرار وقوله لا اشهد لا وزعم السرخسي ان في لا يخبره رواية قال
ما فلان علي شي فلا يخبره ان له علي الف ولا يقل ان له علي الف فليس باقرار قال لا تشهدوا
ان عبدي حر فانه لم اعتقه لم يكن حررا فان قال لا تشهدوا علي بعقوب عبدي سند كان حررا قال
اكتوبها ان طلقها او اكتبها طلاقا اياها فهو اقرار بخلاف قوله لا يخبروها ان طلقها ولوقال
اكتوبها طلاقا لم يكن طلاقا قال ابو يوسف اقرار المدعي عليه الف وفي عليك مثلها لا يكون اقرارا
وقال محمد سوا اقرار وعلى هذا الخلاف اقرار له رجل اعتقت غلامك فلانا فقال وانت
ايضا اعتقت غلامك او قال قلت فلانا فقال فانت ايضا قلت فلانا انتم تفعل فليل له
لم قلت فلانا فقال كذا كان مكتوبا في اللوح المحفوظ او قال قلت عددي فهذا اللفظان
منه اقرار بالقتل فيلزمه الدية في ماله ان لم تقر بالعد قال قلت ابن فلان ثم قال بعد ذلك

قلت ابن فلان او كان مكان ابن عبد فقال المقر له قتل ابنين او عبدتين في فاقول المقر وهو
اقرار بابن واحد وعبد واحد الا ان يكون المقر سمي اسمين مختلفين وكذا تزوج الامه والاقرار
بالجراحة ولا شبه هذا الاقرار بالماله في موضعين ثم في الفاظ يذكر ما ابتداء فيكون اقرارا او لا يكون
والاقرار بالاثارة او الكتابة وفيه ما يلصق الاقرار قال فلان علي الف درهم في حبلتي
او في كتبي او قال انت بذلك الخمر بالباطل يانم الماله في القضاء ويصدق فيما عند الله قال
علي الف درهم فيما اظن او احسب او فيما اري او فيما رايت كان باطلا ولوقال فيما علمت اني
المال وفيما اعلم لا يلزمه في قولها خلافا لابي يوسف وفي علم فلان لا يلزمه وبعلمه يلزمه ولوقال
بقول فلان او في قوله او في حسابه او بحسابه لا يلزمه وعن ابو يوسف ان في حسابه يلزمه ولو
بصك فلان او بصك او في صك او في كتاب او من حساب بيغي وبينه او بحساب او من كتاب
بيغي وبينه او قال علي صك بالف درهم او كتابا وحساب بالف درهم لزم الماله ولوقال في قضاء
فلان لا يلزمه قال فلان علي الف درهم ان مت فعليها مال عايش او مات كذا افاقا ان افطر
الناس لانه مبدا ضرب من الاجل لا تعليق وذكر حوسنا ان تعليق الاقرار بالبشرط باطل
بان قال فلان علي الف درهم ان قدم فلان او ان شاء فلان ولوقال فلان علي الف اذا جاء
راس الشهر او الفطر او عيد الفطر او الاضي او الغدا او مات فلان لزمه حاله لان في العرف لا يلزمه
به التعليق وانما يدور به بيان باصل الدين الى من الاوقات فصارت مقررا بالدين متعينا
الاجل فالقول للمقر له ان كاره **في الكتابة والاشارة** الاشارة يقوم مقام العبارة وان قيل
على البيبان بالكتابة من كتب كتابا فيه اقرار بين يدي شهود في مقام احد ما ان كتبت ولم يقر
لا يكون اقرارا حتى لا يحل لهم ان يشهدوا بما فيه لانه قد يكون للتجربة وقيل لزمه كان مصدرا مكتوبا
على الرسم وعلم الشاهد وسعد ان يشهد كل واحد ما عليه وان كتبت في الغياب على وجه الرسالة
لا بعد ذلك علي كذا فهو اقرار وفي الاخرى يشترط ان يكون مصدرا معنونا وان لم يكن في الغياب
الكتابا اكتب وقراء بين يدي الشهود فهذا اقرار منه الثالث ان يقرأ عليه بين ايديهم فان
قال الكتاب اشهدوا علي بما فيه فهو اقرار والا فلا الرابع افاكتب بين ايديهم وقال اشهدوا
علي بما فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا قضى الدين واراها ياخذ صك الاقرار من المقر

فلم يدفع اليه لاجب اخذ الشفع الدار من المشتري ياخذ منه صك الشراء فان ابي لا يجبر لكن شهد
شروط الشراء على تسليم الدار بالشفعة وفي الدين شهد شهود على الايفاء ويكتب كتابا ياخذ
خطوطهم او دوح صكها باسم غيره فاحتاج الذي باسب الصك اليه ليبي الشهود المختار ان يجبر المودع
حتى يري ما فيه من الشهود ولا يدفع اليه لانه غير مودع اقرب المال لانسان واشهدتم اقربا يندعج
آخر واشهد لزمه المال لانه عند الامام **س** قال ما اكثر ما تنقضاه او قال لم اعطكم فهو اقرار قال
بسنح قيل يكون اقوال الا اذا قال ذلك على وجه الاستهزاء قال الست قد اقرضني درهم
فقال بي ثم جرد المقر لزمه اقرار السكران يفع لا المكره قال بي عليك كذا فقال كذا فقال الحق واليقين
او الصدق او صدقا او يقينا فهو اقرار بجميع ما في يدي لفلان اقرار ابن كذا لمر تر است اقرار
قولنا طعني اقرار بالنكاح الاستيلاء ليس باقرار على ملكية فك البائع في الاصح **في معرفة كمية المال**
المقر به والمدينة قال لفلان علي درهم لزمه ثلثه ودرهم كثيرة عشرة وعند ما يتان والدناين
الكثيرة عشرة عنده وعشر من عندهما كذا دينار ودينار لزم لانه اقل ما بعد كذا كذا درهم واحد
عشر كذا وكذا احدى وعشرين وعلى هذا الدناين والمكيل والموزون قال كذا كذا درهم وكذا كذا
دينارا لزمه من كل واحد عشر قال كذا كذا دينار ودرهما لزمه واحد عشر منها كما لو قال احدى
دينارا ودرهما لزمه من كل واحد النصف ولو قال احدى عشر دينارا واحد عشر درهم لزمه من كل
واحد منها احدى عشر قال بضعة وخمسون او عشرة ونيف فالبضعة ثلثه ليس له ان ينقص منها
والقوله في النيف في درهم او اقل او اكثر مال عظيم من الدرهم ما يتان عندهما وقيل قوله كقولها
وقيل الاصح على قوله يبي على حال المقر في الفقر والغني فان الفقير يستعظم القليل والغني لا يستعظم
وعن ابي يوسف في اموال العظام من ستمائة درهم مال كثير ما يتان ومال نيف او كبريم او خيرا وجيل
كذلك الوف درهم ثلثة آلاف الوف كثيرة عشرة آلاف كذا في الفلوس والدناين مال قليل درهم
درهم مضاعفة ستة ولو قال اضعا فاضعا مضاعفة او مضاعفا فثمانية عشر وعشرة
واضعا فها مضاعفة ثمانية عشر لعل على كل درهم درهم او درهم مع كل درهم لزمه درهمان نظرا الى
عشرة درهم بعينها فقال لفلان علي مع كل درهم من ستمائة درهم لزمه عشرة ورواها مع ستمائة
الدرهم درهم لزمه احدى عشر قال علي كل درهم من الدرهم لزمه ثلثة قولها وفي قول العام عشرة

شيا كثيرة اربعون شاة وابل كثيرة خمسة وعشرون وابل الحنطة الكثيرة فحمة او سق عند ما قيل
على قوله البيان فيه الى المقر بعد ان يبين اكثر مما تناوله اسم الحنطة لواقفها مطلقا وبودع الصالح
وقيل الحنطة الكثيرة عشرة اقفة وكذا كل ما كان او يوزن واقفة حنطة ثلثة اقفة واقفة كثيرة
عشرة قال ترا بر من بست درمست ثم قال عينت بسفحات الميزان لا يصدق قال لك عني دقيق
درهم فعليه دقيق يساوي درهمين ولو قال درهم دقيق يلزمه درهم دقيق اقرب من درهم درهم
لزمته القيمة والاقرار بكل شيء لا يمكن تسليمه اقرار بالقيمة **في الاستثناء** اقرارا استثنى فان كان
المستثنى من جنس ما اقر به صح الاستثناء بالايجاع ولز كان من خلاف جنسه لا يجوز قياسا وقيل
محمد وزفر قال ابو حنيفة وابو يوسف لزم كان المستثنى مثل من جنسه كالكيل والوزن والعدد في
نحو ان يقول لفلان علي دينار لا درهم او لا تغير حنطة او لا ماله جوز صح ويخرج قيمة المستثنى
على المقر ولو قال علي دينار لا ثوبا او لا شاة لا يصح اجماعا **س** قال له علي درهم او دينار لزمه
التمام له شرك او شركة اقرار بالنصف قال لا حد كما علي كذا او قال لا رجل بك على احدى شي
لم يصح ولو قال له على احدى مائة دينار وعلى الاخر الف درهم لم يؤخذ بشي لفلان علي عشرة درهم
او لفلان علي دينار لم يصح انا فتى فلان ليس باقرار بالرق في زمانا في المختار قالت ميم
مرامي بايست ان يؤخذ بتم لا يكون اقرارا بقبض المهر قال لا يخرج من سنة الدعوي لا يكون اقرارا
قال لفلان علي كذا في شاة فلان او يقول له لم يلزمه قال لفلان علي حق ثم قال اهدت حق الاسلام
ما يل دعوي زيافة المقر به واختلال سبب وجوبه وتكذيب المقر له في الجهة ونقل الاقرار
في غير المقر له اقرار بقبض الف درهم ثم قال بي زبوف صدق ولو قال ستوتة لا وان قال في قال
وارثه بي زبوف لم يصدق وفي المضاربة والوديعة والغصب اقامات وصار دينه ماله الصدق
الوديعة دعوي الزيافة اقرار بالف دين من قرض او بيع او دعي الزيافة لم يصدق وان وصل عند
وقالا يصدق اذا وصل ولوازل ولم يبين الجهة بصدق في دعوي الزيافة لا السقوة وان اقر
به غصبا او وديعة يصدق ولز فصل وقيل في الغصب يصدق عند ابي حنيفة وابو يوسف في دعوي
الزيافة الا اذا وصل وفي الوديعة يصدق وان فصل وفي دعوي السقوة لا الا اذا وصل اقرارا
حنطة من ثمن بيع او قرض ثم قال بي ربي قال لفلان له لان الحنطة قد يكون رقية في الحنطة



فلا يكون عيباً فلا يتقيد الباع بالجيد ولهذا لو اشترى بالحنطة لا يجوز ما لم يبين الصفة وكذا الكلي
والوزني في هذا سوى الدرهم والدنانير اقر بعشرة افلس من قرض او ثمن بيع ثم قال في الكسبي
وان وصل وقال اصدق اذ وصل وفي البيع عليه قيمة المبيع وكذا الخلاف في قوله عليه عشرة دراهم
ستون من قرض او ثمن بيع ولو قال غصينة عشرة افلس او او عشرة افلس ثم قال في الكسبي
يصدق اقر بقبض راس المال ثم اقر على الزيادة ان كان اقر بقبض الجبار او بقبض حقه او بقبض راس
المال او باستيفاء الدرهم لا يسمع دعوى الزيادة ولو كان اقر بقبض الدرهم او قال قبضت
ولم يزد فالقول لرب السلم والبينة على السلم اليه قياساً وفي الاستقار القول للمسلم اليه عليه
وعلى رب السلم البينة انه اعطاه الجبار **نوع** فاك اسلمت الي عشرة دراهم في كرسطة او
اسلمت الي ثوبان في كرسطة ثم قال بعد ما سكت الا انه لم اقبضها منك وقال رب السلم قبضها
فالقول لرب السلم مع بيئته احتسائاً وفي القياس السلم اليه قال اعطيتني او سلفتي عشرة دراهم
في كرسطة او اقرضتني عشرة دراهم ثم قال بعد الا انه لم اقبضها فهذا كله على القياس والاحتسائ
وقد مر قبل قال اقرضتني الفاً ولم يدفعها الي فالقول له ان وصل والا يضمن كذا قوله اعطيتني
او اسلفتي لكن لم يدفع الي فالقول له ولو قال دفعت الي الفاً ونقدتني فلم اقبلها قال ابو يوسف
لا يصدق وموضع من قال اقرضتني الفاً ولا ضمان ولو قال قبضت منك الفاً واخذت لكن
لم تدعني حتى اذمب به لا يصدق وموضع من قال علي الف درهم من ثمن جارية بيعتها ثم
قال لم اقبضها وقال فلان بل قبضتها وسوء وصل لم اقبضها او فصل صدقة المقر له في الجهة او
كذبه وامرني بغصب او برك قرض فالمال لازم عند الامام وقال ان صدقة المقر له في الجهة
يصدق ولو فصل وان كذبه فيها فان وصل صدق وان فصل لا ولو كان عين الجارية والمثلية
بحالها او قال ابتعت من فلان عبداً او جارية بالف الا انه لم اقبضها صدق اجملاً وصل
ام فصل قال علي الف درهم من خمر او خنزير وما حسمان وقال المقر له بل يبي من ثمن ثوبان
لازم للمقر له في قول الامام مع غير الطالب وقاله القول للمقر ولا شيء عليه كالمقر له من ثمن
مبينة او دم وعلى قياس قول الامام اذ قال له علي الف درهم من ثمن حبة او دم وكذبه
المقر له لزمه المال في ذلك كله مع يمين الطالب وقاله القول للمقر مع يمينه ولو قال المدعي عليه

من ثمن خمر وصدقة المدعي بحسب المال عند الامام وقالوا لا يملك على مسئلة توكيل الذي بشر بالخمر
وان كذبه بحسب ان يكون على هذا الاختلاف **ولان** اقرضتني من جهة فلهذا المقر له فيها وامرني بغير
ان لم يكن بين الجهتين منافاة بحسب المال نحو ما قال المدعي عليه علي الف درهم بدل قرض
وقال المدعي بدل غصيب ولز كان بينهما منافاة بان قال المدعي عليه ثمن عبدي بعينه الا انه لم
اقبضه وقال المدعي بدل قرض او غصيب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان اقر المدعي عليه
بيعه عبداً لا بعينه فعند الامام يلزمه الف صدقة المدعي في الجهة او كذبه ولا يصدق في قوله لم اقبض
وان وصل ولز كان العبد في يد المدعي في يد المدعي فان كان المقر عين عبداً فان صدقة المدعي
يؤم من اخذ الف وتسليم العبد الي المقر كذا اذا قال العبد له ولكن هذا الف عليه من غير ثمن هذا
العبد وان كذبه وقال العبد في وما بعته وانما لي عليه الف بسبب آخر من بدل قرض او غصيب فالقول
للمقر مع يمينه ما لهذا عليه الف من غير ثمن هذا العبد قال فلان علي الف من ثمن هذا العبد الذي
في يدي فان اقر الطالب بذلك وسأله اخذه بالمال ولز قال لم ابعك هذا او بعتك غيره كان
واخذ منه وحلف عليه لم يكن عليه شيء ولو قال هذا العبدك ولم ابعك وبعتك غيره كان المال
لازماً ولو قال له علي الف ثمن هذا العبد الذي في يد فقال المقر له لم ابعك هذا وبعتك غيره لم يكن
علي المقر شيء في قولهم فان سلم العبد له وجب المال والا فلا وجب للمال وان في يد رجل اقر
آخر ان هذه الدار لذي العبد ان ابعثها بالف درهم ووصل الكلام وانكره واليد الشرا فقام
المقر البينة ان الدار له يقبل بيئته ولو سكت بعد الاقرار ان الدار لذي اليد ثم اقام البينة ان
الدار له لم يقبل ولو اقام البينة على المبيع منه في المستلزمات يقبل بيئته لانه كذلك ادعاه
قال فلان علي الف درهم من ثمن متاع فقال فلان ما كان لي عليه قط الف درهم من ثمن
متاع لكن لي عليه الف من قرض كان له الف **ولو قال** ما كان لي عليه قط الف درهم من
ثمن متاع وسكت ثم ادعى الف انها قرض لم يصدق **فان** هذه الف ودية كذا فقال
ليست بوديعة لكن لي عليك الف قرض او ثمن بيع فانكره واليد الف والوديعة فاراد المقر له
اخذ الف الوديعة قصاصاً عن الدين لم يكن له ذلك وكذا كل ما كان اصله امانة كالمضاربة
وغیره **ولو قال** المقر ليست بوديعة لكن اقرضتنيها بعينها وحبس المقر الوديعة والمقر من

لا يصح اقرار المادون بالكفالة بالماله لانه لا يمكن الكفالة بالماله باع عبدا ثم اقرانه كان حرا لا يصح
على المشتري ولا يبرأ المشتري عن الثمن اقر المرفوع باستيفاء دين وجب له في الصقة يصدق سواء
كان عليه دين الصقة او لا اقر لا جني في عرضه ثم قال سوابي ثبت فيه وبطل اقراره قال علي
درهم لابل دينار بل مائة قال غصبت منه الفا او وعتي الفا الا انه نقص كذا ان وصل صدق
وان فصل لا الا ان يكون بانقضاء الكلام ثم وصل قال علي ان يبيع لابل سوء فعليه الغصبة
قال اقررت لك بكذا وانا صبي او نائم فالقول له مع عينة صبي في يد رجل قبل له هذا ابنك
فاومي براسه اي نعم ثبت نسبة منه مجهولة النسب اقرت انها بنت الجدر الزوج والا يبرأ
المقر وكذبها الزوج فرق بينهما رد اقراره ثم صدقة فليس على المقر شيء ولو صدقة ثم رد الاصح
الرد اقراره منذ الدار كانت له اس امر بالرد اليه اقر بعد الدخول انها طلقتها قبل الدخول لانه
هو ونصف **كتاب الجنائيات** والحدود والسرقة في الجنائيات
على طرف الآدمي وجوبها ثم في العاقلة ولا يعقل ولا يعقل في الجنين والصبي والمجنون
في قتل يوجد في مكان ولا يعرف قاتله في جنابة البهمة وعلى البهمة والملك في الطريق والقضاء
والآخرة ذلك والعادل في الحايطة المابل والاشهار مشتركات بين الجنائيات والضمان الآخر
بالمعروف الحدود السرقة وقطع الطريق **سابل الجنائيات على اطراف الحد والعبد** وقد
دخل فيها طريق معرفة ذهاب السمع والبصر والحكومة رجل قطع اصبع رجل عمدا فسقط اصبع
آخر كخبة لا قصاص في شيء من ذلك عند الامام وعند محمد يجب القصاص فيها وعند علي يوفى
بجب القصاص في كل اذى والدية في الثانية لمحمد ان سرقة فعليه مضاعفة اليه فيض في الثانية غنلة
المباشر ولها انه في الثانية كالمسبب والخاطيء لانه ما قصد الثانية قطع عمدا اصبع رجل فثلثت
لغري الي جنبها عليها رثن الاصبعين دون القصاص عند الامام وقال عليه القصاص في المقطوعة
والارثن في الاخرى كسر سن انسان من الاصل او نزع من الاصل حنظل يجب القصاص
ولو كسر بعضه واسوقه لا يجب ولو لم يسوق باق يجب وان قلع لا يلع سنه لكن يؤخذ سنه
بالمبرور الى ان ينتهي الى اللحم ويسقط ما سواه وفيما كسر البعض واسوقه باق لوقاله انا
اسوقه القصاص في المكسور وان تركه ما اسوقه ليس له ذلك ولو كسر بعض السن فسقط

لا قصاص في المشهور كسر السن من الاصل خطاء فيه كالدية اي دية السن ضرب سن انسان
فتحرك ستاني حولا فان اخضر او احمر واسوقه يجب كالدية وان اصفر اختلف المشايخ في حكمه
عدله والصحيح انه لا يجب ثم انما يجب كالدية في الاسود اذا فانت منقعة المضع او يكون من
الاسنان التي تربي حتى نفوت جماله فان لم يفسد واحدها لا يجب شيء في الاصح الروايتين عن
الامام ولز كان سن المحلوك ففيه حكمه عدله قلع سن بالغ لا يستاني لانه البنت نادر ولو
قلع سن الصبي ستاني حولا ومع هذا لو بنت سن بالغ لا شيء نزع سن رجل ثم انزع المنزع
سنه سن النزع ثم بنت سن الاول فعلى الاول خمس مائة ولو بنت معوجا يجب حكمه عدله
ولو بنت سنه او اذن بعد القلع والقطع يجب الارثن على عاقلة الجائر لانه كان خطاء لانه لا يعطى
الحالة الاولى حتى لو تصور ارتفع الضمان غرض يد رجل فانزع المفضوض يده فقلع سن الغائر
لا ضمان عند الامام وعند ابن ابي يلى فيه دية السن غرض فراع رجل فخذه من فيه فسقط بعض
اسنان العاض فالحمد دية الاسنان مدر وعلى العاض ارثن فراعهم وهذا محله قالو
تقتل بثبوت غيره فخرية صاحب الثوب فتحرر يضمن المتشبهت نصف ذلك ولو جزيه من
تثبت به يضمن جميع الخرق شجر راس انسان موضحة او استوعبت من الجهة الى القفا
او من الاذن الى الاذن فان كان راسها سوا فانه تقص من اي جانب احب لكن حقد
شجرة فان كان راس احدهما اعظم يتخير المبحوح في شجر حقدار شجرة من اي جانب شاء واستيفاء
الارثن ضرب بالحشب على عين انسان حتى ذمبت عينه بجد الدية في ماله لانه شبه العبد
نوع في الجنائيات على اطراف العبيد وسلك بها مسلك الجنائيات على الاموال حتى يجب
في حال الجاني حال كضمان الغصب والاستهلاك شجر عبد غيره موضحة فعليه نصف عشر قيمته
عبد مقطوع اليد قطع انسان رجله من جانب اليد المقطوعة فعليه نقصان قيمة العبد المقطوع
يده ولو قطع رجلا لامر فلك الجانب فعليه نصف قيمة العبد المقطوع يده لانه ليس بآلة ولا حمار
ان يكون له ارثن تقدر وعلى هذا البائع اذا قطع يد العبد المبيع يسقط نصف الثمن ولو كان العبد
مقطوع اليد فقطع يده الثانية يسقط عن المشتري بقدر نقصان القيمة من الثمن ان نقص
ثلث القيمة فثلث الثمن كذا لو كان مكان قطع اليد فقضاء العين طريق معرفة ذهاب السمع

ان يترك المجنى عليه حتى يعقل ثم ينادي ان اجاب او التفت علم انه لم يذنب وطريق معرفة
 ذهاب البصر فان قالوا بذهابه بحب الدية وان قالوا لا ندري يعتبر الدعوي والانتكار والقول
 للضارب مع يمينه **في تفسير حكومة العدل** قيل ما يحتاج اليه من النفقة واجرة الطبيب وغيره
 وقيل بقدر المجنى عليه رقيقاً كم تنقص منه الجناية من قيمة ان كان ينقص عشر فتمت بحسب عشر
 دية وقيل ينظر الى اذنه جناية لها ارش مقدّر وهي الموضحة فان كان نصف ذلك نصف ارش
 الموضحة لكن هذا اذا كانت الجناية على الرأس والوجه لانها موضع الموضحة فالمنقح ينظر
 ان كانت الجناية على الرأس والوجه يبقى بالوجه الاخير والا فبالثاني وان تضر عليه فبالثاني يبقى
 لانه اليسر **س** قطع يد رجل او ضربها بخبذة حتى ابانها فعليه القصاص لا يقطع اليمنى باليسرى
 ولا اليد بالرجل ولا عكساً فيهما في الاصح في الاصبع القصاص اذا قطعت من المفصل الابهام
 والعبادة بالسبابة سكناً قطع اصبعاً زائداً من يد او رجل وله اصبع زائد ايضا فلا قصاص بينهما
 وفيهما حكومة عدل قطع يميني رجلين قطعت يمينه واخذت دية بينهما نصفين لا قصاص في اللطمة
 ولا في الكوفة ولا في الوجاء ولا في الدمة ولا في لحم الفخذ ولحم الساق ولحم العضد ولحم الساعد
 وفيها حكومة عدل وفي السن القصاص بالثنية والثنية بالثنية والنايب بالنايب والفرس بالفرس
 واليؤخذ العليا بالسفلى ولا عكساً قطع ذكر مولود قد تحرك من الخشفة او من الاصل عدلاً
 فيه القصاص وان لم يتحرك فحكومة عدل وكذا آلة الحصى والعين كل ما كان في النفس زوجاً
 فيهما دية واحدة وفي احدى نصفها وما كان عشر في احدى عشر الدية وفي الكل دية
 وكل ما كان اربعاً ففي احدى ربع الدية وفي كالا شفاك وكل ما كان واحداً كالعقل او مائة
 او قطع المارن او الذكر او اللسان او خلق الكمية او تنفها ولم يثبت دية في قطع الذكر والانبين
 دفعة ديتان ولو بدلت بالانثيين الدية وفي الذكر حكومة عدل قطع الخشفة خطأ فيها دية
 وفي الموضحة خطأ اذ بارح وبقي لها اثر نصف عشر الدية على العاقلة **س** **بالعقوبة**
العاقلة التي عاقلة الرجل اصل ديوانه لئلا كان من اصل الديوان فان كان غاربا وله
 ديوان فعاقلة من يرتزق من ديوانه ولئلا كان كاتبا فعاقلة من يرتزق من ديوانه **الكتاب**
 بشرط التناصير بينهم وعاقلة كل صانع اصل صناعته ان كانوا تناصرون بها وان لم يكن من اصل

الديوان فالمعتبر في العاقلة اصل نصرة فان كانت نصرة بالمحال والدروب فعليه وان كانت
 بالحرف فكذلك فيكون في معنى الديوان فان لم تكن له عاقلة من اصل الديوان كما مل البادية
 فعاقلة عشيرة من قبل لبيه ثم الاقرب فالاقرب فان لم يكن لهم التحمل يضم اليهم اصل عشيرة
 من النسب ولا يضم اصل ديوان آخر ثم يضم اليهم اقرب القبائل من النسب ثم إلى من
 يكفي فان لم يكن لهم يضم اليهم اقرب القبائل الى قبيلة من النسب والقرابة وبهذا يبين اصل
 محلة لغري لا يضم الى محلة اذ لم يكن محلة لعدم التناصير وان لم يكن له ديوان ولا عشيرة
 فعاقلة بيت المال وبه يفنى وقيل في مال الجاني ولئلا كان القاتل ذيقاً بحسب ماله لا ببيت
 المال اجماعاً فالحاصل ان كان القاتل له ديوان فمن اصل ديوانه وان كان من اصل الحرفة
 فكما ذكرنا وان لم يكن له شيء من ذلك فاصل ديوانه حصرة لكن من المقاتلة لاصل حصرة كالكتاب
 وغيره فان لم يكن يعتبر العبيد ما قبلنا الى آخر ما قلنا الضمان الواجب بقتل النفس خطأ على **الديوان**
 في ثلث سنين قل او كثر قتل خطأ ولا عاقلة له بحسب الدية في ماله العمد المحض اذا اوجب الدية
 في ماله في النفس وفيما دون النفس والخطأ فيها على العاقلة لا شبهة العمد في النفس بوجوب الدية
 على العاقلة وفيما دون النفس على الجاني وان بلغ دية كاحلة الدية في الخطأ المحض وشبه العمد
 على العاقلة وفي العمد المحض في مال القاتل لكن في ثلث سنين وفيما دون ماله ارش مقدّر كالموضحة
 فصاعداً وفيه حكومة عدل وبلغ ارشه اكثر من ارش الموضحة حتى يعلم يقيناً انه مقدار ارش
 الموضحة في جنابة الخطأ يتحمل العاقلة وفي العمد المحض في موضع لا يجب القصاص بحسب مال الجاني
 وفي شبه العمد فيما دون النفس ايضا بحسب مال الجاني لثبته العمد فيما دون النفس كالعمد
 الا يري ان شبه العمد فيما دون النفس كالعمد في ايجاب القصاص في موضع يجب القصاص فكلنا
 في ايجاب الدية في ماله **س** **بديل الجنين** والصبي والمجنون ضربت بطن نفسها متعمدة او شربت
 دواء متعمدة فاسقطت ولدها يضمن عاقلة لها الفقرة وهي خمسمائة لانها نصف عشر الدية فعلى هذا
 عندنا في ستمائة ولا فرق بين الذكر والانثى ضرب بطن امرأة فالت جنيناً ميتاً بحسب الفقرة
 الخمسمائة ولو الت جنينين احدهما حياً والاخر ميتاً ومات الحى من ذلك فعليه الفقرة والدية
 في الحى ولزمات المرأة فخرج منها جنين ميت فعليه دية الام لا غير وفي جنين الامة نصف

ديوانه

عشر فتمت ان كان غلاما وعشر فتمت ان كانت جارية وعن ابو يوسف ان قيمتها ما نقص من الامة
كسجلة الشاة غصب صبيا حرًا وغاب عن يد محب الغاصب حتى يجيء به لو علم انه ما
اعطى صبيا غصبًا او شيئًا من السلاح لمسكه له ولم ياعره بشئ فخطب الصبي بذلك فدية
الصبي في مال عاقلة المعطي وكذلك لو قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانفض في غار
فصعد وسقط وكذا لو اعره محمل شئ او كسر خطب من غير اذنه وليه فقتل الصبي في ذلك
ولو دفع اليه عصا او سلاحا ولم يقل له احسكه لي فخطب بالسلاح او قال اصعد الشجرة
ولم يقل انفض لنفك فسقط اختلف المشايخ فيه والاختيار في المسكتين الضمات
اعطى صبيا سلاحا فقتل الصبي نفسه او رجلا لا ضمان على المعطي بالاجماع حر باع امر
صبيا بالقتل فقتل ضمن العاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر في ثلث سنين
علم الصبي فسار الامر ولم يعلم اذا كان بحر ودفن فقتل انسانا في حالة الافاقة يقتل
كالصبي فان جرح بعد ذلك من سقط القصاص ان كان الجنون مطبقا على حسب ما
اختلفوا فيه يسقط والا لا يؤثر الاستيفاء اليه ان يعترف **سائل الفقه** وجد
في محلة قتل بجب الدية والقامة وان وجد ميتا لا والفاصل بينهما ان لا يكون به اثر
القتل ولو خرج الدم من الفم او ذكر او دبره لا يكون قتيلا حتى لو وجد هكذا في الحركة
يفل ولن كان يخرج من العين او الاذن كان قتيلا ولهذا لا يفل اذا وجد هكذا في
الحركة وان كان يخرج من الفم ان كان يعلو من الجوف كان قتيلا وان نزل من الراس
وكلا باوي باور واذا اقتتلوا بجعل قتيلا كان فجب القامة والدية على امير
تلك المحلة وجد القتل بين قريبين بجب الدية والقامة على اقربهما لكن اذا كان
بحال يسمع الصوت لها اذا كان لا يسمع لا يجب على واحدة من القريبين وانما يرجح
المكان الذي وجد فيه القتل ان كان مملوكا بجب القامة على الملاك والدية على العاقلة وان
كان مباحا الا انه في ايدي المسلمين بجب الدية في بيت المال وجد القتل في المحلة والقامة
عليهم والدية على عاقلة لان اصل المحلة صاروا كاتهم قتلوا حكما ولو قتلوا حقيقة فالدية
عليهم وعلى عاقلة وجد القتل في دار صبي او معتوه لا يجب عليه القامة والدية

بل يجب على عاقلة اجماعا ولو وجد في دار امرأة عليها خمسون مينا عند ابن خنيفة ومحمد
والدية على عاقلة **س** وجد قتل في مسجد محلة فالقامة على اسلمها ولو وجد في طر
الوقف او ارض الوقف فان كانت اربابه معلومين فالقسامة والدية عليهم **ولم يكن**
الوقف للمسجد كما لو وجد في المسجد حر وجد قتل في دار نفسه بجب الدية على عاقلة ولو كان
مكاتباً فدمه هدر حر رجل في محلة فاصابه سهم او حجر ولا يدرى من اي موضع اصابه ومات
من ذلك فعلى اصل المحلة القسامة والدية وجد قتل في دار فقتل كثر من عليه خمسون مينا
فان حلف بجب الدية في ماله الا اذا كانوا يتعاقلون فيما بينهم فيجعل على العاقلة رجل
احم تنورا فالق في فيه انسانا او القاه في نار لا يستطيع الخروج منه فاقتل او جرح بطر
القصب او غرز بسنبله او برة فمات ففدية القصاص بقا العبد باقرار قتل محردة
فلا جرح قيل كقصاص وقيل لا شئ بطر رجل فاخرج خنوع ثم خراخعة بالسيف
فالقصاص على الخنزير وعلى الشاة ثلث الدية فان كان الشئ بحال لا يتوهم معه بقاء
الحياة فعلى الشاة القصاص وعلى الخنزير النقيير ولن كانت الجنائتان معا فعليه القصاص
مكاتب قتل عبده لم يقتص قاطع الطريق اذا قتل انسانا في حبس الامام قبل ان يثبت
عليه شئ ثم قامة البينة قتل به مجنون شهري على رجل سلاحا فقتل المشهور عليه لدية الدية
والكفارة اراد ان يكره غلاما او امرأة على الفاحشة فلم يستطع دفعه الا بالقتل فدمه
سدر قال اقل عدي لم يحل قتله ولو قتل لم يضمن قتل انسانا باعوه يضمن الدية
لهاب وهو في القصاص لما كره يقتل الرجل يقتل الطفل للزوج والزوجة ان يقتص
قتل زوجته لم يقتص ولده منها من له القصاص القاه في بئر او ضربه بحجر او بنوع آخر
فمات غرر وكان متوفيا لقول العبد الجاني في التجارة فالحق دبر لم يضر مختار اللغز
كل ما اوجب في الحر نصف غمرية فيوجب في العبد نصف عشر قيمة الا ان بلغت خمسمائة
في ينقص نصف درهم وجب في ماله حالا وفي يده نصف قيمة الا ان بلغت خمسة آلاف
فينقص خمسة دراهم وما ليس له ارش مقدر في الحر فيعبر في العبد نقصان القيمة قطع
احد اذني العبد في رواية فيه نصف قيمة وفي رواية نقصان قيمة كذا تنفذ احد الحاصير

الغزو عن القصاص يبيد عن القصاص والدية لا عن ظلمه يصام عن كفارة القتل بنية
من الليل قطعت يده فاقتصر منه ثم مات فعلى المتقصر منه القصاص انفق عضو رضيع
لم يعرف سلامته فففيه حكومة عدل **مسائل جنابة البهيمة وعليها** ارسل كلبا او
دابة او طيرا فان تلف في فورة شيئا يضمن في الدابة وور الكلب والطيور عندهما وغدا لا يفي
انه يضمن في الكل التي بعض الهوام على رجل فهو ضامن ارسل كلبا على شاة او وقف ثم
سار لم يضمن وان تيامن او تياسر ان لم يكن له طريق غيره ضمن والآفلا ارسل كلبا ولم
يكن سابقا اي لم يكن خلفه فاصاب في فورة لم يضمن وكذا لو ارسل كلبا على رجل حتى غره
او مزق ثيابه لم يضمن الا ان يكون خلفه وعن ابي يوسف اوجب الضمان في احوال الناس في هذا
كله وذكر ابو الليث اذا ارسل كلبا فاصاب انسانا في فورة يضمن المرسل وان لم يكن
سابقا وارسله كسوقه وعليه الفتوى ارسل دابة وكان سابقا لها فاصابت بضم
السابق وان ارسلها الى جهة ولم يكن سابقا فكذلك ولو ارسل كلبا الى حيد ولم يكن سابقا
فاصاب انسانا لا يضمن ولو ارسل الى انسان ولم يكن سابقا يجب ان يضمن او وقف دابة
في غير حكمه في التربة رباطها فتلف انسان بها او شيئا ضمن لانه مسمك للدابة ما دامت في
موضع رباطها حينئذ انك درازي رس است فذلك بابقائه ولو اوقف دابة على الطريق
ولم يشدها فسارت عن ذلك المكان فان تلف شيئا لا يضمن لانه لم يسكنها في ذلك المكان
فصار بمنزلة دابة منفصلة رباطها على سارية في آخر وربطها على تنك
السارية ففقد احداهما الآخر ان لم يكن ذلك للموضع طريقا ولا ملكا لاحد فلا ضمان على
صاحب الحمار بعد ان يكون في المكان سعة وان كان في الطريق او موضع لم يكن لها ان يربطها
سناك حماريها فهو ضامن لما اصاب حمار ارسل حمار فدخل زرع انسان فافسده ان
ساقه الى الزرع بان كان خلفه ضمن وان لم يسق لكن لم ينقطع تيمنا وشمالا وذئب الى
الوجه الذي ارسله ضمن ايضا وان انقطع تيمنا وشمالا ان كان له طريق اخر لم يضمن
والا يضمن قال رتب الزرع لرب الدابة ان هابت في زرعها فخرجها فهو ضامن لما
افسد حال اخراجها وان اخبره وامره ان يخرجها فلا ضمان عليه لانه باس وقيل يضمن ايضا

دابة رجل ذئب يلا او نهال بغير ارسله فافسدت زرع رجل لا ضمان عليه وقال الشافعي
ان ذئب يلا ضمن ونهال لا وجد في ضيعته دابة فخرجها منها لا يضمن وان اخراجها
وساقها الى ضيعة اخرى فعطبت ضمن وقيل اذا طرقت بقره حتى اخراجها عن زرعها فاكلها
ذئب يغم قيمتها ولم يساقها ليرقها على صاحبها فعطبت في الطريق يضمن ايضا ولا يصح
له ان يخرجها من زرعها ولم يضمن ما لم يسبقها بعد الاخراج وقيل ان ساقها الى موضع باع
منها لا يضمن اصاب في زرع ثوبين يلا فساقتها الى مربطها او اراد ان يربطها فدخل
احدهما المربط ومربب الآخر فقتله فلم يضمن به فكل حكم اللقطة فان لم يدر ان يشهد انه
اخذه ليرقها على صاحبها لم يضمن سواء كان الاصل قربة او غيره نعم الا ان يكون في بنية حبي
اخذه ليربغه صاحبها في يضمن ولز كان ذلك نهالا فان كان الثور بغير اهل قربة فكل
حكم اللقطة وان اشهد لم يضمن وان ترك الاشهار مع القدرة ضمن ولز كان الثور لاصل قربة
فساقه بعد ما اخرجها من الزرع فضاغ ضمن اشهد او لم يشهد لان ما يكون لاصل قربة لا
يكون حكمه حكم اللقطة بالنهار لانه لا يخاف عليه الضياع في النهار فكل حكم الفصيص **س**
ساق دابة فوقع السرج على رجل فقتله ضمن نخس دابة انسان بغير اذنه فالقت للراكب
فمات ضمن الناحض ولو ضرب الناحض فمات فدمه مدر **مسائل الطريق والنفاء**
وما يملك بالمصنوع منها الخ وفيه الغرور بالطعام المسموم قال لاخر اسكن هذا الطريق
فانه آمن فسلكته فاخذته للصوم لا يضمن وكذا لو قال له كل هذا الطعام فانه طيب فاكله
وموسموم ومات لا يضمن لان الغرور في البيع انما يوجب الضمان لفوات السلامة المستحقة
بالقدر ثمن الماء على طريق فعطبت به دابة او آدمي يضمن وقيل في الادوى انما يضمن
اذا رث كل الطريق امر الاجير او السقاء بالرش فرتش فناء وكان الامر ضمن الامر دون
الراش والحارس اذا رث يضمن كيف ما كان ساق حمار الحطب فقال كوشث الا انه لم يسمع
عن اصاب ثوبه وتحرق او سمع لكن لا يثبته له النسخ لضيق المكان يضمن ويستوي الحليب
في الاصم وغيره لا افا امكنه النسخ بعد ما سمع ولم يتقي لا يضمن وضع فطره على نهوض
فشي عليها انسان فاختسف به او تعلق به فمات ان تعلق بالمرور عليها لا يضمن واضع الفطرة

وان لم يعلم به الما يضمن كمن وضع خبثه في طريق المسلمين او حديد يلاذرت به دابة من غير
سوق احد فعطبت ضمن وان كان النهر لعامة المسلمين فكذلك في ظاهرها رواية وعن ابي يوسف
انه لا يضمن حفرة يثا في حفرة بغير اذن الاحكام وليس يضمن الطريق لان الانسان فجاء انسان فوقع
فيها لا يضمن الحافر وكذا لو وقع في الحفرة او ينصب خيمة فعثر به انسان بخلاف طريق الكلب
حفرة يثا ثم كيسها ان كيس بالتراب او الحصى او مما هو من اجزاء الارض ثم جاء آخر ففترغها
فوقع فيها انسان يضمن الثاني ولو كيس الاول بالطعام ونحوه والمسئلة بحالها يضمن الاول
لان لم يزل اسم البئر بالكيس به كما اذا حفر وعطى رأسه فوقع آخر الغطاء يضمن الاول اذا
كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه خبثه او يربط دابة
وان يتوضاء فيه حتى لو عطب انسان به لا يضمن وان حفر يثا او بني بناء فعطب به احد
ضمن الكل صاحب دار من الانتفاع بفناء وان ما ليس بغيره من القاء الطين والخشب
وربط الدابة وبناء الدكان والتور كمن بشرط السلامة اخذت في سكة غير نافذة حذرا
ليس سكتي فتلف به انسان لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته الشراكا ولو كان حذرا من
جمل السكتي لوضع المتاع وربط الدابة لا يضمن لان من احدث في ملكه شيئا من عمله
السكتي لا يضمن **سائل العامل والاجر** استاجر اجيرا ليخرج له جناح ففناء وان
او حادثة ان اخبره ان له حق الاشراف في القديم فسقط وقتل انسانا يضمن الاجير قبل
الفراغ كان او بعده ويرجع الاجير على الامر لا اذا اخبره انه ليس له حق البناء في القديم ولم
يخبره وعلم الاجير بذلك ان سقط قبل الفراغ من البناء فقتل انسانا ضمن الاجير ولا يرجع
على الامر وبعد الفراغ فكذلك في القياس وفي الاستحسان يرجع بمنزلة ما لو امره غير بنديج
شاة فاذا بي شاة جاز استاجر رجلا ليحفر له بئرا في فناء وان فحفر ووقع من العمل ثم
وقع به انسان ان كان اخبر الاجير ان له حق الحفر فالضمان على الامر وان اخبره ان ليس له
حق الحفر فعلى الاجير قياسا وفي الاستحسان على الامر لئلا يكون بعد الفراغ من العمل لانه الامر
والاجير كل واحد منهما مسبب في تقييد الضمان بالتقدي وذلك من الامر وفي الامر بنديج
الشاة واشراف الجناح مما جاز ان فلا يتقيد بالتقدي فضمن الاجير كمن يرجع في العمل

س تعد في الطريق يبيع باذن السلطان فتعثر به انسان فتلف لم يضمن القبيحة او عثر بها
على الطريق فلدغت رجلا ضمن الا اذا تحوت ثم لدغت رجلا وضع سيفه في الطريق فتعثر
به انسان ومات وكسر السيف فدمه على صاحب السيف وقبضه السيف على العاثر **سائل**
الحايطة المائل اذا سقط الحايطة المائل الى دار انسان او الطريق الا عظم فالتلف لنفسه او
مالا لئلا كان قبل الاشهاد على صاحب الحايطة لا يضمن وكذا بعد في القياس وبما اخذنا في
وفي الاستحسان يضمن وهو قول علمائنا وتغير الاشهاد منا ان يتقدم اليه من له حق
المطالبة بالنقص لا حقة الاشهاد لجوان الحاجة اليه عند النكار ولذا لم يرد رجل
فلا اشهاد له صاحب الدار ما كان او مستاجرا او مستقرا وان مال الى الطريق فاتي
واحد من الناس اشهد على صاحبه فهو اشهاد ومولر يقول اشهدوا انه تقدمت اليه في سبيل
حايطة فاذا لم تنقص بعده حتى تلف به شيء فان كان في طلب من ينقصه لا يضمن وان
ترك اصله ضمن طوبى بالنقص عند القاضي فسال صاحب الحايطة من القاضي ان يؤخره
ايا ما ففعل القاضي لم يصح تأخيره حتى لو تلف به شيء ضمن وان اخره الذي اشهد ان
الي دار انسان وقد اشهد موصح تأخيره وان مال الى الطريق الا عظم واشهد واحد من عرض
الناس لا يصح تأخيره انهدم الحايطة المائل فنقرت عنه دابة فقتلت رجلا يضمن صاحب
الحايطة الا ان يسقط الحايطة على انسان او دابة **س** حايطة بين ثلثة اشهد على واحد
فلم يفعل حتى سقط ضمن وقد نصيبه والاشهاد على الكلب المعقور كاشهاد على الحايطة عند
شايخ سمرقند وقال حاتم الدين فيه نظر اشهد على ولي الصبي ثم بلغ يواك الاشهاد اشهد
عليه في حايطة حال فلم تنقصه حتى سقط ضمن صاحب النقص ولا ضمان عليه فمن عطب
بالعقور على القليل ولو كان مكان الحايطة جنا حاضن على عاقلة **سائل مشرقة**
بين الجنابات والمده كسر الزاني رجل الزاني بها في الزنا يجب الاشراف ماله لانه
شبه العذر زنا باعوانه فافضاها جعل خطاء حتى وجبت الدية على العاقلة وقيل شبه
العذر حتى وجبت ماله ولو ذمب بكارة المرأة بحجر او غيره بحسب المهر ولو دفع بكارة
احبته فذهبت غدرتها فعليه مهر المثل في ماله والتعزير والافرن بين الصغير والكبير

قتل انسانا فمن غير نقصه
وعطب به

ما يطيب وما لا يطيب **ما يصيب به غاصبا وما لا يصيب** امر انسان ان ياخذ ماله الغير فلهما
على الاخذ لان الامر لم يقع وفي كل موضع لم يقع الا لا يجب الضمان على الامر والحاجة اذا امر العوان
بالاخذ يضمن الاخذ على كل حال في الاصح ثم صل يرجع على الامر لئلا كان دفع الماخوذ الى الامر رجوع وان
ملك عنده او استهلك لم يرجع وان انفقه في حاجة الامر بامر فهو بمنزلة المأمور بانفاق ماله
نفسه في حاجة الامر على التفصيل الذي مر في الوكالة من استعمال عبد غيره فهو بمنزلة غصبه حتى
لو ملك من ذلك العمل يضمن بعث المودع عبد الودعة في حاجة صار غاصبا ليس الخاتم في الخنصر
اليميني او اليسري فهو استعمال لا حفظ وقيل الخنصر والبصر سواء والاصح ان الاخذ في غير الخنصر
ليس استعمال بل هو حفظ لها اذا جعل الخاتم الواحد في الخنصر حتى يكون استعمالا لو جعل الفص
من جانب الكف قيل لا يكون استعمالا ونزينا وقيل يكون وبديهي **ولان** او حله على خاتم في خنصر
فان كان عروفا بلبس خاتمين للترميز يضمن والا فهو حفظ تختم المرمم بخاتم رهن في غير
الخنصر فسقط منه لم يضمن ويوجب فيه **ولان** تختم به في خنصر اليسري او اليميني يضمن وفوق خاتم
كغير لا يضمن وفي الاصح على التفصيل الذي مر وان كان المرمم اعادة فتختمت به في اي موضع كان
ضمنه اخذ خاتما من اصبع نايم او ذراع من كيسه او خاتما من رجله ثم اعاد الى مكانه ومنايم
او اعاد بعد ما انبته ونام فوصله في لئلا كان في مجلسه ذلك لم يضمن عند محمد وعنه ابو يوسف
اجبة النومة الاولى الى المجلس والصحيح من مذمبب العام انه لا يضمن الا بالتحويل اخذ لفظة
ليعرفها فاذا عاها الى مكانها ان كان قبل التحويل يبرأ عن الضمان وبعده لا في الاصح لانه صار
غاصبا والغاصب لا يبرأ برقة الدابة الى اصطبل المخصوص منه وقيل على قول زفر يبرأ ولهذا
نظاير في اختلاف نفر ويعقوب **منها** اذا كانت دابة فريها ثم نزل وتركها في مكانها على
قول ابي يوسف يضمن وعلى قول زفر لا **ومنها** اذا نزع الخاتم من اصبع نايم ثم اعادها بعد
انبته ونام عند ابي يوسف لا يبرأ وعند زفر يبرأ **ومنها** لو كان ثوبا فلبسه ثم نزعها واعاد
الى مكانه فعلى هذا الاختلاف وهذا ذال بسمه على وجه العالة لا اذا وضع على عاتقه ثم اعاد الى
موضع لم يضمن لانه حفظ لا استعمال **ومنها** اذا تقلد سيف ثم نزعها واعاد صبي عند
كذا لو كان متقلدا سيفاً فتقلد هذا السيف ولا كان متقلدا سيفاً فتقلد هذا السيف ثم اعاد

لم يضمن ودخل بيت رجل فحوله المتاع من بيت الى بيت او الى صحن الدار وانما يسكن الدار
غلمان لم يضمن استحسانا اذا كان هذا الموضوع في الحزب مثل سوق زوق غيره وفيه سمن جامد
فاصابته سمن فلابد لا يضمن ولو حل قيد آبق لغيره فذهب العبد لم يضمن الا ان يكون العبد
مجنونا في يمين ولو كان المجنون متقيدا في بيت غلق فحل رجل قيدته وفتح اخر الباب فذهب
فالضمان على الناحية فتح باب القفص فطار الطير لم يضمن خلافا لمحمد وغدا في ان طار في فون
ضمن والا فلا وعلى هذا الخلاف اذا حل رباط الدابة وفتح الباب ولو حل رباط الزنق فان كان
ما فيه ذابيا ضمن وجامدا فاب بالشمس شوق راوية انسان فسال منها يضمن ماشوق منها وما
سال وما عطب بالسايده منها فان ساق صاحب الدابة وسويعلم بذلك فما سال بعد ذلك
لا يضمن الاثاق وكذا لو حل وكذا لو شق ما حمل الحمال فسال يضمن فان ذهب الحمال وسويعلم به
لا يضمن الاثاق ما سال بعد قصاب اشترى شاة فجاء انسان ففجها فان كان القصاب شدة
رجلها للذبح لا يضمن الزايح وان لم يكن شدة ضمن **واما** اضحية الغير في ايام الاضحية جازا
ومن هذا الجنس ما يمل احد بها منه والثانية اذا وضع القدر على كانون وجعل اللحم فيه ووضع
الحطب تحتها فاشعل انسان النار في الكانون واحرق الحطب لا يضمن والثالثة اذا جعل الحنطة
في دلو الرحي وربط الحمار فيه فسال انسان الحمار حتى صار ديقا لا يضمن الرابعة اذا اراد
رفع جرة نفسه والى الهال الى نفسه فجاء انسان واعانه على الرفع فانكسرت فيما بين ذلك لا يضمن
الخامسة سقط حمل انسان على مائة في الطريق فجاء انسان وحمل بغير اذن المالك فملك
الدابة لا يضمن لان الاذن ثابت ولالة في هذه المواضع **س** تلف شيء من العقار بفعل الغاصب
او انهم بسكناه ضمن استخدم عبد غيره بغير اذنه او بعنه في حاجة فعطب ضمن امر عبد غيره
بالا باق فابن ضمن في فتاوي اوصد الدين النسي قال لعبد الغير اوصي ارتق الشجرة والنقص
لنا كلة قيل يضمن وقيل لا ولو قال حتى اكل ضمن ولو قال لنا كل ضمن النصف قتل ذيبا
او اسد لرجل لم يضمن في رواية وفي القرو والكليب ضمن قتل رجلا في مكانه فعه مال
فضاع ضمن المال وقيل لا وانه اليق يقول الامام غصب حيا فمات في بد في اوة او تحمي
لم يضمن ولو غرق سبع او نهته حية او اصابته صاعقة فمات فعلى عاقله الغاصب الدية

ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب دخل دابة دار انسان فاخرها ربه الدار فملك لم يضمن
ولو وضع في بيته ثوب بلا افره فراه صاحب البيت ضمن سعي رجل رجلا عند الولي او شجرة ففقدوا
منه ما لا فان كانت السعاية بغير حق من كل وجه ضمن الساعي عند زفر وبه يفتى تعلق برجل
من المتعلق به شيء فضاع ضمن رفع فلسوة من راس احد ووضعها على راس آخر فخرج آخر من راس
فضاع ان كانت الفلسوة بحيث يراها صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطارح خلا
ثوبه قميصا فاسدا وعلم صاحب الثوب وبسر له ان يضمنه انفلتت الدابة ليلا او نهالا وفقدت
زحاما لم يضمن ما كثرها منع من سقي زرع حتى يفسد لم يضمن خرج من خاين ليلا وفي البارج
فسرق من الخان شيئا لم يضمن الرجل رجل ثقب حائط انسان بغير حق او من ماله فسرقت شي لم
يضمن القاب غصب جارية سابة فصارت عجوزا اخذها وانقص منها وكذا اذا كانت اهدت
فانكسرت ثوبها او عبدا قاريا او كاتبا او محترفا فنسي كل ضمن الفقهاء البقت الجارية في الغاصب
او زنت او سرقت ولم يكن فعلت قبله ضمن ما نقصت بسبب ذلك **سائل الرد والاسترداد**
اقام على اخر بيته انه غصب حاربه تحب المدعى عليه حتى يجيئ بها لانه لم يثبت الجاهلة بفتح حق
الحبس ضرر غصب عبدا صغيرا او جارية فليكن المالك اخذها كزاسا الحيوانا غصب عبدا امرا
فثبت له فيه فليس عيب والى بخوخة عيب فيه اخذ كوزا من تراب غيره فالكوز الذي اخذ فانه
كانت للتراب قيمة يضمنها وان لم يكن له قيمة فان النقصت الا ان يضمن والا فلا النقص
بين الحرف الفا حش واليسير قبل ما ينقص بيع القيمة فهو فاحش واوفنه لا وقيل لا يصح
الباقى لبوت ما مو فاحش والصحيح ان الفا حش ما ينفوت به بعض العين وبعض المنفعة واليسير
ما ينفوت به بعض المنفعة اتلف احد مصراعي باب انسان او ضيعة او مكعبية فملك المالك ان يسلم اليه
الاخر ويضمنه قيمتهما وسدا جواب الاصل وقيل لا يضمن الا التي استهلكها وان ما يملكها حكم شيء واحد
في الشري اذا وجد باحدهما عيبا لم يرق بل يرد ما ان شاء غصب دابة فليتها صاحبها
في المملوكة ولم يرد ما لم يبرأها صاحبها غصب من صبي وربما لم يرق عليه ان كان الصبي من
الحفظ صح رقة والا فلا وان رقه عليه ضمانه بعد الهلاك ان كان ما ذونا يبرأ والا فلا غاصب
الغاصب رقه على الغاصب برئ كما لو رقه على المالك وقيل لا يبرأ بالرقه على الغاصب الشري

قلب فضة بدينار ودفع الدينار ولم يقبض القلب حتى جاء انسان وقبض القلب فاجاز المالك
فملك في يد لا يضمن القابض وفرض وقبضه وهي ان من غصب من آخر شيئا فاجاز المالك
قبضه كما اجاز برأه عن الضمان وان انتفع به فامس بالحفظ لا يبرأ لانه لم يجر قبضه للقول ولما افر
ان يحفظ له فاذا حفظه برأه فعلى هذا لو وضع مال الغير رجلا فاجاز المالك برأه عن الضمان
اختلف في قيمة المخصوص فالقول قوله الغاصب مع ميمنه بالله ما قيمة الا عشرة واذا غصبه الفاكه
بقوته بما يباع في السوق من الدراهم والديناير ولزكان يباع بهما فللقاضي ان يحكم بالقيمة
الا مثال حرق صك انسان بالدين ضمن قيمة صكنا وقيل قيمة الكا غير مكتوب وقيل ضمن قيمة
ما يتقوم به عند المالك الصك لان المعبر القيمة عند المتلف عليه كاتلاف هو الذي اخرج الفوم من يد
الطالب لا يضمن لكن يعرض **سائل** يتخير المالك في اخذ الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب
ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني كسر غصن شجرة فصاحبها ان شاء ضمن قيمة
الفصن ونقصان الشجر والفصن للكاسر وان شاء ضمنه نقصان الشجر والفصن لرب الشجر
غصب انا فضة او ذهب مهشم فان شاء اخذه ولا شيء له غيره ولز شاء ضمنه من خلاف
الجنس وكذا اينة الصنف والشبه والرصاص والنحاس اذا كانت تباع وزنا غصب عسيرا نصا
خلا او عبدا فصار زبيبا فان شاء المالك اخذه وان شاء ضمن حمله غصب ثوبا مقطعة
او قباء ولم يخطه فان شاء تركه وضمنه قيمة او اخذ منه المقطوع وضمنه نقصان القطع غصب
عبدا جريحا فزاوله حتى برأه المالك غصب حنطة فعففت في يد فان شاء اخذها ولا شيء
له وان شاء تركها وضمنه مثلها **سائل الطبيب وعدمه** اشترى طعاما بدرهم مضمومة
قبل حل له الاكل لانه اذا استحق الدرهم لا يبطل الشراء كما لو تزوج امرأة بثوب مفصوب
حل له الوطى ولو اشترى طعاما او جارية بثوب مفصوب لا يحل الاكل والوطى قبل الضمان
لانه لو استحق الثوب تزوجا ربه وقيل اذا اشترى بدرهم مضمومة ففي الزوجين الاربعة وهي ما
اذا اشار اليها ونقد منها او اشار الي غيرها ونقد منها لا يطيب الشاؤون من الشري قبل الضمان
وبعد الضمان لا يطيب النزع واذا رغبه الواقعا خلافا اكتسب المضمون ثم اترك المالك مع الكسب
لا ينصرف بالكسب ولو ضمن الغاصب القيمة عند الهلاك او الاباق حتى صار الكسب ينصرف

بالكسب

انف حامة طيارة لقابة يضمن قيمتها غير لقابة كذا اذا اتلف فوعا منتقشا مصورا او جارية غنية
او كبشا نطوحا او ديكما مقاتلا قطع شجرة في دار غير بغير امن فان شاء رب الدار ترك الشجرة
على القاطع وضمنت قيمة الشجرة قائمة وطريقه ان يقوم الدار مع الشجرة قائمة وبلا شجرة فيضمنه
فضل ما بينهما وان شاء امسك الشجرة وضمن النقصان ويوان ينظر في قيمة الشجرة كما ذكرنا قاعة
واي قيمتها مقطوعة ففضل ما بينهما نقصان القاطع صب الماء في ثور وولس مجور لصين ما بين
قيمة مجور الى غير مجور استرة المصنوب واخذ نقصان بياض العيز والقرح والحمى ثم ارتفع
البياض او ابراه القرع او زالت الحمى في يد برد ما اخذ من النقصان غصبتا وغرستها في
الحاكي او ارض لغري فبنتت ملكها بغيرها غصبتا واذا وجعت صها ودعاها الى المالك وبعطية المالك
ما زاد التجصيص الا ان يرض صاحبها حصه غصبتا ورامهم او ذنا يرفها ليه بها في بلد آخر فعليه
فصلها وليس له مطالبة القيمة غصبتا فلقيه ما لكها في بلد آخر والعين في يد والقيمة ثمة مثل القيمة
في مكان الغصبتا او اكثر لنشام اخذ القيمة العين بسعير مكان الغصبتا وان شاء انتظر ولم يكن لها كفا
وي من ذوات الامثال وسعير ثمة مثل سعر مكان الغصبتا او اكثر نردة المثل ولم يكن السواقل
يتخير بين اخذ القيمة العين وبين الانتظار غصبتا من علم حمر فخلها فلصاحبها ان ياخذها
غصبتا ثوبا فاخذها ففصله فلصاحبها ان ياخذها ولا شيء عليه المصنوب منه استخدام المصنوب
صادق ايضا ورئ الغاصب كذا اذا لم يفسد المصنوب علم انه ملك او لم يعلم آخر من الغاصب لخدمته
او ليلبسه برئ الغاصب استاجر الغاصب بعلم العبد واستاجر بعقل الثوب لم يبرأ ابراء
الغاصب والعين في يده قايم صح وصار وبيعة وضع المصنوب في حجر المالك او يده او بين يديه
برئ وان لم يعلم انه ملك كذا لو وضع القيمة عند الهلاك في حجره او يده او بين يديه لادق الى اخر
ورثة المصنوب منه لم يبرأ عن نصيب الاخرين او كان الرد بغير قضا ومن عليه اذا قضى اجماعا
قبل جبر على القول وقيل لا ويردني باع المصنوب باذن المالك قبل التسليم لم يبرأ كذا على الامام
وعن محمد بن صيب على منطه رجل ماء ثم جاد ثم وصيت ماء عليه واراد بها نقصانا برئ
الاول والضمن على الثا اخذت اغصان شجرة رجل سوادا راح فقطع رب الدار الاغصان
بحال يكون لصاحبها ان يشدها بحبل وتفرغ مولد دار ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن اقطع

من موضع لو رفع الى الحاكم امر بالقطع من فلك الموضع آجر المصنوب سنتين باجرة في ضمان القيمة
ويصدق بالفضل رجل له خصم فمات بلا وارث يصدق عن صاحب الحق قدر ما عليه ليكون
وديعة عند الله يوصلها الى خصمائه يوم القيمة امرأة زوجها في ارض غصب فيقول لا اقول معك فيها
ليس لها ذلك ولا ثم على الزوج **كتاب الرهن**
اختلف الرايين والمرتين فقال الرايين ملك في يدك وقال مولا بل في يدك بعد ما قبضت حكم الرايين
فالقول للمرتهن والبيينة بينه الرايين ومن غصب قيمة الن بالقي وسلم الى المرتهن وانفك منه ثم لم
اليه وقيمة خمسمائة فملك عند المرتهن يملك جميع الدين اعتبر قيمة يوم القبض الاول ولو كان
مكان غصبا والمسئلة بحالها فعلى الغاصب قيمته حين غصبه ثانيا ابو الميمون من المرتهن
وقضى بسقوط الدين ثم عاكر من الاباق يعقد على ملك الرايين ويكون رهنا وعند زفر على ملك
المرتهن وفي الغصبتا افاقصى له على الغاصب بالقيمة ثم عاكر على ملك الغاصب بلغ الواهب
المرمون وسلم خبير المرتهن ان شاء ضمن الرايين ولنشام ضمن المشتري وان شاء اجاز
البيع واخذ الثمن وهذا اشار الى ان البيع موقوف القاضى يجبر الرايين على البيع لقضاء
الدين وان لم يلق القاضى يبيع وهذا قولهم كمن هذا اذا شرط في الرهن ان يبيع العبد ثم مات
العبد اوجبه لانه كل رهن عند الامام **س** الفقاقي اخذ رهنا بالزنبيل والكثير ان فليس
رهن اخذ عما مده المديون بغير رضاه فهو غصبتا قال خذناهما سيئت رهنا بلذا فاف
لم يكن شيء منها رهنا قبل ان يتخارا احدهما كسب المرمون واوجب له او يصدق عليه لا يدخل
في الرهن وما تولد منه ومن جملة الارش والعقر يدخل في الرهنية ويقسم على قيمة الاصل
يوم الرهن والزينة يوم الفكاه وان ملك الثمن قبل الانفكاك صار كان لم يكن وعاكست
من الدين الى الاصل مصحف رهن او كتاب ليس للرهن بغير اذن وباذن داره فاعاكر
فاذا فرغ عاكر رهنا غاب الرهن وخاف المرتهن سلاكا الرهن المنقول رفع الى القاضى يبيعه
ويرفع الثمن الى المرتهن للمسلط على بيع المرمون ان يبيع بغير محضر الورثة ومن يسم قد
وطالب المرتهن بقضاء الدين ما وثن فابى الا باحضار الرايين فان كان الرايين حملا ومثونه
يجبر الرايين على قضاء الدين بعد ما حلف المرتهن انه ائوى الرايين ولا يجبر على احضار الرايين

وبيع جلد المرمونة ويساوي درهمين فهو من درهمين ومن فوق قيمة اربعون بعشرة فأكلة السون
 وصارت قيمة عشرة يفتك به درهمين ونصف ومن شجرة فرصا وبيع مع الورق يساوي
 فذهب او ان الورق فانقص ثمنه فالدين على حاله بمنزلة تغير السعر ركب حواصة الرمن
 لردّها الى منزله فهلك بركوبه يهلك بالدين سلك الدرامم والدنانير والمكيل والموزون
 المرمونة بحسبها سلك بمثلها من الدين ولما اختلفت الحوت اتفقا ان الرمن ان ضاع ضاع
 بغير شيء لم يكن كذلك ويهلك بالدين قال لا اقرضك شيء الا برمن فانه شيئا فضايع لا بد ان
 يقرضه شيئا واقله درهم قال خذ رهنا بلعوض فقل فخذ فهلك بماء المرمونة
 اخذ الرمن بشرط ان يقرضه كذا فهلك في يد قبل ان يقرضه ملك باقل من قيمته وما سمي له
 الدين جنى الرمن على نفسه سقط من الدين بقدر ما انقص من المرمونة حصة الرمن على الرمن
 ومداواة على المرمونة اذا كان الدين والقيمة سواء ولم يكن الدين اقل فمداواة بينهما
 بالحب الرمن اذا كان كروا فالسقي والعانة فاخراج على الرامن والمخبط على المرمونة دفع
 باليمن رهنا بعد قبض المبيع فهلك الرمن ثم وجد المبيع حرا او استحق ضمن المرمونة للرامن
 العدة المستط على البيع باع بعض الرمن بطل الرمن في ابادة رمن مال ابنه الصغير وقيمة
 الرمن اكثر من الدين فهلك ضمن قدر الدين وون الزيادة ولو كان وصيا ضمن جميع الفقة
 استاجر نايحة او غنيمة ورمن منها بالاجر شيئا فضايع لم يضمن والله اعلم

كتاب الاكراه رجل امر رجلا بقتل رجل ولم يقد له
 اقله والا لا فتلك لكن الماحور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتل امره بقتل او يقطع يد او
 يضربه ضربا يخاف على نفسه او تلف عضو منه كان مكرها المشتري مكرها اذا سلك في يد المشتري
 ان سلك من غير تعد لا يضمن ويهلك لانه وهذا اشكال في بيع المكره اذا وكل بطلان امراته
 او جعل امرها اليها او الى غيره فطلقت هي او الوكيل او من جعل بيد امرها يبيع **س** اجري
 الكفر على سانه بوعيد حسن او قيد كثر وبانت امراته اكره بالقتل على القطع لم يسعه اكره
 على قتل رجل واستهلك ماله فلم يفعل حتى قبل كان ما جودا ولو استهلك المال لم يباذ ثم
 اكره المحرم على قتل صيد فباي حق قتل كان ما جودا اكره على كل مال الغير فاكل فالضمان على
 الناعل

اكره على النكاح باكر من مهر المثل بحقه مهر المثل وتبطل الزيادة ولا يرجع على المكره شيء
 اكرهت على النكاح باقل من مهر مثلها يقال له لا ان يبلغ الى مهر مثلها او تفارقها وان دخل
 وهي مكرمة فهو رضا من الزوج بتبليغه وان دخل وهي طليعة فهو رضا منها بالمستى الا ان
 للاولياء حق الاعتراض وان لم يكن كفوا فرق بينهما اكره على التدبير فدرج على المكره بالقبض
 في الحال ولما مات المولي وعقب رجوع الوارث بباية قيمة على المكره اكره على العفو من ولم يعلم بضم
 اكره على شراء من يعقب عليه باليمن او القرابة لم يرجع على المكره المشتري من المكره اذا تبر
 او عتق او استولد لا يفسخ بخلاف ما اذا كان بته واجر وفي الاعناق ونحوه اذا لم يفسخ ان شاء
 رجوع المكره على المكره ثم مو على المشتري وان شاء رجوع على المشتري اكره على التوكيل بالطلاق
 فوكل لم يصح **س** **باب الابن واللقيط** قد رجع على الابن فالاخذ افضل وفي الضار
 اختلف المشايخ والتركه افضل اتى بالابن فالقاضي والسفطان يحبسونه والضار لا يحبس
 الابن فجاء رجل واقام البيعة انه عبده فالقاضي يحلفه باثباته واثباته قال المولى عبدي
 لم يكن اتفاقا فالقول له ولا جعل له الا اذا شهدوا انه ابن او اقر المولى راو الابن من حيث تولد
 ايام او اكثر لا يستحق الا اربعين درهما وان اتفقوا ضعا فله من غير امر القاضي رقا الابن مما
 دونه مسيرة سفر حتى يرضى فالرضح واجب كالجعل وتقديره حقوق في رأي الامام امر
 القاضي للملقط ان ينفق على اللقيط على ان يرجع به على اللقيط جاز ويرجع عليه بما انفق
 او اكبر وان امره بالاغنى ولم يقل له على ان يرجع عليه قيل يرجع كما لو انفق عليه بغير البلوغ
 وفي الاصح لا لانه ليس بامر يقضاه الدين فلا بد من شرط الرجوع كالوقال او زكوة
س اخذ اللقيط افضل من تركه ولاء اللقيط لبيت المال اقر اللقيط انه عبده فلن
 فان كذبه فهو حر وان صدقه فان لم يجز عليه احكام الا حرا لقبول شهادته وضرب قاذفه
 وغير ذلك يصح اقراءه والا فلا او عني حرته ودفني نسبة بقص له تداوى اكثر من اثنين
 فعن الامام انه جوز في حمة لقيط تزوجت ثم اقرت بالرق فهو امه للمكره ولا يفسخ
 النكاح منكوحة النقط فاعتت انه ولد للزوج منها لم يصح الا بتدبير الزوج او
 بشهادة القابلة ولو لم يكن منكوحة بصدق وان ادعت انه ابنها من الزنا ولو ادعت

أحرقتان نسب المقيط واقامتا البينة بجعل ابنهما عند الامام او على احد نسبه بعد موته لم
يصدر لقيط وجدي ولز الاسلام فاو كذا كافر احيى وجبر على الاسلام ولا يقبل حلقه حلقه
او كافرا اقام ذمي شاهدين انه عبد الله كانا مسلمين قبلت والا فلا عبد محجور وجبر لقيط الا يعرف
الا بقوله وقال المولى بل موعدي فالقول للمولى بخلاف ما اذا كان ما ذواله الملقط او
يختار الصبي فملك ضمن سئل الملقط من القاضي ان ياخذ الملقط منه ان شاء اخذ وان
ترك رفع اللقطة افضل اذ كان يامن على نفسه وترك الفضالة افضل اذ لم يحف ضياعها وجد
لقطة فضاحت منه ثم وجد ما في يد اخر فلا خصومة بينهما اذ الملقط باللقطة لرجل ووقع
بغير قضاء ثم اقام اخر البينة انها له ضمن ايها شاء وان دفع بقضاء لا يضمن وبه نفى وهو
قوله ابو يوسف وقع ثوب سكران يام في الطريق فاخذ رجل ليحفظ لم يضمن بخلافه اذا
اخذ الثوب من تحت راسه او خافا من اصبغه او كب من وسطه او ربحا من كتمه مات
في بادية فلصاحبه ان يبيع بعيره ومتاعه ويحمل الدرامم اليه امه غريب مات في بيت
رجل وليس له وارث معروف وخلف مالا فصاحب البيت فقبره ان يصدق على نفسه
الزراع اذا التقط السنبل بعد ما حصد الزرع كانت له خاصة كثر خلق ربا به صاحبه او نواة
رمي بها صاحبه ميتة بته وقال جعلتها لمن اخذها فلا سبيل لصاحبها عليها وكذا الصيد
اخذ بجر حمام في قربة ينبغي لمن يحفظها ولا يتركها بغير علف وان اخطبها حمام غيرها فهي
منزلة الفضالة فان فرخ عنده فان كانت الام غريبة لم يتفرق من فرخها وان كانت الام له
فالفرخ له في رد الغدير الابن وام الولد الجعل قال ضاع متي شيخ فم جاء به فله كذا الجاء
به انسان فلما جرحه لانه اجارة فاسدة الراذ اذا كانا اثنين فاجعل بينهما وان كانا المردود
عليه اثنين فاجعل عليهما بقدر الملك في عبد المضا رية الجعل على رب المال وفي المردود
على المرحوم الا ان يكون بعضه فارغا فاجعل على الراعي ابن الموصوب فرد ثم رجع الواهب
في البينة فاجعل على الموصوب له ابنة رد معها صبي غير مراموم لم يجب لصغير شي رد عبد ابيه
او لعه او امراته او زوجها لم يسخ الجعل وكذا لو كان وصيها او سلطانا وكذا شخصته كارتان
وراسبان اذا رد المال من ايدي قطاع الطريق الاشهار شرط في اخذ الابن كمانه اللقطة رد

مطلوب في رد الموصوب على نفسه مال الوصيب

عبد ولده فان لم يكن في عياله يجب الجعل لذي الاخ وسائر ذوي الارحام رجل اخذ عبدا من حبيبه شهر
فسار به ثلثة ايام او اكثر فاعتقه مولاه ثم مر ب بعد ما عتق كان له الجعل قال لا خلاف في عبد في القرب
فان وجدته فخذ فقال نعم فاصابه الماحور على مسيرة ثلثة ايام وجاء به الى المولى لم يجب الجعل رجل
رد ابنا فقبضه مولاه ثم وهبه له فاجعل لازم ولو باع كان له الجعل في ثمنه لراؤ حبيبه الى ان ياتي
الجعل ولو هلك لا يضمن **تفسير المفقود** ان يخرج في وجهه فيفقده لا يعرف موضعه ولا موته
ولا حيوته واسره العدو فلا يبين موته ولا حيوته وحكمه انه حي في مال نفسه ميت في مال غيره
حتى اذا مات الرجل وترك مفقودا وورثة اخرين لوقف المفقود فاذا بلغ مقدار ما لا يعيش على
حسب ما اختلفوا فيه بقضى موته ويرث عنه ورثته القايكون الحال دون من ماتوا من قبل كان
المفقود مات الآن ويرث نصيب المفقود من موارث مورثه الذين ماتوا قبل ذلك اليه ورثته يوم
ماتوا كان المفقود مكان ميتا من حين فقد سدا نفير قولهم المفقود حي في مال نفسه ميت في مال
غيره فان مات رجل وترك بنتين وابن ابن وابنا مفقودا فان انفقوا ان المفقود حي يعطي البنتين
نصف الزكاة ويوقف البنة فان ظهر انه حي فبوله وان ظهر انه كان مات يرد اليه البنتين تمام الثلثين
والثلث البنة لابن الابن فان كان المال في يد الابنتين لا يخرج المال من ايديهما لكن يقضى لهما بالانصاف
ويترك البنة في ايديهما سواء او عيا موت المفقود والا القاضي يجعل ابن المفقود وكله حقوقه
والمعتبر في موت المفقود موت اقاربه وقيل تسعون سنة وبه ينفق **المفقود على طلبه**
دين او عنده ودعيته والرجل مقر بالدين والوديعة وسبب التحقاق النفقة فالقاضي يبيع
ذلك على من يجب النفقة عليه ولز كان منكرا لا يقبل البينة **كتاب الوصايا**
في الفاظ الوصية ومن يدخل فيها ولا يدخل تصرف الوصي والاب والقاضي في التركة ومال
الصبي الوارث والتركة والدين ثم تصرف المريف في **الفاظ الوصية** المريفين قاور
على التكم قيل له اوصيت لهذا بكذا فاوصى براسه يعني نعم لا يصح الوصية كذا الوكيل انا اشهد عليك
بكذا فاوصى براسه اي نعم خلاف ما لو سئل المفقود عن مثله فاوصى براسه اي نعم حيث يكون الوكالة
بعد موت الموكل وصاياه والوصاية في حيوة الموصى وكالة تعليل الوصية بالشرط جاز او وصي
المسجد لا يجوز عند يوسف خلا فالحمد ولو قال ينفق عليه جاز بالايجاع له على آخر دين فاوصى

بذلك الدين بعينه لانسان صح ولو اوصى للمجنين صح اوصى لبي فلان يدخل فيه المذكورون
 الا ناث في الاصح وولد الابنة لا يدخل في الوصية ولا في الوقف في ظاهر الرواية اوصى لولد فلان
 يدخل فيه المذكور والانا اوصى لعمتي ونحو من القبايل يدخل فيه الا ناث بالاتفاق اوصى
 بغير مال لفلان وفيه الثلث الفقراء وقلان فقير مل يدخل فلان مع الفقراء اختلف المشايخ
 فيه اوصى لتمامي بن فلان ومم لا يحصون فالوصية لفقراءهم خلاف ما اذا اوصى لاقربائهم اوصى
 لمواليه وله موال اعنقوه وموال اعنقتم فالوصية باطلة حتى تبين لاي الفريقين اوصى واذا ما
 قبل البيان لا ينفذ الوصية وعن الامام انها جائز وثلاث المال يكون بين الفريقين وعلى الوصي
 في رواية يصح لموالي اعنقوه وفي رواية لموالي اعنقتم ومحمد ابطال الوصية الا ان يعطى الفقراء
 ان ياخذها بينهما كما اذا اقر احد سدين الرجلين ولو حلف لا يكتم مولى فلان ينصرف اليهما
 جميعا حتى لو كتم ثلثة من الفريقين بجنب ثلثة اوصيت الي فلان في ثلثة ماله يضعه حيث شاء
 لان يضعه في نفسه ولو قال للموصي اعط الثلث من ثيبي ليس له ان يضعه في نفسه
 اوصى بان يقرض من فلان بعد موته كذا وهو يخرج من الثلث ينفذ رجل يدعى الاسلام
 وتحمل سوي الكفر اسلمه فوصية بمنزلة وصايا المسلمين اوصى بان يتخذ طعام بعد وفاته وعلم
 الذين يحضرون الغزاة جاز من الثلث اوصى لولد فلان في يديهم المذكور مثل خط الانثيين
 اوصى لبي فلان ومم سبعة من لقط الموصى فاذا مم خمسة فالوصية كلها لهم **في الوصي**
والاب والقاضي في التركة وفي مال الصبي يجوز بيع القاضي كل التركة وان لم يكن فيها
 دين افا كان في الورثة صغير عند الامام الوصي افا باع التركة وفي الورثة صفار وكبار
 حضور ينفذ البيع في الكل وان لم يكن فيها دين ولا وصية بشئ يحتاج الي بيع شئ من التركة
 عند الامام ولزكان فيها دين غير مستغرق او وصية غير مستغرة يبيع نصيب الصغير والكبير
 بعد الدين اجماعا ويبيع نصيب الصغير فيما زاد على الدين وسل يبيع نصيب الكبير عند الامام
 يبيع فان عنده حتى ثبت للوصي ولاية بعض التركة يثبت ولاية بيع العلية اذا كان الورثة
 كلهم كبار غيبا يملك الوصي بيع المنقول لا العقار ويملك اجرة الكفاة اشترى الوصي شئاً
 من مال اليتيم لنفسه جاز عند الامام افا كان خيراً لليتيم وتفسير الخيرة ان يساوي ما يساوي

الذكر والانثى فيه سوله ولو اوصى
 لورثه فلان بينهم في

عشرة وخمسة عشرة او يبيع منه مال نفسه ما يساوي خمس عشرة بعشرة في بيع الصبي المافون من لبي
 بالمحبة الفاحشة روايتان يبيع الوصي عقار اليتيم انما يجوز باصدي شرائط ثلث ان يرغب فيها
 بضعف قيمتها او للصغير حاجة افي ثمنها او على الميت دين ولا حال الاخذ ومذاجواب المتأخرين
 وبه يفتي ويجوز بيع المنقول بعين يسير وفي الاب بنفق بنظام الرواية انما يملك بيع ماله من ابنه وبني
 ماله ابنه لثمة مثل القمعة رجل مات وترك اولاداً اصغاراً واباً ولم يوص الى احد يملك الاب ما يملك
 الوصي فان كان الميت اوصى كان للاب ان ينفذ الوصية وليس له بيع العقار والعروض لقضاء الدين
 فرق بين الجرد والوصي فان لوصي الاب يبيع التركة لقضاء الدين وليس للمجرد ذلك اقام محمد الجرد مقام
 الاب فقال اذا ترك وصياً واباً فالوصي اولى وان لم يكن وصي فالاب اولى ثم وصي الاب ثم وصي الوصي
 ورث الصغير مالا ولاب مبدراً حتى الحجر على قول من يري الحجر لا يثبت الولاية للاب وصي القاصي
 بمنزلة وصي الاب لكن اذا جعله وصياً في نوع يكون وصياً في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الميت
 الوصي من جهة الميت افا كان عدلاً كافياً لا ينبغي للقاضي ان يقر له وان لم يكن عدلاً يقر له ونصب
 وصياً آخر ولو كان عدلاً غير كاف لا يقر له لكن يقر له اليه كافياً ولو عرله يقر له وكذا لو عرل العدل
 الكاذب يقر له الوصي افا قدم غير الموصى الي القاضي فافر بالدين والموت وانكر الوصية الي المدعي
 فالقاضي لشرء جعل هذا المدعي وصياً وان شاء جعل غيره وصياً القاضي يملك اقراره مال اليتيم
 والوصي لا وفي الاب اختلاف المشايخ وفي الاصح كالوصي وكلهم يملكون الابن اباع الاب او الوصي افا
 رضى مال اليتيم بدين نفسه جاز استحساناً والقياس ان لا يجوز وعن ابو يوسف انه اخذ بالقياس ولو في
 الوصي ودين نفسه من مال اليتيم لا يجوز ومن الاب جاز من لان بمنزلة بيع مال الصبي من نفسه والاب
 يملك ذلك مثل القمعة والوصي لا ولور من الاب متاع الصغير بدين نفسه وقيمة اكثر من الدين فملك
 عند المرتضى يضمن الاب عقد الدين لا ما زاد ولو كان وصياً يضمن تمام القمعة للاب ان ينفق على
 رضى شئاً من مال الميت في نفقة اليتيم او بما استحق فيكون كان باع الميت فرجع المتري فمات الميت فملك
 لم يجوز الرضى لان من لم يرد ديناً على الميت ولورده ما باع الميت بعيب جاز رضى الاب الوصي بملكه ان
 تزوج امه الصغير ولا يملك ان تزوج عدلاً ولا تزوج امه من عدله الادوية عن ابو يوسف وصي اختار
 بمال اليتيم جاز بشرط ان يكون اثناً اولى من الاول ولزكان مثلاً لا يجوز وصي الميت ارا وقضاء

وليس ان يرد شيئاً من المبيع تباع الميراث بالمناخ يعتبر من جهة المال وكذا لو اخرج يدون اجر
المحل لا يعتبر من الثلث لانه لو اعارها فهو كذلك **س** اوصى بان يصلى عليه فلان او يحمل بعد
موته الى بلد آخر او يكفن في ثوب كذا او يطين قبره او ضرب على قبره فيه او يدفع الى انسان شيئاً
ليقراء على قبره فيم باطله اوصى بعنق فصار زيبياً بعد موت الموصى بطلت الوصية اوصى
بمصالح القرية لا يجوز اوصى بثلث ماله فيم باطله عند الامام وقال محمد يهرف الى وجوه البر
اوصى بثمره بستانه فله منه الثمرة وكون ما يستقبل بخلاف الفلح فانها يتناول ما يستقبل ايضا
اوصى بحفنة في طرف فله الحفنة لا الظرف بخلاف الخلف في خابية والتمز في قصرة اوصى بالدر لعم
فاعطى الحفنة جاز الشرب والطروح لا يدخل في الوصية الا ذكر الحقوق بخلاف الصدقة الموقوفة
قال اخرجوا نصيب من مالي يخرج من الثلث وورثا من امرائكم ما كان بها يدعيتم ارجل اعطى كل
قريب ليس بوارث اوصى ما ينطوق عليه اسم بذكر كذا قال **س** نيم راجعة كن ينصرف الى الخيط
جاء من بزوشت وبرد ولسان وصيت ينصرف الى جميع ثيابه الا الخف قال اعطوا فلان كذا
ليخرج عني فاني فلان يعطى غيره اقر احد ابنيه بوصية ثلثه يعطيه ثلث ماله فيم اوصى بشئ ثم عرض
على البيع او بارى بمف فيها او بئوب فقطع وخاطه او بقطن ففعله او الغزل ففسجه ونفضه فصاعداً
خاتماً او ثاة فزجها كان رجوعاً قال الوصية التي اوصيت بها فلان فيم باطله اوصى بفلان
كان رجوعاً ولو قال فيم لوارثي فلان ثم مات فهو ميراث الا اذا اجازت الورثة اوصى الى
عبد او ذمي او فاسق اخرجهم القاضى ولو تهرقوا قبل الاجازة جاز قال لفلان كذا ابني فهو
وصي بكذا لم يصح اوصى اليه في ماله فهو وصي في ماله وولد قال فلان وصي حتى يتقدم ظهري
ثم الوصاية الى فلان كما قال لم يثبت البينة على الوصاية الا على خصم من وارث او من الميت قبله
حتى اولى قبل الميت **كتاب الوقف** **س** يتعلق الوقف بالشرط
جائز شرط في الوقف ان ابطال القاضى هذا الوقف فهدم الارض باصلها وغلته وصيته من فلفس
جاز الوقف على قول من يصح عنده واذا اضاف الى ما بعد الموت حتى بالاجماع يعتبر من جميع المال
لانه صح الحال قال جعلت غلة حاري هذه المساكين فهذا نذر عفا وجعلت هذه الدار للمساكين
بالنقد في الدار على المساكين عفا نذر ان يتصدق بهذه العين او بهذه الدار على الفقراء فنقص

بقية ما جاز الوقف على اقراره الرسول صلى الله عليه وسلم جائز وان لم يجر الصدقة وقف وشرط
ما دام حياً على قول ما لا يصح الشرط عنده يبطل الوقف والفقهاء على الجواز وقف حجره وشرط ان
يدفن فيه نفسه او طائفاً بشرط ان ينزل موثقة يصح بالاجماع وقف المنقول ببعضه يجوز ومقصود في الكراع
والصلاح يجوز لمساكين وفي غيره ان كان متعارفاً في اختلاف وفي غير المتعارف لا يجوز كمن للميت
فاقره البع او جعل للمسيح حصيداً في حيز المسجد فالكفن يعود الى ملك المكنن عند ابي يوسف ومحمد بن
حشيشا او حصيرا او قفلاً للمسيح ثم وقع الاستغناء عنه عاود له ملكه ان كان حياً وفي وراثته
وعلى قول ابي يوسف يباع ويصرف ثلثه الى حوايج المسكين وان استغنى هذا المسجد فالي مسجد اخر غير
الوقف يجوز ان يحول النقص الى موضع آخر وفي البر الكبر ان استبدال الوقف باطل الا رواية
عن ابي يوسف اصل المسكين ما عوا حصيلاً للمسيح او ضاقت او نعت فالمستحب ان يدفع ذلك الى
الحاكم وقيل يفتح بان لا يجوز الا بامر الحاكم يجوز الانفاق على قنديل المسكين من وقف المسجد
القاضي اجر الوقف ثم عزل لا يبطل الاجازة اجر الوصي الوقف ثم مات بعض الموقوف عليه لا يبطل
الاجازة مات المتولي والواقف حتى فالراي في نصب قيم آخر الى الواقف لا الى القاضي ولو
الواقف فالوصي اولى من القاضي فان لم يكن له وصي فالراي فيه الى القاضي ليس للمتولي ان يستبدل
على الوقف للتمارة الفتوي في جواز الوقف على قول ابي يوسف وقد مر في الاجازات حد الا
عن محمد ان يكون عشرة وعن ابي يوسف مائة وموا الاظهر **س** جعل ارضه مقبرة وفيها اشجار
فلورثته ان يقطعوا الاشجار قال ان مات من مرضى هذا فقد جعلت ارضي هذه وقفاً لم يصح
وقف ارضاً على عمار حصاف لا يجوز قال هذه الشجرة للمسكين لم يصح للمسكين حتى يسلم اليه قيم
المسيح الزرع لم يدخل في الوقف الا بالشرط قال جعلت غلة كرمي هذا وقفاً صالحاً للكرم
الغلة وقفاً وقف ارضاً على مسجد ولم يجعل آخره على المساكين جاز في المختار قال جعلت حجره لدرسين
السراج على المسجد صارت وقفاً لازماً اذا سلم الى المتولي قال جعلت ارضي هذه وقفاً او موقوفة
كان وقفاً على الفقراء عند ابي يوسف وقال محمد لا الا اذا سلم الى متولي وقيل الخلاف فيها اذا قال
صدقة موقوفة لا اذا لم يذكر اسم الصدقة لم يصح وقفاً عند ابي يوسف قال صنعني من سبيل من سبيل
الآن موضع تعارفوا ذلك وقفاً مؤبداً بشرطها وقف بقرة على رباط ليكون اللبن والسمن لاسنان السبل

ان كان في موضع تعارفوا ذلك جاز وقف او في غير الموضع او ثانياً جاز وقف ثانياً
 الميت والحنان قال الخواص لا يجوز وقف دار فيها حراماً يدخل في الوقف وبيع الكعبة صار
 خلقاً لا يجوز اخذ لكن يبيعها السلطان ويستعين به في امر الكعبة وقف مشاعاً بحتم القيمة لم يحز
 عند محمد وبه يفتي عندنا في الوقف لا في المساجد والمقابر رجل له شجرة في الشارع فحار فجعل ارضه
 حصته للمسجد لم يصح للشيوع وقف ارضاً فجاء حشيت واستحق منها شيئاً مشاعاً يبطل الوقف
 فيها بقي وقف نصف الحام جاز من طلب التولية لا يوت في غيره الواقف شرط الولاية لنفسه
 واولاد في غلة العولم والاستبدال لهم جاز المتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت بوصية
 جاز متولي وقف عليه مشرف ليس للمشرف ان يتصرف في امور الوقف وقف ولم يذكر الولاية لا
 عندنا في الوقف الولاية للواقف لان عهده التليم ليس بشرط وعند محمد لم يصح الوقف وبه يفتي
 ارباب وقف نصبو متولياً بدون استطلاع رأي القاضي لا يجوز مات المتولي والواقف حي
 فاليه نصب التيم فان لم يوص الى احد فالقاضي اولى وقف على اولاد وقيم في بلد اخرى فللقاضي
 بلدم ان ينصب قتيماً القاضي نصب قتيماً وجعل له شيئاً معلوماً حل قدر اجر مثله وان لم شرط
 الواقف ذلك ليس لقيم المسجد ان يشتري حسان وان ذكر ان القيم يشتري حسان والمتولي
 اذ كان يستعين على الوقف يجعل ذلك في ثمن الدرهم فان امر القاضي به عكس ذلك فلا
 قيم الوقف اذ ان يفي حوائت في حد المسجد او فناءه ليس له ذلك القيم اذا يفتي بغير
 وينقل المسجد ضمن قيمته النفوس ورامم الوقف في حاجته ثم النفوس مثلها في مرة الوقف
 براء عن الضمان قيم الوقف او دخل جند عاز دار الوقف لرفع من غلتها له ذلك ولو انفق
 على الوقف من ماله وشرط الرجوع له الرجوع مسجد بابه على مبيت التيم فيفسد المطر البنا
 وشق على الناس الدخول فللقيم ان يتخذ قلة على بابه من غلة الوقف ليعلم بكونه في ذلك
 ضرراً اصل الطريق قنطرة على نهج كبير على باب رباط ولا ينتفع بالرباط الا بمجاورة القنطرة
 وليس للقنطرة غلة فان شرط الواقف الصرف الي ما فيه مصلحة الرباط يعرف الى القنطرة
 ولو كان بحال لولا الصرف الى القنطرة يخرب الرباط يعرف اليها بلا شرط الواقف الصرف
 الى ما فيه مصلحة قيم يتخذ حناناً من وقف المسجد لباي به اذا كان القوم لا يسمعون الفدان

من غير منارة كوز الاتفاق على قناديل المسجد من وقف المسجد والعمارة المسجد للبناء
 لا الترميم في وقف الفقراء الصرف الي فقر من اولاد الواقف افضل ثم لا قرابة الواقف ثم
 الي مواليتهم جيرانه ثم اصل حصه ولز كان الوقف في مرضه لا يجوز صرفه الي ولد وقف على فقراء
 اولاد فادعى واحد منهم انه فقير لم يعط ما لم يظهر فقره عند القاضي وقف على اولاد واولاد
 لا يفضل الذكور على الاناث ولا يدخل اولاد البنات فيه وبه يفتي وقف على ولد وجعل
 للفقراء فوات ولد يصرف الي الفقراء لا الي ولد ولد ولوجعل للفقراء بعد اولاد اولاد لا يعرف
 الي الفقراء ما دام واحد من اولاد اولاد باقيا وان سفل وقف من لا على ولديه واولادها
 ما تناسلوا ليس لهما ان يسكنوا فيه لان حقهما في الغلة وقف ضعيفة على الفقراء ثم افقر لم يحل
 له الاكل رباط استغنى عنه وبجنبه رباط آخر صرفت الي ذلك الرباط وان لم يكن بجنبه رباط
 فانه يرجع الوقف الي ورثة الواقف رجل اتخذ جنازة ومغسلاً ونعشاً لمحلة معلومة فقير
 اسلمها يرد الي مكان اقرب الي هذه المحلة سراج المسجد يترك من وقت الغروب الي العشاء
 ويجوز الدرس في ضوء سراج المسجد الي ثلث الليل مسجد المحلة مبنى محصور ليس للمتولي ان يهدم
 ويبنيه ثانياً لنفسه ويتكلف في تربيتهم لا اسل المسجد ان تحولوا بابه عن موضعه الي موضع اخر
 فان اختلفوا ينظر اهمهم اكبر وافضل كره للمؤذن ان يكون في بيت هو وقف على المسجد
 قيم المسجد يشتري بغلة المسجد ثوباً ودفع الي المساكين لا يجوز ويعطى الدرهم نذر ان ينفق
 بهذه الدار او هذه العين فتصدق بثمنها جاز وقف على المجامدين يعرف الي المحتاج منهم
 باع ارضاً ثم ادعى انه وقفها واقام البينة يسمع ولو لم يكن له بينة ليس له ان يكلف المدعى عليه
 اقام الواقف بينة على غاصب الوقف يسمع بالاتفاق الفتوي في غصب الوقف وغصب ضايع
 بالضماد الشهادة على الوقف بالشهادة يجوز وعلى شرايطه لا وبه يفتي شهدا انه وقف على كذا
 ولم يبينوا الواقف جاز وقف على مكتبة قرية على حاتم فذكر المكتبة جاز شهد بعض اسرار
 المحلة على وقف المكتبة ليس لهم اولاد في المكتبة صح وكذا اذا شهد بعض اسرار المحلة للمسجد شي
 صاحب الاوقاف له ان يبيع الدعوي في امور الوقف ويقضي بالبينة والتكول ان ولاه
 السلطان ذلك نصاً او عرف ولالة قيم وقف قسم الغلة على اربابها الا انه حرّم واحداً منهم

لو خذ بقوله

المسجد

ومرف نصيبه الي نفسه فلما خرجت الفلة الثانية اراد ان ياخذ نصيبه من الاول من الفلة
الثانية ان اختار ابتاع الشركاء دون تقسيم القيمة له ذلك وما اخذ منهم رجوعا جميعا على القيمة
شرط الواقف ان لا يواجر اكثر من سنة يراعى شرطه وان لم يشترط فالمختار لا يقضى بالجواز في
الصياح الا اذا كانت المصلحة في عدم الجواز في غير الصياح يقضى بعدم الجواز اكثر من سنة
الا اذا كانت المصلحة في الجواز وانه يختلف بالمواضع والزمان استاجر ارضا موقوفة وبني فيها
حانوتا وسكنها فادوا غيره ان يزيد في الفلة ويخرج من الحانوت ينظر ان كان اجمعا من
فلتقيم فسخ الاجارة عند ركن الشهر ثم يقع البناء لئلا يكون الوقف فلباية رفعه ولئلا كان
يضر بغير دفعه ثم ان رضي المستاجر ان يملكه القيمة بعمته مبنيا او خروعا ايها كان اقل ملكه
بها والا فبتركه اليه ان يتخلص حانوت لرجل في ارض وقف فابي صاحبها ان يستاجر الارض
باجر المثل فان كانت العانة لو دفعت يستاجر باكثر مما يستاجر فانه يؤمر برفع العانة والا
يرك في يد بذكر الاجر استاجر حانوت وقف باجر مثل فادوا غيره لا جرة لم يرفع الا ذلك وقف
دار على قوم باعيانهم وجعل آخرة للفقراء فاجر القيمة الدار منهم جاز لانهم لم يملكو قبلة الدار
استاجر اجرا بدرهم ودانق واجر مثله درهم واستعمل في عانة الواقف ونقد الاجر من مال الوقف
ضمن جميع ما نقد المتولى او القاضى اذا اجر دار الوقف ثم عزل او مات لم يفسخ الاجارة
خاف القيمة من وارث او ظلم قيل له ان يبيعه ويتصدق بثمنه والفقوي على ان لا يجوز قيم
اشترى غلة المسجد حانوتا او دارا يستغل ويبيع عند الحاجة جاز لئلا يكون ولاية الشراء وادوا
جانه ان يبيعه اصل الحاجة او المتولى لو رعتوا الوقف لم يبيع وعلى المرتبة اجرة الدار
سواء كانت حقة للفلة او لا كذلك اذا باع المتولى وسكن المشرى الدار موافقا للفقوي
الاشجار الموقوفة اذا كانت ثمرة لا يجوز بيعها الا بعد الفلع وان لم يكن معدا جاز قبل الفلع ثمرة
جوز في دار وقف فخرت الدار لم يبع القيمة الشجرة لاجل العانة لكن يكرى الدار ويصرف ويستغفر
بالجوز على العانة لا بنفس الشجر اصل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقصه بغير اذن القاضي الاصح
انه لا يجوز مسجد عتيق لا يعرف بانيه فاخر ب فاتخذ بجنبه مسجدا آخر ليس اصل المسجد ان يبيعوا
ولستعينوا بثمنه في مسجد آخر لان على قول ابي يوسف هو مسجد ابد وبه يفتى استبدال الوقف جاز

مطل

حالم يكن مسجدا وقف عند وفاته وقفا صحيحا فله ان يرجع لانه وصية وان لم يرجع يعتبر
منه من جميع المال في رواية ومن الثلث في رواية بناء الرباط افضل من العتيق رجوعا بسبب
عنه شيء فقال لزوجته فلتدفع اليه ان اقف ارضي منها فوجبت فعليه ان يقف على من يجوز
دفع الزكاة اليه فان وقف على من لا يجوز دفع الزكاة اليه مع وقف ولا يخرج عن عهدة النذر
شجرة وقف على مسجد يمس او يمس بعضها قطع اياها بس وتركه الباية الواقف فاشترط شيئا
لنفسه يجوز ان يأكل ويؤكل ما دام حيا وان مات كان لولده وولده ولد قوم جمعوا وارثهم لعانة
قنطرة واشترى بعضها الطعام للعالة فحضر منها من لا يعمل لارشادهم ومعهم على العمل جاز
له ان ياء كل معوم لا رباب ان يتعدوا على الوقف فمعد مزارعها فما ذلك للقيم
كتاب الغارية قال اهرنك سعة الدار شهر بغير شيء او لم يقر شهر
لا يكون غارية اعارة دابة الى الليل فملكك قبل الليل لا يضمن وان سلك في اليوم اثنا عشر الا يضر
كالمنوع اذا امسكها يوما فملكك في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن المستقر اذا سلك في اليوم الثاني
استعار دابة للحمل فله ان يعير غيره اما اذا استعار للركوب او ثوبا للباس ففقد ان يركبه
يلبس اعارة غيره للركوب والباس لا يضمن فلو ركب بنفسه او بغيره وفي الاظهر لا استعار
دابة ليركبها مولا يعير غيره وان استعارها مطلقا له ان يعير غيره للركوب وغيره وكذا الثوب
وكل ما يتفاوت الناس في الانتفاع به اذا استعار مطلقا له ان يعير غيره وكذلك الاجارة المستقر
سلك يملك الايداع اختلف المشايخ فيه وهذا الاختلاف فيما يملك الاعانة وما فيها لا يملك الاعانة
فلا يملك الايداع استعار دابة ليحمل عليها حنطة ببعثها مع وكيل فحمل الوكيل طعاما لنفسه لا يضمن
ومن اعجب استعار ثوبا ليكرى ارضه وعين الارض وكرب ارضا لغيري فغلب الثوب فضمن
لان الاراضي تختلف في الكراب صعوبة وسهولة فمنزله من استعار دابة ليدرب المكان معلوم
فدرب في مكان آخر بتلك المسافة كان ضامنا وكذا لو امسك الثور في بيته ولم يكرى حتى خطب
يضمن لعدم الرضا من انما كان بالامساك كذلك الاجارة اذا امسك ولم يذمب السفر المستقر اذا
وضع المستعار بين يديه ونام لا يضمن لان هذا حفظ عانة لكن هذا اذا نام جائلا لا حضرا
صبي استعار من صبي آخر شيئا فاعطاه والمستعار لغير المعطى فملك في يد الصبي ان كان الدافع

المدينة فركبوا الهام لم يصغر

ما دوننا لأشياء على المستعير وإنما يجب الضمان على الدافع لأنه إذا كان ما دوننا صحيح فالدفع فكأن
الهلاك حاصلًا بتسليمه ولزكان الدافع محجورًا عنهم بالدفع وأكث بالاختلاف لأن الأول غاصب والثاني
غاصب الغاصب **س** استعار بقول فقال ادفع غدا فجاء المستعير من الغد واحدة بغير إذن من
العبد لما دون ملك الأمانة ليس للوالد ان يعير ما له ولد الصغير امرأة اعارت شيئًا من خزانة
البيت مما يكون في ردي النساء بغير إذن الزوج لم يضمن رجل اخذ كوز النقع يشرب فيسقط
من يده فانكسر لاضمان عليه لأنه دفعه العارية بغير غلا ما ليس مستقر دابة الى الحيرة فاستعار
الى غيره ما قيل بغير وقيل لا الا عارة يفسخ ثبوت المعير والمستعير استعار ارضا حوتًا وزرع
فحصد المدة ولم يبلغ الحصار لم يرجع وسقي بالجر المثل لا يضمن العارية وان التزم الضمان عند
الهلاك استعار العبد المحجور فاستهلك يواخذ به بعد القتل ولو اعارسه المحجور فاستهلك
الثلث لكان استعارت سراويلًا لتلبسه فلبست وبقي ثمنها فزلفت رجلها ففقدت في غير استعار
فصبًا ففقد صبيا فسرقت فان كان الصبي يضبط حفظا عليه لم يضمن استعار بقول فاستعمل ثم تركه
في المزرعة ففقد فان علم ان المعير يرضى بكونها فيها رعى وعدا كما هو عارة بعض اسلكت
لم يضمن استعار ثوبًا يساوي خمسين درهمًا فترقه مع ثور يساوي مائة فغضب الثور العارية
فان كان الناس يفعلون مثل لا يضمن استعار دابة فنام في حفرة والمقود في بيت فقطع
المقود وذهبت البلية لم يضمن ولو مد المقود من يده واخذ الدابة وهو لم يشعر ان نام حارسا
لم يضمن وان لم يكن المقود في يده وان نام مضجعا ضمن طلب العارية فقال المستعير نعم ادفع وترك
وفرطه الدرع حتى سرق فان كان المستعير عاجز اعين الرد عند الطلب لم يضمن وان كان قادرا
فان مضى المستعير على السخط لم يضمن وضع العارية ثم قام وتركها ناسيا فصاعت صحن وانما
كتاب الوديعة دفع المودع الوديعة الى من يعوله لم يضمن
المودع بعث الوديعة على يد ابنه الذي ليس في عياله ان كان بالغًا يضمن والا فلا المرأة اودعت
فدفعت الي زوجها لم يضمن وان لم يكن في عياله لان العبرة للسكنى حتى لو كان الابن معها ساكنًا
فخرجت من المنزل وتركه المنزل على الابن لا يضمنان وكذا لو دفع المودع الى عبده او اجيره
مساكن لا يضمن رد الوديعة الى من في عياله المودع يضمن في الاصح رد الوديعة الى الموضع

ثم استعقت الوديعة لاضمان على المودع ولعارة المودع المودع ان يدفعها الى رسوله ففقدت
في يد الرسول ثم استعقت فان شاء المستعير ضمن المودع وان شاء ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول
الغاصب اذا اودع ثوبه عليه الوديعة يبرء المودع عن الضمان المستبضع لا يملك الا بضعه ولا يبيع
والوكيل بالبيع لا يملك الا بدائع من الاجنبي والاب والوصي والقاضي يملكون استاج رجلًا ليجمل
شيئًا له مؤنة الى بغداد الى رجل فوجد ذلك الرجل غائبًا فترك المحمول على يد عدله ليوصله الى فكر
الرجل يجب ان لا يضمن قال المودع سقطت مني فصاعت او قال ينفقك لا يضمن ولو قال ينفقك
يضمن وقيل لا فرق قال وضعتها بين يدي ثم قتلت ونسيت يضمن قال لا ادري اضمت ام لم
اضع يضمن وبقوله لا ادري اضاعت او لم يضع لم يضمن فخرج من الحمام صاحب الثوب واخذ
الثياب والشيء في يده ولم يقع ظنا منه انه صاحب الثوب يجب ان يضمن قيا ما على من الحانة
بعث عبد الوديعة في حاجته يضمن ومرة في الغصب مودع عيال المودع خلع الن درهم الوديعة
بدراهم اخرى يضمن الخاط لا المودع الصبي الذي في عياله المودع استهلك المودعة او فطرها يضمن
وبى من اشكال ايداع الصبي ليس للمودع ان يسترد ما اودع عبده محجورًا كان العبد اولاد مديونا
اولا اذا علم انه مال المودع في يده والا ما كان يملك مضمونة بالموت على تحميل الآفة ثلث مائة
احدها متولي الاوقاف او امه ولا يعرف حال ما عليها التي اخذها ولم يبين لاضمان عليه الثانية فخرج
السلطان الى الغزو وغنموا فادع بعض الغنيمة بعض الغانمين ثم مات ولم يبين عند من اودع
احد المتغاف وضيع مات وفي يد مال الشركة ولم يبين ولا ضمان وكذا القاضي اذا كان في يد مال
الايتام فما لم يبين شريكًا مفاوضة اودع عند انسان احدهما ثم مات المودع من غير بيان كان
الضمان عليها فان قال الشريك الحي ضاعت في يد شريكى حال حيوته لا يصدق لانه صار اجنبيا
وارث المودع بعد موته اذا قال ضاعت في يد مورثة فان كان هذا الوارث في عياله حين كان
مورعا يصدق وان لم يكن في عياله لا رد المستاجر والمربون على الابن والراعي والمفوض والمستعار
على الغاصب والمستعير **س** امرأة عندها وديعة فحضرها الوفاة فدفعت الى جارتها فان لم تكن اجنبية
من عيالتها فدفعها اليه لم يضمن اودع عبد محجورًا مالا فدفعه اليه لم يضمن الا ان لم يبق له
له نصيبه **س** قال المودع لا تضع في الخانوت فانه مخوف فتركها فيه حتى سرق ليلا فان كان له موضع

من الحانوت وموقار على المجلس ضمن فان كان في بعض الودعة يبقى الباقى لانه امرأة او دعة صبية بنت سنة مثلا فاشغلت بشئ فوقعت الصبية في الماء وماتت لم تضمن مودع قال وضعت الودعة في واري ثم نسيته المكان لم تضمن ولو قال لا ادري وضعتها في واري او في مكان آخر ضمن قال ذهبت الودعة ولا ادري كيف ذهبت فالقول له مع يمينه قال لمودع من اخبرك بعلامة كذا فادفع الودعة اليه فزعم الرجل انه رسول المودع وله بتلك العلامة فلم تصدقه ولم يدفعها اليه لم يضمن طلب الودعة فقال اطلبها فجاء صاحبها غدا فقال المودع ضاعت الودعة بسان عن وقت الضياع فان قال كانت ضاعت قبل ان ادري ضمن ولو قال بعد لا الودعة اذا كانت شيئا من الصوف ففقد المودع خيف عليه الفسار فالاولي ان يرفع لاهل القاضى لبيعه وان لم يرفع حتى يفسد لم يضمن جلب لبن الودعة وخاف فسار وموت المصرف بغير امر القاضى ضمن قال ردت بعض الودعة فالقول لرب الودعة فيما اخذ مع يمينه المودع اذا قال او دعته عند اجنبي ثم ردها في فضاء لم تصدق الابينة قال المودع امرتني ان ادفع الودعة الى فلان ودفعتها اليه وكذبه المودع ضمن الابينة قال للمودع ادفع الودعة الى فلان فقال دفعته وكذبه فلان فضاغت الودعة صدق المودع مع يمينه الدابة الودعة اذا اصحابها شئ فامر المودع رجلا ان يعالجها فعلمها فحطبت من فلك فالحال كذا يضمن ايها شاء فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج وان ضمن المعالج رجع على المودع انها ليست له انفق على الودعة حال غيبة المالك بغير امر القاضى كان متبرعا وانه اعلم

كتاب الشركة **الشركة** اشترى شيئا مع ثم اشترك فيما خر فيه البائع منه التوقيت في الشركة والمضاربة جائز حتى لو قال ما اشتريت اليوم فهو بيننا وما اشترى بعد اليوم فهو للمشتري خاصة دفع المال شهر المضاربة جائز ويتوقت قال احد الشريكين لا اخذ لا يتبع بالنسبة فباع اخلف المتأخر وفيه اذا قال لا يخرج ولا تجا وزبل كذا فجاء وضمن نصيب شريك الشركة يبطل ببعض الشروط الفاسدة ولا يبطل بالبعث حتى لو اشترط التفاضل في الوضعية لا يبطل ويبطل باشترط ربح عشرة لاحد ما وان كان كلاما شرطاً فاسدا شرط احدهما زيادة ربح في شركة الوجوه حتى لم يفتح الشرط لم يفسد الشركة ولا يفسد الشركات كالمشروط وصاحب الشركة الوجه يقع الشركة بالاجماع وفي توقيتها روايتان فتاوت في المال وشرطها ربح والوضعية نصيبون قال محمد الشركة فاسدة

العقد فانه يكتفي بوضع اخر ان سأل
الشركة جائز قال مالك والشركة
فاسدة وعلى من سأل اذا لم يسمع

قال مشايخنا الدابة فساد الوضعية على المضارب حتى يبطل الشرط لا يبطل المضاربة عندنا وذكر حواشي زان ان الشركة كالمضاربة لا تبطل بالشرط والفاصلة لانها في معنى الوكالة وقيل لو شرط في المضاربة او الشركة ربح عشرة يبطل الشرط لا العقد حضره المال وقت العقد ليس بشرط وانما شرط وقت الشراء حتى لو دفع الفاني رجل وقال لغرض مثلهما واشترى بها وبيع اليه المسئلة فافترج صححت الشركة شرط جواز المفاوضة والعنان ان يكون لاس مال كل واحد منهما وراهم او دونها بغير عينا حاضرة في المجلس او غاي بياض را ولو كان لاحد من عرض والاخر ورأهم فباع من نصف العروص بنصف تلك الدراهم وتقابضا واشتركا غنا او مفاوضة جائز وكذلك لو كان لكل واحد منهما عرض فباع نصف عرض بنصف عرض صاحبه وتقابضا صار شريكين ان شاء أحدهما ونشر لا غنا نأ شركة المفاوضة كما يجوز في جميع الانواع يجوز في نوع الشريكين مفاوضة وغنانا اشتركا على ان يقرقا معا وشق فاذا احدثا معا مشتركا في التجارة صح ولو لم يعلما صاحبهما مجورا ولو اشترى احدهما او باع ففسخ الاخر مع المشتري جائز بيع المفاوض فمن لا يقبل شهادته لا ينفذ على المفاوضة بالاجماع اما الاقرار بالدين ينفذ عندنا لا عند الامام وقيل البيع على هذا الخلاف كقول احد المتألفين وضيق بالنفس لا يلزم صاحبه بالانفاق وبالمال يلزم عند الامام خلافا لهما احد شريكي غنا اقر في تلك التجارة وانكر الاخر لم يلزم المرفق خاصة وفي شركة العنان لا يكون لكل واحد منهما كلفة عن صاحبه اصله ولو اشترى احدهما يطالب المشتري خاصة لكن ما يورثي المشتري يورثه من مال الشركة وفي شركة المفاوضة كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه بجميع ما وجب عليه للتجارة حتى لو اشترى احدهما يطالب كل واحد منهما بجميع الثمن المشترك بالعقد وصاحبه بالكفالة احد شريكي غنا اخر ديننا وجب لهما فهو على ثلثة اوجه ان كان ديننا وجب لعقد تولاوه مع جاز في الكل عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف وعندنا لا يجوز الا في نصيب نفسه خاصة وعندنا يقع في نصيبه وفي المفاوضة يقع في الكل احد ديني الدين اذا اخذ من عليه الدين ثوبا او طعاما فله شريك ان الشريك فيه ان شاء وان قبض نصيبه من الدين ان كان قابلا فله شريك ان يشاركه وان سلك بهلك من نصيبه بجلالة لهما على اخر الف درهم فاد احد ما ان ياخذ خمسة ولا يكون لشريك عليه سبيل قال القيس بن هب الغريم له عقد حصته ونقبض ثم براء الغريم في حصته وقيل سعى من المطلوب كفا من نصيب

بمقدار حصته من الدين ويتم اليه الزبيب ثم ايراه عن نصف الدين ويطالبه ثمن الزبيب فلا يكثر
لشريكه في ذلك شيء اذا كان ثلثه دين مشترك فغالب ثلثان منهم وحضر الثالث وطلب نصيبه بحجر المديون
على الدفع المفاوض لا يملك فسخ المفاوضة بغيره شره لانه وكيل ويعلم لوقال لا يخرج مع درهم او مبر
بطل المفاوضة حكماً عند عيبه شره المفاوضة بنفسه بانكار احدهما وكذا جميع الشركاء **س** راس
احدهما نفوس وللآخر دراهم او دنانير في رواية لا يصفه ولا يبرهن لم يصفه وعند غيره يصف ويبرهن
وفي المفاوضة لاحدهما دراهم وللآخر دنانير وقيمتها سواء افاضت قيمة الدنانير وانقصت قبل
الشراء بها فسدت المفاوضة وينقلب غنايا احد المتفاوضين لو فاض احد جاز على شريكه الغنا
ولو كان المال بينهما والعمل على احدهما ويشترط الزبح على قدر رؤس اموالهما جاز فيكون مال من العمل
له بضاعة عند العامل ويكون زحم له ووضيعة عليه وان شرط الزبح للعامل اكثر من راس له جاز
على الرضا ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة وكهنة واحدهما ربح ماله وان شرط العمل عليهما صححت
الشركة وان قبل راس مال احدهما وشرط الزبح على السواء او على التفاضل فالزبح بينهما على الشطر والقيمة
على قدر رؤس اموالهما ولو عمل احدهما في المالبين دون الآخر بعذر او بغير عذر كان الزبح بينهما وكثر
الرؤس والارتمان ودفع المال مضاربة والسفر بالمال اذا قيل له اعمل فيه براكب ولم يجز الاقران والبيعة
معلنان اشتركا لحفظ الصبيان ويعلمهم الكتابة جاز ثلثه يسوا شركاء بقبول اعمال من رجل فعمل احدهم
من رجل كل ذلك العمل وله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين اشتركا في اجتناء الثمر فطلب الكندر او نقل
الزبيب او الملح او الخس لم يجز كالاختطاب ويكون لكل واحد منهما ما اخذ قال اشركني فيما اشترت فقال قد
اشركتني فيه فان كان قبل القبض لم يجز وبعد جاز ولزمنه نصف الثمن ولله يعلم بالشر في الجوار اذا علم
لاحدهما عبداً ولا افرامة فباعها بالعت اشتركا فيما يقبضان ولو سمي كل واحد منهما غلاماً لم يشركا والشركة
في اتخاذ الفيلين فاسدة والسبيل فيه ان يقرضه نصف البدرا او يبيعهم وشركا كذا ذكر في الورق فيكون الجارح
بينهما ولو كان من لهما البذر والاوراق ومن الآخر العمل فالتفريق لصاحب البذر وللعامل الجرح
دفع بقية على ان يكون ما حصل من الولد واللبين والسمين بينهما فذلك كله لصاحب البقرة وعليه ثمن
العلف والجرح مثل الحافط وعلى من اذا دفع وجاجة على ان يكون الفراج بينهما وكسيلة فيه ان يبيع
نصف البعير ونصف الرجاجة منه ينفخ الشركة بالنفخ اذا كان راس المال غنيا كالدرهم والدنانير

ولزكان عضواً قيل ينفخ وقيل لا انفق احدهما في عمان طاحونة مشتركة لم يكن متفقاً بخلاف
ما اذا انفق على عبد مشترك او ادي خراج كرم مشترك حيث يكون متطوعاً والله اعلم
كتاب المضاربة لا يجز المضاربة على العمل ولا على المال
على تسليم راس المال والمضاربة ان يبضع ويودع ويوكل بالبيع والشراء وان لم يقل له اعمل براكب بخلاف
المستبضع على ما قرره الركا لانه راس المال نهى المضارب ان يخرج عن البلدة التي كان فيها المضارب
ان خرج الى بلد غير بلد راس المال يضمن ان يملك المال ولا يتوجب النفقة في مال المضاربة وان
خرج الى مصر راس المال لا يضمن احتساباً ولا يتوجب النفقة في مال المضاربة وان مات راس المال
فكذلك الجواب على سائر التفصيل واذا صار مال المضاربة ويؤاقرها راس المال عن التفاضل وقال
انا اتقاصي مخافة ان ياكل ان كان فيه فضل فالنقاضي للمضارب والا فله راس المال منه ويجز المضارب
على ان يحيل راس المال عليهم راس المال اذا فسخ المضاربة ورأس المال عوض لا ينفخ وان كان مرامم
ينفخ **س** اشترط المضارب ثلث الزبح لافراة او مكاتبه او لساكن او في الرقاب او في الخيول جاز
مضارب دفع الى راس المال بضاعة من مال المضاربة فاشترى وباع فهو على المضاربة ولو دفع الى
راس المال مضاربة لم يصف وفي المضاربة الفاسدة الزبح كله لراس المال والخسران عليه والمضارب
اجر مثله زبح او لم يربح فان ملك المال في ذلك ملك امانة المضارب لا يزوج عبداً ولا احد من مال
المضاربة وله ان ياذن العبد للتجارة في اصح الروايتين قال خذ من مال المضاربة فاعمل به الكوفة
فليس ان يعمل في غيرها بخلاف قوله واعمل به في الكوفة ليس للمضارب ان يشتري من لا يقد على بيعه
كما اذا اشترى عبداً يفتق عليه اذا دخل في ملكه ولو اشترى كان مشتر بالنفقة مضارب اشترى ثوباً
بعشرة فباعه من راس المال بخمسة عشر جاز قال خذ من مال المضاربة في ثوب بثلثة يبيع
ليس ان يشتري ويبيع سوى ثوب واحد قال خذ مضاربة بالذئب واشتره البعير فله ان
يشترى ما شاء وليس للمضارب ولا لراس المال ان يطاء الجارية المضاربة القول للمضارب
في دعوى الهلاك مع يمينه سواء كانت المضاربة جارية او فاسدة لو سافر مال المضاربة
ومال نفسه فالنفقة على قدر المالبين بالخصوص انفق في السفر من مال نفسه يرجع في مال المضاربة
له ذلك ولو انتهى الى مصر موصراً وله فيها اصل سقطت نفقته وان غار من مقصده الى مصر الذي

أخذ المال فيه فان لم يكن ذلك مصره ولاله فيها اسلم قد عاد ليبحر مال المضاربة فنفقته
في مال المضاربة وفي المضاربة الفاسدة النفقة في مال نفسه كل من يعين المضارب على العمل الخدم
وابنه فنفقهم كنفقته ان يكونوا عبيد رب المال فنفقهم على رب المال مات رب المال او المضاف
بطلت المضاربة كذا اذا ارتد وخلى بدار الحرب سافر بالمال واشترى متاعا فمات رب المال
ومو لم يعلم ثم سافر الى مصر آخر فنفقته بعد موت رب المال على نفسه ويضمن ما سلكه الطريق
وان سلم وباع جان ببيع ولو خرج من ذلك المص قبل حوته لم يضمن ونفقته في سفره وفي ذلك المص
اي ان يبيع المتاع على المضاربة ولو مات رب المال والمضارب في مصر آخر غير مصر رب المال
وفي بيع متاع المضاربة في مصر به الى مصر رب المال لم يضمن ونفقته حتى يبلغ مصر رب المال
في مال المضاربة وكذا لو كان رب المال حيا فارسل اليه رسولا ونهاه عن التصرف ولو كان
في يد نفق لا يحتاج لم يكن نفقته في مال المضاربة **كتاب القيمة**
في الخيطان وطلب القسمة ونقضها والخيار فيها في الطريق والابواب والزقاق وما حذر فيها
في عمارة بقر الحار في اصلاح المشركة والانتفاع بها والمهاياة في عمارة الحايطة المشركة والوضع
عليه والتصرف فيه في قسمة التركة وفيها دين او غاييب او صغير في دعوى الخلط في القسمة
ما لا يقسم بالطلب والقسمة وفيه الخلط بعد القسمة والنقض بغير الخلط بعد القسمة والخيار
في القسمة ارض بين رجلين طلب احدهما القسمة وقدمه الى القاضي وليه شركا القسمة وقال
بعث نصيبي واقام البينة عليه لا تقبل لدفع القسمة لانه يريد ابطال حصة القسمة باثبات فعل
نفسه وادشركه طلب صاحب الكثير القسمة وابي صاحب القليل يقسم بالاتفاق وعكسه كذلك
في المختار وفي البيت الصغير لا ينتفع احد بعد القسمة لا يقسم الا باتفاقهما ومتى انتقلت البيت
والدار يقسم وان كان ستر كل واحد منهما طلبوا قسمة دار تصادقوا انها ميراث بينهم لا يقسمها
القاضي في قوله الامام حتى يقيموا البينة على اصل الميراث وفيما سوي العقار يقسم بينهم باقرارهم
وكذلك العقار اذا قالوا اشترىناه من فلان وطلبوا القسمة او طلب بعضهم وقالوا في جميع النقص
يقسم باقرارهم اذا كانت في ايديهم ولو ادوا ان يطلوا القسمة الصالحة بالترافق وان يجعلوا
مشركة بينهم كما كانت فلم يترك عقارا كان او غيره وقع الشجر في نصيب احدهما والاخصان نصيب

قيل له ان يجزى على القطع وقيل لا وبه يفتي القيمة ثلثة انواع قسمة لا يجزى الا في قسمة الخصال
المختلفة وقسمة جبر في فوات الامثال كالمكيل والموزون وقسمة جبر الا في غير المكيل كالناب من
نوع واحد والبقر والغنم والخيارات ثلثة خيار شرط وعيب ورؤية وفي قسمة الاجناس يثبت
الخيار ذات اجمع وفي قسمة المكيل والموزون يثبت خيار العيب لا غير وفي قسمة غير المثلثات
كالناب من نوع واحد والبقر والغنم يثبت خيار العيب وكذا خيار الرؤية والشرط في اصق
الروايين **س** واد بين اثنين اقتسما نصين وبني كل واحد منهما نصيبه ثم استحققت لم
يرجع احدهما على الآخر بقسمة البناء ولو كانت داران بينهما فاقسماهما فاحد كل واحد
دارا وبني احدهما في دار ثم استحققت رجع بنصف قسمة البناء **س** **باب الطريق والابواب**
الطريق يقسم على عدد الرؤوس لا بقدر مساحة الاملاك اذا لم يعلم قدر الانصبا وفي الشر
مضى جهل قدر الانصبا يقسم على قدر الاملاك لا على عدد الرؤوس اقتسما دارا بينهما وفق كل
واحد منهما بابا على جدار له ذلك اقتسما دارا فوق النقص نصيب احدهما ولا طريق له ان يمكن
ان يفتح طريقا جازت القسمة وان لم يمكنه ان علم وقت القسمة ان لا طريق له جازت وان لم يعلم
فسدت وقيل اذا لم يكن له معص يقع فيها اصابه فان ذكروا بكل حق موله فالقسمة جازية ويتم في
الطريق وان لم يذكروا فهي باطلة وان في سكة غير نافذة بين جماعة واراد كل شر كذا ان يفتح بابا
في حيزه فليس لاصل السكة ان ينفوه ذلك ولو ان دار الرجل يابها سكة غير نافذة فاشترى دارا
بجنبها وباب منه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب تلك الدار في منه الدار ويخلف في
منه السكة له ذلك ولو اراد ان يفتح تلك الدار في سكة اخرى لانه ليس له ذلك سكة
غير نافذة بين عشرة لكل واحد منهم دار غير ان لاهم دارا في سكة اخرى لا طريق لهما في سكة
وليس بحال وان التي في سكة السكة واد اخر غير ان حايطها في سكة السكة قال ابو نصر ان يفتح
بابا في سكة السكة لان اصل السكة شركاء في جميع السكة بدليل ثبوت حصة الشفعة لكل فم يفتح
من دفع حايط من حرمه ففتح السكة او لم يفتح او لم يمنع منه لا يمنع من الدخول في ملكه وقال ابو القاسم
ليس له ان يمر به في سكة السكة الى تلك الدار وبه اثنى ابو جعفر وابو الليث رجل له دار وعليه باب
فاراد ان يفتح بابا اخر على الجدار اسفل من ذلك وايضا سكة غير نافذة له ذلك وان ابي اصل السكة

لأنه ان يرفع جدران كله ويدخل داره من حيث شاء زائفة مستطيلة غير نافذة تنفع منها
نابغة مستطيلة غير نافذة فليس اصل الزائفة الا ان يفتق بابا في الزائفة القصوي لان ليس لهم
حق المرور فيها وقيل لهم ان يفتقوا لكون الحائط ملكهم لكن يفتقون من المرو غير سيد لانهم اذا
فتقوا وكثروا الطريق لا يمكن المنع كل ساعة حتى لو فتح بابا لا يستضاء لا يمنع وان كانت الزائفة
مستديرة قد نزل طرفاه فلمهم ان يفتقوا لان صحنها حثرت بينهم وبين المرو وفي كل الزائفة ولو اراد
ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المرور وقيل له ذلك وقيل لا وبه يفتق اشترى حجر في سكة غير نافذة
واراد ان يجعل طريقا للحاجة ويغير السكة نافذة لرفع اصل السكة الامر اني القاضى حتى لو حذر عماري
تصور ان الامر على كذا وان كان ضررا فاحشا حال بينه وبين ذلك وان لم يكن ضررا فاحشا
واستوثقا من ذلك ايضا ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحائط لم يمنع ذلك وعن محمد في زقاق غير
نافذة اشترى رجل في القصوي والى في طريق فاراد ان يهدمها ويجعلها طريقا نافذا ليس
ذلك رجل اتخذ داره من الناس وجعل لها بابا من فلان ان ينزل من شاء وليس لهم ان يفتقروا
طريقا يرون فيه اصل السكة ارادوا ان ينصبوا على راس سكة حبرا او سدا وراس السكة ليس لهم
ذلك لانها ليس كانت ملكا اصل لكن للعامة فيها نوع حق وموانة فاذا اذم الناس في الطريق
كان لهم ان يدخلوها حتى تحف الزحام قال الامام في سكة غير نافذة وليس لاربابها ان يمنعوا
وان اجتمعوا على ذلك ولا يقسموها فيما بينهم لانهم فاكتر الزحام في الطريق الاعظم لهم ان يدخلوها
دور بين خمسة نفر باع احد منهم نصيبه من الطريق فابيع جاز ليس للمشتري ان يمر من سدا الطريق
الا ان يشتري دارا بايع والذي كان له الطريق اشترى شجرة فقطعها واستاجر ايضا جنب الشجرة
فوضع فيها الاشجار ليس هذه الارض مستأجرة طريق في ارض رجل فاراد حثرتي الاشجار ان يمر
في الطريق من الارض خشبة وحوالته فله ان يمر ولما كان طريقه في بستانه وكرومه لانه محتاج
لما اخرجها وذلك يكون بطريقه قال الامام الطريق اذا كان غير نافذا فلا صوابه ان يضعوا فيه الخشب
وان يربطوا الدواب وان يتوضوا فيه فان عطب انسان بشيء من ذلك فلا ضمان على الرابط
والواضع والمتوضي وان حفر فيه بئر او بنى فحطب بذلك انسان ضمن ولو حذر بان يطم البئر ولا يوجد
بما نقصت البئر داره كره بين قوم فلبعضهم التوضؤ وربط الدابة ووضع الخشب فيها ومعه عطف

لا يضمن ولو حفر ارضا لوجد بان يسوي فان بعض الحفر لوجد بنقصان الحفر واد فيها حجر لرجل
لاخر ان يعلق باب الدار ليس لصاحب الحجرة ان يمنع ان كان العلوي في الوقت الذي يعلق ان السجين
دورهم في تلك الحجرة ارادوا ان يتخذ طينا في زقاق غير نافذ ترك من الطريق مقدار الممر للناس
ويروعه سورها ويتخذ في الاحياء من لم يمنع من ذلك وقال ابن سبويه بل الطين وانما والاري والدكان
في سكة غير نافذة وليس لهم ان يفتقروا سكة غير نافذة احدث رجل في آخر السكة شيئا لم يمكن الا بادره
جميع اصل السكة الاعلى والاسفل ولما ما يصنع في السكة ان نافذة من الكيف والميازيب قال الامام ان
كانت حديته في موضع خاص في ذلك من الناس فله ان يهدم وان كانت قد تم تركت قال محمد في الحديته
ايضا ان لم يكن فيه حفرة على احد قال الامام لباس بان يفتق الناس ما يحتاج سدا في الطريق وبما كان
ياخذ في الطريق فان خاصه ان سدده قبل في المشايخ الذي يكون في الطريق ليس لاحد ان
يخاصم فيها ولا يرفعها وقيل للمختص ان يخاصم في دفع المشايخ على حصة الى الطريق فانه قد ذكر
في الديار المشايخ حصة اذا سقط فصيب الحمار وان اصابه الطريق الذي في السكة فله ان يهدمها
الطريق الذي في ملك لا يضمن وان لم يعلم ايها اصابه في القياس لا يضمن وفي الاستحسان يضمن
النصف اعتبارا لاحوال شجرة فصار في الطريق اذا كان لا يضيح بالطريق ولا باس به ويحجب
لغابها ورقها واكل فصادها وان كان في المسير شجرة فصار لا باس باكل ثمرها ولا يجوز اخذ
ورقها **فيم يحد عثمان يضربان** علو رجل وسفل لرجل آخر ليس لصاحب العلوان في
شيئا او يحد عند الامام الا برضا صاحب السفلى وعند ما له ذلك ان لم يفر بالسفل قبل
قولها تفسير قول الامام ولا خلاف والمختار ان الخلاف فيما اذا اشكل فعنده ليس له ذلك وعند ما
له ذلك بناء على ان عنده لخطر اصل والاطلاق تعارض عدم الضرر وعند ما الاطلاق اصل
والخطر تعارض الضرر ودخانه است مكي يك شنبه ويكي را روزن نيمت طاقها ست بروي
نام خانه شربك اين شربك هي خودم كه دو شنبه كند وان شربك بانبي واروش كه طاقها او
شنبه هي شوق ينظر لئلا كان البستاني في القديم يستف واحد له ان يمنع وان كان يستقي الا بغير
على سدا حائل انه ينظر الى القدم ولا ينظر انه يد بايعه ملكا لان في حد القديم ان لا يحفظ ان انه
وراء سدا الوقت كيف كان فيجعل اقصى الوقت حد القديم ويبني عليه الامر وان في غايته الحسن

م اسدده

وموكا قال السرخسي فيما اذا وجد كنز ولا يعرف صاحب الخطه تصرف الي اقصى ما كان يعرف له من دار
الاسلام مثل ظهير الدين عيني اتخذ مكانه بيت قصار يمنع الجيران اذا كانوا يتأفون بذلك قال لا
يقبل كيف يفعل قال بجاء بخباز ويعمل بجنبه حتى يتفرق فيل ان ومن الحايطة المشتركة بدق القطار
يمنع والا فلا وقع لاحد من القسمة البناء والساحة بجنبه لآخر فاراد صاحب الساحة ان يبنى بيتا في ساحة
يستبد به الرخ والسكنى على صاحب البناء له ذلك في ظاهر الرواية ويسلح ان يمنع ونفقي قال نصير الصغار
له المنع وعلى هذا الوارد ان يبنى حماما او تنورا او صطبلًا فله ذلك من غير خلاف اتخذ دار خيطه غنم في سكة
غير فائدة والجيران يتأفون بتبين السرقين ولا يأمنون منه الرعاة ليس لهم في الحكم منع وعين في كون
من اتخذ دار حماما وبأذي الجيران من وحنها فلم يمنع الا ان يكون وحن الحمام مثل وحن الجيران وانه
اصل الامام اراد ان يتخذ حماما في بيت لم يكن في القديم ويفرض ذلك بدار جبان ضرابا يتنا ان علم ان
دولته او يرح دورانه يوم الحايطة فانه يمنع من ذلك ونزكان يتصرف في حكمه وانه خلاف قول الامام
ان من تصرف في ملك ليس للاخر منعه ونزكان يتصرف به واكثر المتأخرون افنوا بالمنع اذا كان فيه ضرر
بين وبعضهم افتى بقول الامام اراد ان يزرع في ارضه ارزا ولا يسكن في خراب وارجان الذي
من اسفل من ارضه في قعر قال ابو بكر ان علم انه ليس في ارضه مستقر الماء ليس له ان يزرع هناك
زرعا لا يحتمل الماء الذي يستقي ونزكان قد يحتمل الا ان حجارة في ارضه تخرج منه الماء ولو هي النور
الي وارجان يسلم ان يمنع من الزراعة دارا متلاصقا جعل احد صاحبي الدارين في دار
اصطبلًا وكان في القديم حكتا وفي ذلك ضرر على صاحب الاخرى قال ابو القاسم اذا كان وجوب
الدواب الى الجاز لا يمنع وان كانت حوافرها اليه فليجرح منعه وانه خلاف جواب الكتاب وعنه الامام
ان رجلا سلك اليه من ثمر حفرها جان في دار فقال اخبرني طاركة بقر تلك البئر ثمر ما لوع ففعل وكان
سحق الثمر الاولى فكيسها ففر الشاة في المسئلة الاصطبل لا يمنع كيف ما كان وجوب الدواب ثم افترقت
دار الجار وعلم انها ضرر بسبب الاصطبل سل نصير بيت الاصطبل قال ظهير الدين لا يضمن لانه غير متعود
في احوال الدواب بخلافه اذا ساق الدابة الي زرع غيره حتى افسده لانه متعود في السوق متعود اذا
ان يفرس في دار الجار قيل ان كان قريبا من حايطة جاب بحيث يصل ماؤا اليه يمنع وجوب
الكتاب ان له الفرس مطلقا وليس للجار منع رجل له بيت حايطة بينه وبين جاب فصاحب البيت

يسري ان يبنى فوق هذا البيت غرة بجنب هذا البيت فلا يرضع الخشب على هذا الحايطة ان يبنى
في حد نفسه من غير ان يكون معتمدا على الحايطة المشتركة لم يكن منعه رجل له سباطا قديم فوق
سكة غير نافذة واحدا طرف جذوعه على جدار المسجد فرفعه ويريد ان يضعه رفع من غير ان
يحدث على جدار المسجد بناء ومنعه اصل السكة ان كان هذا الجدار الذي بين السكة والمسجد
واصل السكة في ذلك شركاء اذا كان شرا لهما ونزكان هذا الجدار غير الجدار الذي يوتر السكة
فليس لاهل الرقاع في ذلك كلام **في المطاحونة المحل المشتركة والحمام والزرع في رعاء ماء**
بين رجلين خرب كلها حتى صار صحرًا لا يجيران على العمار ويقسم الارض بينهما ولو كانت المطاحونة
قائمة بنائها واطارها الا انه قد ذهب شئ منها او ذهب بعضها بجوار الشريك على ان يعمرها
مع الشريك فان كان حصرا قيل للشريك انتق انت ان شئت ويكون نصف ذلك دينا على الشريك
وكذا الحمام اذا صار صحرًا قسم بينهما وان انكسر شئ منها اجبر على عمارته وكذا الحايطة على جذوع نهر
كعور وسفل ينهدمان كان لصاحب العلوي ان يبنى السفل والعلوي ثم يمنع صاحب السفل حتى يرد
عليه ما انتفق كذا من المطاحونة مشتركة انتفق احدهما في عرضها بغير اذن شريكه فليس يترفع عن
محمده في الحمام بين اثنين انهدم منه بيت واحتاج الي قدر وحرمة وابي شريكه ان يبنى الجار
ولكن يقال للآخر ان شئت فابنه انت ثم اجره وخذه من غلته تفقتك ثم يصيران في سواء
وعن ابي يوسف هو في الحمام بين اثنين سدم احدهما كله ثم غاب فبناه الآخر فاذا جاء الذي سدم
فصاحبه بالخيار لترشاه ضمنه نصف قيمته ما كسر ويغرم نصف قيمته ما بنى فيكون بينهما ولشاه
ضمنه نصف قيمته لاول ويقال للذي بنى اسدم بناك حتى يقسم الارض بينهما احد شريك زرع الي لآخر
ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للآخر انتق انت وارجع بنصف القيمة في حصته شريك او هو لرجل
بنخل ولاخر بثمرها فالنفقة على صاحب الثمرة وان لم يثمر سنة فابي صاحب الثمر الا ان انتق
صاحب الرتبة بقضاء او بغير قضاء ثم اثمر في سنة لغيري فصاحب الرتبة يرجع ما انتفق ولا يكون
مبترعا دفع بخلافه فمات العامل في بعض السنة فانفق رب النخل بغير امر القاضي
لا يكون مبترعا ويرجع به في الثمر ولو انتفق في غيبة العامل كانا مبترعا الا ان يكون بامر القاضي
كذا جارية او حيول بين اثنين سئل محمد عن محمد بن اثنين ابى احدهما ان يسقيه

قال اجبره على ذلك قيل ان قصد البيع قبل ان يترافعا احد شريكى حرث ابى السقي بحر وان
البيع قبل الترافع الى السلطان لا ضمان وبعد ضمه والاصل في هذا النوع ان كل من اجبر على الفعل
مع صاحبه فاذا فعل احدهما فهو متطوع وكل من لا يجبر فليس متطوع وعلى هذا نهى بين رجلين كرا
او خيسر تخوف فيهما الفرق او حرام خرب منه شيء قليل او عبد بين اثنين حتى يعدل احدهما فهو
متطوع لانه يجبر شريكه لا الذي له غرفة فوق بيت رجل اذا انهدما لا يجبرهما حب البيت على البناء
واذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا بعض شركاء النهر ابى الكري فلما حكم الاخرين
ان يكرهوا فلم ان ينفوه من شرب النهر حتى يدفع حصته وموتوا في حنيفة وابى يوسف لهما اية
في الانتفاع بالاعيان المشتركة بين الحاضر والغائب او بين الحاضرين وفيها مثل الممايات
قال محمد في الارض او الكرم بين حاضر وغائب او بالغ ويقيم يرفع لاهل القاضى ولو لم يرفع فنى
الارض لوزع بحصة يطيب وفي الكرم يقوم عليه فاذا اوركث الثمرة ببيعها ياخذ حصته وفي
حصه الغائب له مسعود ذكر لرساء فاذا قدم الغائب فان شاء ضمن القصة وان شاء اجاز
وان اوتي الخراج كان متطوعا وان لم يقدم الغائب فنصيبه كاللقطة غاب احد شريكى دار غير
مقسوم لسع الحاضر ان يكون قدر حصته فيسكن كل الدار كذا خا وم بين اثنين غاب احدهما فلما
ان يتخذ منه حصته وفي الدابة لا يركبها الحاضر للتفاوت في الركوب احد رتي بعد استئجاره غير
اذن شريك فماتت في خدمته لا يضمن وفي نواوشام يضمن واحد رتي جابة استعماله في الركوب هل
المتاع بغير اذن شريك ضمن نصيب شريك احد الشريكين بنى في الارض بغير اذن الشريك فله شرك
ان ينقص البناء لان له النصيب نصيبه والتميز غير ممكن والفرس كذا وقيل تقسم الارض بينهما فواقع
في نصيب من لم يبنى له ان يرفع او يرضيه بالقيمة وار بين اثنين تهايتا فيها على ان يسكن كل
واحد منهما منزلا معلوما ويواجه فهو جائز ولا حاجة الى بيان المدة وان تهايتا من حيث الزمان
على ان يسكن منزلا معلوما وهذا يوجب مساكنة ومساكنة في السكنى جائز في طائر الرواية
لكن تراضيهما لا لا يجبر ان عليه وفي المواجهة اختلف المشايخ والاظهر انه يجوز فان استوت الفلحة
فيها وان فضل في نوبة احدهما يشتركان في الفضل وبه نفى كذا انتهى في الدارين على السكنى والفلحة
قيل هذا اذا تراضيا لا عند طلب احدهما لا يجبر عند الامام لانه عند قسمة الجيرة الدار لا يجزى

فكذلك القسمة بالتهايتى وذكر السرخسي ان الاظهر انه يجزى الدارين اذا اختلف في يد احدهما
اكثر لا يرجع الاخر عليه شيئا وفي الدار الواحدة اذا اختلف في نوبة احدهما اكثر يشتركان في الفضل
طلب احد رتي بعد الممايات في الخدمة وابى الخضره فالقاضي يجبرها تهايتا في نوبة بقرة على ان يكون
عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما يجلب لبنها فهدمها باطلة ولا يحل فضل اللبن لاحدهما
وان جعل في حلق الا ان يشتركا صاحب الفضل فضله ثم جعل صاحبه في حلق في كل لاة الاولى
المتاع فلم يحز والتمس به الدين ويجوز **سائل عما في الحايطة المشتركة والنفق في حيدر**
بين كرمين لرجلين انهدم فاستقدي احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه البناء فامر السلطان ببناءه
برضى المستقدي ان يبقى الجدار على لزاخذ الاخر منه ما وبني ياخذ الاجر من صاحب الكرمين لا شريك
حايطة انهدم ان يمنع من البناء لانه ان شاء قاسم ارض الحايطة نصفين ولو بنى احدهما ليس له
ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان ياءخذ بالبناء ليس لصاحب العلوا اذا انهدم السفلى ان ياءخذ
صاحب السفلى بالبناء لكن يقال لصاحب العلوا ابن السفلى ان شئت حتى يبلغ موضع علوك
ثم ابن علوك وليس لصاحب السفلى ان يسكن حتى يعطى قيمة بناء السفلى وفوا علوك علوك
والسفل كالرمس عنده ولا له الحايطة لان ارضه تقسم واما السفلى فلا وستف السفلى نظر
لانه لصاحب السفلى ولصاحب العلوك كناه حايطة انهدم لاحدهما جذوع وون الاخر واخذ
صاحب الجذوع شريكه بالبناء فابى لا يجبر ويقال ان شئنا اقتسما ارض الحايطة وان شاء
البناء والاخر قسمه ارض يقسم بينهما نصفين وكذا اذا كان احدهما ساد فون وظل من حايطة
البناء وابى لا يجبر ولن شاء احدهما لرضي في مكر نفسه فعل وقيل في زنا بنا بجر لانه لا بد من ان يكون
بينهما حاجز والاول قول علمائنا وهو القياس وان بناء احدهما بغير اذن شريكه يكون متطوعا اذا
لم يكن لهما عليه حيلة لانه اذا كان لهما عليه حيلة فانهدم فبناء احدهما وابى الاخر لم يكن له حيلة
وموضع حويلته ويمنع الذي لم يبن عن وضع الحويلته حتى ياخذ منه نصف ما انفق ويقول
علمائنا وقال ابو بكر ان كان الحايطة عريضا بحيث لو قسمت ارضه نصيبه فقدر ما يبنى عليه
بناء محكما فهو متطوع في بناءه ولن كانت كمال لو قسمت لا يصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما
لا يكون متطوعا ولان يرجع على شريكه بنصف ما انفق ان ائله ان يضع عليه جذوعه وعي

انه يرجع في الحائز لانه حق الوضع على الجدار في الحالين قال ابو الليث انه يرجع اذا بنى باحراكه
 لا بغير امر فلا يرجع بشئ منزلة العلو والسفل اذا اتفقا بينا صاحب العلو بغير امر صاحب السفل
 فهو مستطوع قال الهندواني في حايطة لها عليه حولة فسقط بينا احدنا على ما لا يغير احد صاحبه
 له منع صاحبه من وضع الحولة حتى يعطيه قبة الحايطة جنبها حتى القلوان بناء باذنه ليس له ولاية
 المنع لكن يرجع بنصف النفقة التي ذهبت له منها اذا كانت الحايطة بمثابة لو قسمت ارضه لا يصيب
 كل واحد ما يبنى حايطة ملكه وضع الحولة عليه لا اذا كان نصيبه ما يبنى مثل ذلك الحايطة فان بنى باذنه
 فالحول كالدول وان بنى بغير اذنه فله منع حتى يصطلي على شئ بشئ جدار بين اثنين انهما احدهما
 غايب فبنى الحاضر في ملكه جدارا من خشب ويبقى موضع الحايطة على حاله ثم قدم الغائب فاباد ان شئ
 في موضع الجدار القديم جدارا من خشب وبني الاخر ان اراد ان يبنى على طرف الحايطة مما يلي جان
 ويجعل ساحة تلتس الحايطة الى حكمه ليس ذلك وان اراد ان يبنى حايطة في غلظ الاول او اذنه
 لكن اذن في الوسط ويسد الفضل من الله نصفها مما يلي شركه ونصفه مما يليه فله ذلك ويبني حايطة
 اثنين فاراد احداهما رفعة وبني الاخر بنفق ليرى لهما صاحبه ارفع حولتك باسطو انا وعمري ومعلم
 وخبره انه يريد رفعه في وقت كذا وشهد على ذلك فان فعل والا فلهذا ان يرفع الجدار ولا سقطت
 حولة فلا ضمان وبني حايطة بين اثنين ولا يؤمن سقوطهما فاراد احداهما النقص وبني الاخر بغير امر
 نقصه جدار بين اثنين لا حوله فمال الى احدهما ويقدم اليه الذي له الحولة برفع فانه قد
 عليه فلم يرفع حتى انهدم وارض لصاحب الدار فان اقران الحايطة بينهما وانه كان ما يلاخوفا وانه
 يقدم اليه وانه لم يرفع معه فاذا نسد من سقوط شئ بعد احكام رفعه بعد الاشهاد ضمن نصف قيمته ولتر
 بناء احدهما واصحهما انفق على الحايطة بغير امر صاحبه فليس له مطالبة صاحبه بذلك الا ان شاء
 ان يحمل عليه اراد احداهما بعض جدار مشترك وبني الاخر فقال له صاحبه انا اخذ لك كذا يهدم
 من بيتك فضمن له ذلك ثم نقص الجدار باذن الشرك لم يأن منه من ضمان ما يهدم من منزله الحولة
 شئ كما لو كان ضمنت لك ما يهلك من مالك سدا جدارا بينهما ثم بناء احدهما بنفقة والاخر لا يعطيه
 النفقة ويقول انا لا اضع الحولة على الجدار فله ان يرجع على شركه نصف ما انفق وان لم يضع غيره
 انا في الحولة لانه كان له حق الوضع ولم يهرق طوقا وموكا لما حور وسبيله سبيل العلو والسفل

نصفه

ليصلحه

وصاحب العلو اذا بنى السفل فله ان يرجع عما انفق على صاحب السفل وان كان صاحب السفل يقول
 لا حاجة لي في السفل وقيل في حولة الجدار ليس له ان يرجع لكن يمنع صاحبه من الانتفاع به حتى
 يوفيه حقه نقض الشركان الجدار التي بينهما فاراد احدهما ان يرفع الحولة ما كان ليس للشرك ان يمنع
 الا ان يكون شيئا خارجا من الوسم لان اسفل الحايطة والابوين مشترك بينهما ولو سدا الجدار ولراد
 احدهما بناء والاخر حقه ليس له ذلك فكذا اذا اراد ان يرفع حوله مشترك وجب له ان يمنع
 من رفعه طول لانه تصرف في مشترك فيحتاج الى رضا الشريك لا اسدا الجدار في المنع احدهما عن
 البناء بحره واذا انهدم بنفسه لا يحرج لكن بنى الاخر ثم تمنع عن الانتفاع حتى يستوفي نصف ما انفق لتر
 انفق بامر القاضى وبنصف قبة البناء ان انفق بغير امر القاضى وعن محمد في حايطة بين اثنين قدر
 حاحه فاراد احدهما ان يرفع طولها وبني الاخر فله منع قال ابو القاسم حايطة لاصدر جليلين عليه
 غفة وللآخر عليه سقف بيته فهدما الحايطة من اسفل ورفعا اعلاه بالاساطين ثم انقفا وبنيا
 فلما بلغ البناء موضع سقف من ابي صاحب السفل ان يبنى بعد ذلك لا يحرجهما جارا وذلك جدارا
 رجليين وبيت احدهما اسفل وبيت الاخر اعلى قدر فراح او دراعين فانهدم فقال صاحب البيت
 لصاحب الاسفل ابن الصدا يبنى ثم يبنى جميعا ليس بذلك بل ببناء من اعلاه الى اسفله قال ابو الليث
 ان كان بيت احدهما اسفل بارتفاع ذراع او نحو ذلك مقدار ما يمكن ان يبنى بيتا فاصلا على صاحب
 الاسفل حتى ينتهي الى موضع بيت الآخر لانه منزلة الحايطة حايطة بين اثنين انهما احدهما جانيبه
 وظهر انه ذو طاقين متلاصقين فيريد احدهما ان يرفع جدارا ويضع الاخر الباقية بكيفية للتقاة
 بينهما ويرفع الاخر جدارا اذا بقي ذاطاقة واحدة هي ويهدم فان سبق منهما اقراران الحايطة
 بينهما قدر ان سمن انهما عابطان فكل الحايطين بينهما وليس لاحدهما ان يحرث في ذلك شيئا
 بغير اذنه شيئا وان اقران كل حايطة لصاحبه فلكل واحد ان يحرث فيه ما احب حايطة بين اثنين
 لهما عليه حوله وكان من وجه احدهما طاق في الحايطة فاراد صاحب الطاق ان يجعل حوله يرفع
 فيها الاواني والاشعة ففزع جارت ان كان طاقا نفعا عن الاساس ليس له ان يحرث فيه حولا بغير اذنه
 شركه ولتر كما سحره في اسفل الحايطة في الاذن ولما موثقي ترك عند ما بنى فان كان الذي في جانبه
 قولا بان ذلك الموضع بينهما لم يكن له ان يحرث في ذلك حولا بغير اذنه صاحبه وان ارضي ذلك لنفسه

فله ان يضع من ذلك شاة مالم يتعرض لشئ من البناء جدار بين اثنين لهما حوله وحوله احداهما أسفل
من حولة الاخر فاراد ان يرفع حولة ويضع بانها حولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منه ولو كانت
حولة احداهما وسط الجدار وحولة الاخر في اعلاه فاراد صاحب الوسط ان يضع حولة في اعلى الجدار فان
كان الجدار من اسفله الى اعلاه بينهما ولا يتضرر الاعلى الاية فله ان يفعل ذلك وان كان يتضرر فالولتر
كان لاحدهما حولة دون الاخر فريد الذي لا حولة له ان يضع على هذا الجدار مثل حولة شريكه ان
يضع على هذا الجدار مثل حولة شريكه ان كانت حولة عليه محدثة فلا يجز ان يضع مثل وان كانت قديمة
قال ابو الليث اذا كان الحائط يحتمل ذلك لدان يضع حولة مطلقا فان اصحابنا قالوا ان كان جذوع
احدهما اكثر فللاخر ان يزد في جذوعه ولتر كان يحتمل ذلك من غير شرط القديم والحديث وان كان الجدار
لا يحتمل الحليين فان اتى الحائط بينهما يقال لصاحب الحمل ان شئت فخط حملك ليتوب مع صاحب
وان شئت فخط عنه ما يملك شريكك من الحمل لان البناء الذي له عليه ان كان بناء بغير رضا صاحبه فهو
منقذ والم ولتر كان بناء باو صاحبه فهو عارية الا يري انه لو كانت دار بين رجلين واحدهما ساكنها
واراد الاخر ان يسكن معه والدار لا يسع بكناهما فانها متها يان فيها كذا منا وسوا المختار لرجل بناء
على حائط بينه وبين غيره فاراد ان يحول الجذوع من اليمين الى اليسر ليس له ذلك ولتر ان يرفعها
عما كان فله ذلك لان الاسس يحتمل ما لا يحتمل راس الحائط وان اراد ان يسفلها من اعلى الحائط الى اسفله
لاباس به لانه اقل ضررا اذ احاد شريك جدار ان يزد البناء عليه فان كان الملك لهما لم يكن لاحدهما
ان يزد عليه حملا بغير اذن صاحبه حائط لرجل عليه جذوع شاخصه في دار جارة برون كونه فاراد
صاحب الدار ان يقطع لانه لو كان لا يقدر على البناء عليها لكان على قدرته التذ بان يغير تلك الدار
ولكن صاحب الدار التي فيها رؤس الجذوع ايضا لا يملك ان ينفى عنها شيئا وان كانت صغارا يقدر على
القطع لانه يعلم ان الاخراج لم يكن لاجل البناء عليها وكان اخراجها بغير حق فيقدر على قطعها صاحب الدار
قسم التركة وفيها دين او غايب او صغير وفيها **قائمة المزارع** بغير حصة الدهقان باوه
اراد واقعة التركة وفيها دين فاحيلة ان يضمن اجنبي باذن الغريم بشرط براءة الميثة حتى يبرح حواله
وينتقل الدين الى فئة المحال عليه فيقول التركة عن الدين وكذا اذا ضمن بعض الورثة بشرط
براءة الميثة ورضي الغريم ثم اقسما فينفذ القسمة واذا اجاز الغريم القسمة التي قسمها الورثة

مثلة

ثم اراد نقصها له ذلك وكذا اذا ضمن بعض الورثة دين الميثة ورضي به الغريم الا ان يكون الضمان
بشرط براءة الميثة لان الدين قائم بعد الاجازة اقسمت الورثة التركة ثم ظهر دين او وصية بالغ الاباليج
او الثلث انتقصت القسمة الا اذا فضلوا دينه ونفذوا الوصية والا ان ينفذ فان كانت الوصية بالثلث
او الربع لا ينفذ القسمة الا برضى الموصوله فان ارادوا اعطاء ثلثه من مال آخر فان قضوا احدهم يرجع على التركة
انتقصت القسمة الا ان يتطوع او يعضوا او يقضى القاضي الا ان لا يبطل القسمة او على بعض المتقين من الورثة
دينا على الميثة واقام البينة قبلت ونقصت القسمة ولم يكن قسمته ابراء عن الدين بخلاف ما اورد عينا
من التركة بعد القسمة حيث لا يسع دعوى الا حق الوارث متعلق بالصورة مع المعنى فاذا ادرت القسمة
اقر لمنه بعدم اختصاصه بالعين وحق الغريم لم يتعلق بالصورة فاذا قسمت الورثة الدين على وجهين
لما ان يكون الدين للميثة او عليه فان كان للميثة فاقسموا الدين والعين او شرطوا في القسمة ان يكون
الدين لاحدهم فاقسموا الدين والعين او شرطوا في القسمة ان يكون لاحدهم فالقسمة فاسدة وان اقسما
الدين بعد قسمة الاعيان لا فشر وطنة قسمة الاعيان بقسمة العين ماضية وقسمة الدين باطله يكون
الدين معدوما حقيقة ولان القسمة شرعت لاكمال المنفعة فلا وجه لفي الدين منها اذا كان الدين للميثة
فان كان عليه فاقسموا على ان يضمن كل واحد منهم او واحد فان كان الضمان مشروطا في قسمة الميراث
فالقسمة فاسدة وان لم يكن مشروطا بان ضمن بعد القسمة فان ضمن على ليرجع فالقسمة ماضية بريد
اذا اوى وان ضمن على ان يرجع او ضمن وسكت فله دفع القسمة لانه قائم مقام الغريم وللغريم نقصها
الا ان يعضوا فكذا من قام مقام طلب الحاضر ان قسمة الميراث واقام البينة على الموت فالقاضي
يقسم ويجعل احدهما خفما عن الغايب ولتر حضر واحد لا يقسم وان حضر واحد وعشر صغير نصيب القاضي
عن الصغير وصيتا ويسمع البينة وفي غيبة الصغير بطلب الحاضر لا ينتصب وصيتا ولا يسع البينة بشرط
مع حضور واحد من الورثة حضور الصغير لنصيب الوصي لان الصغير ولد عجز عن الجواب والمقصود
لم يعجز عن الحضور فيشرط الحضور ومذايله على ان من اوى على صغير كحضر وصية في غيبة الصغير
لا يصح ثم انما يقسم بطلب الحاضر من اوجاضه وصلى الصغير اذا كانت التركة في يد الحاضر اما اذا كان
منها في يد الغائب او يد الموصوع او في يد ام الصغير والصغير غائب لا يقسم وان كان الحاضر امين
اقسم الورثة لبا من القاضي ومنهم صغير او غايب لا ينفذ الا باجازة الغايب او ولي الصبي او كبر الصبي



افا بلغ ولومات الغايب او الصبي فاجازت ورثته عند ابي حنيفة وليكون خلافاً لما وجد انفسهم لزموا
 فيها بينهم ومنهم من يرى ان الغايب لا يبيع القسمة فان امرهم القاضي بذلك صح اذا كان المكمل للمورث
 بين حاضر وغايب او بالغ وصغير فاخذ الصغير او بالغ نصيبه فانما ينفذ قسمة من غير خصم بشرط سلامة
 نصيب الغايب والصغير حتى لو ملك ما بقي قبل ان يصل اليه الغايب فالملك عليها صيرة حتى لو كان بينه وبين
 والمزارع فقال الدهقان للمزارع اقسما وافرز نصيبى فتم المزارع حال غيبة الدهقان فحمل نصيب
 الدهقان عليه فلما رجع ملكه افرز بنفسه فالملك عليها وان قسم الصبرة وافرز نصيب الدهقان
 وحمل نصيب نفسه اليه فلو رجع اقساما افرز الدهقان فالملك على الدهقان خاصة **دعوى**
الغلط في القسمة ادعى احد المتقاسمين الغلط في القسمة من حيث القسمة بغير اذنى عينا
 فان كان بصيراً بحيث يدخل تحت تقويم المقومين لا يسمع دعواه ولنزكان فاحشاً فان كانت القسمة
 بالقضاء لا بالتراضي يسمع بينة بالاتفاق ولنزكانت بتراضي الخصم قبل لا يسمع كماله البيع وقيل يسمع
 الاصح وذكر في بعض المواضع ان القسمة متى كانت بالتراضي لا يسمع دعوى الغيبين من ذلك اقام
 بالاستيفاء الا اذا اقر بلا ستيفاء لا يصح دعواه الغلط والغيب الا اذا ادعى الغيب في بيع دعواه
 وقيل دعوى الغلط في القسمة على خمسة اوجه **الاول** ان يدعى احد المتقاسمين وان كان لا يعرف اقساما
 في القسمة سقون فراعاسدا واصابك اربعون فراعاسدا وقال الآخر لا يراخذ كل واحد منا خمسين ففي
 الوجه الثلثة يتى القان وايهما نكل لزم دعوى صاحبه وله حلفان او القسمة ولذا ادعى احد المتقاسمين
 الغيب في القسمة لا ينفذ اليه كماله البيع وسوا الوجه الرابع ولوا دعى احد المتقاسمين اقساما بالاستيفاء
 ان صاحبه غصب شيئاً من نصيبه فهو دعوى غصب شيء كغيره سواء فالبنية عليه واليمين على الآخر
س قسمة البين بالاحمال وقسمة الغيب بالوزن بالقبان والميزان صحيح ما من زوجة وبنت واخ
 فاخرجت المرأة بشيخ يتيم لثلاثة على سبعة طلبت لزوجته وللأخ ثلثه بيت فيه حماما وقع في نصيب
 ولم يترك الحمام وقت القسمة فمضى بينهم كما كانت فان فكرها فان كانت الابن خذ الله بالصبر والقسمة
 فاسد كرم بين اثنين فاقسما نصيبين فان لم يقولوا هذا النصف فلان بكل قليلة وكثرة وانما فيه
 من الاعقاب والثمار فان الاعيان والثمار يبقى بينهم مشتركة كما كانت القسمة في دعوى الإضرار
 او في مختلف الاجزاء مساوية بينها حنيفة او ورام او ثياب من جن واحد فيها احد نصيبه جاز

٥
 الثاني

كرسطة بين رجلين ثلثون لروي عشرة جيدة فاخذ احدهما ثلثين والاخر عشرة وقمة العشرة مثل
 الثلثين لم يجزها ينفذ نخل على لزم ياخذ كل واحد منها طائفة ويستمرها لم يجز كذا البقرات والغنم يقسم للصغير
 ابوه او وصيه او وصى لبيه او جده او وصي جده او ينص له الحاكم وصية او امينا قسمة للتركه فاقامت
 على المهر لنقض القسمة كدين وارث آخر **كتاب الشرب**
 باع الارض مع شرب ارض اخرى اخلف المثل في فيه وفي الاصح لا يجوز ان يشرب الانسان بان سقى ارضه
 نوبت آب يك روزين من خوشه او قيل نصيب وفي الاصح لا **س** من كانت في ارضه بئر او عين ماء
 له منع الناس من الدخول في ارضه الا ان يكون بالناس ان ذلك حاجة ولا يجوز ما غيرها فلو كان عليه
 اباحة ماء ما شفاهم ومواسمهم وليس عليه اباحة لزوم وعوم وكروهم واما منع المحتاج الى الشفة
 من الدخول في ملكه يقال لا ان ياذن بالدخول او احمل اليهم فان استغنى عن احد من الذين لهم ان يقاتلوا
 بالسلح ولو كان له ماء مملوك يقا تلونه بدون السلاح قال لرجل اسقى بوا من نهر حتى استقى بوا
 من نهر لم يجز وكذا لو جعله حيا بلا بثوب او عبد ولو اخذ الشرب او البعدرة ولا شيء عليه مما انتفع
 ولو اوصى بان يسقى من ارضه مدة معلومة جاز ان اراد ان يدخل الماء في دار ويجريه الى بستان له فلجرح
 ان يملفه وعن محمد لا بأس ما تجاوز البستان بماء الشفة اذا كان لا يضر باصل الشفة لا بأس بغرس الاشجار
 على نهر الشفة اذا لم يضر بالطريق والناس ان يملفه استاجر اصحاب الشرب من يقسم الشرب بينهم كل شهر
 يستعمل معلوم ويقوم على النهر جاز ليس على احد الشفة من الكري شيء كروي القرات ونحوه على السلطان
 نهر الشفة اذا كان يجري في دهر رجل فاصلا حده على صاحب المجري نهك كبر تنسب عنه نه صغير فحوت
 فوهته النهر الصغير لم يجب نفقة الا على احد النهر الصغير نهك بين قوم استغنى بعضهم عن كونه الحاكم ياخر
 الاخرين ان يكرهه ولهم ان يملفه الشرب حتى تدفع اليهم حصته ارادوا ان يملفهم ان
 يكون من اعلاء الدرجة والفرات والانهار العظام اذا خربت فليس لمن يليها ان ينقطعها ويغيرها الى ارض
 نفسه سئل عن ابي يوسف عن نهر مرو وهو نهر عظيم اتخذ رجل ارضا كانت مواتا وكري لها نهر فوق
 نهر مرو في موضع ليس بملك احد ويساق الماء من ذلك النهر قال ان كان يدخل على احد مرو ضرر
 فليس ذلك بنبذ من عروق شجرة له في ارض غيره فهي لصاحب الشجرة الا اذا اشتها صاحب الارض
 وسقاه تناثر الحب من الزرع قبضت واحدك فالزريع بين صاحب الارض والاكار على قدر نصيبهما

كرسطة

وان سقاء رب الارض وقام عليه حتى نبت فهو له فان كان الحب قيمة فعليه قيمته والا فلا خاف ^{السفر}
 الهلاك من العطش بخص له في شرب الخمر قد راى بديه طاق ولا يجوز الدواي به لاحد على شارب الخمر
 ما لم يسكر فبيع الزبيب والنمر اذا غلا واشتد حره ويسمى سكر او صورة النقيع يترك الزبيب في الماء
 اياما حتى يخرج حلاوته ثم يطبخ في طبخة المطبوخ او في طبخة من الزبيب والنمر اذا غلا واشتد
 كالثلث من الصفي وعن يدي يورق اذا اراد شرب البهرك فاول قدح منه حرام قال محمد بن مقاتل لو
 اعطيت الدنيا بحدافها ما شرب المسكر ولولا عطيتها بحدافها ما افنت حرمة نبيد النمر والريثا
 كما ناطقون شرب تسعة اقراح من نبيد النمر فاوجر العاشر فكر لم يحد لان السكر يضاف الى الاخير
 وضع في الشمس حتى ذوب ثلثاه لابس به وكذا اذا طلبت الخابية بالخروف وجعل فيها ومضت مدة
 لم يتحول كبر لابس به الخمر اذا طبخت حتى ذوب ثلثاه لم يحد خلط الماء بالعصير وطبخ حتى
 ذوب ثلثا الجملة فهو منزلة المنصف لان الماء اسرع غليانا فيكون الزاهب من العصير ^{الثلث}
 والمتخذ من الحنطة والشعير والذرة والعل والنين حلال ويكره شرب ورد في الخمر ولا يحد ساربه ما لم
 يسكر في كراهته بس الرجاك قولان بان يستعط الرجل بلبس بني آدم ولا يشربه وقت في العصير قاتا
 فماتت واخرجت قبل التفتيح وترك حتى صار خمر ثم تخللت او تخللتا فانه يحد مدافق بعضهم
كتاب الصلح زوج ولم واخ لالب وام واخ لام فاخرج الزوج
 بالصلح يقسم بينهم ابدل على ثلثة اصطلح بعض الورثة عن نصيبه على فضة معلومة وفي الزكاة
 الفضة وغيرها لم يحد حتى يعلم ان الفضة التي من بدل الصلح اكثر من نصيب المصالح من الفضة
 المتركة احذر ان اعن الربوا ولا يكره تجوز به بطريق الابراء لان الابراء عن الاعيان لا يجوز فعلى سدا
 اذا ادعى اعيانا ودينارهم وصالحا عن الكسب بدراهم انما يجوز اذا كان بدل الصلح اكثر من
 الدراهم الدين لفا كان لرجل على آخر الف درهم دين فقضاها اياه وراهم مجهولة النونة لا يجوز ولو
 اعطاه على وجه الصلح جاز ولو كان مجهولا ويحتمل انه المقبوض اكثر له على آخر الف درهم فصالح منها
 على خمسمائة درهم جاز ولو باع ما في ذمته بخمسمائة لا يجوز اصله او على آخر الف فان فاصطحا على
 عشرة دنانير فافترقا من غير قبض لم يصح لانه صرف في ذم المدعي ادعى على اخر ما به درهم اعانة في
 فاصطحا على عشرة دنانير وقبض المدعي الدنانير ولم يدع عليه الغصب في الدراهم فان كان المدعي

بما ادعى المدعي فالصلح بالحل لانه قبضه الاول لانه فلا ينوب عن قبض الشراء وان كان
 جازلا يجوز لان قبضه الاول غصب في ذمته فينوب عن قبض الشراء احد في الدين صالح عن حصته
 على ثوب ان شاء الشريك اختار ابتاع الغريم وان شاء اخذ ابتاع الشريك فان اختار شريك
 رجع عليه ربع ذمته الا ان يشاء شريك ان يرد عليه نصف بدل الصلح وسوا الثوب في لا يرجع بشي من
 الدين صالح من جارك على بنه رجة يجوز ويكون خطأ لصنفه الجوز لاصحاً فانه لو كانت الجوارح حالة في
 على الف بنه رجة مؤجلاً يجوز ولو كانت عصارفة لا يجوز مؤجلاً من له الدراهم اذا حط على الجوز عن
 عليه او براءه عن الجوز جاز من له الاجل قال لاجلته في الاجل او بدت من الاجل فالاجل على حاله
 ولو قال بطلت الاجل او قد تركت الاجل صار الدين حالا الصلح عن الشفعة لا يجوز وبطل به الشفعة
 رواية واحدة وفي الكفالة بالنفس اقام بجز الصلح عنها يبطل الكفالة في اصح الروايتين المسروقة
 اذا صلح السارق على ما في ذمته بقرت بالسرقة ودفع فان كان المسروق قائما يصح والا فلا الصلح
 على المودع على اربعة اوجه لا اول او على صاحب المال الايداع ومجد المودع انك اذا ادعى الايداع
 والاستهلاك والمودع اقرب الايداع وسكت ولم يدع الرد او الهلاك ففي مدين الوجهين الصلح عندهم
 جازم الثالث افا قال ملكك او ردوت وصاحب المال ساكت او قال لا ادري فاصطحا لا يجوز
 في قول به خيفه وبه يوقف خلافا لمحمد الرابع اذا ضاعت الوديعة او ردوت فقال المالك للبل
 استهلكك فاصطحا لم يحد في قول الامام وابويون الاول والفتوي على قول الامام وبما في المشايخ
 لم يفرقوا بينها افا بداء المالك بقوله استهلكتها فقال ضاعت او ردوت وبينما افا بداء المودع بقوله
 ضاعت فقال المالك استهلكتها وذكر الخلاف فيها وقيل افا بداء المالك بقوله استهلكتها جاز الصلح
 في قولهم **س** او صي بغلة عبده فصالحه الورثة على دراهم اقل من الغلة جاز قال لوني الدم
 صالحا تنك من دمي على الف درهم فقال قبضت الصلح في نصف خمسمائة جاز الصلح بخمسمائة صالح عن دعوي
 كدم او دار على دراهم او صالح عن ماله على نصفها فالقبض قبل الاقرار ليس شرط ان يبري ضيقه
 باعها البايع من كفر وسلم اليه فاراد الاول لشركائه فقال لثا صالحا على كذا واثره الضيقه في
 ففعل جاز وبمضي الضيقه ملكا للثاني صالح على ثياب في الذمة ان ضرب لها اجلا جاز جعل في مسجد
 فادعاه آخر فصالح مواصل المسجد جاز اغتصب كذا فصالح على نصف والنعاهم تايم وهو جاز

ولا نطبع الفضل صلح الكران جازية ادعى على مجهول انه عبده فانك ثم صلح على مائة جاز الصلح بعد
الحلف للجوز ادعى دالا فصالح على ان لا يجل جاز لا يجوز صلح عن الف درهم سوى على الف درهم كخمس الى
سنة والحقه عندهم كالعديلة عندنا لا يجوز الصلح صلح عن الف درهم الى اجل خمس مائة لم يجز صلح على
حيوان لم يجز الا ان يكون لعنه صلح على عذوي او ذري بغير عهدها لم يجز الا اذا اتى بشرط السلم
صلح عن مال على كيلي او زني بشرط بيان القدر والوصف وبيان الاجل بشرط ولو يتيم الاجل
الاجل صلح على درهم على كيلي في الذمة واقر قاتل القتل بطل صلح عن مائة دينار على خمسة
دنانير لكانت الدنانير قائمة في يد المدعى عليه وموقع لم يصح ونكر كانت مائة او كان مائة صلح
صلح عن دعوي دار على سكنى بيت منه ابدا لم يجز مذكور في الشامل صلح على درهم الى الحصار
لم يجز كالبيع صلح الملك لا يجوز اشترى حيوانا فوجد لعنه بياضا فصالح على درهم ثم ذهب السهم
بطل الصلح ادعى ارضا فصالحه على البعض منها لم يبطل الخصومة في البقية تانيا على ان يسكن سدة
الدار ولا اخر يستحق العبد جاز احدهما افضل خذمة فتانيا على ان يستخدم احدهما الفاضلة
والاخر للآخر سنتين جاز وكل واحد منهما نقض انما يابى بلا عذر اقام يروا التعتن ادعى على صبي
دعوي في دار او عبد فصالحه الاب فان لم يكن للمدعى بينه لم يجز الا ان يصلح على مال نفسه ونكر كانت له
بينه جاز الصلح على مال ولده بقدر قيمة المدعى او بزياد قليلة اذا كان للصبي دين على اخر فصالح
الاب على مال قليل ولا بينة له والاخر منك للدين جاز وان كان الدين ظاهرا بينة او اقر جاز الصلح
على ما يتعاقب الناس في حمله وان حط ما لا يتعاقب فيه ان كان الدين وجب بمباينة الاب جاز على نفسه
وضمن قدر الدين وان لم يكن وجوبه بمباينة الاب لم يجز صلح وصبي الاب غفر له صلح الاب وصبي الاب
لوصالح عن القصاص في النفس فكرانه لا يجوز وفي الجامع الصغير انه يجوز صلح عن الف درهم على مائة
فاستحق للمائة رجع مثلها ونكر كان الصلح على جنس اخر فاستحق فان كان الصلح على دابة فله ان يخذ
مثلها ان لم يتفرقا وان استحق بعد الافتراق بطل الصلح وكذا اذا كان الدين حنطة فصالح على الشعير
بعد الافتراق بطل الصلح اذا كان له على اخر عشرة دراهم وعشرة اقفة حنطة فصالح على اخر عشرة دراهم
ثم فارق قبل القبض سمس الصلح بقدر الدرهم الواحد لانه مقابل الحنطة ويبيع الكلال بالكلية استحق
بدل الصلح وسوغ غير عين رجع المدعى على دعواه ان كان الصلح عن الكار ونكر كان على اقر له عاود

عن

المدعى به قوله ابرائيم عن سنن الدار وعن خصومتي في سنن الدار او من دعوي في سنن الدار فاطم
قال ابرائيم جميع غرائم لم يكن براءة لانه لم يتعين على قوم معين قال الاحق في قبل فلان بطل
التي كانت معه قال خصمه انت برئي من دعوي على ان يحلف لي مائة قبلك شي فحلف لم يبرأ
وله ان يحلف ثانيا ساحة اختلف فيها ثلثة فصالح احداهم صاحبه على عبده ووقع اليه ولا يرضى الثالث
بذلك فمنا رعة على حالها والمصالح يخرج عن الخصومة ولو ارا والمصالح نقض الصلح له ذلك المتخرج انما
يصح اظلم يكن في التركة دين شرط اخيار في الصلح ثلثة ايام جاز صلح على شيء لم يره الحيا افا
راه كتب في محضر الصلح انه صلح على مال معلوم لم يصح ما لم يبين قدر المال صلح من وم عمر على عبده جاز
ببعض قبل القبض صلح عن دار على عبد الى اجل لم يجز صلح من دار على وكيل او موزون في الذمة حاز
الاستبدال عنه قال صاحبك عن دعواك لم يكن اقرارا ادعى على ميت مالا وورثته غيب الا واحد
فكلم رجل واقام البينة لم يجز على الغائبين ويؤخذ من الحاضر ما في دين ولا يرجع مواعيد الغائبين
قضى رجلا درهما فقال الثلثة فان لم يرجع دونه علي فقبله على ذلك فلم ينفقه دونه الحسنان
كتاب الكفالة والحوالة الفاظ الكفالة والتاجيل فيها في كتاب
بدل الكتابه وضمان احد رايي السفينة متاع صاحبه والتبرع بقضاء الدين مابل الحوالة
الفاظ الكفالة الكفالة للغائب لا يصح عندي صنفه ومحرر فان قيل عن المكفولة فموقوف
على اجازته واصل يقبل لا يتوقف كقول عن رجل مال بغير امر فبلغ فاجاز فادى لا يرجع عليه قال
قال اشناي فلان يرمى قال الفقيه ابو جعفر بصير كفيلا وقال ابو الليث لا وبه يفتي وقيل ولان اشناي
واشناي منست واشناي فلان يرمى كفالة بالنفس عفا وقال آخ تبرا بر فلان است من جواب
جواب كويم فهو كفالة بالعرف ولو قال آخ تبرا بر فلان است من درهم فليس بكفالة بل وعد قيل
الاتفاق او قضاء الدين من ماله ثم لا يجز لانه مبتدع قال كفلت لك نفس فلان على اني ان لم افكر
به غدا ففعلت الف وقبل المكفولة صح وان لم يقل الا الف التي او عهدها في قول له صنفه وادى دعوى عبده
ما دونه عليه دين اخذ غرمة مخافة ان يعتقه مولاه قال رجل للغريم انا ضامن لما لك عليه ان اعتقه
مولاه صح قال ما قضى لك وما فاب لك او لزم لك على فلان فهو على هذا كله سواء عرف كوفة
ويرا بالذوب والذوب القضاء فاما لم يقض لا يبرأ وفي غرضنا الذوب والذوب عيان عن الوقوف

فاذا وجب بعد الكفالة بحب رجل دفع الى صبي محجور عشرة دراهم وقال انفقها على نفسك فضر
 انسان للدافع من الصبي هذه العشرة لا يجوز لانه ضمن ما ليس تضمنه على الاصل ولو قال قبل الدفع دفع
 اليه على ان يضمن لك بها جاز ولا يصير متفرضا من الدافع امر بالدفع اليه فينوب قبض الصبي عن قبضه
 وكذا الصبي المحجور اذا باع شيئا وكفل ان لا بالدركه للمشتري ان كان كفل بعد ما قبض الصبي الثمن
 لا يجوز وقيل يجوز كفل عن انسان بماله عليه الى سنة بحب على الكفيل وجلا الى سنة وان كان على الاصل
 حالا وان كفل ولم يذكر الاجل بحب على الكفيل كما يجب على الاصل حالا او وجلا كفل بنفس رجل
 شهر يصير كفلا للحال لكن لا يطالب به الا بعد الشهر ويكون ذكر الشهر بآية المطالبة لا يصير كفلا للحال
 بدليل انه لو سلم نفسه اليه بجعل القبول وفي قوله انت طالق الى الليل او الى سنة يقع بعد الاجل عند
 اية يوسف الا ان ينوي الوقوع للحال وعن اية يوسف في الكفالة الى ثلثة ايام يصير كفلا للحال الى ثلثة
 ايام فاذا مضت المدة خرج القاضى عن الكفالة وفي قوله لا غدر ذكره الرضوي انه يصير كفلا مطابا
 في الحال وبه يفتى ويقال ان في شهر جواب الكتاب انه يطالب به بعد الشهر بخلاف ما اذا جعله امر مرة
 بيد رجل الى سنة حيث يصير الامر بيد الحال الى سنة فاذا مضت السنة لا يبقى الا امر بيد بخلاف الطلاق
 لانه لا يحتمل التاخير في جعل اضافة الامر باليد كتمه والكفالة لا يحتمل التاخير ايضا لكنها اضافة الى
 عرف الكفيل بالدين المؤجل اذا ادي قبل الاجل لا يرجع على المكفول عنه حتى يحل الاجل وعن محمد
 من قال لا غدر فلان على نفسه الى شهر ولا يسئل له عليه حتى يمضي شهر ولو قال على نفسه شهر فاذا مضى
 شهر فابا رى منه قال سدا لم يضمن شيئا **النسب في الكفالة** وما يتصل بذلك الكفالة بالنسب
 يورث كفل بنفس ثم ان المكفول عنه سلم النفس الى المكفول له وقال سدا تسليم عن الكفيل يبرأ
 الكفيل وكذا لو سلم رجل عن الكفالة بان اناب الكفيل غيره ضاب نفسه وان لم يقل عن الكفالة لايبرأ
 ولو سلم اجنبى المكفول عنه عن الكفيل ان قبل المكفول له يبرأ الكفيل والا فلا ولو سلم المكفول عنه
 نفسه ولم يقل عن الكفالة بحب ان لا يبرأ القاضى او روله اذا اخر كفلا من المدعى عليه بنفسه امر
 المدعى او لا يبرأه فان قال اعطى كفلا بنفسه للطالب فانما يبرأ بالتسليم الى الطالب لا الى القاضى روله
 وان قال اعطى كفلا ولم يقل للطالب وانما يبرأ اذا سلم للقاضى وروله لا الى الطالب رجل وكلا جلا
 ان ياخذ كفلا عن فلان جاز ثم مو على وجهين لا ان اضاف الى نفسه بان قال كفلت عن مالى او اضاف

الى الموكل ثم لا يخلو ان سلم الكفيل الى المكفول او الى الوكيل فان سلمه الى المكفول له برئ سواء اضاف
 الى الموكل او الى نفسه كوكيل البيع اذ باع ودفع المشتري الثمن الى الموكل وان سلمه الى الوكيل فله ان كان
 اضاف الى نفسه يبرأ لان حقوق العقد يرجع اليه وان اضاف الى الموكل لا يبرأ لان ضمنه لا يضمنه
 فحبس المطلوب في السجن فاته به الذي ضمنه الى مجلس القاضى فدفع اليه قال محمد لا يبرأ لانه في السجن
 ولم يكن انما ضمنه بنفسه ويؤثر في السجن فدفعه اليه في السجن يبرأ وان كان ضمنه في السجن ثم خلى عنه
 حبس ثانيا برفعه اليه فان كان الحبس في امور التجارة او نحوها فله ان يدفع اليه في الحبس ولم يكن
 امور السلطان لا يبرأ ضمنه عن رجل مالا بآمره او بنفسه فادخل الخصم ان يخرج الى السفر فرفع الكفيل
 قال محمد لم يكن ضمانه الى اجل فلا يسئل عليه وان لم يكن الى اجل فله ان ياخذ مالا بآمره او بآمر
 منه في كفالة النفس برؤ النفس برؤ رجل او رجلا ان يكفل عن فلان لفلان فكفل وادى لم يرجع على الامر
 قال ان لم اوافك به غدا فعلى المال ثم قال وايفتك به وقال الآخر لم يوافق فالفق للطالب ثبتت
 عدم الموافاة ويلزم المال الكفيل بالنفس اذا اقر عند القاضي لا يجب اولا مرة وكذا لو اقر في الثانية
 على سدا فاذا اعيد في المرة الثانية او الثالثة بحس وان ثبت الحق في اولى مرة في ظاهر الرواية ولم
 كان المكفول عنه غايبا يعلم اين هو يهل حتى يذهب ويحيى به وان لم يذهب بحس وان كان غايبا
 بحيث لا توقف على اثره وثبت عند القاضي لا يجب وكذا اقامات المكفول به برئ الكفيل بالنفس
ضمان بدل الكتابة وضمان احد ركبى السفينة متاع صاحبه والبرق بقضاء الدين ضمن بدل
 الكتابة لم يصح فلو ادي على ذلك الضمان رجوعها ولو تبرع باء بدل الكتابة صح ولم يرجع رجلا في السفينة
 ومعها متاع كثير فعلى السفينة فانه هو الى مكان قليل الماء فقال احد ما لصاحبه ان متاعك في الماء
 على ان يكون متاعى بينى وبينك نصيبين قال محمد سدا فاسد ويضمن لصاحبه نصف قيمة متاعه تبع
 انسان بقضاء الدين من غير رضاء من عليه الدين صح ولو قبل الحوالة من غير المحيل برضا المحال له
 صح قضى دين غيره بغير امر جاز فلو انتقص ذلك بوجه من الوجوه يعرض له القاضى ويملك لو قضى
 يعود الى من عليه الدين وعليه النفاضى مثلها تبرع بقضاء المهر ثم خرج من ان يكون مهر ايتها او نصفه
 بالطلاق رجوع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالثمن اذا انسخ رجوع الثمن **باب الحوالة** المحال عليه
 اذا محمد وحلف على ذلك ولا بينة للمحال له يرجع على الاصيل في ظاهر الرواية وعن محمد عن الامام في غير

بالبينه بحس

رواية الاصول انه لا يرجع ما مات المحتال عليه فقال المحتال له توي المال عليه فارجح اليك انما المحيل
فقال المحيل ما توي فالقول للمحتال له ويرجع لانه متمسك بالاصل احوال غير ما له رجل له عليه دين على
ان يوفيه من ذلك الدين ثم مات المحيل وعليه ديون كان دينه على المحتال عليه بين غرامة ولا يرجع
المحتال له بخلاف الرهن باع عبدا واحدا غير ما له على المشتري حواله مفيدة بالتمسك ثم رجع العبد بالعيب
بعد القبض بقضاء او قبل القبض من غير قضاء لولا خيار الرقبة او الشرط او تافى العقد لا يبطل الحوالة
عندنا خلافا للفرق وان احوال صاحب الوديعة او الغصب غريمه على الموضع والغاصب حواله مفيدة
ثم استحققت الوديعة والغصب بطلت الحوالة احوال الطالب على رجل بالف لوجع حقه قبل ان
ثم احواله ايضا يجمع حقه على آخر وقبل من جاز التنا بقضاء الاول **س** كفل بنفس رجل ثم كفل بنفسه
رجل اخر فمما كفيلان لا كفالة في الحدود والقصاص الا وافى نفسه بذلك عريض ابداء وارثه او
اجنبيا عن الكفالة بالنفس صح ما طالب قبل تسليم الكفيل فكل المطلوب اليه وصيه برئ ولا
احد وثمة برئ عنه ووجه الاخرين كفل بنفس على انه اتم يسلم اليه يوم كفا فله عليه فتواري
المكفول له فنصب الحاكم له وكيل لا فلم المطلوب اليه يعلو عند بعضهم وانه خلاف جواب الكتاب
ولو فعل به قاض حسن الكفيل بالنفس افاضل لم يصح في رواية ابي سليمان ويصح في رواية ابي جعفر
وبدقني الوكيل بالبيع اذا كفل بالنفس للموكل لم يصح او على صبي محجور عليه شيئا فكل رجل عنه
صح قال ما بايعت فلانا ففعل صح الكفالة بخلاف ما لو قال ما بايعت فلانا من الناس او من بيع
فلانا ففعل صح قال غيره ما اقرتك به فلان ففعل صح ما مات المكفيل ثم اقر له فلان لزوم المال في تركه
الكفيل ولذا في ضمان الدركه في يمين قال ففعل على كذا فاضمن عنى فضمنا ثم حضرنا الفاء
فاجازنا في ضماننا الاصيل احوال الطالب بقى الدين وفي عود على الكفيل ولو كان دينه للغير
بورو الكفيل لا الابراء كفل مؤجلا لدين حال تاخر الدين عنها امر رجلا ان يقضى عنه الفاء
لرجل فقال قضيت وصدقه الامر وكذب صاحب المال لم يرجع على الامر قضى باسمه غيره باسمه
به عليه بل شرط الرجوع كمن المبيع خلاف الزكوة وفي الجناح المرسومة اختلاف الشيخ **س**
له واراد بالخلط الذي سها اخذ واعطاء في السوق له ادفع الى فلان الف الف لا ادر على
القابض ورضي الخلط على الامر قال لصفه وهو يخاف على حمان من الذيب ان اكل الذيب

حمارك فانما ضامن فاكل الذيب لم يفهم فقد الكفيل الزبوف رجوع بالحيار قال ضمنت كل من فلفه
ماية درهم لك عليه الى شهر وقال المدعي في حاله فالقول للمضمين ولو قال الطالب ضمنت حالا وقال
مولي سنة فالقول للطالب عند ابي حنيفة وابي يوسف خلافا للمحققين ومن على ان يعطى نصفه
ونصفها بمرقند ولم يوقت اخذه حيث شاء كفل عن رجل باعوه بما ذاب فلان عليه المكفول
عنه واقام المدعي البينة على الكفيل بالف لم يقبل حتى يحضر المكفول عنه ولزك انت الكفالة بغير قضى
على الكفيل خاصة لجل له على رجلين الف ففعل رجل ماله على احد ما على ان يبيد الاخر فالكفالة
باطلة استعار شيئا او غصبه فاخذ منه كفيلا يحمله الى ذلك الموضع جاز كفا له المكاتب لا يبيع وان
اذ له المولى وان كفل بواحد بعد الحرية ويجوز كفا له العبد المأذون باذنه مولا ويجوز تعليق البراءة
من الكفالة بالشرط كفل بالدين على ان يسلم من مال الاصيل قبل لا يبيع وقيل يصح ويجب
تسليم الدين من ماله دلال معروف في يد ثوب تبين انه مروق فقال ردوت على الذي
اخذت منه براء احوال المرتب بالمال على رجل فلم يترتب منع الرهن حتى يقبض في اصح الروايتين
والمرتب لو احوال غير ما له على الرهن لم يكن له منع الرهن وعلى هذا الوباغ شيئا وجعل المبيع
لاجل التمر احوال رب الدين غير ما له على ديونه وبالدين كفيل ثم احوال غير ما آخر بذكرهم الصبح
الحوالة الثانية ولو احوال اولا على الكفيل ثم بذلك على المديون او كانت الحوالة معا والكفالتان
معا صحت احوال غير ما له على ديونه الى سنة ثم ادعى المحيل المال الى المحتال له قبل السنة فله
الرجوع على المحتال عليه حالا قال المديون اعط غرضي مثلا بالالف الجبار الغابنه حقه ففعل
برئ عن الجبار احوال وابنه والدين وراهم على مديون الدناير ان يعطيه وراهم من الدناير
الى عليهم لم تصح الحوالة احوال الوصى مال البتيم ان كان خيرا البتيم بان كان التنا اعلى صح
كتاب الشفعة ما يثبت فيه الشفعة وما لا يثبت
ومعرفة الخضم في ذلك واختلاف الشفع والمشتري والطبق التسليم وما يبطل الشفعة
وما لا يبطل ونقض ساء الشفع **ما يثبت فيه الشفعة** **ا** ومن يكون خصما ومن لا يكون
واختلاف الشفع والمشتري في سكة غير نافذة ودرب غير نافذة اقصاه مسجد اظهر او طرف
منه الى الطريق الا اعظم فهذا درب نافذ فلو بيع دار فيه لاشفعة الابجار لانه المبيع غير محمول

وكان بمنزلة القضاء وسدا اذا كان المسير خطه اما اذا اخذ ثما مل الدرب وجبت لهم الشفعة
 ولز كان ظهور وجوانبه الى دور الناس ولا مل الدرب الشفعة لانه يكون بمنزلة القضاء
 فعلى هذا حكم السكك التي اقصاصا الوادي يتجاري سوكه عامة في دار في اقصى الدرب والسكة
 وسده الدرب نافذة الى طريق العامة ان كان سدا طريقا للعامة وليس لاصل الدرب ان ينفق
 فلا شفعة لهم وان كان الطريق لصاحب الدار او لاصل الدرب والسكة فان احدثوا ولم يمنع
 العامة فلم لاخذ بالشفعة والسكك متى كانت في الحطة نافذة فلا شفعة لهم وان احدثوا الفل
 فلم الشفعة سكة غير نافذة وفيها سكة لغري فباع في السكة السفلي واخذ منهم دارا القيمة
 لاصحاب السكة السفلي ولو بيعت السكة العليا فالشفعة للكل وكذا لو خاص المتخرج منه ثم اخرج
 فباع رجل ارضا على النهر المتخرج يكون الشفعة لاصحاب المتخرج ولا شفعة في الكروار لانه نقل كذا
 في الاراضي التي هي على نهر الموالي والاراضي التي حار الا عام لبيت المال ويدفع الى الناس غيرها
 لنصف او الثلث فصان لهم كروار كالبنا والاشجار والكس اذا كسها بالتراب حتى صار لهم كروار
 فان بيعت سدة الاراضي فهو باطل وان بيع الكروار وهو معلوم جاز لكن لا شفعة فيها وكذا
 الاراضي المباديئة اذا كانت الاكثة يزرعونها فبيعها باطل وبيع الكروار لانه معلوم
 فلا شفعة فيها الشريك الحق بالشفعة حارس جاز ليس لشريك فيما حاط بيده وبين المبيع
 اما اذا كان شريكا فيما حاط بيده وبين المبيع بان بنيا قبل القسمة على وضع حائط كانا
 شريكين باع ارضي ولرجل ارض ملائق لاحد الارضين قبل للشفع ان ياخذ التي ملائق ارض
 دون الاخرى اذا كان الشفع الاثر بطلت شفعة ما كان لزوي ارضه فان لم يطلبها لهذا
 الطاب لها ان ياخذ الكل او يدع وذكر خواص زلها ان سدا قول في صيغة الاول وفي قوله لاخر
 وموتولها ان ياخذها كان شفعة على كل حال وموتولها باع بشرط اختيار المشتري يثبت الشفعة
 وكذا اقر البائع بالبيع وانكر المشتري فالشفعة الشفعة اذا كانت الدار في يد البائع لا يفتى للشفع
 بالشفعة الاخرى المشتري قال المشتري بلفظ الخبر فلم يطلب وقال الشفع طلبت حتى علمت
 فالقول للشفع ولو قال علمت يوم كذا او وقت كذا وقال المشتري لم يطلب فالقول للمشتري بغير
 هذا البكر قال المشتري اشترت الارض والبائع ويبى البناء وقال الشفع لا بل اشترتها

فالقول للمشتري **سائل الطلب والتسليم** ادركت البكر وجعلها الحيا والشفعة
 فانها يقول اخبرتها جميعا الشفعة ونفسي او تقول اخترت جميعا نفسي وشفعتي باع ما يشفع به
 قبل ان ياخذ بالشفعة بعد ثبوت الشفعة بطلت شفعة ترك التملك بعد طلب الاشهاد بلا
 عذر فالقول على قول لا يوجب وعمره انه قد يرشهر ان ترك شهر اطلت شفعة المشتري شفيع
 الى الشفع واستعمل شهر فامهله ثم يرجع عن ذلك صح الشفع اذا ترك الاقرب وطلب عند البعد
 فان كان الشفع الاقرب لو البعد خارج المهر بطل الشفعة ولو كان كلامه في المهر لا يبطل استحسانا
 الا اذا جاز على الاقرب ولم يطلب تعلو ابطال الشفعة بالشرط جاز ان كنت اشترت لنفسك
 فاذا اشترى ما لغيره كان الشفع على شفعة قال الشفع للبائع او المشتري وهو وكيل الغير سلمت
 لك ببيعك لو شراؤك فهو تسليم ولو قال ذلك لصبي لم يكن جوابا للسؤال بفتح وابتداء لا قال
 للمشتري وهو ما مور سلمت لك الشفعة خاصة دون الاسر فهو تسليم للامر ولو اشترى دارا لغيره
 او لنفسه فخر الشفع وطلب الشفعة ثم قال للمشتري سلمت لك سدة الدار او شفعتها بفتح تسليم
 ولو قال ذلك للبائع فان كانت الدار في يد البائع صح التسليم وان كان المشتري قبضها لاصح
 التسليم قياسا ويصح تسليم سدة الدار اذا سلم الشفع الشفعة للبائع وان طلب الشفعة منه ان كانت
 الدار في يده ذلك وان كانت في يد المشتري ليس له ذلك قياسا وله ذلك استحسانا ولو كان المشتري
 قبضها وسلمها الى الامر فقال الشفع سلمت لك ايها المشتري شفعة سدة الدار فهو على القياس
 والاستحسان ايضا ولو طلب لصبي من الشفع ان يسلم الشفعة للامر فقال سلمتها لك او سلمتها
 لك صح استحسانا ومعناه لا ملك وشفاعتك اخبر بالبيع بالف فلم ثم علم انه كان باكر
 بالف لزم التسليم وعكسه لا ارسل المشتري الى الشفع رسولا صبي او عبدا او فاسقا او كتب اليه
 كتابا فسكت ولم يطلب كان تسليمه فان اخبره فضولي فلم يطلب فعلى الاضطرار المعروف
 انه يسترط العدد والعدل عند الامام خلافا لهما الجار مع الشريك شفيع في ظاهر الرواية حتى لو
 سلم الشريك ياخذ الجار ولو سلم الجار مع قيام الشريك صح تسليمه حتى لو سلم الشريك ياخذ
 الجار سلم الشريك المبيع فالشفعة للشريك في الحقوق فان سلم للجار كذا ينبغي ان يطلب كل
 سمع كما يطلب الشريك حتى يثبت ثم اذا سلم الشريك يعوفه لها اذا لم يطلب حين سمع ثم سلم

ملاحظة ابطال الشفعة بان يخرج من يد البائع

الشريك ثم طلب لا يثبت اخذ الشفع بالشفعة وبني فيها ثم استحققت لزوج بقعة البناء خلاف
المثري والمثري اذا تصرف ببعض تصرفه حق الشفع والمثري شراء فاسدا اذا تصرف بالبيع
تصرفه حق البائع **س** الحاقه العام من النهر في ثبوت الشفعة مفوض الي راي القاضي
سلم الشفعة ثم حظ البائع من الثمن فله الشفعة لا شفعة للوقف رجل له ارض وقف
لا شفعة له ولو باع موعدا فلا شفعة فيه ايضا صالح عن دار على انكاره على يده لا شفعة
فيها ولو اقام الشفع البينة انها للذي ادعاه فله الشفعة رجل فله واحد منها واربعها
متلازمان فبأيهما بالدارين فشفيع كل واحد من الدارين احق بها من المثري علم الشفع
بالبيع وطريق مكة ونحوها فطلب المواتية وعجز عن طلب الاشهاد بنفسه فوكل وكيل
فيطلب له الشفعة فان لم يجد وكبلا ووجد بها بيعت على يده كتابا الي رجل فوكله
بالطلب وان لم يفعل يبطل شفعة علم بالبيع في نصف الليل ولم يقدر على الخروج الا
فاشهد حين اصبح صح قال ابو الليث ان احلته بعد الاشهاد احصاء الثمن ولم يحضر ثلثه
بطلت شفعة قال الشفع للمثري سلمت شفعتها ثم علم انه اشتراها لغيره فبطلت شفعة
وثبتت الشفعة لان الانسان لا يكون تبعا صالحا لصفي عن الشفعة على حرام بطلت شفعة علم
بالبيع فقال المحدث ونحو بطلت قال للمثري انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت شفعة
اشترى خيار فنقد زبونا وبهرجة اخذ الشفع بالجيار اشترى لابنه الصغير فاراد ان يخلع
والشفيع في الثمن فالقول للاب بلا يمين اثبت الشفعة ثم مات لا يورث وكيله باع دارا
بالف ثم حط عنه المثري اخذ الشفع بالالف شفيعي طلب الشفع بالجوار يسأل
تركي الشفعة بالجوار قال نعم يقضي بالشفعة والآ فلا رد للمثري بسبب موافق من كل
وجه ولم يبطل حق الشفعة وكيل باع دارا وقبض المثري فوكل الشفع البائع فخذها
بالشفعة لم يصح قال المثري لا اعرف لك دارا يستحق بها الشفعة بخلاف على البتات
عند محمد وعلى العلم عند ابو يوسف وبه يفتي زرع المثري ينتظر له وقت الادراك ثم يقضي
للشفيع ولو ان المثري جعلها مسجدا او مقبرة او باطا كان للشفيع ان يبطل ذلك وله ان يثبت
القبر ويرفع الميت والاحتيا لاسقاط الشفعة لم يكن افا كان الشفع غير محتاج في المخرج

والمختار من الحيلة انه اذا اراد بيعه مثلا بالف يبيعه منه بالفين وينفذ الباقي الا عشرة لم يبيع من البائع
شيئا بالف وعشرة وموليسا وي عشرة ولزاد البائع الاحتياط فيشترى منه ببقية الثمن فبها يبيعه
عشرة فلو اشترى المبيع من يد المثري لا يرجع عليه بالفين وانما يرجع بما اوتي والاعلم
كتاب المزارعة المزارعة غير لازمة من قبل من عليه البذر قبل
القاء البذر والمعاملة لازمة من الجانبين وضع بذرا له آخر وقال ازرعه في ارضك على ان يكون الزرع
كله لك فهو ارض لا تبعة ولن قال على ان يكون الخارج بيننا فهو فاسدة والخارج لصاحب البذر
اذا كان حرا قال ازرع ارضي ببدرك على ان يكون الخارج كل في فهو استقراض وقيل منه مزارعة فاسدة
وضع ارضا وتخلها بزرعها المزارع على ان يقوم على التخييل بالنصف فهذا مزارعة شرطت فيها المعاملة
مبي شرطت فيها المعاملة ينظر ان كان البذر من المزارع فسدنا وان كان من رب الارض جازا وان
كانت المعاملة مقطوعة على المزارعة جاز ولو قال استأجرتك لزرع ارضي منه ويعمل في ثلثي هذا
بنصف الخارج منها على ان يكون البذر على جازنا في هذه المواضع ايضا تنال ثلثي من الزرع فثبتت
وادركت من السرب بعد احكام الموات وضع الاشجار معاملة الي وقت كذا على ان الاشجار والثمار بينهما
نصفان ان كانت الاشجار في حد البو جاز وان تناسى لا والفاصل بينهما انه ان اثمر فديناسي لا ينس
لنهايتها غاية لانه التخييل يفوتنا من الزرع فدفع الارض مع الزرع المتنامي مزارعة بالنصف ليحفظ
للاجور دفع الكرم معاملة ولم يبين مدة المعاملة لم يصح في القياس ويصح في الاستحسان ويكون ثمرة
واحدة لنا اذا وضع الارض مزارعة ولم يبين المدة قيل لا يصح في الاستحسان وقيل يصح لسنة واحدة
اي زرعنا واحدا كل في المعاملة الواحدة وبه يفتي دفع الارض مزارعة فيه جاز فان الزرع قبل عام السنة
انقضت المزارعة اذا كانت ببقية السنة لا يكفي لزراعة شئ اخر دفع كرمه معاملة فالقصب على رب
الكرم والعامل على العامل اذا شرط السرقين على احدهما ان شرط على المزارع الاجور سواء كان البذر من قبل
او من قبل رب الارض وان شرط على رب الارض ان كان البذر من قبل المزارع الاجور ولو كان من قبل
رب الارض جاز اذا يمين قدر معلوم للسرقين ووقفا معلوما انه متى يلقى بشرط القاء السرقين
على المزارع جاز سواء كان البذر منه او عن رب الارض وان شرط رب الارض ان كان البذر من قبل
المزارع الاجور ولو كان من رب الارض جاز بشرط الحصار والدياس والتدبير والحمل الي بيت رب الارض

على الاكابر يجوز وبه يفتى من كوفتين بنصف البتين لا يجوز لكثرة في معنى فغير النجاشي وكذا في النجاشي
 بالثلاث والربع وكذا بنصف حدين بنصفه وكذا ورس وارز كفتين بنصفه وكذا ورس وارز كفتين بنصفه وكذا ورس وارز كفتين بنصفه
 في مثل كثر بالحوار لقامل الناس وشيخنا بخار بعد الحوان لما تقرر المزاج اذا زرع خلاف ما امر به يصير
 مخالفاً لشرائطه فيكون خلاف الاجابة **س** بيان ما يزرع في الارض شرط قال ان زرعها حنطة فكلها وان
 زرعها شعير فكلها جاز ولو قال على ان يزرع بعضها حنطة وبعضها شعير لم يقع دفع الا من احد شرطيها
 الى صاحب لزرعها بذر من قبل نفسه على ان يزرع بينهما نصفين في فاسدة ولو شرط ثلثي الخارج للمزارع
 جازت ولو كان البذر من الدافع والخارج نصفين او شرط ثلثي الخارج للدافع والثلث للمزارع او عكساً
 لم يجوز ولو كان البذر بينهما نصفين ان شرط الخارج نصفين جازت وان شرط ثلثي الخارج للمزارع والثلث للدافع
 فان كان البذر مختلطاً وقت الاتفاق لا يجوز وان كان مختلطاً فيه رايان وان شرط ثلثي الخارج للدافع
 فسدت وان كان البذر من احد ما اكثر فسدت من اتهما كان البذر اكثر والاشارة شرط كروي النهار والقاسم
 الى كثر لزرعها بذر حنطة فتركه فسدت شرط الخارج نصفين او الاثلاث شرط كروي النهار والقاسم
 وبناء الخراب من شرط الكراب في موضع لا يخرج الآبه لا يفسد وينبغي اشتراط كروي الخراب وقال
 حام الدين لا يبيع وقال والي فان الدين يبيع دفع لزرعها بذر على ان يدفع بذر اوله لم يخرجه للمعاملة
 شرط بعض العمل على صاحب الكرم فسدت شرط الفاء السريقين وغرس الاشجار وقطف العنب على العامل
 اذا ذكر البكر في ان او البطح كان الالتقاط عليها كذا الفاء كرك القطن والفيول دفع معاملة عشرين
 سنة جاز العامل لا يملك ان يعامل بدون اذن احد شرطي تخيل دفع الى صاحب معاملة كان الخارج بقدر
 الملك ولد شرطه متفاداً ولا اجر للعامل دفع ارضه ليتخذها كروماً بالنصف ففرس فهو لصاحب الارض
 وللغارس ثمة ما احسنه واجراً على العامل اطلع الكرم اجر مثله دون الثلث من ذلك ولو دفع
 الثلث يكون من بلع المثل مات العامل في السنة فانفق رب الكرم بغير امر القاضي لم يكن متبرعاً ورجع
 في الثمن بقدر ما انفق وكذا في المزارع ولو غاب العامل والمسئلة تحالها لم يرجع شرط الخصا على المزارع
 فيتقفل عن حصاره حتى يسلك ضمي الا ان يؤخر تاخيراً يفعل الناس ان تركوا السقي منهم حتى فسد
 الزرع ضمن وقت ما ترك السقي قيمته بائناً في الارض فان لم يكن للزرع ثمة فومت الارض مزرعة وغير
 مزرعة فبعض فضل ما بينهما اذا كان في الاشجار ما لم يضره بفساد البر ولم يضره العام حتى افسد

البر وضعه دفع ارضه مزرعة فاسدة وكرب وخفر الانهار ثم امتنع صاحب البذر عن الذرائع فعليه
 له مثل عمل المزارع رب الارض قال كنت اصوي وزرعت ببذري وقال المزارع كنت اكار لك
 وزرعت ببذري قال لقول المزارع رجل له ارض فاخذ من رجل بذر حتى يزرعها في ارضه فيكون
 بينهما فالوجه فيه ان يشري نصف البذر ويبيع به البايع عن الثمن ثم يقول ازرعها بالبذر كله على ان
 الخارج يكون بيننا نصفين **كتاب المازون** ما ينبت به الارض
 والحجر ولا ينبت ما يملك المازون ولا يملك الاحكام المتعلقة بالمازون والمجوز ما ينبت به الارض
والحجر اذ لا يصبى يعقل معنى البيع انه سالب ومعنى الشراء انه جالب ويعرف العين اليسرى واليمين
 جاز اذن القاضي الصغير والي الاب صرح الاون اذا راي عبد يبيع ويشري فسكت لا يصير مازوناً
 في التجارة القاضي ولي الصغير والمعتق او عبد الصغير يبيع ويشري فسكت لا يصير مازوناً
 الحجر انما يبيع اذا كان مثل الاون فان كان الاون عامماً اشترى عند اهل السوق فاما يبيع الحجر فافاً
 عند اكثر اهل السوق ولز كان الاون لم يعلم به الا رجل او اثنان او ثلثة يبيع الحجر بخفض مائة ولز
 كان لم يعلم به الا العبد يبيع الحجر بخفض العبد وان اذن ولم يعلم العبد يبيع الحجر وان لم يعلم العبد افاجم
 على عبده المازون في موقفه ومو غايب فانما يبيع اذا علم به باع عبد المازون ان لم يكن عليه دين
 مجوز بنفس البيع علم اهل السوق او لا ولز كان عليه دين لم يجر الا قبض المشتري لانه في الاول البيع
 جائز وفي الثاني فاسد اذن الوارث بعبد مدين من التركة مرة في الوصايا اذن لعبد لا يصير مازوناً
 حتى يعلم فان ارسل المولى اليه او كتب فبلغ يصير مازوناً كيف كان الرسول ولو اخبره فضولي قيل
 يصير مازوناً كيف ما كان المنجبر وفي المختار الاون كالحجر على الاختلاف المعروف ولو صدق العبد المنجبر
 بالاذن والحجر ثبت كيف ما كان المنجبر العبد المازون بالاباق يصير مجزواً واذا اذن الابن في التجارة
 لم يبيع وان علم الاب وان اذن له في التجارة مع من في بد صحت اذ لا يفتقر في التجارة فان كان الغاصب
 مقراً اوله بنه يملك ببيع من الغاصب وغيره فيملك اذنه في التجارة ولز كان جاحداً ولا يفتقر له يبيع
 الاذن والبيع **س** ابل مكره بين النوعين السابق واللاحق المولى والاب اذا قال اذن لك في التجارة
 لا يبيع بعين فاحش فباع يصح لان الاذن لا يقبل التخصيص **ما يملك المازون والايام** العبد المجزى واليهي
 او المعتق المازون لهم اذا باعوا بعين فاحش يصح عند الامام الصبي لا يزرع ارضه ولا كان مازوناً

قال المزارع لصاحب البذر فقلت البذر عليك فقلت
 الارض لم يضره ليس على المزارع غلة الارض

في التجارة عند أبي حنيفة ومجتهد ولا يملك تزويج امته من عبده اجماعاً العبد المأذون يملك ان يواجر نفسه
ويستاجر الارض او يواجر الاذن ويستاجرهما والمكاتب يملك ان يواجر نفسه والمأذون يملك ان
يأخذ الارض حراصة ويدفع مطلقاً سواء كان البذر منه او من الاجر العبد المأذون يملك ان يواجر نفسه
اليسرة نحو التصديق مما وادى درهم ويملك ان يواجر نفسه والاسراء وان لم يمس بغيره فله ان يواجر نفسه
سراً في المأكولات دون غيرها فيملك الضيافة الكثيرة وذلك انما يعرف بمقدار ما يبيع من التجارة
حتى قيل لو كان راس ماله عشرة آلاف فضايفه عشرة دراهم بسيرة ولو كان راس ماله عشرة فالدراهم
كثيراً لا التصديق بالنفس والرفيق والفضة مما وادى درهم فجايز الزوجة وقيمة البيت فاذا فقدنا
بالمطعم لا بأس بملك اذا كان على الرسم في العرف وان لم يكن مأذون الزوج وللولي في الاحكام المتعلقة
بالمأذون والمجور العبد المحجور لا يواخذ بوجوب القول في الحال وبعد البلوغ والعنف لا يواخذ
الصبي ويواخذ العبد باع من عبده المأذون المديون شيئاً صحيحاً ويحسب الاستيفاء المثل ولو لم يمس قبل
استيفاء المثل يبطل حق المولي في الثمن اقر على عبده بالدين وليس على العبد دين صحيح وان كذبهم العبد
حتى كان لهم الاستيفاء من العبد من قيمة ما بلغت فان عتق العبد لا يضمن الا الاذن من قيمته
ومن الدين طيب الغرماء من التافه يبيع العبد المأذون المديون فيقال له مال غريب يرحم حضور
او دين يرحم حوله فالتافه يبيع ثلثة ايام فان قدم مال او حل دين لا يبيعه ولا يبيعه اعني المديون
عالم بالدين لا يضمن الا الاذن من قيمته ومن الدين كما لو لم يعلم ولو اعترف الجاني عالماً بالجناية
جميع الغداء والفرق ان الاعتراف اصل الاختيار ولو اختار قضاء الدين لا يلزم له ولا يحد ولا خيار
قضاء الدين الغداء يلزمه لان موجب جنابة العبد على المولي اذن لعبده الجاني ولحقه دين او هبة
او آجره لا يصير مختاراً للغداء العبد المأذون اذا ارتدت فترثته موقوفه عند الامام فان عتقها
لا بناء على الاصل المعروف بل على اصل آخر وهو ان بالرقه يتوقف ولا يبيع المولي العبد حتى يوباع
واسلم سنن انه يصح البيع وان قيل تبين انه بطل البيع لانه كالا ستحقاق عنده وعند مال الوكيل اذا ارتد
لا ينفذ ثمراته وكذا المكاتب المرتد والمجور جنوناً مطبقاً وتغير المبطون من النكاح والرهوي
على الصبي المأذون من الدعوى قال لعبده لانه انما كان التجارة يكون اذ ناله الاذن في الاجارة
اذن في التجارة وكذا اذا لزم ان يحتطب او سقى الماء او يبيع ولو قال اشترى ثوباً وبعه فهو اذن وتلك

اشترى طعاماً او ثوباً للكسوة فليس مأذوناً من يبيع ولم يبيع لم يكن اذن بايعوا عبدي اذن بعلام
العبد وبايعوا ابني الصغير فقد اذنت له لا قال لعبده اذا جاء الغد فقد اذنت لك في التجارة فاجاء
غدا صار ما ذنبا اذن لعبده يوكا او يوكا صار ما ذنبا اذن للمأذون ان ياذن لعبده في التجارة
وليس له ان يفوض او يكفل او يزوج او يزوج او يكتتب او يعق على مال او يهب بعوض وغيره ولا
ان يطأ الامه المسترة وان حط عن عيب قدر ما يحط مثله التجارة العيب حاز ولان بيعه رابة
وان يبرهن ويرهن والعبد المأذون في الشفعة يبيعه وبين ماله وغيره كالحرف اذن له احد واليه فلحقه
دين قيل للذي له اودينه والا نسا نعيبك فيه قال سئل عبدي فقد اذنت له فبايعه ووجبت
عليه ديون ثم استغفر رجلاً وانكر الاذن او ظهر العبد حراً او ام ولد لم يلحق من الدين شيء فالحال
والمستحق عليه غم الاقل من القيمة ومن الدين للغرماء لانه غيرهم ولو قال سئل ابني فقد اذنت لي في
التجارة فبايعوه فجاء رجلاً واستحق ان يبيعه فان القابل يفرم جميع الدين بالغام بالغ باع عبده المديون
بغير اذن الغرماء فلم يمسح اذا كانت ديونهم حالة اذا وصل الثمن اليهم وفيه وفاء او قضى المولى ديونهم
او اراد العبد من الديون وان كانت حوالة ليس لهم فسخه وبأذن من الثمن ديونهم اذا حل الاجل
ولن كانت الديون اكثر يضمنون المولى الى تمام القيمة ولو مات العبد قبل الفسخ ان شاءوا ضمنوا المولى
ويكون ذلك للعقد كما هم باع من المولى بقدر قيمته حتى لو وجد المشتري به عيباً رجع على المولى والمولى
على الغرماء ولن شأوا ضمنوا المشتري القيمة واذا ضمنوه انفسخ العقد ويترى الثمن قال اذا جاء غدا
فقد حجرت عليك لم يصح المأذون اذا اوجبه جنوناً مطبقاً صار العبد محجوراً ولا يعقد الاذن
بافاقته ولو اذن عليه لم يمس محجوراً حتى المولى مطبقاً صار العبد ويعقد الاذن بافاقته بغير المأذون
لم ينجح ولو اراد الجارية ان تجرح عتق ولعبده عتق ما ذنبا فان لم يكن على الاذن دين لم يضر الكتاب
محجوراً ولو جرح على الكتاب استلزم بفجر اقرار العبد المأذون بالكفالة بالمال لم يصح وبالدين والعوض
واستلزام العوادي والواجب والجنايات في الاموال جائرة ويواخذ به حالاً ولو اقر بالجناية الموجبة للدفن
او الغداء لم يصح ولو اقر بمراعاة وصفته يواخذ به بعد الحرية ولو اقر باقتصاص لحد بالاصبع لم
يصح الا بتصديق المولى ولو اقر في عرضه بدين جاز الا ان ما ثبت في الصحة والذي ثبت باليسرة او
بمعابنة السب اولى فما فضل من ذلك صرف الى ما اقر به في المرض صبي لا يعقل البيع والشراء

باع او اشترى واجاز الويل لم يصح تصرف الصبي المأذون ببيع ولزكان فيه غيب تصرف الصبي
العاقل فاجاز الويل او اذله فاجاز الصبي نفذ لا يحجر على الحر عند الامام الاعلى الطبيب الحاصل
والفقهي المباح والمكاري المفسر وقيل هذا الاستثناء ليس بنظام عنه عندنا في بيع ولا في
بالسنة الا يحجر القاضي واذا حصر عليه لا ينطلق الا باطلاقة وعند محمد يفرج بالسنة وينطلق بغيره
واذا رفع حكم الحاكم في قاض آخر فامضاء بغير عند الامام ايضا فلو اعتنى صح وسعى العبد ولو باع
واشترى او اقر او بصرى لا **كتاب الهبة** مبة الدين **الشيوخ**
مبة المريض مبة الصغير الرجوع في الهبة وما يقع من ذلك والايمن **هبة الدين** من غير من
عليه الدين لا يصح الا اذا وسبه واذل له في القبض فقبضه وممن عليه الدين لا يصح من غير قبوله
عندنا خلافا لغيره كذا اختار الرضوي وقيل الخلاف على العكس وقد مر في البيوع في مايل
قبض المبيع الى كفه وسب احد شريكي دين نصيبه للمدين صح ولو سب نصف الدين مطلقا
ينفذ في الربع ويتوقف في الربع كما لو وهب نصف العبد المشتري غريم المبتى اذا وهب الدين
من الوارث صح لانه وسب متى عليه معنى لانه تلك التركة ان لم يكن فيها دين مستوفى وان كان
فللوارث فيها حق حتى لو تزوج احد من هذه التركة لم يحز ولو ارث الوارث الهبة من تدهن له يكون
خلفا للمجتد وقيل هذا الخلاف فيما اذا وهب من المبتى فرق الوارث وسب دينه على عبده
لمولاه صح على العبد دين اوله فان نقد المولى قيل موعى الخلاف الذي تقدم في نقد الوارث وقيل
منه من تباها كما هو الاصح **مايل الشيوخ** قال وسب نصيب من هذا العبدك والمؤمن
لا يعلم كم نصيبه فيه صحته الهبة اشترى شيئا بعشرة دراهم فوجد الباع وانقا زائدا فوملتي
الدائن الزائد للبايع ولم يدخله تحت البيع ان كانت الدراهم صحاحا بفترة التبعض جاز لانه
مشاع لا يحتمل القسمة وسب الارض صورة البناء دون الارض جاز وسب الاثنين شيئا حتى
فسدت عند الامام فاذا قبضا ثبت لهما قبل القسمة ملك فاسد وبيرفتي الشيوخ الطاري لا يبطل
الهبة ويبطل الرمي الا لثابتة عن ابي يوسف وتفسير الشيوخ الطاري الا العدل افا وكل بيع العبد
الرمي مجمعا ونفقا فباع بعضه بطل الرمي في الشئ وكل للور من قبله وزنه عشرة بعشرة
فانكسر وفيه عشرة ضمن نصف القلب ويصير له ويبطل الرمي في احدى الروايتين والشيوخ

الطاري لا تحاك المسبوك كالمقار **س** دفع الي كفرنوبا وقال اكس نفسك كان مبة ولو دفع درهم
وقال انفقها كان قرضا قوله كسوتك هذا الثوب يكون مبة قال بالمرج مبة هذا نقول مبة
وقال موقبلت وسلم اليه جاز قال مبة هذا قال فداي توباد او قال انقود ريف فليست فليس
هبة غسست هذا الكرم باسم ابن الصغير فلان لم يكن مبة وجعلته باسم ابني مبة سبت ثابته
نقال من شاء فليأخذها لم يكن لاحدا الا ان يقول لقوم معين قال من اكل من ما في ذوقني حل
فا فتوي انه يحل قول جميع ماله او جميع ماله فلهذا فهو لفلان فمبة مبة يتوقف على القبض ابن حمال
كندم تدبستكي الام مبة الحنطة لا الجوال وبكسر اللام مبة الطرف دون الحنطة قال لا امانة
قوي وسبت مهرى لك فقالت ومن لا يحسن العربية لم يصح قال لا احر وهبت لك قبض من
منه الصبرة فالكال الموموب له كخبرة الواهب لم يحز ولو قال بعد فاكته فالكاله جاز
حي قبض الهبة لصغير لا يعقل او مجنون لانيه او وصي بانيه ثم ايجز ثم وصي جده ثم الى القاضي
ثم من نصبة القاضي فان لم يكن احد منهم فلن مواف عيال اخ او عم او خال او غيرهم ولو قبض
من في عياله مع حضور الاب قيل لا يجوز وقيل يجوز وبيرفتي واذا كان بعبر عن نفسه يجوز
قبضه وقبوله وقبض الزوج للزوجة الصغيرة اذا كانت في عياله وان كانت لها اب صغير
في عياله اجنبي برضاء ابيه والاب غايب يصح قبض للاجنبي له ولا يصح قبض الاخ ومثبا
في صندوق مقفل لم يكن قبضا قبض الام للصغيرة اما يجوز اذا كان في عياله ومثبا حاضرا
نقال الموموب له قبضته صار قابضا عندنا في يوسف خلافا للمجتد وسب على انه بالخيار
جازت الهبة وبطل الخيار مبة مشاع يحتمل القسمة لا يجوز ولو من شرك ولو قبضها
يفيد ملكا فاسدا وبيرفتي وسب زرعاً دون الارض او عكسا لم يحز قال احد الشريكين
لاخر وسبت لك حصص من الزرع لئلا كان قابلا لا يصح وان كان مستهلكا يصح
مبة المهر للزوج المبتى يصح وسبت للزوج في حالة الطلق وما نت في النفاس لم يصح بشرط
دارا فومل قبل القبض جاز ومب الا بانه الصغير جاز الا الابن الى طار الحرب ولو باع
الا بون الي دله الاسلام منه لا يجوز لان التسليم شرط فقد فقد وفي الهبة القبض شرط وقد وجد
ولو ومب عبده المخصوب او المرمون لا يصح سقطت منه لؤلؤة فوسبتها بالرجل وطله

على الطيب والقبض وطلبها وقبضها فالبينة باطلة لان في قباحتها وقت الطلب خطر دفع ثوبه لان حلت
فقال ايما شئت فهو لك والاخر لفلان فان بين النجى له قبل ان يتفرقا جاز والاول فلا رجوع له على
الان ودرهم بعد المال واخر ان ودرهم غله فقال وميت لك احد المائتين جاز واليه البيان
ورثة بعد الموت اعتق ما في بطن جارية ثم وميت الام جاز وميت نصف عشرة اواب
مختلفه جاز ولز كانت متفقه لا وميت للزوج على ان لا يطلها الى وقت كذا فطلها قبل ذلك
فالبينة باطلة وميت في مرض الموت ولم يسلم بطلت **سنة الميراث** وميت في مرض الموت
عبد لا ماله غيره وقد كان باعه الموموب له او اعتقه لا يفسد يعرف الموموب له بل يفسد
قيمة ثلثي العبد للورثة وميت رجعت الورثة على الموموب له بالثلثين لا يبطال البينة في الكل ولا
يبين انه وميت مشاكلا ان رجوعهم مقصور على الحال التي دارا وموتنيها ولها شفيع كغير
ثم ان المشتري وميت لانسان ثم ان الشفيع الاخر اخذ نصف الدار بالشفقة بطلت البينة لانه اخذ
حتى سابع وميت الميراث شيئا لا يخرج من الثلث يرد الموموب له حار او على ثلث بلا خيار
نفى البيع بخير المشتري الملتقط يقبض ما وميت للصغير ولز كان مومن اسل القبض وتلك في
تعلم الاعمال وليس لاجني لغرا ان يسترد منه وميت للصغير نفوذ الاب من مال الابن لا يجوز
ولم يجر للواصب ان يرجع ما يمنع الرجوع وما لا يمنع وميت لذي رحم محرم لا يملك الرجوع
ولز كان كافرا لان المانع المحرمة دون الارث وكان نفي العتق تصدق الموموب على
الواصب الوصية او حله او امره فقال من اعرض ميتك جاز بنى ثور في الكاشان لا ينفذ
زينة في المالية ولا يمنع الرجوع ولو علم الموموب له حرة يقطع الرجوع ولو ادوى حرة حتى صح
فللواصب ان يرجع ولو نقله الى مكان آخر والنقود في الكا لا يرجع عنده في حينه وميت ولو قال
الموموب له وميتها صغيرة فلبت وادوات خرا وقال الواصب لا بل وميتها كذا في القول
للواصب وكذلك في كل زينة متصلة متولدة او غير متولدة لان البناء والحياطة وغيرها في القول
للموموب له وميت المنكحة لزوجها حتى فسد النكاح ثم رجعت البينة يعود النكاح **سنة علم**
الموموب له ان كان او كان كافرا اسلم في يد صح الرجوع وميت للصغير لا يملك الرجوع وقبل هذا
اذا نوي الصدقة بنى الموموب له ثم زال البناء صح الرجوع بغير شعر الموموب له لا يملك الرجوع

مطلوب عدم الرجوع على البينة

ولو زال عن ملك الموموب له ثم عاود صح الرجوع ولو عوض عن الموموب له بجل صح وميت البينة ثم زف
له الرجوع ولو وميت لامرأة ثم طلقها لا تصدق على غني لا يرجع قبض البينة فتصدق بها على غيره فلا رجوع
الرجوع قبل التسليم لا المقصد عليه وميت ثمرة في نخل وامره بالقبض كان له الرجوع ولو كانت
البينة ثوبا فقصره لا يصح الرجوع اذا استحققت البينة رجوع بالعوض لم كان قايما ونفذه ان كان
وضع خشب في المسجد او على قنديل له الرجوع ولو على جمل القنديل لا رجل اعده لولد ثيابا او
ثم اراد ان يدفع الي ولد الاخر او تلميذه الاخر ليس له ذلك الا اذا بيع وقت الاتحاذ انها عارية
الرجوع في البينة في مرض الموت يعتبر من جميع المال في رواية ومن الثلث في رواية فغير محتاج جمع
درهم جاز فاراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فلا يشار فضل والا فالانفا
على نفسه افضل المكدي الذي سأل الناس الحافا وياكل اسرافا يوصي على الصدقة مالم يبين انه
على المعصية العوض المشايخ جاز ان اشار اليه في النواذر اخرج الجز الى مكين فلم يجد فان شاء
ادى الي مكين اخر ولز شاء لا يخرج الدرهم من الكيس او الجيب يدفع الي مكين ثم يدا له
فلم يدفعه فلا شيء عليه في الحكم ولو جعل ثواب عمل لغيره من المؤمنين حار في المساكين
لا يدخل فيه الديون تصدق للصبي بماله باذن الاب لا يقع تصدق على ابنة الصغير واراء والاب
ساكنها عنده يوف جاز وعند الامام لا وبه نفق اسدي شيئا من المأكولات في اثناء فان كان
ثريدا في قصعة ونحوها يباح ان ياكل في تلك القصعة وان كانت من الفواكه لا الا ان يكون فيها
كراهة للمقرض قبول سدية المستقرض اذا لم يكن يهدي قبل الاستقرض دفع الرشوة دفع الجور عن
نفسه او احد من اسل بيته لم ياتم اجار ملك واد الحرب لم يملك دار الاسلام جازة وميت له ولو
اسدي العدو الي ملك العسكر في جميع العسكر جازية قالت بعض مولاي اليك مدينة وسعد ان
ياخذها اسدي ضيافة اختلفا فوضع بين يدي الصبي او وضع الي والد او والدته او غير
فدفع الي الزوج او الزوجة او اب الزوج او امه او ابنتها او امها فما يصلح للصبي او للصبي
فهو له وفي العرس ما يصلح للزوجة فهو لها وما يصلح لخدمة الزوج فهو له وما سوي فملكهما كان
من جهة اقارب اب الصبي ومعارفه فلا ب الصبي وما كان من جهة اقارب الام ومعارفها فلا ب
الصبي ولو وحده سبب سدة له على غير ما قلنا يعتمد ذلك لبراءة من ان يفضل من كان مستغلا بالعلم

من اولاد علي غيره بالاعطاي وان يعطى العالم المداوب منهم وتحرم الفاسق الفاجر يصح رد صغير
يعبر عن نفسه الهبة كقبوله خدات الصبي له ولا يويه اجر التعليم والتسبيب لوجوه وبقاء
للصبي شي من المأكولات قال محمد لا يويه ان ياكله منه وقال اكثر شي بخار لا يحل رجل فاك انت
في حل مما اكلت من ماله فانه ياكل الا اذا قامت اعانة الشفان قال لاهرا دخل في كرمي وخذ من
العنب له ان ياخذ قدر ما يشبع به انسان واحد **كتاب الصيد**
والذبائح في معرفة المأكول من الحيوان وغير المأكول مثل كات بين الصيد والذبائح ما يمكن
الصيد واللقطة **باب يؤكل من الحيوان وما لا يؤكل** لا يؤكل كل ذي ناب من السباع وذي خلب ^{الظهور}
بيان الاول كالاسد والذئب والنمر والنفد والشعلب والضبع والكلب والسنور والاصول والبري
والقمل وسباع الهوام ايضا كالضب واليربوع وابوع عرس والسنيب والفنل والسمور والدلو
والهوام التي سكنا في الارض كالغاة والوزعة والقنفذ والحيات وجميع موام الارض الا الارنب
ولا سباع الطير كالنسر والفقاب والباندي والشافير والصفور وما اشبه ذلك ولا العقور
فلا يخلط له فلا يابس به والغراب لا يقع والاسود ان كان ياكل الجيف يكن ولز كان لا ياكل فلا
ولز كان يخلط فيها كل الجيف والحب لا يكن عند الامام وقالا يكن كل مالاوم له كالزنبور ونحو
لا يحل اكله الا السمك والجراد لحم الابل الحلال لتركنت لا ياكل الا القذرات لا ياكل وان كان
يخلط يؤكل عند الامام كالغراب لحم الفرس مكره عند الامام واد بالكن امية الحرمة في الاظهر
وقيل كرامة التزبه فانه سوي في كتاب الصلوة بين بوله وبول ما يؤكل لحمه وجدا الصلوة ميتا
على وجه الماء وبطنه من فوق لا يؤكل لانه طاف وان كان ظهر من فوق الكلى **باب السمك**
من حر الماء او بره عن الامام انه لا يحل وعن محمد يحل وبره في وجد نصف السمكة على الارض
اكل ولو قطعت من سمكة ومي حية اكلت اللقطة والبقية اذا رمى صيدا فتقطع نصفين اكل
فصح ان لا يؤخذ ثم ابدان منها عضوا قبل الموت يحل الحمار الاسلي لا يحل ولان صار وحشيا
والوحشي يحل وان صار اسليا بان وضع عليه الاكاف ولدت شاة او طيبة من سبع فانه يحل
باب شتركة بين الذبائح والاصطياد شاة مرضت او شق بطنها ذيب او غيره وبقي
فيها من الحيوة ما بقي في المذبوح بعد الذبح لا يقبل الذكوة عند سما وعند الامام يقبل وكل وقتي

فان بقي فيه من الحيوة اكثر من ذلك قيل غداية يوسف اذا كان يعيش اكثر من نصف يوم اخره وعند
محمد اذا بقي فيه الحيوة اكثر مما بقي في المذبوح يحل وعن الامام اذا فح وجي يلقى اما اذا خرج الكلب
المعلم المرسل صيدا وبقي فيه من الحيوة مقدار ما بقي في المذبوح بعد الذبح او رمى صيدا وبقي فيه فكر
المقدار من الحيوة ففي سدين الموضعين لا يقبل الذكوة بما لا جاح حتى لو اخذ المالك كذلك ولم يذكر
حل لانه فايث الذكوة الاختيارية فانكفي بالاضطراري وان كان الباءة في سدين الموضعين اكثر مما بقي
في المذبوح يقبل الذكوة ويجب تذكيره في الاصح الكلب المعلم اذا قتل الصيد جريحا يحل وان قتل خنقا
لا يحل في الاظهر بازي معلم قتل صيدا لا يدري ما حال البازي ارسله انسان ام لا لا يحل لانه الار
شرط ولم يتحقق به انقلت البازي المعلم فلت فانا ثم اخذ صاحبه لم يحل صيده حتى يعلم ثانيا
فيجب عليه ثالثا او يقع في قلب الصايد انه تعلم لانه ترك التعليم **باب الذكوة الاضطراري** الطفيل الجرح
وانهار الدم في اي موضع كان رمى صيدا سما او خشبا وسمي فاصاب ذك سمها موضوعا على حائط فاصا
السهم الموضوع الصيد فخره فقتله فانه يؤكل وجاجة تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها ونحوها
الموت فاما يؤكل بعيرا ونور زبد في المصرا علم صاحبه انه لا يقدر على اخذ الا ان يجمع جماعة كثيرة
فان ان يرميه والشاة ندرت في المصرا يرميها وفي الحفان يرميها شاة مريضة فبحسث ولم يعلم حينها
قيل لو فتحت فاما لم يؤكل ولو ضمت فاما اكلت ولو ندرت رجلها لم يؤكل ولو قبضت يؤكل وان نام
لم يؤكل وان قام اكلت ويكن النجس قبل النجس كسر العنق بعد الذبح وقبل ان يبلغ النجاس وسوء في الصيد
الي العنق **باب الصيد واللقطة** الحذر ج حرام فاكرت فيه حاما اناس فما اخذوا من ارضها لا
له لانها منزلة اللقطة يصنع بها ما يصنع باللقطة اخذ انسان في المصرا حاما يعرف ان مثل لا يكون وحشيا
فحكم حكم اللقطة اصطا وسمكة فوجد في بطنها ثلوث فيم له بان باع السمكة فوجد المشتري الثلوث ان
الثلوث في الصدف في المشتري وان لم يكن فلبايع الصايد المحرم اذا ارسل صيدا فاخذه غيره ان ارسل
عند الامام يبقى على ملكه حتى لو اخذ انسان كان للاد ان يشره لان سدا الارسل ليس وليد الابنة
فهذا يدل على انه لو ارسل وسو حلال حتى يكون مختارا في الارسل كان اباحة حتى لو اخذ انسان بملكه
ولا يكون للاد ان يشره والمختار انه لا يملك لثا وان كان مختارا في الارسل وفيما افاري فشر او نولة
كلام والمختار انه لا يملك لثا واذا ارسل الصيد مسحا لم ياخذ فيه اختلاف المشايخ **باب الاصطياد**

على قصد الله وحده اخذ الطير بالليل مباح لكن الاولي ان لا يفعل بكرة تعليم البازي بالطير المحي اسكن
الصيد حتى ادركه صاحبه واخذ الصيد ثم وثب الكلب واخذ من صاحبه واكله اكل رعي مجوسي سها
بدرهم المسلم فاصاب سهمهم المسلم فان علم انه لولا سهم المجوسي لما وصل ذلك الي الصيد فالصيد للمجوسي
ومو حرام وكذا لورق على سنة فلوزا وقوم فلم يقطع عن سنة الصيد للمسلم ولا يحل استئنا رعي الي
صيد فالكسرة اصاب سهمهم لم يוכל سماع حن انسان او غيره من الاسيات فري له فاصا صيدا لم يحل
بخلاف ما اذا حق اسد او قريب والمثلة بحالها حفر مثل وقوع فيها صيد وصار يؤخذ بغير صيدان حفر
ليصيد فبوله من ثقل بعض المتعاقبين من السلطان فاصطاد فيه غيره كان الصيد للمسلم اخذ قال عند
الذبح بسم الله والله ولم يظهر الهاء ان قصد ذكر الله يحل والا فلا عطف عند الذبح فقال الحريه ولم ينو
السمية لم يحرف وسمى ولم يحفر البنية جاز التسمية الواحدة لا يحرف عن الذبايح الا اذا دعي صا اركل
كلبا ثم سمي لم يعتبر اضع شاة للذبح فسمى وتوكلها وما الى لغري وتوكلها بتلك التسمية لم يحل سمي عليها ثم
كلم انسانا او شرب ماء او حرد سكتا وا شبة ذلك ثم ذبح حلت بتلك التسمية وان طال الحديث وان
باع او اشترى لا ذبح الكلباني وقال بسم الله واذا لم يذبح يحل **كتاب الاضاحي**
في وجوب الاضحية فيما يجوز به التضحية فيما يجتنب عن التضحية في وقت التضحية فيما يفعل بالاضحية
بعد الذبح في المقرقات **في وجوب الاضحية** اوجب على نفسه عشر ضحايا قبل لا يات منه الا انسان
وقل حرام الدين الظاهر انه حب الكهل نوي ان يضحي شاة له لم يجب بخلافه اذا اشترى بنية الاضحية
سرق ما اشترى فاشترى لغري مكانها ثم وجد الاول ضحي بها وان كان ضحي بالواحد منها جاز ومبست
له شاة فاجبها اضحية فرجع الواهب فيها فعلى الموقوف له اخري مكانها **ما يجوز به التضحية بالجوز**
اشترى شاة للتضحية وهي مبينة فصارت بحفاء في المبسوط انه لا يجوز وفي الطحاوي يجوز ولا يحرف الجوز
ومو مطبوع الاطباء وسوروس ضررها فان بقي اكثرها جاز **ما يجتنب عن التضحية** شاة بان يزر
اكثر فحاشا عن نسلها جاز عنها دعي قصا بالتضحية له فعلى النصارى نفس فهو عن الله مرضي
شاة قد اشترى فاستحق واجاز المستحق البيع احتسب عن التضحية اشترى شاة شاة فاسد ففجع
بها جاز ومبست له شاة فضحي بها ثم رجع الواهب تخرج عن التضحية عندهم قال الله عني ان اضحي
فضحي بدنه او بقرة جاز ضحي شاة نفسه عن غيره لم يحرف بامر او غيره ذبح اضحية غيره لغري في ايام

سمع

في ايام التضحية جاز ولم يفهم **في وقت التضحية** فانت الصلوة يوم العيد جازت التضحية بعد
الزوال من الغد قبل الصلوة علم الامام انه صلى بغير وضوء وقد ذبح الناس جازت ذبايحهم
بلدت وقعت فيها فترة ولم يبع وآل لصلى صلوة العيد ففصحوا بعد صلوة الجوز جاز وبني من عليه
التضحية او لم يبيع حتى ذهب الوقت سقطت عنه الا اذا عينها للتضحية عند الشراء او كانت
في ملكه فقال اضحي بها في يتصدق بعين الاضحية ولو ذبحها يتصدق بالتمم وقمة النقصان الامام فاعلى
العيد بشهارة الشهور وضحي الناس ثم يتبين انه يوم عرفة اجزائهم الصلوة والذبايح للضرورة **ما**
يفعل بالاضحية لا يحل ان يحرف صوف اضحية ولا ان يحلب لبنها وينفخ ضرعها بالماء البارد حتى تفتح
ولو جزة او حلب تصدق ولا يركب اضحية ولا يحل عليها وان فعل ونقصها تصدق بنقصانها وان
اجزأ المحل تصدق بالاجرة ويستحب ان يحلل بقرة الاضحية ويقلدها واذا ذبحها تصدق بقلدها
وجلاها ولو باع الاضحية جاز خلافا للبيهقي يوسف ويشترى بقمته لغري ويتصدق ما بين القميتين
ضحي عن الميت جاز ولا يلزمه التصديق بالكل اذا كان بامر ضحي شاة من فالحمد وان يكون التضحية
بها شري الاضحية بعشر من افضل من شري شاة بعشر من الشاة افضل من سبع البقر اذا استويا
في القمة واللحم وان كان سبع البقرة اكثر قيمة كان افضل الكلب افضل من النخلة ولزك النخلة
اكثر قيمة او حيا في افضل الانثى من المعز افضل من البقر اذا استويا قيمة والانثى من الابل البقر
افضل من الذكور اذا استويا في القمة شري الاضحية بعشرة لوي من ان يتصدق بالف التضحية
عن الميت افضل من ان يتصدق بالاضحية كلها عن الميت او صى بان يضحي عنه يقع على الشاة
ويكسر ذبح الشاة الحامل اذا كانت مشرفة على الولادة **كتاب البيه**
في ما يلزم المرتد ما يصير به الكافر مسلما او لا الفراه بيع الحربي ولد ما يلزم الزمة الفاظ
الكفر وهي انواع **ما يلزم المرتد وما يصير به الكافر مسلما او لا يصير** تصرفات المرتد بعد المحو
بدل الحب قبل القضاء بلحاظ يتوقف اجماعا انما الخلاف في تصرفاته قبل الحاق كسب الاسلام بوث
عنه وكسب بدوته في وسد عند الامام وعند الكسبان لورثته وعند شافعي الكسبان في لا تصرفاته
فعند يونس بن مرقا الكسبان وعند الامام ينفذ في كسب الاسلام ويتوقف في كسب الورقة المرأة اذا
ارتدت واليهما بالله ثم تعرفت ان كان تصرفا ينفذ من المسلم ينفذ من المرتد وان كان لا ينفذ من

لكن يصح من السجلات اليه من الملة كالنصارى واليهود والذين كفروا بالاسلام
المشايخ فيه محمود المرتد الوتر رجوع منه الى الاسلام غير اصل الكتاب الكفار كعبدة الاوثان وغيرهم
الا اذا قالوا لا اله الا الله يحكم باسلامهم بنظام قوله عم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
والله اعلم واظلم يقرؤا سؤالا بالسنة بسبب لكن جموع المسلمين اوصوا جماعة مع المسلمين حكم باسلامهم
واذا صلى وحده لا يحكم باسلامه وكذا النصارى اولى بهم يقرؤا سؤالا بجماعة مع المسلمين لا وحده وقوله
لا اله الا الله ممن لا نقولها دليل الاسلام وان لم يكن ذلك اسلاما كله وعلى هذا ان حمل اسم الكافر
ليقتله فلما زهقه يشهد ان لا اله الا الله فان كان ممن لا يقول فعله المسلم ان يكف عنه لانه سبغ فيه ما هو
دليل ايمانه وان جابه به الى الاحكام فهو حر مسلم ان كان يشهد قبل ان يقر المسلم ولما كان يشهد بعد ما قرأ
فوق يقر فان قال انما اروت بما قلت الدخول في اليهودية لا الاسلام او النفاق كيلا تقتل لم يلقفت
اليه لان الظاهر انه قصد الاجابة الى ما طلب منه المسلم والشهادة منه دليل الاسلام كصلوة الجماعة فان
امتنع بعد ذلك من الاسلام فهو مرتد ولو كان الكافر ممن يشهد ان لا اله الا الله والمسلم يحالها
لاباس لن يقتله المسلم وان يشهد انه ليس بالمسلم دليل الاسلام وان شهد مع التوحيد ان محمدا رسول الله فهو
ممن لا يقول فك هو دليل الاسلام فعليه ان يكف عنه وكذا لو قال حين رصده المسلم محمد رسول الله
او دخلت دين الاسلام او في دين محمد حتى لو ما يصلي عليه ويستغفر له لان ما ظهر منه فوق السبيل محمود
سبيل المسلمين يحكم باسلامه في حق الصلوة عليه ولا اليهود والنصارى لا يحكم باسلامهم وان يشهدوا
بالشهادتين حتى يبرأوا عن النصرانية واليهودية لانهم يقولون محمد رسول الله لا اله الا الله لا اله الا الله
فان شهد النصارى ويبرأ عن النصرانية لم يكن مسلما لاحتمال انه دخل في اليهودية لان الذي ذكره
قول اليهودية بعينه فاذا قال مع ذلك ودخل في الاسلام انقطع الاحتمال ولو قال انما لم يكن مسلما
بهذا لان كل فريق يدعي ذلك ومما استسلم المنفك للملحمة قال الخواري المجوسي في دارنا فان قال
منهم انما لم يصح مسلما لانهم يابون منه الصفة لانفسهم ويسبون بها اولادهم ولو كان من عبدة
الاوثان ممن لا يقول لا اله الا الله فلما رصقه المسلم يشهد ان محمدا رسول الله فهو مسلم لان نكر الامور
فبايها شهد كان ذلك دليل الاسلام وكذا لو قال انما لم يكن عبدة الاوثان لا يدعون له لانفسهم
وكذا لو قال انما على دين محمد وعلى الحنفية او على الاسلام وعن محمد في نصراني قال امنت بالله

ونحمد وبما جاء من عند الله وقبلت الاسلام وتركتم ديني انه يصير مسلما وعن الامام اذا قال اني
او يهودي اسلمت او انما لم يسأل عن مراف فان قال اروت ترك دين النصرانية او اليهودية والذين
في دين الاسلام يصير مسلما حتى لو رجع حل معه وان يبين غير ذلك لم يكن مسلما وان لم يسأل حتى صلى مع
المؤمنين كان مسلما وان ما قبل ان يسأل او يصلي فيسلم مسلم ونصراني او اوثان بشر ما شئت فقل
لنصراني انما يباع من مسلم وانت نصراني فقال انما لم قيل لا يصير مسلما حتى يقول انما لم مسلم مثلك وبني نصر
يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعن ابو زيار قيل لزمي اسلم فقال اسلمت فهو مسلم
لانه اجابه فيما خاطبه فيلزمه قوله سئل عن محتر عن ذمي شهدوا عليه انه صلى عند جماعة اتجعله
مسلم او نصر غلغلة ان رجوع لفرقة فقال نعم لا اذا قالوا صلى وحده فان قالوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا
فكذلك سواء قالوا كان زامما او غيره وان شهدوا انه كان يؤفك ويقوم جعلته مسلما سواء كان الاثر
في الحضر او السفر وان قالوا زامما يصلي سنة ولم يقولوا في الجماعة وقال صليت صلوة لا تسلم
حتى يقولوا صلى صلوتنا واستقبل قبلتنا وقيل اذا اذن في وقت الصلوة يصير مسلما وفي غير الوقت
لا ولن يصلي في الوقت بجماعة او وحده متوجها الى القبلة صامسا وان لم يتوجه لا فان صلى الجمعة معنا
فهو مسلم ولو بقي فطاف كما يطوف المسلمون فهو مسلم ولو تجرد التلبية لا وقع صتي في سهم لم بالقسمة
في دار الحرب او بيع منه في دار الحرب ثم مات الصبي في دار الحرب يصلي عليه لانه حكم باسلامه تبعاً
للمواري اسلم في دار الحرب ولم يعلم الشرايع ثم دخل دارنا او مات لا قضاء عليه ولو اسلم في دار
الاسلام ولم يعلم الشرايع يلزمه القضاء بحسبنا **الفصل** في النفي العام سواء يجب على كل من
يسمع ذلك الخبر وله الزاد والراحلة ويجب على من العدل ان يخرجوا الى قتال النفي بقائهم
الى النفي جمعوا الى امر الله **س** لا يخرج الولد بلا اذن ابويه في غير النفي العام ولما ان ينعاه اذا
دخل عليها مشقة ولا يخرج المديون الا باذن الطالب عالم ليس في البلد افقه منه ليس ان
يفر ولا يدخل عليهم من الضياع الجاهل في الشهر الحرام مباح ومي المحرم وفوا القدر وذو الحج
ورجب لاباس بضرب الطبول في الحرب لا يستحب رفع الصوت في الحرب الا اذا كان فيه منفعة
وتحرره يعني ان المبارز يبرز وادونه نشاطا **في بيع الحرب** **و** اذا باع الحر في ولد من مسلم
في دار الحرب عن الامام انه يجوز ولا يجبر على الرد وعن ابو يوسف انه يجبر على الرد اذا خاصم

الخزني اذا دخل دارا بامان مع ولد فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها **مسلم** دخل دار الحرب واشترى من احد ميم ابنه او اخاه فالصحيح انه لا يجوز البيع لكنهم اذا وافوا جواز هذا البيع ملكه بالقر لا بالشراء وان لم يدنوا ان يخرج معه طائعا لا يملكه وان لم يخرج مكره ملكه بالقر **مسلم** دخل دار الحرب بامان فوجد لقطه فعليه ان يعرفها ولو عقد الربوا مع ابي او سلم دخل معه للبحث لا يجوز **سائل**
اسل الذمة اذا ارادوا احدث البيع ولكن ليس في الامصار ينفون بالاجماع لآفة السواك مختلف المخرج قال شيخ بلخ ينفون وقال شيخ بخار لا قاله الرضوي ان كانت قرية غالبة عليها الذمة لا ينفون ولا ينفون ولا البيع القديمة في السواك لا يهدم على الروايات كلها والآفة الاحصار قيل يهدم وقيل لا وسئل في البلدان المفتوحة والآفة المصلحة فيترك في المواضع كلها قال محمد بن عيسى ان يترك في ارض العرب كنيته ولا بيع ولا بيت نار وفي الصحينة يترك في المواضع كلها في الروايات كلها ويمنع من احدثها في الاحصار وفي القرى في قولهم قال محمد ان احدثت كنيته او بيعته او بيت نار فله ان يبنو مثل بناء الاول لا زائلا وليس ان يتولوا من موضع الى موضع لغيره المصالح قوم من اهل الحرب على ارضهم وصاروا ذمة ويحصر حتى يقام فيها الحدود فانه يترك فيها من البيعة والكنيسة ما كانت يوم صالحوا فان احدث غيرهم يهدم ما كان في المصالح قال محمد ليس للصراحي ان يفرغ منزله في حصر المسلمين بالنار فوس ولا ان يجمع فيه منهم انما لان يهتك فيه ولا ان يخرجوا شيئا من صلبهم او غيرها خارجا من كنيستهم وقال ابو يوسف لا ينفون من لغزج الصليبيات في يوم عديم وينفون في بقية السنة لان على ذلك وقع الصلح الذي اذا اشترى دارا في المصالح ينفى ان يباع منه ولو اشترى بجبر على بيعه من سلم وقيل لا بجبر على البيع الا اذا كثر في بجبر الذي اذا بيعت الجزية على يد نائبه لا يقبل ما لم يات بنفسه ويقوم والقابض قاعد في اصح الروايات وفي رواية تقبل وفي رواية لا تقبل في كنفية ويقول او الجزية يا ذمي **مسلم** طلبوا ان ياخذوا من اسراهم واخذوا او يقطعوا بدله مشركا لم يلقوا الا ذلك اعطى المسلمين رضا عند الكفار والكفار عند المسلمين على انه لو غدر صاحبه يقتل الرمي فقد اشركوا وقتلوا من كان في ايديهم ما ينفى للامام ان يقتل الرمي الذي في يد اعداء سبيت من المشرك وجب على من المغرب ان يستنفذ قتل للاسير اسجد للملك الكافر والا قتلنا كذا لا افضل من الاسجد ولو قيل له اسجد سجدة التوبة لا افضل ان يادى بها رجل حرب من العدو والحق في مكان

فاصاب العدو وساله عن اصحابه لا ينبغي ان يعلم مواضع اصحابه وان قتل ارا والاسير ان يترقى كتابية في دار الحرب كره الا اذا خشي العنت وجعل يمكنه شراء الاسير فراء الاسير الجاسل افضل من شراء العالم قال واحد من المسلمين للكافر لا تخف او انت امن او لا يا سعي عليك او قال منس باليهان كان فهو امن وان لم يفهم الكافر قال امينونا على ابا ثنا فامتنوا عليهم ثبتت الامان في حق امتهامهم دخل دار الحرب بلا امان فقال المارجل منكم او قال جئت اقاتلكم لا باس ان يقتل من احب منهم وياخذ اموالهم خزني دخل دارا باحسان فقتل سلم عمدا او خطأ او بحسب اخي المسلم فبيعت بها اليهم او سرقة شيئا او ذني او قطع الطريق لم يكن نقضا للعهد ارا والخزني ان يبيع برذونا ذكرا او انثى او يشترى برذونا انثى ويدخل دار الحرب منع عن ذلك دخل كافر دار الاسلام بغير استئذان معه كتاب اهل الحرب فانه يصير احنا قوم من اهل الحرب فخرجوا اليها فقالوا انا اسلمنا في دار الحرب كانوا احنا امير الجند في القصة كرجل من الجند ثلثة دخلوا دار الحرب بغير امان وغنموا كانت لهم ولا يمن ولزم كانوا اربعة يحبس ويوضع في بيت المال الامام لو وضع الجند في الغنائم لخاصتهم له ذلك الامام اذا قال من اخذ شيئا فهو له دخل الامام تحت الاذن قال احمد العسكري ان قتلت ذلك الفارس فلك كذا وقدم لا شيء ولو قال ان قطعت رؤس اولئك القتل فلك كذا استحق او قطع المرتد يتناوب وتوبة ان يقول ثبتت ورجعت الي دين الاسلام وانا بريء من كل دين سوي الاسلام الحنفي المشكل لو ارتد لا يقتل ويجزى ويجزى على الاسلام ارتد وكران لا يفتح ولا تداد الصبي قتل يفتح الا انه لا يقتل من ارتد ثم اسلم ثم ارتد فانه يؤخذ بعقوبة الكفر الاول والثاني قال ابو البعث الجزي على من عرض اكثر السنة جارية بين بخراسي ونيطحي جاءت بولد فاعياه ثم كبر فعليه فخراج النبطي ونصف فخراج اسل بخراسي اطره الكتابي من العرب يقبل منه الجزية الذي افلا كان في اكثر السنة عنيا ثم افقر يؤخذ منه جزية الاعنياء مسلم اعنق عبد الذي يوضع عليه الجزية نصراني فخرج فخراج راسه سنتين ثم اسلم فانه يدور عليه فخراج سنة يدور على الجزية يكون اسفل ويد القابض على مصر الجزية والخراج واحد لا شيء لاهل الذمة من بيت المان وان كان فقيرا بعث طائفة على السلطان ان كان ذلك الظلم لا يمنع من الظلم وقالت الطائفة السلطان فلا ينبغي للناس ان يعنواهم ولا ان يعينوا السلطان وان لم يكن لاجل ذلك لكتهم قالوا الحق معنا وادعوا الولاية فللسلطان ان يقابلهم

وليس ان يعينوا الباغية التي تقابل لو اسرت او اسر العبد الذي يخدم مولاه ولا يقابل بحبس
ولا يقتل يجوز موادة اسد الحرب لئلا يبرق في امورهم ويرجعوا عن ذلك ولا ينبغي للامام ان
ياخذ على الموادة منهم شيئا فان اخذ رقة عليهم العادل لا يقتل فارحم محرم من من الغنا
لا دفعه عن نفسه ويجل له ان يقتل جانيه لئلا يترجل الباغى فيعمل غيره الغا ط الكفر عنى ان لم يكن
حرام الله الخ لا يكفر ولو عفى ان لم يكن الله فرض صوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر وكذا
لو قال من الطاعة جعلها الله عذابا علينا ان قال ذلك وظل عليه ان يقول لا طاعة
لغير الله است لا يكفر وكذا لو قال لو لم يرض الله تعالى من الطاعة كان خيرا لا يكفر هذا اذا
ولو عفى ان لم يحرم الله الزنى والظلم او قتل النفس بغير حق كقران الاطلاق فلا خروج عن الحكمة
والعدول ولو عفى بنى من الانبياء لئلا يكون نبيا ان اراد به لو لم يبعث نبيا كان خارجا عن الحكم
يكفر وان اراد به استخفافا او عذرا لم يكفر ولو قال انك فلا تسمع مني لو دى من يدوك ودمى ان اراد
به لم لو كان رسول الله لم او من به كفى كما لو قال لو اعرني الله بامر كذا لا افعل ولا او من به او قال لو
امرني الله بعشرة صلوات لا افعل او قال لو كانت القبلة من منة الجهة لم اصل يكفر في منة طاعة كل
من لم يجمع الاحتياط عليه انه ينجى بوجه وبه لا يفره من زعم ان المتوفيين ليست من القدر لا يكفر
من عاب النبي ع في شعر او قال شعر شعير يكفر من اراد قتله بعض الانبياء يكفر سئل الامام ع
يقول ان محمدا رسول الله الا انه حب ان شئت فقال من رجل لم يعرف الله كما لانه لو عرفها لا حب
ان يشتم محمدا عند اللام تشجره فقال احد ما لصاحبه يا ابن النازية وس جه خذاي زنا
نام بنده است وكان اسمه محمدا قيل لا يقع او نام ان اس على النبي فلا يكفر ما لم ينو نصراني اسلم
فما ابى بعد ذلك فقال ليتني لم اسلم في منة الوقت حتى ارت من يصير من ذلك لانه من عفى
الكفر كفى قال ابو جعفر في مريض قيل له صل قال والله لا اصل ابدا فلم يصل حتى مات ارمي
ولا تصلى عليه لانه مات كافرا قيل وجه ذلك انه قال على وجه الله وان ولا استخفاف ومن
لم يكتوب به لا اصلها اليوم ان اراد به رقا على الله كفى وان اراد به حكاية لا نوع قال لاهر زور
بنه وباسمان برو باخذاي جنك كن قيل لا يكفر وقيل يكفر كذا قوله لو باخذاي جنك كن والاصط
ان يجدو النكاح قال في خطابه حو اكر او خذاي بها نست ساسم قال ابو القاسم من اهل البيت

على الله ودعوى انه يغلب ربه وصا ومرتدا ان قاب والاضرب عقه ولو قال انك بلغا جبرست
فهذا اليسر ولا يكفر به وقيل لا يكفر في الاول ايضا لان المراد به التحويل لا التحقير قال اعطى ولا
اخذك يوم القيمة فقال توصل كما مائ اندراك انبوسى قال ابو بكر لا يكفر ولو قال من جهدي وجه
في حرو بود بدان جهان بكسر دند بود وقال الفصل طر ومنه باور الاخرة وكفر بربه وبانت امراته
قال الله حاكم بيني وبينك فقال الاخر خذاي حاكمي في شايه وقال ابو القاسم موحد رجل قال
لا احد المتخاض صبيح حكم خذاي صبيح است فقال من حكم خذاي جه دانم قال ابو القاسم من استخفاف
كما باور الله وانته كفى قال احد المتخاض عيسى تا بعلم روم فقال من علم جه دانم يكفر جاء احد المتخاض
مخطوط الفقهاء في خصمه وبما من عرض الناس فقال خصمه ليس كما افترأ او لا يعلم بهد اكان
عليه التعزير قال قصعه شريد خير من الله لا يكفر لانه يريد انها تفر من الله ولو قال خير من الله
استخفافا يكفر من قال لاهر ان الحما في است علمك يكفر فان اراد به علم الدين كفى قال اكر ما
دروغ مي كويهم خذاي دروغ مي كوي لا يكفر لانه اراد به ان الله لا يكذب **نوع اخر** مات غلام
فقال يارب تاخذ مني له واحد ولا تاخذ مني له عشرة وانا اجتهد في جمع العلم لا يكفر لانه لم يهف
الله بالظلم لان له الدنيا والاخرة اصبحت بولدها فقالت يارب مهن يكي داوي بان
بسندي لا يكفر اشتد عليه مرضه فقال ان شئت توفى حيا وان شئت كافرا يصير مرتدا
عن دينه كذا من ابني نصيبا متبوعة فقال اخذت مالي وولدي واخذت كذا وكذا فافعل
ايضا وحافظ بقى لم يفعل ما اشته من الافاظ فانه يكفر لان مثل هذا الكلام الطويل لا يكون الا
يكون الاعن قصد قال ياخذاي ما روزي من فراغ كن تا بر من جورمكن يكفر جاء امرأه
الي ابي نصر البوسني برقعته فيها رجل لامرأته في الغضب ان روي كنه تاراد وان بفاكه تدا
كشت وان خذاي كنه تدا افريد فتاغل فيها خمسة ايام وما افنى بالكفر **نوع آخر** قال لا خ
خوارزمي يوما ففقال مجيبا له مع ويرغم انه لم يعتقد المجوسية ان قال اردت به الجواب كفى
لم اعتقد الكفر يكفر علم ومجوسي في موضع فدعا رجل المجوسي وقال يا مجوسي فاجابه المسلم ان كان
في عمل واحد لذلك الداعي فتوهم المسلم انه يدعى لاجل ذلك العمل لم يأنه شي وان لم يكن في عمل
واحد يخاف عليه الكفر قال لامرأته يا كافرة فقالت انا كافرة فطلقني قال الفضلي بانته منه

وجبر على الرجوع بعد التوبة قال لها يا كافر فقلت لا بل انت لا يقع افرقه بينهما بجل لغير
ولد او عبده ضربا شديدا فقال له قابل انت لست تعلم فقال لا ان قال محمد كافر وان جري على
لسانه لا اجاب امراته بقوله صب اني لست تعلم لا يكفر وعن اصحابنا ان من قيل له لست تعلم
فقال لا يكفر لان قوله الناس ليس يعلم على حجة ان افعاله ليس بافعال المسلمين فقوله صب العدة
قال لامرته خاف الله وافتت فقالت مجيبة لا اخاف فان كان الزوج عاتبها على معصية ظاهرة
فاجابة بذلك كبرت فانه كان ما عاتبها عليه امر لا يخاف الله فيه لم يكفر الا ان يريد بذلك الاستخفاف
فتن من زوجها ارا وضرب انسان فقال له اخر لا تخاف الله فقال لعنه محمد انه لا يكفر لان
انه يقول التقوي فيما افعول وان رآه على معصية فقال لا تخاف الله فقال لا يكفر اطلق كلمة الكفر
عنه لكنه لم يعتقد الكفر بكفره الاصح اضر الكفر او سم به يكفر لانه مناف لواجب التعظيم ومن قال
لا اله الا الله ان يقول الا الله فلم يتكلم به لا يكفر لانه يعتقد على الايمان ومن قال ان كان غدا كذا
والا كذا قال ابو القاسم يكفر من ساعته ولو وقع في قلبه انه ليس بمؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كذبا
نوع آخر امرأة قالت لزوجها توسر خذاي واني فقال نعم يكفر وتبين منه امراته وعن
سوادين حكيم ان امراته بعثت اليه السحور على يدي خادعه فابطات الخادعة فالت في الرجوع
فانتمت المرأة قال الكلام بينهما الى لسانها انك تعلم الغيب فقال نعم فوضع قلبه شيئا
فكتب اليه محمد الحسن ناجا محمد ان جدك النكاح فانها كبرت وقيل سدا واقعه خلف باب
ومما حاصر ان تزوج امرأة بلا شهوة فقال خذاي او يبيعا جركوا كرم يكفر لانه يعتقد ان
رسول الله يعلم الغيب سئل الفضلي عن قوله عم من اتى كاسنا وصدقه فيها بقوله فقد كفر
بما انزل على محمد فقال الكاس من السحر ففصل له الذي يقول انا اعلم المسروق ما يدخل تحت
سدا الخبر قال نعم قيل فان قال انا اخبر عن اخبار الجن قال ولتر قال ملكا فهو ايضا ساحر كما
ومن صدقه كافر لانه غيب فلا يعلم الا الله ولا عليه قوله فلما خربت بيت الجن الآية السحر لا يتنا
في قول ابي حنيفة ومحمد خلا فالاي يوفى والزندني ستناب عندي يوفى ومحمد في الامام بيان
نوع كفر من لقن انسانا كلمة الكفر كفر الملقن وان كان على وجه اللعب والضحكة وكذا قال
ابن المبارك من امر امرأة بان تدعى حتى تبين من زوجها فهو كافر ومن افق به فهو كافر وان لم يكفر

طلب في الكفر

وان لم يكفر المأمور قال الضراني سلم اعرض عني الاسلام فقال اذ سب لي فلان العالم حتى يعرض
عليك قيل يكفر لانه رضي بكفره في بعض الاوقات وقال ابو جعفر لا يكفر اكرسى وادعاني بذكره وكوبه
خذاي جان وي بكافري يستاند مل يكون كفا سدا تنق على مسئلة لغوي وهي ان الرضا بالكفر
مل يكون كفا قال الفضلي لا وقال غيره يكون كفا وذكر محمد ان المسلم لو افضل حبسه في ثم الامير
حتى لا يندرج على كلمة الشهادة فقد اساء ولم يقل كفا وكذا اصح من قال لا يكون كفا بقوله تعاك
عن موسى عم واشد وعلى قلوبهم الاية **نوع آخر** من استحل الحرام لا يعلم انه حرام فقد كفر
قال يحتاج والحلال والحرام سواء قال ابو بكر الباخلي كل من استحل حرام الله تخاف عليه الكفر قيل له
جركو حلال بكروي فقال حرام بايم كرو حلال بكروم لا يكفر وهو عاصي قيل لا يكفر
استخفافه بالمعاصي كاستخفافه بالله قيل لا يعتبر مثل سدا وهذا اقل مرتبة الا يري ان يما
استخف بعض المسلمين وهم عبد الله فلا يكون بمنزلة الاستخفاف بالله استحلان الجماع حالة الجهن
كفر وفي حالة الاستبراء بدعة وضلال وقيل ان استحل متاولا ان النبي ليس بالتحريم اولى
النبي لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد النبي وكونه خفيلا لم يكره والاول اظهر عن ابي منصور
الما تردي من قال سلطان سدا الزمان عاكر كفا لانه لا شك في جوع والجور حرام معين فمن
جعله حلالا وعدلا يكفر **نوع آخر** اذا قال الله يعلم انه لم افعله كذا وهو يعلم انه فعله او هو
مخوسى ان فعله كذا وهو يعلم انه قد فعله قال بعض المتأخرين يكفر لانه وصف الله بالجهل وقال
بعضهم لا يكفر لان الرجل انما يقول سدا جاسلا بما يقول الا ان يتعد القول به وهو عالم قال
كان الله يعلم ان فعلت كذا فانه غير عالم وقد كان فعل ذلك يكفر قال ابو الليث سدا لو كان
اختيارا منه لا اذا حلف على ذلك لا عرافه فهو عاص لا يكفر صلى مع الامام جماعة بغير طهارة
عمدا او في غير القبلة عمدا بكفر واختار حرام الدين انه يكفر في الصلوة بغير طهارة عمدا او في غير
القبلة لا وقيل انما يكفر بالصلوة بغير طهارة اذا فعل ذلك استخفافا فانه ذكر في جميع
في مسئلة التسه بالصلوة ان الصلوة بغير طهارة معصية ولم يقل قال ابو العباس الله سبحانه
كفنت دروغت ان فعل كذا فهو عاصي وقد مرت في الايمان قال ان كنت فعلت كذا فهو كافر
وقد كان فعل وهو يعلم فلك يكفر في قوله كذا العلماء وبين منه امراته وقد قيل اذا حلف

على الاستقبال فقال ان فعلت فهو يهودي او نصراني انك تكفر بهذا اليمين وليس هذا مدحنا ولا
اذا حلف به على شيء قد كان وسويعلم انه قد كان فانه يكفر في الاصح قال ان كنت قلت فلانا امر فبؤر
من الله وسويعلم انه كاذب اختلف المشايخ في كفره قال صدر الشهيد المختار الفتوي في جنس مدح
المسايل ما اختلف السرخسي انه ينظر ان كان الحالف يعتقد ان مثل هذا اليمين كاذب كفر والا فلا وكذا
في قوله الله يعلم ان فعلت وسوكا ذب قال علي الداراني اخاف على من قال بحبوة وحياتك ولا شيء
الكفر ولولا ان العامة يقولون ولا يعلمونه لقلت انه شرك قال ابن مسعود انه لا احلف بالله كاذبا احب
الي من احلف بغير الله صاوقا **نوع آخر** قال اخراي بار خذاي من قال الفضلي اذا فمعي اللفظ
وقصدها ذلك المعنى كفر وان لم يعرف معناه رجوت ان لا يكفر ولا شك انه باثم ومعنى بار خذاي خذاي
بذلك وقيل في قوله بار خذاي من لا يكفر ولو قال خذاي من يكفر ومن الحق كاف التصغير في اخر اسم عبد
العزيز وعبد الغفار وعبد الحنان ونحو ذلك ان قال ذلك عبد يكفر وان كان لا يدري ما يقول ولا قصد
لم يحكم بالكفر ومن سمع ذلك منه حكم عليه ان يعلم **نوع آخر** سئل الفضلي عن رجل يذبح في وجه انثى
شيئا وقت الحنفية والاشبه ذلك قالوا يكفر الذابح والمذبح مية لقوله تعالى واهل غير الله قال السمعاني
ان اسديكي اسد الكرامة ولا يكفر لانا لاننى النمن بالمؤمن انه يقترب الى الاوتى بهذا الفجر اشترى يوم
النير وزيثا لم يكن شتره قيل اراد به تعظيم النير وزكا يعظم المشركون نجس وان اراد به الاكل والشرب
والنفقة لم يكفر اسدي يوم النير وزاى فان شيئا ولم يرد به تعظيم سدا اليوم كثر جري على اعتاد
بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي ان لا يفعل ذلك في سدا اليوم خاصة وينعله قبل او بعده وعن لا حقيق
ان رجلا لعبد الله خمسين سنة فاسدي يوم النير وزاى الى بعض المشركين بيضه مريد به تعظيم فلك اليوم
فقد كفر بالله تعالى واجبط عليه خمسين سنة لا باس ما جاء به دعوة اسل الذمة اذ لم يكن فيه تعظيم شعارهم
المخصوصة به سئل عمن وضع تلنسوة المجوس قال لا يكفر وقيل ان قصده الشبه بكفر سئل ابو حنيفة
عمن لا عيد المشركين وقد ترك في ذلك صلوة او صلاتين قال ان كان اراد تعظيمهم كفر وليس على قضاء
الصلوة ولو كان ذلك للنسك لم يكفر وقضى ما ترك من الصلوة وعن عبد الله بن المبارك عن الامام فمن
عليه صيام شهرين متتابعين فارتد عن الاسلام ثم تاب سقط عنه القضاء وفي مختلف النهج في العلم
المرتد لا يلزمه قضاء العبادات **س** نظر الى فتوي فقال چه باور نامه فتوي او ردي فقد كفر ان اراد به

بالشرعة قال بت لا سجد كنم وماوي اشق نكتم لا يكفر لانه يراو به البتة قال فاسق بياست مسلمان
ببيت مشر به مجلس الفسق يكفر في خون كفت شاد بارك انك بشاوي ماشاوست افق ابو بكر الحارثي انه
يكفر امرأة قالت لعنت برهم شوي دانشمند بارك كفت لو قال قل هو الله احدل توسست بارك كفت
يكفر قال هسله خورك خذاي كفت است ففعلوا يكفر ان اراد به الاستهزاء قال انا مؤمن ان شاء الله ان
لم يول يكفر لو قال اي بار خذاي ابن ظلم مبيد يكفر ان اعتقد ان الله يرضى بالظلم مخرج من يؤذون فقال
كذب يكفر قيل لا يخفى الله فقال لانه حالة الغضب يكفر قال سلطان ظالم انه عاقل قال ابو منصور
يكفر وقال السيد الامام ابو القاسم لا يكفر لانه عدل في شيء قال اي شيكباي خداوند نبينى ان لا يكفر لانه
الصبور ولو قال بخذاي وبخاك هاي فلان كه جنين كار كه است يكفر قال اگر مرا خذاي هست و سدا
تو خواهم الاصح انه لانه لا يكفر قال من باري حلمانم فقال لا فخر لعنت تو بارك و مسلمانم تو يكفر قال رجل اسمه
محمد لعنت بر تو بارك و مرچه خذاي را بدین نام بنده است لا يكفر قال اگر بر سلطان و پيغمبران كو اي
تراسم نيست استوار ندارم يكفر قال كافر لوفد به از ماو يؤذون لا يكفر لانه يراو به الاستهزاء وقيل
لا رجاء اي كافر فقال اگر مخجين من ماو صحبت ندارم يكفر وقيل لا قيل لرجل صفي فقال
تو چندين كاه نماز كوي او قال چندين نماز كام كردم چه به سر اورم كفر قيل له كافر شدي فقال كافر
شد كبر يكفر ولو قال ماستي بدهان مرد اندر منه ان اراد به الاستهزاء بالقرآن يكفر لو قال احواف
اي من الله فانه يستتاب ويجز ذلكا حه ان تاب قال الواعظ لمن يرد الاسلام باس بافلان روزه
مجلس من اندر اسلام اري افتوا انه يكفر قال كنت مجوسيا الآن اسلمت على سبيل التمسيل ولم اعتقد
ذلك حكم بكفره قال سر چه مسلمانم كروم بكافران و ازم كني اين كار كنم ففعل لا يكفر قال بك حد كاه نماز
مكن با حلاوت نمازي بنى كفر ان اراد به الاستهزاء قال فعل دانشمندان مناست وفعل كافران
كفر ولو قال ذلك الامام معين لا يكفر قال في حالة الفجر مرا خذاي خطا فريد است چون ان نروا يا
حرايج نيست لا يكفر قال اگر پيغامبر مرا مردك كويد فو يكذرم لا يكفر ولو قال اين كار خذاي را
افتادست قيل بخاف ان يكفر الصحيح ان الرضا بالكفر لا عدله مستقيما الكفر لا يكون كفر قال الله واشد
على قلوبهم الآية جلس في مجلس الشراب على مكان مرتفع وذكر مضاحك استهزاء بالواعظ فضحوا كفر
وكفر وا قال ازين من كلاه مغان بر سر نهك كفر قال لا خربني ان يسود سجود لله وسجود لي لا يكفر

لانه المراد منه الشكر والخلة لا التحقق ولو تزوج نزار النضاري او ربط العسل كغيره ولو علق الباردة
 على وسطه لا ولو لبس السراغوخ قيل لا يكفر وقيل يكفر ان اراد به التسمية بهم كمن لبس ثيابها وقلبه
 مطمئن بالايمان لا يكون عند الله مؤمنا ينبغي للعالم ان لا يبادر بتكفير اصل الاسلام مع انه يقضي
 بصحة الاسلام بحسب ضلال السيوف يمنع الذي من زنا راسم يجب ان يكون على وورم علامة
 يتميز بها عن دور المسلمين ومن كانت يد من نسائهم يؤمر بان يترك علامة فوق الملاء وكذلك
 يؤمر بان يترك العلامة في الحامات من الجلاجل وغير ذلك ولا يترك ان يكونوا الا عند الضرورة خصوصا
 في اسواق المسلمين ومجامعهم واذا جاءت الضرورة فليتركوا في مجامع المسلمين عند اسل الذمة لا يواحد
 بالكتيكة والارب يصير دار الاسلام باظهار احكام الاسلام فيها جدي نزل في قرية في بيت رجل
 ورب البيت كاره فان كانوا في الغزو فلا بأس بحزبي او ذمي طلب تعلم القرآن والنقعة للباس ان
 يعلم دار العلم **كتاب الفرائض** واكثر ما يلهي الولاء

في العصبية في اصحاب الفرائض في ذوي الارحام في الحرمان والتخارج **سائل وللاء العتقة**
 واخرها وللاء الموالاة **سائل العصبية** واصحاب الفرائض ترك بنتا وابن ابن فاعمال بينهما نصفان
 وانما لا تميز البنت عصبته بابن الابن وان سفل منها لانه الاعلى انما يصير عصبته بالاسفل اذا لم تصل
 اليه فريضة وسما وصلت بنت ابن وابن ابن ابن فاعمال نصفان اولاد الابن الذكر والانثى
 يسقطون بالابن ترك بنتا واختا وابن ابن فالنصف للبنت والباقي لابن الابن ترك بنتا واختا
 لاب وام واختا واختا لاب فللبنت النصف والباقي للاخت لاب وام **سائل ذوي الارحام**
 في اولاد البنت يزج بكونه ولد الوارث وفي الاجداد الفاسدة لا يزج بكونه جدليا الى الميت
 بوارث بيانه اذ تركه ابا ام واب ام اب ام يقسم اثلاثا وقربة الام لهم الاتقان ثبت
 بالجملة ثم الترجيح في الجملة محسب باسبابه ولو اجتمع قربة الاب وقربة الام يزج بالقرب
 بالاجماع حتى ان العمة اولى من بنت الخال للقراب وفي حق الترجيح بالقرب جعل قربة الاب
 وقربة الام واحدا لانه الترجيح بذوي قرابتين ان كانا من جنسين مختلفين لا يزج في ظاهر
 الرواية وبه نفى وعن ابي يوسف انه يزج عندنا والجهة وعندنا اختلاف في رواية حتى لو تركه
 بنت عم ونسب خال بنت العم اولى وفي ظاهر الرواية ولد الوارث اولى احدث الجملة او اختلفت

نساء لاب اب الام الاعمام لا للمعمان
 مطلقا طبقا واحدة مع الاضواء والحق
 حتى اذ ثبت م

وعليه الاعمال **سائل الحرمان** والتخارج العادل مباشرة بغير حق حرم والمسيب اذا حرم الميائس
 جعل العادل الميت وان كان حيا حقيقته ينظر ان ميراث الميت لو كان العادل حيا حقيقته لم يكن له
 ورثة الميت كذا سائل **التخارج** انما يصح اذا لم يكن في الزكاة دين او على الزكاة دين لا اذا كان لا يصح
 ثم في الموضوع الذي يصح يقسم الباقية بينهم على سهامهم التي ظهرت لطلب التخارج لا ان يجعل سدا للتخارج
 كان لم يكن سانه احوالة ونسب واخ لاب وام اصلها من ثمانية فاذا اخرجت المرأة نفسها بغيرها
 على ما كان لها قبل التخارج وهي سبعة **سائل وللاء العتقة** معتق تزوج معتقة فولد الولد لمعتق
 الاب ولو تزوج المعتق بامه انسان فولدت فاعتق حولي الالة الولد فولد الولد وان علق
 محلا اصل بان كانت امه حرة اصلية او عارضية يجوز ان ثبت عليه وللاء اما الولاء لقوم الاب ام
 لقوم الام ان كان الاب حر الاصل لا وللاء لقوم الاب وكذا اذا كانت الام حرة الاصل لا وللاء لقوم
 الام لان حر الاصل لم يجر عليه عتق فلا يثبت الولاء وان ثبت الولاء من الجانيين بان كانا معتقين
 يصير الولد لقوم الاب بالاجماع فان كانت الام معتقة والا جدي وميت فالولد الذي خلق حر الاصل
 مولي لقوم الام حتى تدر منه معتق الام وعصبته معتقة وان كان الاب حر الاصل فعلى وجهين ان كان
 عتقا لا وللاء لقوم الام بالاجماع حتى لا تدر منه معتق الام ولا عصبته معتقة ولا في جانب الاجماع
 لانه لم يجر عليه عتق لكونه اذا كان الاب حر اقرت عصبته معتقة وورثته من ذوي الارحام من هذا الولد
 كما في سائر الاجراء وان كان المجتبا لا وللاء في جانب الاب بالاجماع لانه لم يجر عليه عتق ومن ثبت الولاء
 في جانب الام حتى تدر منه معتق الام وعصبته قال ابو حنيفة ومحمد ثبت وقال ابو يوسف لا وان لم يثبت
 الولاء في جانب الاب كما في الغزي بالاجماع فالحاصل ان قوم الاب انما تدر منه باعتبار ثبوت الولاء لهم
 ولزكان الاب من اصل الولاء والا تدرت قوم الام فان كان الاب حر الاصل ان كان عتقا لا يدرت
 الام بالاجماع لانه لا وللاء لقوم الام وان لم يكن لقوم الاب ولا وللاء كان الاب غير عتق قال ابو حنيفة ومحمد
 تدرت حنيفة الام وقال ابو يوسف لا المعتق اذا لم يكن عصبته يدرت منه اقرب عصبته المعتق حتى لو تركه
 ابن المعتق واباه فالارث للابن وعند ابي يوسف السدر للاب والباقي للابن وذو ارحام المعتق لا
 يرثون من المعتق انما يدرت عصبته المعتق اما عصبته المعتق اذا لم يكن عصبته المعتق لا يدرت
 المعتق مثله احوالة اعتقت ثم ماتت عن ابن وزوج ثم مات المعتق فالميراث لابنها فولدت الابن

وترك الأب الذي تزوج المعتقة ثم مات المعتق عبدا واعتق المعتق الثاني عبدا ثم مات المعتق الآخر وترك عصبة المعتق الأول لا غير ميراث عنه وإن كان من ذل في صورة عصبة عصبة معتقة لأن المعتق الأول حر ولا ميراث الميت فصا حوي له ثم تركت عصبة المعتق الأول لقيام مقام موثقه أو عياله ميت وأقام كل واحد منهما البينة أنه اعتقه يقضي بالولاء والميراث بينهما **في ولاء المولات** مات الأعلى وترك ابنا ثم مات الأسفل وترك ابن الأعلى لا غير وجب أن يرث منه **س** اشبه ولد المملوك من ولد النصراني عند النظر فكبر انهما مسلمان ولا يرثان من أبيهما إلا أن يصرطحا فلها أن يباخر الميراث بينهما قبض أحد الورثة التركة ولأدين على الميت فصاعقت ضمن الآخر من الآفا كانت التركة في زوج يخاف عليها **حكم الخنثى** في الصلوة حكم المرأة في العقود والتماراة مع الرجل ويبيح فيه ولا يلبس الحرير ولو قبله رجل ثبت حرمة المصاهرة ولو تزوج حنتى من حنتى وهما مشركان يتوفى في النكاح فإن ماتا قبل التبيين لم يتوارثا ولو قال كل عبده فهو حر أو كل امتي فهي حرة وله حنتى مشكل لم يعتق ولا يقبل قوله أنا فكر أو انتى ولو قال كلا القولين يعتق ولو ارتد الحنتى لا يقتل ولو حضر القتال لا يعطى له سهم لكن يوضع له شيء كالنساء ولو أسلم فقتل لا يدخل في قسامة ولا يؤخذ منه الجزية ولو أصبح الحنتى إلى خنثاه وقبيل حده الشهوة لا تحسنه اجبوت ولا اجنبية لكن بشرى له جارية خنثاه من ماله وإن لم يكن له مال فمن ماله بيت المال فتحسنه ثم يباع أو تزوج امرأة خاتمة تحسنه وإن لم يبلغ حد الرجال الشهوة تحسنه الرجال والنساء ولا حد على فاقة ولا يقطع يد الرجل بيده ولو شهد شهود على حنتى أنه غلام ومشهد آخر أن أنه جارية والمطلوب بعير أو قصي بانه غلام ولزكان للدرعي حمل قضى بانها جارية **كتاب الحظر والاباحة** فيما يرجع إلى الفروج المخلوع بالاجنبية مكر ومته ولزكانت معها أخرى كراهة التحريم لا بأس بدخول الخصيان على النساء ما لم يبلغ حد العلم وفلك خمسة عشر سنة لأنه لا يجتمع في ذلك المحبوب إذا جفت ماؤه قد رخص بعض مشايخنا اضطلاع مع النساء لوقوع الاصل عن الفتنة والاصح أنه لا يترك وكذا المختنث الذي في اعضائه لين وفي لسانه تكلم بأصل الخلقة ولا يشتمى النساء ولا يكون مختنثا في الروي من الاعمال رخص بعض المشايخ في تركه مثله مع الفسوان والاصح أنه لا يصح كل ولا المختنث الذي هو مختنث في روي الاعمال فهو كغيره من الرجال بل من جملة الفاق بلغ من

مطل

من النساء العبد يدخل على مولاه بغير اذنها بالاجماع ومعرفة النظر اليها كالا جنب حتى ينظر إلى وجهها وكيفيةها ولا ينظر إلى زينتها الباطنة وقال مالك وموافقا لث في حبل له من بدته ما يحل للمحرم واجمعوا أنه لا يسافر بها يكن للمرأة أن يسافر ثلثة أيام بلا محرم ولا يكن للامة وأم الولد وسن في الابتلاء أما الآن يكن لهما ايضا شهد عند المرأة عدلان أن الزوج طلقها ثلاثا لا يسعها المقام معه لكن لا يزوج باخر غابت المرأة فاحضر انسان انها ارتدت يباح للزوج أن يتزوج اربعاً سواها ان كان المختبر ثمة حيا كان او عبدا او محمدا فزوف قال ابو يوسف سالت الامام عن الرجل يمس امرأة ومضى فوج الزوج كي يتحرك هل تربي بذلك باساقا لاوانجوع ان يعظم الاجر لها لا النظر في العورة الغليظة فالاولى لغير الفعل ختان النساء مكره لانه يريد في الذلة وختان الرجل سنة حتى غلام فان قطع أكثر من النصف فهو ختان ولا فلا يجوز الحقة لرفع الهزال لان آخره الدق ويجوز النظر لإفراج الرجل للمقنة واعضاء الحرة عورة ما خلا الوجه والكفين والقدمين وفي الامة العورة الظهر والبطن والفخذ والفرج دون الصدر والساق وشعر راسها وجد الرجل مع امراته او جارية رجلان يعلمها في بيها له ان يقتله ولزكانت مع امراته او محرم له ومضى طاعة على كقتل الرجل والمرأة جميعا وكذا اذا عرض الرجل في الصحراء يريد اخذ ماله ان كان له عشرة دراهم وأكثر فليقتله وإن كان أقل من عشرة يقتله ولا يقتله يكن مد الرجل إلى القبلة في اليوم وغيره متعذرا اذا كانوا جماعة فارتادوا جميعا المسان مع واحد يكن لقوله عم اذا كان القوم ثلثة فلا يباح اثنان دون الثالث فان ذلك يضر ويجوز الكذب في ثلثة مواضع في الصلح بين اثنين وفي الحرب ومع احدهما احتران على الوحشة والخضومة اذا سجد للسلطان للتحية لا يكفر فانه ذكر في السير الكبير اذا قيل المجرد للملك والآ لاقتلتك الافضل ان لا يسجد وان سجد للتحية فالافضل ان يسجد اعلم ان السجدة للتحية وبنيته ليس بكفر اذا كان خائفا يكن سجد لاله او في الذهب والفضة للرجال والنساء جميعا ولا للتمثيل فلا يكن ولا باس بان يكون في بيت الرجل اولي من الذمب للتعجل لا شرمها لا باس بتركه الحرير للرجل عند الامام خلافا لما استترض اذا اسدي إلى المقرض لا باس بالقول لانه منفعة مشروطة في القرض ولا باس بمثلته لكن التوسع عنه افضل اذا علم انه اسدي لاجل الدين

مواضع

فان علم انه اسدي لا لاجل الدين لا يتويع والسبب الظاهر ان مقام العلم ان يكون بينهما
قبل القرع سبب الصداقة او القرابة او غير ذلك او كان المدي صروفا بالجو فان لم يكن
شي من ذلك كان مشكلا فيتويع ما لم ينص انه اسدي لا لاجل الدين وجادة ماتت وحده
من بطنها بيضة يجوز اكلها عندنا سواء اشتد قشرها او لا ارسل الملك حرام ولا التحليل
فيه من الوعيد ما لا يسمع هذا الموضع **س في المسائل الاعتقادية** وصف الله تعالى باليد
بالعربية والفارسية يجوز وبالعين بالفارسية لا يجوز لا ينبغي ان يقال بجهل بالتوفيق كما
لان التوفيق انما يقال استطاعت بالفعل على است لا ينبغي ان يقال خذاي باسد
ويصح خبرنا سد لان فيه قولا بفناء الجنة والنار وانما لا يفنيان عند رسالة الرسول
لا يبطل بموته العدالة في الامانة والامانة والقضاء شرط الاولوية لشرط الصحة العلم
افضل عندنا خلافا للمعتزلة سوال منك ونكير للانبيا قيل هذه العباد يكون على ما اذركم
اسلمكم لا ينبغي ان يقال القاصح عن التوحيد لكن يقال له اليس الدين ملكا يستحق ان يعلم
الرجل من الطب قد ما يمنع عما يفتر بدينه قراة الاشعار ان لم يكن فيها ذكر الفسق والاعلام لم
لم يكن لا ينبغي للشيخ الجاهل ان يتقدم على ائمة العالم في المشي للجلوس والاطعام اذا اراد
قراة القرآن يتعوز واذا اراد التسمية لا تعلم ما ولد قد الحاجة من القرآن افضل من صلوة
التطوع وتعلم الفقه افضل من ذلك قراة القرآن في الحمام ان لم يرفع صوته لم يكن ولا لباس
بالسبح والتهليل رافعا صوته اذا سمع النداء يسكن عن القراة رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل
يقرا القرآن جاسرا ولا يمكنه ان يسمع القرآن فالا ثم على القاري قراة القرآن عند القبور لم يكن
عند حجره وبه يفتي اذا صار المصحف خلفا ينبغي ان يلف في خرقة طائفة ويدفون في مكان
طاهر او يحرق الآيات اذا قرأت بقراتين وكل قراة تفسير آخر فهي منزلة آيات في قوله
ولا تقر بوجوه حتى تظهر ينبغي للقاري ان يختم في كل اربعين وقال ابو الليث ينبغي ان
يكون في كل سنة ختمتان يستحب ان يكون ختم في الصيف في اول النهار وفي الشتاء
في اول الليل قراة قل هو الله احد عقيب الختم ثلث حركات الخمسة اكثر المتابع لجبة نقصا
وكل قراة في بعض يكن ان يكون قبله الى متوضي او مخرج او حمام ودخول المسجد متغلا فأكروه

لقوله تعالى فاطلع فاعلمك لابس الحديث ان يدخل المسجد في اصبح القليل عقد النكاح في المسجد لا يكره
بل يستحب مسجد ضاق على الناس ويجنبه الرض لرجل يؤخذ ارضه بالقيمة كمرها تطيب المسجد
بطيخ بن ماء يحن يكره وجعل السرفين فيه للضرورة لا يكره المسجد ويحن طيفا فان كان لغز
لم يكن ويكره غرس الشجرة في المسجد الا اذا كان فاعلم يكره مسح الرجل على اسطوانة المسجد وان كان فيه
تراب يجمع او حصى محترق لا لباس بالمسح لا ينبغي ان يتصدق في المسجد للجامع لكنه يتصدق قبل الدخول
او بعد ان يكون النوم والاكل فيه لغير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف فيدخل ويذكر الله
بقدر ما نوي ثم يفعل ما شاء يكن كتابة العلم والقران في المسجد باهرا على سائر المصلين بعض ما ينبغي
في المسجد من الخشيش ليس عليه ان يرد ان لم يتعمد الجلوس في المسجد ثلثة ايام للمصيبة يكن وفي غير
المسجد جاءت الرخصة ثلثة ايام والا حن تركه رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكره ومنع
الصوفية من رفع الصوت وتخزين الثياب يكن ان يقال في دعاء نحو فلان او نحو رسلك ونبينا نكر
كذا ذكره في تجريد في الفصل الكر بانه وجاء في الآثار ما دل على الجواز ان يتجلى دعاء الكافر وقيل ان الفضل
الدبوسي والشيخ الامام ابو القاسم الحكيم وبه يفتي قال له يهودي احال الله بقالك رجاء ان يسلم اوليوي
الجرة عن صفار لا لباس به الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان على الرسم المعروف برفعة ويكره لكن
لا يقال للمعوم لا لا يفهمون مسح الوجه بعد الدعاء لا لباس به اذا كتبت المرأة بعبتها زوجها لا يكن ان يسلم
على الواحد بل فقط الجماعة لان المؤمن لا يكون وحده سلم عليه وهو يقرأ بحج عليه رقة ووقوع السلام
ولم يسمع لم يسقط العوض فان كان المردوف عليه اتم برفقة برفقة تسلم بل لا يجب رقة ودخل المسجد
وبعضهم ليس في الصلوة يسلم ولو ترك السلام لا يكون ناكرا لكنه يكن السلام على الشابة تشميد العاطنة
العجوز يجوز وللثابتة تسلم في نفسه تشمت العاطن واجب ان حمد العاطن تسلمته الى ثلث مرات
فبعد ذلك مومن مخير يكن الابتداء بالسلام على اصل الرقة بغير ضرورة ولا لباس بالرق ولا يكره قوله
وعليك من على قوم ومعهم في معصية يتعلم عليهم على قصد ان يسلمهم عما هم فيه لا يسلم في الحمام يسلم القام على
القاعد والركب على الماشي والصغير على الكبير قبل اجر السلام اكثر وقيل اجر ود السلام اكثر لانه في رقة
لا يسمى من ولد ميتا عند الامام خلافا لمحمد من كان اسمه محتمل يجوز ان يكتب بابه القسم وقوله عم سوا
باسم ولا يلقوا بكنيتي منسوخ لان عليا له كني ابنه محمد الحنفية ابا القسم يكن ان يدعو الرجل

اباه او المرأة زوجها باسمه يكن الكلام في المسجد وخلف الجنان وفي الخلاء وفي الجماع اراد دخول الارض
يستأذنه اولا ثم يسلم لاباس بالسؤال عن الاخبار المحذرة والاخبار عنها لان فيه مصلحة قال آخر كم اكلت
من ترمي فقال عشرة وقد كان اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذبا لاباس بالزواج الا ان يتكلم بكلام ياتم
فيه او يقصد ان يفكر القوم وعن الامام انه كان كثير المزاج ينبغي ان يكون قوله الرجل لينا منبس طامع البتر
والفاجر والسني والمبتدع من غير مداعنة ومن غير ان يتكلم بما يظن انه يرضى به لهذه الباس بهايات
اليهودي والنصراني رجل مريض في دبر مفضولة لا يحار فيها عظام اليهود لها حرمة ولا يحار ارض جعلت
مقبرة للمسلمين بعد ان كانت فيها قبور المشركين في الحاسية ان لم يبق اثار المشركين فيها لاباس به
وان بقي من عظامهم وغير ذلك لم يرفع وتخذ مسجدا بطيخ القبور قيل مكره وفي النجاسة لا رجل
حفر قبره غير ملكه يدفن فيه الميت فدفن غيره لا ينشئ كنيسة في قبره لوفد الميت في ارض
غيره فلما اندلج في نكيطه بالاجراج اوزع الارض فوقه يكن ثمن الموت لعنبت اوضيوع عيش
يختلف ما اذني لتغير لانه فحاذه الوقوع في المعاصي لخراج الشموع الي رؤس القبور في الليالي بدرعة
حامل مات ودفنت ثم سنت في المنام انما قالت ولدت وكان الوليد يتركه في بطنها لا ينشئ القبر
وحي الي تحمل سهاك على امراة ومويعلم انه لو نظر اليها استهاك لا يجب وكذا حكم الغلام الصبيح الوجه
عمر الاعضاء في الحمام مكره الا عن صرونة لاباس لي يغمر الامة الا ضبيعة الرجل فوق النساء اذا لم كن
فيه رملها غير حل للاخبار والا فلا كذا الوراي على ثوبه نجاسة فوقه سعة من عدم اخبار لها
اذا وقع في قلبه انه لا يلتفت للكلام لا ان لم يخضو لاباس في معاملة ذمي مما لا يد للمعتد الي اصل الوطن
الا ظهر والا ياس فيه الي خوف الفقنة لاباس ب دخول الحمام للسنة بغير ر وبدونه حرام لو كثف ازداد
في الحمام في الموضع المعد لذلك ليغسل وبعض لاباس به وطي الجارية المشرك شراء فا سدا مكره للعوام
لا يجل وطي الفضاة ويكن ان يطاء امراة او امنة وامراة الا خري او امنة الا خري برايها ودخل الحمام
بالغدة ليس من المروءة لانه فيه ابدا ما يستج اخفا وسو الجماع يكن بيع الغلام الامروء ممن عرف
باللواطه رجل اشترى عبد المجوسية فابي ان يسلم وقال ان يعتني من علم قتلت نفسه جاز ان
يبيعه من مجوسية رجل يبيع ويشترى في الطريق فانه لم يكن في قوة ضرب الباس لاباس بان يتري منه
لاباس بان يختلف الرجل الي دار الحرب للمتجات مالم يحمل اليهم سلاحا او كراغا اشترى ما يتسارع اليه

وجبه

الفساد وغاب فحاف البائع ان يفسد ببيع من غيره ويحل ذلك منه مرض الرجل فاشترى له ابنة او ولد
بغير اسم ما يحتاج اليه المريد جاز حشيش المسير افا بي واستغنى الناس عنه قبل لاصل المسير ان
يبيعون وكذا الجنان والمختار انه ليس لهم ذلك الا باع القاضى ويكن تلقى الركبان في بلد بغير اسمها
لا يسعر الا اذا كان ارباب الطعام يتكلمون ويتحدثون عن القيمة تعديا فاحشا في لاباس به فتنون
من اسد الشراء والبصر فاذا فعله وباع رجل ثمن فوق ما اجاز الوالي جاز البيع ولوباع كما سعه الوالي
حل للمشترى الاكل راي شيئا في يد رجل لا يملك مثله مثل فلك الشيء فالا فضل ان لا يشترى فلك منه
الصبي العاقل لانه بقالا ونحوه اشترى منه شيئا واخره ان امد امره بذلك ان طلب الصباون ونحو
ذلك لاباس ببيع منه وان طلب الزبيب ونحوه لا ينبغي ان يبيعه اذا كان لرجل كلب عقور وامتنع
عن قتل يرفع الي القاضى يا من يقتل قتل الجرا وحلال ويكن حرقها وكذا احراق القمم والعقرب
لاباس باصراق حطب فيها النمل الهرق المودية لا ينبغي ان يفرب ويترك اذا نها لكنها ينزع بكي
حاذ خصاء الهرق لاباس وتحرم خصاء بني آدم القاء القلة مباح لكنه يسمى الا دب لاباس
بشعب اذا الصبي لاباس يقطع العضو اذا وقعت فيه الا كله عدلان شبه عند رجل ان مذا قتل بانه
لم يبعه قتله مالم يقنع القاضى بشهادتهما من قتل نفسه كان اثمه اكثر من ان يقول غيره لاباس لكن
متكيا اذا لم يكن عن تكرير يكن الاكل على الطريق وكذا اكل الطين لاباس بطعام المجوسية الا الذبيحة
الشعر اذا وجد في بغير الابل والثاة يؤكل بعد الفصل ولو وجد في اخشاء البقر لا خير وصيه خلاله
سرقين الفان فان كان على صلا بته برمي ويؤكل الجزة رجل قال من يتنا ول من بالي نهوله مباح فبتنا ول
رجل من غير ان يعلم اباحته جاز قد رطب وقعت فيه نجاسة لم يؤكل المروءة وكذا الحم اذا كان فها العليا
فانه لم يكن في العليا بفعل ويؤكل من جاء ولم ياكل حتى مات ثم بيل الشيء بالجميل مباح اذا لم يكن
ونفسه ان يكون معها كما كان قبلها والا فضل ان يلبس ثوبا وسطا لا يجتد غاية ولا رغاية
الزبوع والليثة ان كان من الحري لا يكن لاباس ان يلبس الصبي الثولوء وكذا البائع ينبغي ان يلبس الحاتم
في خضره البيري ولا يلبس باليمنى لانه تشبهه بالروافض ينبغي ان يجعل الرجل الفق الي باطن الكلف
لاباس بتعلق سور الحري الي الابواب لاباس ان يكون ليلة العرس وق بضرب للعلاء النكاح
اذا لم يكن جلا جل ولا يضرب على بيضة القطرب رجل بني باهرة ينبغي ان يتخذ ولمه لان الوليمة سنة

لا يباح اتخاذا الضيافة فوق ثلثة ايام في العرس والوليمة ولا يباح اتخاذا الضيافة عند ثلثة ايام في المصير
ولا يباح بضيافة الزمي السنة في غسل الايدي قبل الطعام ان يسلوا بالثبان وبعد الشيوخ وضع
المحلاة على الجدار وتعليق الخبز على الجدار يكن مسح اليد بكاعد يصير للكتابة مسح الاصابع والسكين
بالخبر الا اذا اكله بعد ذلك رفع الزلة حرام ما لم يقل صاحب البيت ارفعوا يكن السكون حال الاكل لانه
يثب بالمجوس غلام ختن فقطع اكثر الجلد منه جاز وان قطع النصف لا اهل مصر اجتمعوا على تركه
حاربهم الامام لان الختان سنة موكله صبي غير محتون ولا يمكن ان يمد جلده ذكر وخشفة ظامرة كانه
محتون تركه ولا يشد عليه وكذا شيخ من المجوس او الهند لو اسلم وقال اصل البصرة لا يطبق الختان
تركه لا يباح من الكرم والدرهم في الضيافة وعقد النكاح الاشتغال بالندوي لانه يباح به ان اعتقد
ان الشاة مولدة لا الدواء سال الدم من الفم وكتب بها في الكتاب بالدم على جهة وانه يخرج ذلك
للاشفاء والمعالج جاز ولو كتب البول ان علم ان فيه شفاء لا يباح به ولكن لم يفعل تعليق التعويد
لا يباح به ولكن ينزع عند الخلاء والقربان اذا اخرج الطبيب او غيره الجن افتى بعضهم ان من فعل
العوام لجهال الاكتمال ليوم عاشوراء لا يباح به المداواة بعظم بال لا يباح به الا ان يكون عظم دمي او غير
العجين اذا وضع على الجروح ان عرف ان فيه شفاء لا يباح به الندوي بلين الا ان لا يباح به يجوز الحقنة
لرفع الهزال مرض فلم يعالج حتى مات فلا ثم عليه قال له الطبيب غلب عليك الدم فاخرجه والا يفتك
الدم فلم يخرج حتى مات لم ياتم امرأة ماتت يسق بطنها ويخرج الولد وهي انه فعل فذكر باذن الامام
فعاش الولد امرأة عاجلة في اسقاط ولده لم ياتم ما لم يبين شي من خلقه الكسب فرفضه قدر الابد
منه قيل كل فاري تركه الكسب قائما فاما ياكل من دينه العاج عن الكسب عليه ان يطوف الابواب
فيقال وقال بعض المتقشفة وهم جهال المتراسدة السؤال مباح بطريق الرخصة فان ترك حتى
لم يكن اثما وعندنا ياتم رجل منع امراته عن الغزل له ذلك ليس لاحد منع غيره عن الاستفادة بضو
سراجه والاصطلا بنان الا اذا كان ياخذ عين الحرة وليس لاحد ان يمنع احدا عن الاحتشاش في روضه
الا فانبت بسقيه لا يباح بافرا الحميم على الفرس الجطب الذي يوصد في الماء ان كان لا قيمة له حين
ياخذ فهو حلال المطرب ياخذ المال بغير شرط فهو حلال له غرس شجرة الفرس في الطريق ان كان لا يضر
الطريق لا يباح به ويحب له ورقة وفرواق مات رجل ويعلم الوارث ان الماء كان يكتب من حيث

لا يحل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكن ترد عليه حتى له الارث والافضل ان يتزوج ويتصدق
بنية حضما واسبه الزراعة افضل من التجار لانها اتم نفعاً الصبر على الفقر افضل من الشك على الغني
الامتناع من الكسب اولى من الاشتغال به على قصد الانفاق في الخير مات وعليه دين قد نسيه
لا من جهة العصب يرضى ان لا يواخذ به كذا اذا مات قبل ان يرضى رجل له على آخر دين لا يقدر
على ستيغاة كان ابراه خيرا من ان يدعه عليه اذا سرق من ابيه ومات ابو لا يواخذ اذ كان
وارثه في الاخوة وانهم في السرقة رجل له على آخر دين فتقاضاه فمعه ظلم فمات صاحب الدين
فالخصومة في الظلم بالمنع للبيت وفي الدين للوارث من المختار المخينة اذا قضت دينه من
كسبه اجبر الطالب على اخذ لا يباح بخرقه البيوت ويخصمها وتذيب السقف والضرر والافرة
افضل لا يباح بسط الثياب التي عليه التصاوير بساط كتب عليه الملك لله يكن المجلس عليه ولا يفي
بعض الحروف منه لا يزل الكرامه ويكره ان يصور الرجل فولت روح لا يكره ان يصور صور الاشجار
ويكره النظر في المرأة المتخذة من الزمب ويكره ان يكتب بالقلم المتخذ من الزمب او الفضة
او من دوات كذلك ويستوي فيه الذكر والانثى لا يباح بموعدة اللوح بالزمب والفضة ويكره الرمي
الي مدف نحو القبل كتب اسم فرعون واسم ابي جهل على غرض يكن الرمي اليه لان تلك الحروف محرمة
يجوز الباق في اربعة اشياء في الحف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس وفي الفضل يعني الرمي في
المشي يعني العود وانما يجوز اذا كان البدن معلقا من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبقتك
فلي كذا وان سبقتني فلا شيء لك وان كان البدن من الجانبين يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والنظر
انه لو سبقها اخذ منه وان سبقا لم يعطها شيئا وهذا يجوز ان كان فرسه قد سبق وقد لا سبق والمراد
من الجولن الحل والطيب لا الاستحقاق ولو وقع الاختلاف في مسئلة بين اثنين وشروطهما لصاحبه
ان كان الجواب كما قلت اعطيك كذا وان كان كما قلت لا اخذ منك شيئا فهو جازن طلبة العلم فا
اختلفوا في البقي ولم يكن لواحد منهم بينه وبينهم لا يباح بالغل اذا خيف من العبد الا باق من
قام بتوزيع الثواب على المسلمين من جهة اللاتين بالنظر والمعا وله كان ما جاوز رجل في البيت
فاخذت الزلزلة لا يكره الفرار الى الغضا بل يستحب يكن ان ينجو الرجل كلبا الا كلبا حارث في حمله
جاز ان يعطى سوبه من ذلك وليس له ان يطعم من خبز اوتيا من الميسة البول في الماء الحار

يكن ان يكون قائما آتيا عن ذكر بكرة ان يقف حاجته في الطريق او صفة النهر او شجرة مثمرة او شجرة يستظل
 بها الناس يكن النوم في اول النهار وفيما بين المغرب والعشاء يستحب القيلولة فيما بين المجلسين
 واس الشجر وبين دار الخطة يستحب ان ينام الرجل طائرا ويضع على شقه الايمن مستقبل القبلة ساعة
 ثم ينام على يمينه اذا خلط وحق المنيمة بالدم من جاز ان يستقي به ويرفع الجلد اذا كان الدرس عالما
 لوضع الطين من طريق في ايام الوداع تنقية للطريق لا باس لا باس بان يربط على اصبعه خيطا
 لتذكره الحادثة ياخذ من شارب حتى يصغر مثل الحاص وحلق الشارب بدعة وقيل سنة خلق
 خلق العانة ونفق الابطين سنة لا باس ان ياخذ من اطراف البحية اذا طالت لا باس بان يقبض على
 الحية فاذا زاد على قبضة شي من جره ولد كان ما زاد طويلا ذكره يستحب قلم الاظفار يوم الجمعة فان راى
 انه جاوز الحد قبل يوم الجمعة يكن له التاخير قلم اظفاله بجزء شعر يجب ان يرفق فان رمى به فلا باس
 وان التفت في الكنيف او المغفل كره لجل له بجمعة فاراد جاز ان يفي بجنبها ان لا يسمع عن ذلك
 والا في غير لا يفعل **كتاب من** **الحيل** من ما يلى في الصلوة
 والصوم والنكاح والطلاق والعقاق والايام والوقف والصدقة والبيع والاجارة والوكالة والضيعة
 والدين **فصل** اذا صلى الظهر اربعاً فاقمت في المسجد فالحيلة ان لا يجلس على الرابعة حتى
 ينقلب نفلاً ويصلي مع الامام نذر صوم شهرين متتابعين وصام من رجب او شعبان فاذا شعبان نقص
 يوماً فالحيلة ان يافرمدة السفر فينوي اليوم الاول عن رمضان عما نذر يمنع وجوب الزكاة اذا
 خاف ان لا يؤدى يهب النصاب قبل تمام الحول متى يؤتى به وسلكه اليه ثم يستوميه منه اراد ان يؤدى
 الفدية عن صوم ابيه وموفاً فانه يطعم منوبين من الخطة فقيل ثم يستوميه منه ثم يعطيه سكران الى ان يتم
فصل اراد ان يكون لا يشترع في طريق الحج تزوجها بعلها من عند نفسه فلا يعلم العبد ذلك
 حلف لا تزوج باوس فلو تزوج اوسه في خارج اوس او زوجها منه فضوي ثم اجبرت فاجازت لم
 يحث حلفت امرأة ان لا تزوج فزوجها فضوي فاجرت فقبضت المهر لم يحث حلف لا يطلق فلانه
 فخلها احبني ودفع بلك الخلع الى الزوج لم يحث وكذا لو تزوج ربيعة وامرأته او امها لم يضعه
 فارضيها قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم امة ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق
 ثلثا على كذا ولا يقبل المرأة فلا يقع الطلاق في رواية عن الامام وبه يفتى اراد التحليل وكافى ان لا
 يطلقها

في استأجره الصوم والصلوة

اثنان او يعلوها فالحيلة ان يشترى زوجها عبداً صغيراً قارداً على الجماع فزوجها منه بغيرها و الشاشرين
 فاذا بين ما يهبها او يملكها يبيع فاذا ملكه يقع الفرق بينهما ثم يبعث المحلوك الى بلد فيباع هناك ثم يزوجها
 بعد العدة طلق امرأته ثاسا فانك فالبس ان يدخل المرأة بيتا فيه زوجها مخفية فقال انك تزوجت
 امرأته وهي في سدة الدار فيقول الزوج ليست به امرأته في سدة الدار فيقال كل امرأة لك في سدة الدار
 فهي طالق باين فاذا حلف تبرز المرأة فيظهر طلاقها قال لامرأته ان يطعن قد رانصها حلال ونصها
 حرام فانت طالق فالحيلة ان يجعل الخمر في القدر ويطنج البديض فيها حلف بثلاث طلاق ان لا يتكلم
 فلانا فالحيلة انه اذا انتهى الى الباب يحمل مرفوعا ويدخل الدار فكلما اراد ان يدخل يفعل سكران في
 لقمة فقال رجل ان اكلتها فامرأته كذا وقال الاخر ان طرحتها فعبدة كذا فالحيلة ان يطرح بعضها ويأكل
 بعضها او ياخذ انسان من فيه غير امرأته قال لامرأته ان قبضت على سنة فانت طالق ثلثا فالحيلة ان
 يتركها اربعة اشهر حتى تبين منه تطلقه ويكث ثمانية اشهر تنهيه عنه ثم يزوجها طلق كل واحدة
 من امرأته طلاقاً ضربها فالحيلة ان يقول طلقت فلانه ان ارادته ان يتزوج امرأة او يقول طلقت
 امرأتى الاخرى ارادت قطع طمع المحلل يقول له لا طأوعك حتى يحلف ثلاث طلاقات انك لا تحالفني فيما
 اطلب فيك فاذا حلف كسنته فاذا قربها مرة طلبت منه الطلاق فان طلقها طلقت والا فذكر
 ان فعلت كذا فعبدى حر وجميع ما املكه صدقة فالحيلة ان يهب ذلك كله ممن يؤتى به ثم يفعل ثم يستوميه
 اراد ان يكتب جارية له ويطأها فانه يهبها لابن صغير له ثم تزوجها ان لم تكن تحتة حرة ويكون
 اولادها احرار **فصل** دخل جماعة على رجل واحد واخذوا امواله فحلف ان لا يخرج
 باسمهم فالحيلة ان يقال له بعد عليك اسما من ما ليس بصادق اذا سال ان قل لا واذا انتبهنا الى السارق
 فاسكت او قل لا اقول فيظهر الامر ولا يحث حلف لا يكس سدة الدار وموساكنها وشوق عليه
 نقل المتاع فانه يبيع المتاع متى يؤتى به ويخرج بنفسه واسله ثم يشترى المتاع منه في وقت ينشر
 عليه الخويل حلف بقبضه حق راس الشهر ولا يتب عليه ذلك فالبس ان يبيع منه شيئاً
 بذلك الدين قال الطالب ان لم اخذ منك حتى غدا فامرأته كذا وقال لاخر فعبدى حر فالبس
 ان يمنع المطلوب فيجئ الطالب ياخذ منه جبراً قال لها وفي يدها شراب ان شربت او صببت
 او اعطيت غيره فانت كذا فالحيلة ان يرسل فيه ثوبا ينشف الشراب حلف ان لا ينشف على امرأته

ان يطبقها واحدة ويوطأ حتى تنفك عنها ثم يطبق
 حلف ان لا يدخل دار طلاق فالحيلة

ان يطبق سدة الدار

فاحيلة ان يواجر نفسه منها ويتجر لها ويكتسب لها رجل علم ان امير البلد اراد ان يخلصه ان لا يفسد
 الملك فكتب على كفة اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف
 هذا الملك جعل الرجل يثري بيد اليمنى الى الملك المكتوب على الكفة وكلتا يديه في الكف ويقول
 لا اخالف هذا الملك فلم يحن **فصل** وقف وخاف ان يبطله قاض على قول الامام
 فعليه ان يقر في صك الوقف ان يفتى في قاض من قضاة المسلمين فاحضى فلك فلا يبطل بعد ذلك ابدا
 اراد ان يبيع نزل الكف مائة ومائة يصح فالبيع ان يبيع الكل منه ثم يفسخ البيع في النصف حلف
 لا يبيع هذه الجارية ولا يهبها يبيع النصف بكل الثمن وهب النصف فلم يحن اراد البائع ان يامس
 خصوصته المشتري فاحيلة ان يامر اذا اراد بيعه ان يقول ان خاصته كذا عيب فهو صدقة الوكيل
 بشرائه يمينه يمينه يمينه اذا اراد ان يثريه لنفسه فاحيلة ان يزد في ثمنه شيئا قليلا او
 يامر ان لا يشتري له ان يشتري انا فضة بدرهم وليس معه الا قليل درهم فان اراد ان يقره قاله
 يبطل فاحيلة ان يقر ما عذره ثم يستقرض منه ثم يفتقر من ماله الى تمام الثمن ومثل هذا
 الفعل في الشك **اراد دفع الشئ** يقول له اشتره متى فابيعك باقل مما اشترت فاذا اجابه
 بطلت شفقت الوكيل بالبيع اراد ان يكون العدة على غيره فانه يامر غيره فيبيع بحرة الوكيل
 الاول فيجوز ويكون العدة على الكس الوكيل بالبيع اذا اراد ان يثري ذلك الشئ لنفسه
 فالبيع ان يبيع ممن يثق به ثم يثريه استقرض من رجل عشرة دراهم فلم يرغب الا ربع درهم
 فاحيلة فيه ان يشتري ما يساوي فلسا بدرهمين ويستقرض من عشرة خوصم اليه في ضيقة
 بغير حق فاراد ان يسقط الدين فاحيلة ان يقر لابنه الصغير بالضيقة اراد ان لا يكتفل بالثمن
 ينبغي ان يقول ان كتلت فتس على ان تصدق بفلس فاذا طلب منه الكفالة يقول له حلف قد
 حلفت ان لا اكتب **حيلة** اثبات الدين على الغائب ان يكتفل للطالب رجل عن الغائب
 فحجره موثم انه يقدم الكفيل الى القاضي فيقول ابي علي فلان الغائب كذا وان سدا كفيل عنه
 فيقول الكفيل ان كتلت عنه كذا لا ادري ان للمدعي على الاصيل ديناً ام لا فيقيم للمدعي البينة
 على ذلك فينقض له القاضي بالدين على الغائب ثم انه يبرئ الكفيل اراد امره ان لا يبطل الدين
 بهلاك الرهن فانه يشتري منه عبداً بذلك الدين ولا يقبض فلو مات العبد لا يبطل دينه ولو مات

المطلوب يكون الطالب احمق به من سائر الغرماء ولو قضى عنه حال حيوة اقاله البيع اراد ان يثمن
 نصف وان مائة يبيع نصف الدار من الذي يطلب الرهن ويقبض منه الثمن على الشر
 المشتري بالخيار ويقبض الدار ثم يفتقر البيع حكم الخيار فيبقى في يد من نزل الرهن في الثمن اراد
 ان يجعل المال مضموماً على المضارب فاحيلة ان يقرض المال منه ويملكه اليه ثم يخذله مضاربة
 بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه في العمل واخرى ان يقرضه المال ويخرج اليه درهمين
 لغرض ويعتد منه شركة العنان والعمل عليهما والمال منهما قال ابو الليث من اراد باحيلة الهرب
 من الحرام فلا بأس بأصله قوله عليه السلام لرجل اشترى صاعاً من تمر بصا عشرين اربست ملابع
 تمر كرسعة ثم ابتعت لسعة تمر **كتاب** **ادب المفتي**
س كره بعضهم الافشاء لقوله عم اجماعكم على انما اجماعكم على انفسا وعن سلمان الفارسي ان
 ناسا كانوا يتفتونه فقال سدا خير لكم وثري والصحيح انه لا يكره لمن كان اصله لقوله تعالى فاسألوا
 اصل الذكور ان كنتم لا تعلمون وكان سدا ارجا بالاجابة عن السؤال وقال عليه السلام المفتي يدخل بين
 الله وبين عباده وعن عيسى عم لا يتكلموا بالحكمة عند الجاهل فتظلموها ولا ينفوها اسلمها فتظلموا
 وتاويل ما رواه اذ لم يكن اسلا وبه يقول لقوله عم من افتى ان اس غير علم لعنته ملائكة السموات
 والارض ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعرف اقاويل العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملته
 فان عرف اقاويل العلماء ولم يعرفهم ذراهم فان سئل عن مسألة يعلم ان علماء الدين سئل
 من سئل عن مسألة قد انفقوا عليه فلا بأس ان يقول سدا جائز وسدا الاجوز ويكون قوله على سبيل الحكاية
 ولز كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بان يقول جائز في قول فلان وفي قول فلان لا بأس
 له ان يجيب يقول بعضهم ما لم يعرف محبتهم وعن ابي يوسف وزفر وغيرهما انهم قالوا لا يحل لاحد
 ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين قلنا قيل لعصام بن يوسف انك بكر الخلف اليه حينئذ قال
 لان ابا حنيفة اوتي من الفهم ما لم يؤت فاورك بعلمه ما لم تدرك ولا سيما ان يفتي بقوله ما يفهم
 وسئل عن محمد بن الحسن متى يحل للرجل ان يفتي قال اذا كان صوابه اكثر من خطائه وعن ابي بكر
 انه بكر الاسكاف البلي في عالم في بلد ليس هناك اعلم منه سل يسعه ان لا يفتي قال ان كان
 اصل الاجتهاد لا يسعه وقال اصل الاجتهاد ان يعرف وجوه المسئلة وينظر اقرانه اذا خالفوه

قبل اوز السوط للاجهار وحفظ المبسوط عن خلف بن ايوب قيل لم لا يفتى وانت تعلم انه
 ليس في هذه البلدة احد اعلم منك فقال اذيت لو دخلت كانك اسفل ان يفتى وليس منك احد
 اعلم منك قال ان الرجل حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلذذ للفتوى حتى يهدي اليه لان
 من المسائل يجا عنه على عادات اسلاف الزمان فيما لا يخالف السرعة وعن ابي بكر الاسكاف
 الفقيهان اذا اراد كل واحد منهما رايه في مسألة فانه لا يسع لواحد منهما ان ياخذ بقول صاحبه
 وعن ابن مسعود انه من سئل عن علم وهو عند فليقل ولن لم يكن عنده فليقل الله اعلم فان
 العلم ان يقول بما لا يعلم لا اعلم سئل عن سدا بن حكيم عن قوله عم ان الله خلق آدم على
 صورته فقال تؤمن ولا تفسره قال ابو الليث سدا امر الله تعالى والراشون في العلم يقولون احنا
 له وعن ابن مسعود انه ان الذي يفتى الناس بكل ما سألونه لم يجز وعن الشعبي سلوا عما
 كان ولا يسئلوا عما لا يكون حكى عن ابي يوسف دخل على مروان الرشيد وعنده اثنان
 ساطران في الكلام فقال ابو يوسف انا لا اخوض فيما لا يعينني فقال له الخليفة احنت
 واهله مائة الف درهم وامر بان يكتب في الديوان ابا يوسف اخذ مائة الف درهم بركة
 مالا يفيده وعن الحسن البصري انه ترك الراي كوامن سنة ثم عاد فقبل له ذلك فقال فوجدت
 رأيي خير منهم من رايهم لانفسهم افا قيل عفتي اجوز صلا فذكر رايه اي نعم يجوز ان يعمل
 بما اشار اليه ثم الفتوى على الاطلاق على قول ابي حنيفة ثم يقول ابي يوسف ثم يقول محمد بن الحسن
 ثم يقول زهير بن الربيع والحسن بن زياد وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب
 فالفتوى بالخيار والا فلا يصح افا لم يكن المفتي مجتهدا لانه كان اعلم العلماء في زمانه حتى
 قال الشافعي الناس كلهم عيال في حنيفة في اللغة ولهذا قيل سلم اليه حنيفة بصفة اعلم العلم
 وعن القاضي الامام علي السعدي انه سئل عن فقيهين افتيا بحواش مختلفين اي الجوابين ببيع
 قال قول افقهما بعد ان يكون اوجهما لا ينبغي لاحد ان يفتي القدان براهيه مالم يتعلم او يعرف
 وجوه اللغة واحوال التنزيل لو سأل سائل ان الله تعالى هل يقدر على ان يخلق مثل يقال له
 السؤال محال لان الذي يخلق لا يكون مثل الخلق والسؤال محال لا يفتي الجواب عنه ولو سأل سائل
 ان الله تعالى هل يعلم عدد انفس الجنة يقال له ان الله تعالى يعلم انه لا عدد ولا انفسهم لو سألنا

عن شفعوي علق ثلث طلقا بالنكاح هل يحل له المقام معها افا تزوج عذراء ام لا
 عن ابي حنيفة لا قيل لا ينبغي المفتي ان يحق للفتوى افا لم يسئل عنه ينبغي المفتي افا ظهر عنه انه
 اخطا ان يرجع عنه ولا ينبغي ولا بانف فانه حكى ان ابا حنيفة او غيره اجاب سئلة فقال له فوج
 دراج وكان من اصحابه اخطات فقال نعم والنشد كاد ان تزل به من خالق قدم لولا ان ذكر
 نوح بن دراج وعن ابي حنيفة لان يخطى الرجل عن فهم خير من ان يصيب من غير فهم قيل
 من قلت فكرته اشددت عبرته من ركب للعجلة لم يامن الكيون وقيل من لم يتوف ما سئل عنه
 واستفتى فيه لم يجب كما يجب وبعضهم اذا استفتيت عما فيه تحريم واحلال فلا تفعل فتفتي
 اخطا واسوال فان اخطا في الفتوى بنفس الامر والحال وان احنت لا بعد كما يحى واذا لا
 قيل معنى قوله عم المجتهد اذا اخطا فله اجر واحد اذا كان اجتهاد في محل الاجتهاد فاما اذا
 كان بخلافه فلا المفتي اذا سئل عن مسألة ينبغي ان ينعم النظر فيها فان كانت من جنس الفضل
 في جوابها يفضل ولا يجب على الاطلاق فانه يكون مخطئا نحو ما اذا سئل عن رجل وكل اخوان
 اواة على الف درهم فزوجه الوكيل على الف وزادها من قبل نفسه شيئا اجوز النكاح ام لا
 فان اطلق الجواب بلا او نعم فقد اخطا ينبغي ان يقول ان زاد شيئا فعلا لم يجز لانه خالفه
 ولن زاد وياق مجبولة نحو ان يهدي اليه مديته فان كان مهر مثلها الف او اقل جاز وان كان اكثر
 لا فكذا اذا سئل عمن تزوج ام ولد انسان بغير اذن مولاه ثم عتقت اجوز النكاح ام لا فان
 نعم او لا فقد اخطا ولكن تفضل فيقول ان دخل بها الزوج قبل اعتاق المولي جاز لانه لم يجب
 عليها العدة من المولي وان لم يدخل بها لم يجز لانه وجبت عليها العدة من المولي حين اعتاقها
 فلا ينفذ النكاح في العدة وكذا اذا سئل عمن باع عبدين احدهما له والاخر لغيره صفقة واحدة
 بغير اذن الغير اجوز البيع ام لا ومن الماشري الحيارم لا فان قال لا او نعم فقد اخطا وينبغي ان
 يقول ان اجاز المولى لا فخر جانا ببيع فيها وان لم يجز فان كان للمشري علم وقت الشراء بذلك
 لزمه البيع في الواحد بخصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل فلا ان يفتي ببيع وان علم
 بعد قبضها لزمه عبد البائع بخصته وكذا اذا سئل عن له على رجلين بدين فاحد من كل واحد منهما
 ختم وخلطهما ثم وجد بعضهما بنهر جرة وكل واحد منهما ينكر سئل له ان يرد على احدهما ينبغي ان يقول

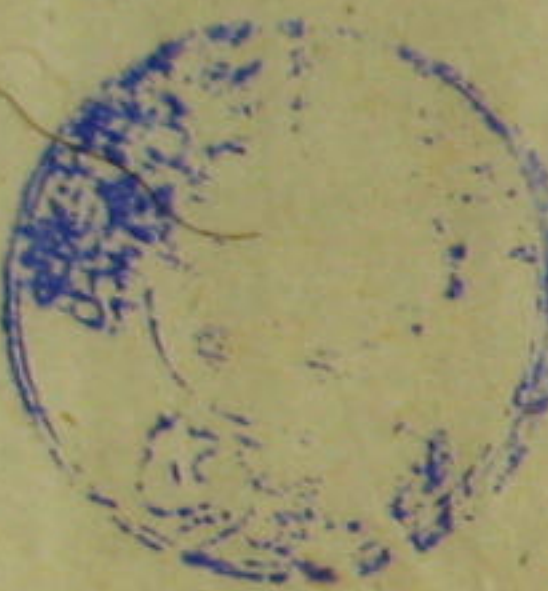
عذبة كبر العلم المحملة
 ومن كثر فأكبر شدة
 عذبة ليعق العيون المحملة
 فاعلم

وهو قد صرح انه سمع الحديث من سبعة من الصحابة بعضهم ذكرهم منهم انس بن مالك وعبد الله بن الزبير
 وعبد الله بن ابي اوفى ووالد ابن الاصمغ وجابر بن عبد الله ومنهم من لم يذكر منهم عاتكة بنت عبد الله بن مسعود
 قد اخذ العلم من رجال كثيرين الا انه ينسب الفقه الى حماد بن سلمة وهو كان من تلاميذ ابي بصير
 النخعي ومواخذ العلم من علمه الاسود وشريح القاضي ومولاه من عمر وعلي وابن مسعود ومولاه
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد اتفق الاجماع من اصحاب مالم ينفقوا احد وقد وضع هذا المذهب شيورا ولم يستبد
 بوضع المسائل وانما كان يلقبها على اصحابه مسئلة فتعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم وينظرهم
 حتى يستقر احد القولين فشره ابو يوسف حتى اثبت كلها وقد اوردك بعضهم ما عجزت عنه اصحاب القرايج
 وقيل كان محمد بن الحسن صاحب رقية وكانت ببيتها في كروية وحكى ان اعرابيا دخل على ابي حنيفة
 قال ابو ارام بواوين فقال ابو حنيفة بواوين فقال الاعرابي بارك الله فيك كما بارك في الاول ثم وفي فخره
 اصحابه وسالوه عن ذلك فقال ان هذا سألني عن الشهيد بواوين كشهد ابن مسعود ام بواوين كشهد
 ابي موسى الاشعري فقال بارك الله فيك كما بارك في شجرة حباركة زينة لا شرقية ولا غربية فقل
 مات ابو حنيفة ومولاه بن سبعة سنين بتاريخ سنة خمسين ومائة ولما اتى في يوم ابو عبد الله محمد بن
 اويس بن عباس رفقان اتى في بن الساسين عبد الله بن بريد بن هاشم بن عبد مناف ولد له في
 نقره ثوب من سنة خمسين ومائة وعاش اربعين سنة واثبت يوم الجمعة ودفن بقرية قرأه
 العلم من مالِك بن انس ومحمد بن الحسن وبشر بن عمار بن الحارث بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
 بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة قال ان الله تعالى جعل العلم بعد نبينا في اصحابه ثم بعدهم في التابعين ثم بعدهم في ابي حنيفة
 واصحابه فمن شاء فليؤم من وعشاء فليخط وعنه ابي يوسف انه قال ما انا من ابي حنيفة الا كورقة صغيرة
 على شجرة كثيرة اغصانها فقال انس بن مالك ما انا من ابي يوسف الا سكران وانا صاحب قنطرة وانه حقيق بن
 سليمان المغيرة بن عاصم بن ابي النخود ومولاه لثة الاسدي الكوفي ومولاه على بن عبد الرحمن بن
 عبد الله بن جبيب بن علي ومولاه على بن ابي طالب ومولاه على بن رسول الله عم ثم القراء السبعة اصدتهم
 عاصم بن ابي النخود واثنا عبد الله بن كثير المكي واثنا نافع المدني والرابع حماد بن زيد
 والخاص ابو عمرو بن علاء البصري والاساس عبد الله بن عمار بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة بن ابي حنيفة
 عن ابي اسود الدؤلي مصنف النخوبين شي اغفر من العلم الملوك حكاه عن الناس الملوك

مرش

سئل بعضهم العلم افضل ام المال قال العلم قال فما بال الناس يرون اسل العلم على ارباب الاموال
 ولا يري اصحاب الاموال على ارباب العلماء قال لان العلماء عرفوا منفعة الاموال وجعل اصحاب الاموال
 منفعة العلم وفضله عن ابي عبد الله البجلي الاستخفاف بالمال يعني اصحاب ابي حنيفة قال ربما اوسلت
 فلولا حفظت من اقاويلهم ما ورثت كيف اضع قدمي فيها وعن بعض المشايخ قال صحوا هذه الكتب
 فانكم ربما لا تجدون استافا فيها قيل العاقل الذي لا يصنع في السر شيئا يستحي منه في العلانية قيل
 ينبغي للعاقل ان ينظر في شانه ويعرف اسل زمانه ويحفظ خطاه لسانه على ربه قال من عامل الناس
 فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو من كل مودة وظهرت عدالة ووجبت
 اخرته وعن ابن المبارك وكان من تلاميذ ابي حنيفة ومغياض الشري قال اذا وصف في رجل علم
 الاولين والاخرين لا اناصف على فوات لقائه واذا سمعت رجلا له ارباب النفس اناصف على فوات لقائه
 قيل من اتقى ربه على موي نفسه وراحته بدنه وشهواته فله في يوم القيمة اجر عظيم وسو
 على له طالب كرم الله وجهه انه تكلم بست كل ما لم يسبق احد في الجاسلية والاسلامية او لها
 من لانت كلمة وجبت محبة واثنا ما سلك امره عرف قدره واثنا ان لكل شيء قيمة وقيمة
 المرء الحسن والرابع سئل عن شيئت نكح ذليله والخامس اعطى من شيئت نكح اميره والسادس
 استغن عن شيئت نكح نظيره وقال من عذب لسانه كثر اخوانه قيل من مال بالحق مال اليه
 الخلق قيل الموعظة كلف لمن وعاء قال نعم اثنا العاصم الامام ابو زيد الدبوسي شعر
 جهدت لما وصل الدلائل في الوري • فوفقي نية فاطن عن سهي • فاحصيت ما قد مات
 سنن الهدي • مستبطل الاحكام بالراي والفهي • تم تهيؤ هذا الكتاب بعون الملك
 الوهاب على يدي العبد الضعيف للتحيف المفقير الي رحمة بدي الكريم اللطيف عوهي
 بايمد المدرس الغريب عفر الله لهم ولوالديهم وجميع المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات
 ورحمة الفرق العجيب في اليوم الثالث من شهر الله المبارك ببيع الفخر سنة اربع وثمان مائة

ياناظر فيه سئل الله موحدة على المصنف واستغفر له
 واهل بيته من خير تدبرها من بعد ذلك غفرانا لكاتبه



مكتبة
 جامع
 القاهرة

1A
Hüseyin Paşa
258

828

[Faint, mostly illegible handwritten text in Ottoman Turkish script, likely a historical document or letter.]



Süleymaniye Kütüphanesi	
Kisr.	AMEA ZADE
Yeni	HÜSEYİN PAŞA
Edisyon	258



